

المعيار

في التخطيط والتصويب

دراسة تطبيقية

تأليف

الدكتور عبد الفناح سليم

المُعْجِزَاتُ فِي التَّخْطِئَةِ وَالتَّصْوِيبِ

دراسة تطبيقية

وَصِنَاعَتِي عَرِيَّةٌ، وَكَأَنِّي
الْقَى بِأَكْثَرِ مَا أَقُولُ الرُّومَا
فَلِمَنْ أَقُولُ؟ وَمَا أَقُولُ؟ وَأَيْنَ لِي
فَأَسِيرَ؟ لا، بَلْ أَيْنَ لِي فَأَقِيمَا؟
(صبح الأعشى ١/١٧٣)

تأليف

الدكتور عبد الفتح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٩١

دار المعارف

”حقوق الطبع محفوظة على المؤلف“
”وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب أو بعض فصوله،“
”أو يُصوِّر ذلك إلا بإذن منه مكتوب“

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

يُحِبُّ الفصحى، والحِرْصِ عليها فِتْيَةٌ نَقِيَّةٌ من أدران الخطأ، وأوضار اللحن، يهرع كثيرٌ من نقدة الاستعمال اللغوي، إلى تعقب بعض ما يدور على أسلّات الألسنة والأقلام، من ألفاظٍ وتراكيب، فيتنازعونه بين مخطئٍ ومُصَوِّبٍ، وعُمْدَةٌ كُلُّ منهم في ذلك ما قد حصَّله أيامَ الطلب من قواعد اللغة ومنهجها في التصريف والاشتقاق، وسواءً منهم من قلَّ حظُّه من ذلك التحصيل ومن كَثُرَ. ومن كان متخصصاً في الاشتغال بالعربية ومن لم يكن؛ فالغاية نبيلة، وقد حسنت النية وسَلِمَت الطُّويَّة.

لكنَّ الحبَّ وحده لا يكفي لحماية، ولا يُبلِّغُ غاية، إنما لا بُدَّ لكل محب من سلاح، يذود به عن أحب، وما أحب. ولا بُدَّ للسلاح من ذُرْبَةٍ عليه ومِرَانَةٍ وإجادة استعمال؛ لئلا يضير من حيث أريد له أن يُفِيدَ.

ولن يكون هذا السلاح إلا من متخصص في الفصحى، مُدْرِكٍ أسرارها، بصيرٍ بدقائقها وذوقها، مُتَنِدٍ في حكمه على ما يقرأ أو يسمع، فإن العَجَلَ بريدُ الزلل! ألم تر إلى الطبيب يعجلُ في وصف الدواء للمريض من دون فحص جيِّدٍ له؟ هل يأمن مريضه أن يُعلِّه الدواء أو يُودِي به؟ ألم تر إلى المهندس يسارعُ إلى وضع أساسٍ لمبنى، غيرَ دارسٍ لنوع التربة ومستلزماتها؟ أفلا تجده يبذد المال، ويستعجل الآجال؟ ألم تر إلى القائد، يبادرُ إلى إعلان الحرب على عدوه دون دراسة وإعداد؟ أفلا تراه يسلم جيشه وأمته إلى هزيمة ودمار؟ ألم تر إلى من يُفتي الناس في دينهم، غيرَ مُرَاجِعٍ مدقِّقٍ؟ هل يفيد مستفتيه إلا الخُسرانَ في دينه ودنياه؟

وقلُّ مثل هذا في سائر مناحي الحياة والأحياء، وأنت - بالخبرة والعِيَانِ - مُسْتَفِنٌ عن طلب دليل، أو توضيح خافٍ.

والمسائل اللغوية بكل فروعها وجزئياتها لم تكن لِتَشِدَّ عن ذلك، فهي إن وُكِّلَ الحكم فيها إلى غير متخصص - أو إلى متخصص مستمسك بِطَرَفٍ من قاعدة صَّاهٍ، غير بصيرٍ بطرائق

العرب في كلامهم، عَجَلٌ إلى إصدار الحكم بالتخطئة أو بالتصويب - فلن يَلِدَ هذا الحكم إلا حَجْرًا لواسعٍ، وتضييقًا على متكلم، وإِعْنَاتًا لكاتب. أو تفريطًا في حق هذه اللغة الشريفة بتوسعةٍ غير مقبولة، واستساغةٍ مُسْتَنَكَّرَةٍ، وفي كل ذلك ضررٌ أئى ضرر.

ومن هنا يَجِدُ الناقد اللغوى أنه في حاجة إلى معايير، يرجع إليها قبل الحكم بالتخطئة أو بالتصويب، يدرسها، وَيُنْعَمُ النظر فيها، ويوازن بين الآراء في المعيار الواحد، ويختار ما تطمئن إليه نفسه، ويستقيم له دليله.

ومن أجل هذه الحاجة، كان هذا الكتاب، أُقَدِّمُهُ إلى كل مُهْتَمٍّ بأمر الصحة والخطأ في الاستعمال اللغوى، راغبٌ في أن يكون لحكمه مَنْزَعٌ ينزع إليه، ودليلٌ يثبت بين يديه، من دون أن يَبْنِيَ حكمه على النظرة العُجَلِيَّة، والرأى الفَطِيرِ.

د. عبد الفتاح السيد سليم

السيدة زينب

١٩ من ذى الحجة سنة ١٤١١هـ.

أول يوليو ١٩٩٠م

تمهيد

(١)

الاستعمال اللغوي والخطأ

يجرى على اللغة - أيًا كانت - ما يجري على أصحابها من تغير وتبدل؛ لأنها من عمل العقل المتغير على اختلاف الأزمان، ثم لأنها ظاهرة اجتماعية، تخضع لما يخضع له سائر الظواهر الاجتماعية من تجدد ونمو، ولولا هذا لجمدت اللغة بوقوفها عند عصر معين، وجمودها يتبعه قصورها وعدم تمكنها من الوفاء بما تحتاج إليه الحياة المتجددة من ألفاظ وتراكيب، وهذا يؤدي إلى عدم استخدام الناس لها، وانصرافهم عنها، فتدبُل حتى تموت.

ولا يختلف الناس في إقرار الحقيقة السابقة؛ فاللغة الحية هي اللغة المتجددة دائماً، المؤفّية بكل أغراض الحياة والأحياء، ولكنها يختلفون في نوع هذا التجدد، ثم في الحكم عليه.

ف فريق يرى أن اللغة تسير في طريق الإصلاح المستمر، فهي في تقدم دائم، وحركة دائبة نحو غاية مثالية، وللتغير اللغوي عند هؤلاء مزايا عديدة، والمثل الأعلى للغة عندهم يكمن في مستقبلها، لا في ماضيها، كما أن أكمل اللغات هي تلك التي قطعت في التطور أطول شوط، ويمثل هؤلاء أو توجسبرسن (Otto Jespersen) في كتابه (التقدم في اللغة)^(١).

وفريق آخر يرى عكس هذا، فكمال اللغة عنده في ماضيها، والتجدد اللغوي يراد به الانتقال باللغة من الصحة إلى الفساد، ومن الصواب إلى الخطأ، وعلى ذلك لا يهتم التطور اللغوي إلا بالأخطاء اللغوية التي تحدث عرضاً، فتكون محل استنكار، ثم لا تلبث أن تشيع حتى تصير القاعدة التي يسير عليها كل المتكلمين، حتى لقد قال بعض اللغويين: «إن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها»^(٢)، ولغتتنا الحديثة ما هي إلا بقايا من أخطاء لغات قديمة فصحي، أو على حد تعبير فليشر (Fletcher) «فُتَاتُ نَخْرَهُ السُّوسُ».

ومن الواضح أن الفريق الأول لا يُقرُّ أمر الصواب والخطأ في اللغة بمعناها المعروف؛

(١) اللغة العربية كائن حتى ٨.

(٢) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٥٦.

لأنها - في رأيه - تسير من حسن إلى أحسن، ما دامت تفي بحاجات المتكلمين بها فهياً وإفهاماً، وكُلُّ ما يفهمه هؤلاء عن الصواب والخطأ يدور حول السهولة والسرعة في إدراك السامع وتعبير المتكلم، أو حول تَعَوُّد المتكلمين استعمالاً ما، أو شهرته بينهم. يقول نورين (Noreen): «إن أصح التعبيرات هو التعبير الذي يمكن للسامع إدراكه في دقة وسرعة، ويمكن للمتكلم في الوقت نفسه النطق به في سهولة وبلا تَعَنَت، أي أنه التعبير الذي يحقق الإدراك التام بسهولة كاملة»^(٣)، ويقول سايسى (Sayce): «إن مقياس الصواب هو تَعَوُّد المتكلمين على العبارة واستعمالها استعمالاً مُطَرِّدًا، وإن ما يصح أن يطلق عليه (صواب نحوي) هو ما يؤيده السلوك اللغوي لتكلمي اللغة»^(٤)، ويقول ميدفج (Medvig): «إن الاستعمال اللغوي لا يمكن أن يكون خطأ ما دام معترفًا به اعترافاً عاماً»^(٥)، ويقول سويت (Sweet): «إن ما يؤيده الاستعمال العام لتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أن نطلق عليه اسم (الصواب اللغوي)»^(٦).

فاللغة السليمة - إذن - عند هؤلاء جميعاً: هي اللغة التي يستعملها الناس فعلاً، وليست اللغة التي يعتقد بعض النحاة أن يستعملوها، وهم لذلك يَسْخَرُونَ من علماء اللحن، وَيَرَوْنَ في عملهم نوعاً من العبث يثير الأذى، كما يحملون على تعلم قواعد اللغة المستنبطة من كلام القدماء، ويرون أن لا فائدة من وراء هذا التعلم، ولقد قال بلومفيلد (Bloomfield) - وهو أحد هؤلاء الثائرين على تعلم القواعد - : «إن مدارسنا تعلمنا القليل من اللغة، وأغلب ما نتعلمه منها خطأ في خطأ»^(٧).

ومن انقاد لهذا الرأي - أو قُل: ضارعه فيما يريد - من البَحْثَةِ العرب الأستاذ محمود تيمور في كتابه (مشكلات اللغة العربية)؛ إذ يرى أن تحقق الفهم والإفهام بين المتكلمين باللفظ شائعة هو الصواب اللغوي، وإن عَدَهُ اللغوي المتَّفَقُّ خطأً، يقول: «فَغَلَبَةُ اللفظ في الاستعمال أسطع برهان على صِلَاحِيَّتِهِ، وأقوَمُ دليل على صدق الحاجة إليه، بل إن غلبة استعمال اللفظ وثيقة تثبت أنه خلية حية في بِنْيَةِ اللغة، ولتندبر المثل القائل: «خطأ مشهور خير من صواب مهجور»، ما أصدق انطباقه على اللغة، لولا أنه يسمى المشهور خطأً، ويسمى المهجور صواباً، فهذه التسمية لا تصح إلا من باب التجوز والتسّميح، فليت شعري: أي خطأ في لفظ شهر؟ وليت شعري: أي صواب في لفظ هجر؟».

أما الفريق الثاني فإنه يتجاوز إقرار أمر الصواب والخطأ في اللغة - بالمعنى المعروف - إلى

(٦) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٢٤.
(٧) لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها ٨-١٠.
(٨) مشكلات اللغة العربية ٢٨.

(٣) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٠١.
(٤) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٢٤.
(٥) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٢٤.

تقدير أنها تتغير من الحسن إلى السيئ، أو من الصحة إلى الفساد، وهؤلاء يفهمون الصواب اللغوي على أنه الاتفاق بين ما يقوله الفرد والاستعمال اللغوي للكتاب والشعراء في عصر خاص، أما تعيين بدء هذا العصر الخاص ونهايته فأمرٌ اعتباطيٌ بحث، أي إن هناك قوانين لغوية ثابتة، وبمقدار محافظة المتكلم أو الكاتب على ما تقتضيه هذه القوانين يكون الصواب والخطأ، فلو تطرَّق فردٌ في الابتكار اللغوي بما يخرج عن مدى قوانين التطور، فإنه يكون مخطئاً^(٩).

وقد يبادر أحدهم فيقول: ما بال العلماء يهرعون إلى تخطئة إنسان في استعمال ما، على حين أن السامع قد يفهم عنه ما يريد أن يقول؟ أليس المقصود من اللغة هو الفهم والإفهام؟ فمتى حصل ذلك بين السامع والمتكلم استوى معه استقامة الإعراب وانكساره، وصحة التصريف وسقمه!

ويردُّ على هذا ويرده - وهو مما يضعف الرأي الأول أيضاً - أنه لا علاقة كاملة بين الفهم والإفهام والصحة اللغوية إلا عند العربي المطبوع على لفته، وأما عند غيره ممن تعلم اللغة بالصنعة والاكْتساب، فقد يتحقق الفهم والإفهام دون أن يتحقق الصواب اللغوي؛ إذ الأول قد يكون سبيله أموراً أخرى غير الألفاظ، كالسياق والإشارة وقرائن الأحوال ومعرفة القارئ أو السامع السابقة عن الموضوع، ثم المعنى الإجمالي للتركيب دون تدقيق فيما يحويه من ألفاظ تدل على معانٍ خاصة، أما الثاني - وهو الصواب اللغوي - فسبيله مطابقة الكلام للقواعد المستنبطة من استقراء النماذج الخاصة التي أقرها السابقون وقاسوا عليها.

نعم، كان العربي قديماً يفهم عن بعض الأعاجم ممن تعلم شيئاً من العربية غير متقن، ولكن لم يكن فهمه عنه آتياً من لفظه، وإنما من أمر خارج عنه كالإشارة أو قرينة الحال، ولو وقف العربي عند حدِّ ألفاظ هذا الأعجمي ما فهم عنه شيئاً، يوضح ذلك لك ما جاء في (البصائر والذخائر) لأبي حيان التوحيدي، قال: «تكلم الداركيُّ الفقيه يوماً في مجلس ابن معروف - وهو قاضي القضاة - وكان ابن الدقاق مُكَلِّمُهُ، فلحن الداركي، فقال له ابن الدقاق: لحن! فقال الداركي: رأيت أبا الفرج المالكي يناظر أبا إسحاق المرزوي، فقال له في النظر: إنك تلحن، فلو أصلحت من لسانك: فقال له أبو إسحاق: هذا أول انقطاعك؛ لأنك تعلم أني قد لحن قبل هذا مراراً، فلم تنكر علي، ولما لزمك المعنى صرت الآن تعيب على اللفظ، ثم قال الداركي: أنا ألحن، ولكن كلموني على المعاني، إن كان لكم إليها سبيلاً! [كذا قال].

يقول التوحيدي تعليقاً على ذلك: «وقد مَضَعُ الداركي ذات بطنه بهذا الكلام؛ لأن المعاني ليست في جهة والألفاظ في جهة أخرى، بل هي متمازجة متناسبة، والصحة عليها وَقْفٌ، فمن

(٩) اللغة بين الفرد والمجتمع ٩٩.

ظن أن المعاني تتلخص له مع سوء اللفظ وقبح التأليف والإخلال بالإعراب، فقد دل على نقصه وعجزه»^(١٠).

ومما يضعف الرأي الأول أيضاً أن السهولة في التعبير والإدراك لا ترتبط دائماً بالصحة اللغوية؛ لأن اللغة لا تنحو بفطرتها دائماً إلى السهولة، هذا إلى جانب ما يترتب على الأخذ بهذا الرأي من انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان، إذ إن الصواب حينئذ لا يخضع لقوانين اللغة والنحو، وإنما يرجع إلى حال السامع والمتكلم، وهي حال تختلف من شخص إلى آخر وتتأثر بعوامل كثيرة، كالثقافة وغيرها، وهنا يقع الاضطراب اللغوي؛ إذ ما يُعدُّ صواباً عند واحد قد يُعدُّ خطأً عند آخر؛ لصعوبة فهمه، أو تعسر إدراكه، وفيه من الفوضى اللغوية ما فيه^(١١).

على أن في لغتنا العربية مانعاً آخر قوياً، يَحْظُرُ الأخذ بهذا الرأي، وهو التراث الذي ورثناه من كلام العرب، ورضينا المحافظة عليه، وكذلك القرآن الكريم والحديث الشريف. ولا شك أن عدم الاعتداد بالقياس على هذا المأثور نسياناً له وتضييع. ولذا استقام أمر الفصحى مع المذهب الثاني، الذي يُقرُّ مسألة الصواب والخطأ، ويتخذها مقياساً، أساسه (الاتفاق أو عدمه بين استعمال الفرد، واستعمال آخر مأثور من عصر مُعَيَّن) ولن يصلح عصر لذلك إلا عصر الاحتجاج باللغة؛ إذ هو أسلم العصور من حيث صحَّة اللغة وصلاحها، وهو ما أخذ به نحاة العرب ولغويوهم، وفي مقدمتهم المهتمون بتنقية اللغة على مر الزمان.

ويرى أحد فضلاء الباحثين المعاصرين^(١٢) أن تحديد مقياس دقيق للحكم بالصواب أو بالخطأ، ينبغي أن يقوم على دعامين: «إحداها المحافظة على سلامة اللغة العربية، والأخرى مراعاة التطور الذي تخضع له اللغة - على أنها ظاهرة اجتماعية متطورة - مع حراسة هذا التطور، بحيث تظل لغتنا - مع تطورها - محافظة على طابعها المميز وخصائصها الأصيلة». وهو معيار يمكن قبوله والعمل عليه، إن فسرت المحافظة على سلامة اللغة بمراعاة قوانينها الإعرابية والتصريفية والاشتقاقية والتركييبية على نحو ما ورثناه عن لغة عصر الاحتجاج، وفسرت مراعاة التطور بالنواحي اللفظية كالتعريب ونحوه، فهذا ما تقتضيه ضرورة التجدد الحضاري، وهذا هو ما كان العلماء من بعد عصر الاحتجاج يسرون عليه.

لكن هذا الباحث الفاضل أضاف إلى مقياسه بعد ذلك قوله: «وبعد مراعاة هذين الأمرين، لا بد من استقرار الكلمات الملحونة التي جاءت في كتب اللحن وفي المعجمات وغيرها، ثم

(١٠) البصائر والذخائر ٣ - ٥٠.

(١١) انظر توضيحاً في: اللغة بين الفرد والمجتمع ١٠٠.

(١٢) انظر: لحن العامة في ضوء التطور اللغوي ٥٠.

تصنيف هذه الكلمات من النواحي الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية، ثم البحث في الأساليب العربية وكتب اللغة عن نظائر هذه الأمثلة الملحونة، التي اعترف بها اللغويون أو بعضهم، ويمكن أن تقاس عليها أمثلة اللحن، مادامت تلك النظائر واردة في أية لهجة عربية، وفي ضوء ذلك نحدد النظرة إلى الكلمات التي وصفت باللحن على الأساسين التاليين: الاعتراف بصحة كل ما جرى على قياس كلام العرب، وتطبيق القواعد التي انتهى إليها مجمع اللغة العربية وغيره من المجامع العربية، ثم تطبيق القواعد السليمة التي انتهى إليها اللغويون القدماء والمحدثون للتطور اللغوي في الأصوات والدلالة والصيغ»^(١٣).

وهذه الإضافة منه تفسد عليه مقياسه، كما تفسد كل مقياس؛ ذلك لأنك إن أخذت بما ورد من نظائر لأمثلة اللحن في الأساليب العربية وكتب اللغة - غير مُتَقَيِّدٍ بعصر - وقِسْتَ عليها تلك الأمثلة الملحونة فحكمت عليها بالصحة، فلن يبقى في كلام الناس خطأً أبداً؛ إذ النظائر متوافرة، ولا سيما بعد عصر الاحتجاج. كذلك الحال لو اعتدلت في المقياس بكل لهجات العرب؛ إذ ما من استعمال لغويٍّ حُكِمَ عليه بالخطأ إلا له في إحدى لهجات العرب نظير، فالأخذ بهذا كله يُؤدِّيك إلى استساغة لغة العامة اليوم - ومن قبله ومن بعده - بكل ما فيها من ظواهر لغويةٍ مخالفةٍ للفصحى، حتى ظاهرة التخلي عن الإعراب، فلكل ذلك نظير من إحدى لهجات العرب، وقد جمع الأستاذ محمود تيمور كثيراً من هذه النظائر بين العامية واللهجات العربية في كتابه (مشكلات اللغة العربية)^(١٤)، ولا شك أن القياس على كل ذلك والركون إليه ضياعٌ للفصحى أي ضياعٌ.

لكن المقياس الأفضل الذي يحفظ على الفصحى كرامتها وبقائها ودقتها، هو ما نهجه القدماء من اللغويين والنحويين، من قصر زمنه على زمن الاحتجاج المتفق عليه أو الذي كادوا يتفقون عليه، ومن مراعاة النظام الخاص للغة ألفاظاً وتراكيب، وهو نظام استخلص من أفصح لهجاتهم، وذلك بعد أن يتوفر لمقياسهم هذا فهمٌ جيدٌ، وتطبيقٌ مستنيرٌ.

وإذ استقرَّ أن في اللغة خطأً وصواباً، واتضحت العلاقة الوثيقة بين الألفاظ والمعاني، وجب الاحتفاء باللفظ وتحسينه وتحسينه بوسائل الصحة والسلامة لغةً ونحواً وصرفاً، وكذلك وجب الحرص على أن يكون له في جملة معنًى، وأن يكون لجملة هذه دورٌ في تأدية المعنى المراد، وأن يؤدي معناه المنوط به من غير عنتٍ ولا إرهاق.

والخطأ الذي يصيب الاستعمال اللغوي يعود - في مجمله - إلى أنواع ثلاثة:

أحدها: خطأ يصيب أواخر الكلمات المتأخية في جملة، وهو الخطأ الإعرابي، وهذا أسهل

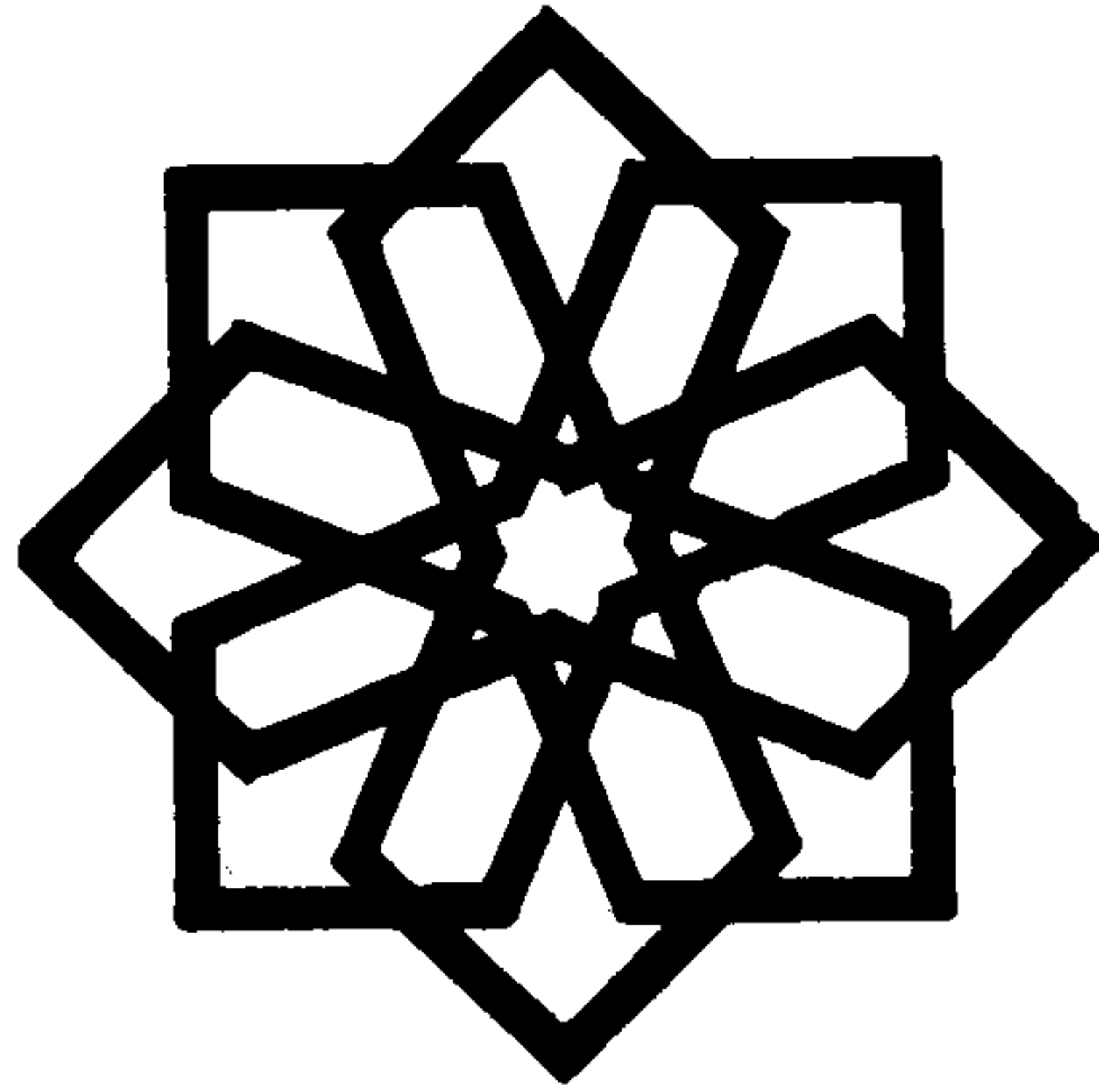
(١٣) انظر: لحن العامة في ضوء التطور اللغوي ٥١.

(١٤) انظر: مشكلات اللغة العربية ١٦٩ - ١٧٧.

أنواع الخطأ؛ إذ يكفي في كشفه معرفة العلاقة بين أجزاء الجملة على اتساعها، ووظيفة كل كلمة فيها، وهو أمر يحسنه كل من له إلمامة بمسائل النحو العامة والظاهرة.

والثاني: خطأ يصيب الكلمة نَفْسَهَا، بوضعها في غير موضعها، أو بإساءة تصريفها - وهو كسابقه في سهولة كشفه - والرجوع إلى كتب اللغة ومسائل التصريف القياسية كفيلاً برَدُّ الكلمة إلى صوابها.

أما ثالث الأنواع: فهو الخطأ الخفي، الذي يقع في الجمل من حيث: التركيب، وتقديم بعض أجزائها على بعض، وشروط ذلك - على ما بين العلماء من اختلاف في تلك الشروط. وهذا النوع هو أشدُّ الأخطاء فتكاً باللغة، يصيبها في مقتل، ويأتيها من مَأْمَن؛ إذ يَرِدُ على ألسنة حُرَّاسِهَا، الساهرين على رعايتها وحملها ونقلها إلى الأجيال من بعدهم، كما يقع في مؤلفاتهم من غير أن يَفْطَنُوا له، وَقَلَّ من يَسْلَمُ من هذا الخطأ الخفي، وربما وجدت شيئاً منه في كتابي هذا ولا أَفْطَنُ له، وأسأل الله السلامة.



(٢)

أَوْهَامُ الْمُخْطِئِينَ

سبق أن ذكرت - في مقدمة الكتاب - أن الغيرة على الفصحى، والحرص على بقائها ونقائها، قد تدفع ببعض الباحثين من غير المتخصصين في اللغة، أو من المتخصصين غير المدققين، إلى نقد ما قد يقع على ألسنة الناس، أو في كتابات الكتاب، من استعمال لغوى يزعمونه خطأ فيصحونه، وذكرت أن في ذلك عجلة غير محمودة، ومجازفة بإصدار الأحكام غير منشودة.

من هنا ينبغي لمن يضع نفسه في موضع الناقد اللغوى - بل يجب عليه - أن يتسلح بسلاح آخر - فوق غيرته على الفصحى وحرصه عليها -، وينبغي أن تتوفر لديه دربة على هذا السلاح وإجادة استعمال له؛ لئلا يضير أهله من حيث أراد له أن يفيد.

وسلاح من يتصدى للتخطئة والتصويب لا بد فيه من أمور أهمها:

* حُسنُ تناولِ للمعجمات اللغوية الموثوق بها، وبصُرُّ بطرائقها في عرض المادة اللغوية؛ إذ منها ما يعرضُ الرأى وضده، على وفق آراء العلماء الذين ينقل عنهم، ومنها ما يتغاضى عن ذكر المسائل القياسية في التصريف والاشتقاق، ويهتم بالسماع.

* مراعاة أن الكلام ليس كله على درجة واحدة من الفصاحة؛ فمنه الأوضح، ومنه الفصيح والقليل والنادر والشاذ، ومنه لهجات القبائل الخاصة، التي اشتهرت بفصاحتها وبعديها عن اللحن، ولا يقال فيها ورد على واحد من غير الأوضح؛ إنه خطأ؛ ذلك لكونه كان مستعملاً في عصر الاحتجاج، وإنما الخطأ فيما جاء بعد ذلك وخالف الوارد والقواعد.

* معرفة معظم آراء علماء اللغة - إن لم يكن الإحاطة بأرائهم - في المسألة التي يعرض لنقدها، والوقوف على أدلة كل منهم، ثم ترجيح المختار على حسب قوة الدليل.

* جسُّ لغوى، وذوقُ بلاغى، وبصُرُّ بطرائق العرب في إجراء الكلام؛ وذلك سبيله الاطلاع الواعى المستنير على كتب التراث الأدبى شعراً ونثراً، والإفادة من ذلك في عيار كلام الناس اليوم بمعيار التخطئة والتصويب، إذ إن اللغة ليست هذه القواعد الصماء فقط، وإنما هي فوق هذا وقبله نحوُ بكلامنا منحنى كلام العرب، وكم من استعمالٍ حكيم بأنه خطأ يمكن الحكم

بصحته ذوقاً وتلطُّفاً إلى فهم معناه، وذلك أمر لا يخضع لقاعدة لغوية.

* ثم إن الاستعمال المخطأ قد يكون على نسق قراءة قرآنية، أو حديث شريف، أو استعمال مؤلِّد قريب من عصر الاحتجاج، أو استعمال عالم باللغة، وقد يكون قياساً على استعمال عربي قديم غير مُطَّرِد، وعلى الناقد اللغوي أن يدرس ذلك كله، وأن يرى فيه رأيه قبل الحكم بالتخطئة أو بالتصويب. وهذه المعايير أهميتها في الحكم، وهي ما أسَّست عليه الدراسة في هذا الكتاب.

وليس بخافٍ ولا عسير بعد هذا أن نقول: إن عدم الإدراك الواعي لهذه الأمور، يُلبسُ الأمر على نقدة الاستعمال اللغوي، فتضطرب أحكامهم بين الصحة والخطأ، ويقعون أسارى أوهام التخطئة، وفيما يلي أشهر هذه الأوهام:

* التخطئة لعدم الورد: مع أنه ورد في كلام العرب.

فقد يسرع بعض نقدة الاستعمال اللغوي - قديماً وحديثاً - إلى تخطئة لفظة أو تركيب، زاعماً أن ذلك لم يرد عن العرب المحتج بلغتهم، مع أنه وارد عنهم قليلاً أو كثيراً في نفسه، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: عُقَيْرِيَّةٌ؛ لأنه - إن صح فإنما يكون مصغر عقربة - وهي الحشرة المعروفة - وعقربة - في ظنه - لم ترد عن العرب، إذا الوارد (عقرب) وتصغيره عُقَيْرِب. وما خطأه صحيح؛ إذ ورد عن العرب: عقرب وعقربة وعقرباء، أما عقرب فهي للمذكر والمؤنث على السواء، وأما الباقيتان فهما للمؤنث فقط، قال إياس بن الأرت:

كَأَنَّ مَرَعَى أُمَّكُمْ إِذْ غَدَّتْ عَقْرَبَةٌ يَكُومُهَا عُقْرُبَانُ

وخطأ بعضهم أن يقال: اشتريت مقرّاضاً ومِقْصاً وجَلماً - وهي الأدوات المعروفة -؛ لأن العرب لم تستعمل من ذلك إلا لفظ المثني والمراد به الواحد.

وما خطأه صحيح ورد به كلام العرب، قال ابن بري: جاء عن العرب مقرّاض رجل - بالإفراد - كما قال الشاعر:

فَعَلَيْكَ مَا اسْطَظَعَتِ الظُّهُورَ بِلِمَّتِي وَعَلَى أَنْ أَلْقَاكَ بِالمِقْرَاضِ

وقال سالم بن وابصة:

أَذَيْتَ صَدْرِي طَوِيلًا غِمْرُهُ حَقِيدًا فِيهِ وَقَلَّمْتَ أَظْفَارِي بِلا جَلَمِ

وأشده ابن بري لِعِدِيِّ بن زيد:

كُلَّ صَعْلٍ كَأَنَّمَا شَقَّ فِيهِ سَعَفَ الشَّرِيِّ شَفَرَتَا مِقْرَاضِ

قال ابن برب: ولذلك نظائر كثيرة تركناها خوف السامة.
 وخطأ بعضهم استعمال اللفظين (كُلُّ وبعض) بالألف واللام، فلا يقال: الكُلُّ ولا البَعْض؛
 لأن ذلك لم يرد.
 وما خطأه ورد عن العرب، أما (الكل) فقد ورد في شعر لأبي الأسود الدؤلي - واسع علم
 النحو - هو قوله:

حَسَدًا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعِيَهُ فَالْكُلُّ أَعْدَاءُ لَهُ وَخِصُومُ

كما ورد في شعر لِسُحَيْمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ، هو قوله:

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ، يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكُلِّ مُعِمِّدًا

وأما (البعض) فقد ورد في شعر للمرقش الأصغر، هو قوله:

شَهِدْتُ بِهِ مِنْ غَارَةٍ مُسَبِّطَةً يُطَاعِنُ بَعْضَ الْقَوْمِ، وَالْبَعْضُ طُوحُوا

كما ورد في شعر لمجنون ليلى، هو قوله:

لَا يَذْكُرُ الْبَعْضُ مِنْ دِينِي فَيُنْكِرُهُ وَلَا يُحَدِّثُنِي أَنْ سَوْفَ يَقْضِينِي

وخطأ بعضهم أن يقال: هذا الأمر يعرفه الصادر والوارد، زاعماً أن وجه الكلام أن يقال:
 الوارد والصادر؛ لأنه مأخوذ من الوِرد والصدْر، ولما كان الوِردُ يُقَدِّمُ الصَّدْرَ - إذ الوِردُ هو سير
 الإبل إلى الماء لتشرب، والصدْرُ هو عودة الإبل إلى معاطنها بعد أن تشرب - وجب أن تقدم
 اللفظة الدالة عليه على الأخرى.

وما خطأه ورد به كلام العرب كثيراً، ومنه قول الراجز:

وَالنَّاسُ بَيْنَ صَادِرٍ وَوَارِدٍ مِثْلُ جَحِيحِ الْبَيْتِ نَحْوِ خَالِدٍ

وقول جرير:

بِكُلِّ أَسْمَرَ خَطِيٍّ وَيُعْجِمُهُ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ إِصْدَارُ وَإِيرَادُ

وخطأ بعضهم تكرار (بين) مع الظاهر في نحو قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، زاعماً أنه لم
 يرد التكرار إلا مع الضمائر.

وما خطأه وارد عنهم مستعمل كثيراً، ومنه قول ذي الرمة:

فِيَاظْبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

وقول اللعين المنقري:

سَأَقْضِي بَيْنَ كَلْبِ بَنِي كَلِيبٍ وَبَيْنَ الْقَيْنِ قَيْنِ بَنِي عَقَالٍ

وهناك استعمالات أخرى كثيرة، وَهَمُّوا فِيهَا، فَعَدُّوْهَا خَطَأً؛ لأنها - في رأيهم - لم ترد، مع أن كلام العرب جاء بها، ويكفى أن ترجع إلى (شرح الشهاب الخفاجي على درة الغواص) لتقف على كثير من ذلك.

* التخطئة لعدم الوجود: مع أنه ورد في قراءة قرآنية. وقد يسارع بعضهم إلى تخطئة استعمال ما، لأنه - في وهمه - لم يرد، مع أنه قد وردت به قراءة قرآنية، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال أحزنتني الأمر، زاعماً أن صحيحه هو: حزنتني الأمر. وما خطأه وردت به قرآنية في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزِنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ - قرىء بضم الياء من (يحزن) كما قرىء بفتحها، والضم على أنه من (أحزن). وخطأ بعضهم أن يستعمل الماضي الثلاثي من الفعلين (يذر ويدع) فلا يقال: وَذَرَ وَلَا وَدَعَ، زاعماً أنه لم يرد.

وما خطأه ورد في قراءة قرآنية لقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ - قرىء بتخفيف الدال من (ودعك).

وخطأ بعضهم أن يفضل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، فلا يقال: أَكْرَهُ ضَرْبَ زَيْدًا عَمْرٍو..

وما خطأه وردت به قراءة قرآنية لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤِهِمْ﴾ - قرىء بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، وهي مُخْرَجَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَنْكَرُوهُ.

وخطأ بعضهم استعمال اسم التفضيل من (الخير والشر) على أصل بابه وهو (أفعل)، فلا يقال: فلان أخير من فلان، ولا أشر منه، وما خطأه وردت به قراءة قرآنية لقوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ﴾ - قرأ أبو قلابة (الأشر).

وخطأ بعضهم أن يقال: أرجع فلان فلانا، زاعماً أن صحيحه هو: رجعه من دون الهمزة. وما خطأه وردت به قراءة قرآنية حكاها أبو زيد عن بني ضبّة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ - قرءوا بضم الياء من (يرجع) على أنه مضارع (أرجع). وستأتيك أمثلة أخرى كثيرة في مبحث القراءات القرآنية من هذا الكتاب.

* التخطئة لعدم الوجود: مع أنه ورد في حديث شريف. وقد يؤدي العجل ببعض نقدة الاستعمال اللغوي إلى تخطئة استعمال ما، زاعمين أنه لم يرد، مع أنه قد ورد في حديث شريف، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: بنى فلان بأهله - بمعنى دخل بها - زاعماً أن صحيحه الوارد هو: بنى على أهله.

وما خطؤه صحيح ورد في أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ: «غزا نبي من الأنبياء، فقال لقومه: لا يتبعني رجل مَلَكٌ بضع امرأة وهو يريد أن يبني بها ولما بين بها، ولا أحد بنى بيوتاً ولم يرفع سقوفها».

وخطأ بعضهم أن يستعمل الماضي الثلاثي من (يدع) - بمعنى يترك - فلا يقال: ودَّعه، زاعماً أنه لم يرد.

وما خطؤه ورد به الحديث الشريف عن عائشة رضی الله عنها من قول النبي ﷺ لها: «أى عائشة؟ إن شرَّ الناس من تركه الناس - أو ودَّعه الناس - اتقاءً فحشيه».

وخطأ بعضهم أن يقع الماضي في خبر (لعل)؛ لما فيه من التناقض بينه وبين معنى (لعل) المفيدة لترقب الوقوع - وهو مستقبل -.

وما خطؤه ورد في غير موضع من الحديث الشريف، ومن ذلك قوله ﷺ: «وما يُدريك؟ لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم».

وخطأ بعضهم وقوع (إذ) في جواب (بيننا)، فلا يقال: بيننا زيدٌ قام إذ حضر عمرو.

وما خطؤه ورد به الحديث الشريف في غير موضع، كحديث أبي هريرة رضی الله عنه: «فلما قدِمْتُ على النبي ﷺ بايعته، فبينما أنا عنده إذ طلَّع الغلام»، وحديث الإفك عن عائشة رضی الله عنها، وفيه: «فبينما هما جالسان وأنا أبكى إذ استأذنت امرأة».

وستأتيك أمثلة أخرى كثيرة في مبحث الحديث الشريف من هذا الكتاب.

* التخطئة لعدم الورد: مع أنه ورد في شعر المولدين.

ومن أوهامهم أنهم حكموا بالخطأ على بعض الاستعمال اللغوي، مع أنه وارد في استعمال بعض المولدين المشهود لهم بالفصاحة والتمكن من لهجات العرب، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يُعدَّى الفعل (تَفَيَّأً) بنفسه، فلا يقال: تَفَيَّأتُ ظلَّ الشجرة؛ لأنه في اللغة مما يُعدَّى بالجاء (في).

وما خطؤه وارد في بعض شعر المولدين، ومنه قول أبي تمام:

طَلَبْتُ رَيْبَعُ رَيْبَعَةَ الْمُهَيِّ لَهَا فَتَفَيَّأتُ ظِلًّا لَهُ مَمْدودا

وخطأ بعضهم أن يقال: شتان ما بينهما، وصحيحه أن يقال: شتان ما هما، وهو الوارد.

وما خطؤه وارد في بعض شعر المولدين، ومنه قول جميل بثينة:

هي البدرُ حُسْنًا، والنساءُ كواكبُ فَشْتَانٌ ما بين الكواكبِ والبدرِ
 وقول أبي عُيَيْنَةَ في فاطمة بنت عمر:
 وأصبحتُ معزولاً، وقد كنتُ والياً وَشْتَانٌ ما بين الولاية والعزلِ
 وخطأ بعضهم أن يستعمل (ولا سِيَّما) بتخفيف الياء، أو من دون الواو، أو من دون (لا).
 وما خطأه وارد في بعض شعر المولدين، ومنه قول الحكم بن قنبر يهجو أبا نُؤاسٍ:
 عَهْدِنَا شَيْخَةً تَرَعَى رَمَامَا وَنَسَّاجًا بِدُورِ أَبِي جِلَّاسِ
 بِخَوْزِشْتَانَ أَنْسَجَ مَنْ رَأَيْنَا وَلَا سِيَّما لِجِلْبَابِ خُمَاسِي
 وقول الحسن بن وهب:

ما أحسن العفو من القادر لا سِيَّما عن غير ذي ناصر
 إن كان لي ذنب، ولا ذنب لي فماله غَيْرَكَ من غافر
 وقول إسماعيل بن القاسم:

طُرُقُ بَغْدَادَ أَضِيقُ الأَرْضَ طُرُقًا سِيَّما بين قصرها والرُصَافَةَ
 وخطأ بعضهم إدخال الباء الزائدة على مفعول (خَشِي)، فلا يقال: خَشِيتُ به - بمعنى خَفْتُهُ.
 وما خطأه وارد في بعض شعر المولدين، ومنه قول أبي عَدِيّ العَبْلِيِّ من شعر له يندب فُرْقَةَ
 بني أمية:

فَبِذَاكُمْ أُمَسْتُ تَعَاتَبُ بَيْنَهَا فَلَقَدْ خَشِيتُ بأن يُحَمَّ فَنَاوَهَا
 ماذا أوملُ إن أميةٌ ودَّعَتْ وبقاءُ سكانِ البلادِ بقاؤها؟

وخطأ بعضهم أن يقال: امرأة عانسة - بالتاء - أي كبرت سنها دون أن تتزوج، وصحيحه
 الوارد هو (عانس) دون التاء، وهو وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث.

وما خطأه ورد في شعر المولدين، ومنه قول إبراهيم بن المهدي حين غضب عليه المأمون
 وسجنه، فاستعطفه حتى عفا عنه، فقال:

وَرَجِمَتْ أَطْفَالًا كَأَفْرَاحِ القَطَا وَعَوِيلِ عانسةٍ كقوسِ النازعِ

* التخطئة لعدم الورد: مع أنه وارد في استعمال علماء اللغة.

وكثيراً ما يُهرَعُ نُقَادُ الاستعمال اللغوي إلى تخطئة لفظ أو تركيب، مع أنه قد يكون وارداً في
 استعمال بعض علماء اللغة، المشهود لهم بالدراية اللغوية ودقة الرواية عن العرب، ومن ذلك:
 خطأ بعضهم أن تخرج (كافة) عما أثيرَ عن العرب من استعمال، وهو أن تأتي نكرة مؤخرَةً

منصوبةً على الحالية، وتستعمل في الناس خصوصاً. وما خطأه وارد في كلام بعض علماء اللغة، كابن جنى - وقد كثر ذلك في كلامه - ومنه قوله: «والوجه فيه ما عليه الكافة»، وقوله: «لاستمرار الكافة على فعاله»، وقوله: «إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا»، وقوله: «وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز».

وخطأ بعضهم إدخال (قد) على المضارع المنفى بـ (لا)، فلا يقال: قد لا يكون كذا، زاعماً أنها تختص بالدخول على الفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من الناصب والمجازم وحرف التنفيس.

وما خطأه ورد في استعمال بعض اللغويين، كالخليل بن أحمد في قوله: «الأمور على ثلاثة أنحاء: شيء يكون البتة، وشيء لا يكون البتة، وشيء قد يكون وقد لا يكون». وابن جنى في قوله: «كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره».

وخطأ بعضهم إدخال الألف واللام على (كلّ وبعض)، فلا يقال: الكلّ والبعض.

وما خطأه وارد في استعمال بعض اللغويين، كابن جنى في قوله: «فليس الكلُّ هو ما فيه إليه، قال أبو بكر: إنما الكلُّ عبارة عن أجزاء الشيء، وكما جاز أن يضاف... بل الكلُّ في هذا جار مجرى البعض في أنه ليس بالشيء نفسه، كما أن البعض ليس به نفسه، يدل على ذلك وأن حال البعض متصورة في الكلُّ».

* التخطئة: مع أن في المسألة خلافاً بين البصريين والكوفيين.

وكثيراً ما يبادر بعض النقاد إلى تخطئة استعمال ما، وهو لا يدري أنه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - وهما رأسا المذاهب النحوية - وهو خلاف ينبغي أن يعتد به في بعض الاستعمال، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال في التعجب من الألوان: ما أبيض هذا الثوب!، وقال: إنه لحن مجمع عليه، وغلط مقطوع به.

وما خطأه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالتخطئة مبنية على المذهب البصرى، وأما الكوفيون فيجيزون التعجب من البياض والسواد خصوصاً؛ لأنها أصل الألوان.

وخطأ بعضهم أن يأتي تمييز (كم) الاستفهامية جمعاً، فلا يقال: كم عبيداً لك؟ بخلاف (كم) الخبرية؛ إذ يأتي مميزاً مفرداً أو جمعاً.

وما خطأه صححه الكوفيون، قال ابن مالك في (التسهيل): «كم اسم لعدد مبهم، فيفتقر إلى

مُمَيِّزٌ، لا يَحذفُ إلا بدليل»، ثم قرر جواز جرّه، وقال: «ولا يكون مميّزها جمعاً، خلافاً للكوفيين».

وخطأ بعضهم أن ينسب إلى جمع التكسير - الذي له واحد من لفظه - على لفظه الجمعي، فلا يقال: رجل صُحْفِيّ (لمن يقتبس من الصحف) نسبة إلى الصُّحْفِ جمع صحيفة، بل الصواب عنده أن يقال: رجل صَحْفِيّ - بالنسب إلى المفرد، ومثله: رجل فرائضي، والصواب: فَرَضِيّ. وما خطأه هو مذهب الكوفيين، وله دليله ووجهته.

وخطأ بعضهم أن يقال: ما فَعَلْتَ بالثلاثة الأثواب؟ بإدخال الألف واللام المعرفتين على كل من العدد المضاف ومعدوده، والصواب عنده أن يقال: ما فعلت بثلاثة الأثواب؟ بإدخال الألف واللام على المضاف إليه فقط.

وما خطأه مذهب الكوفيين، قال ابن مالك في (التسهيل): «إذا قُصِدَ تعريف العدد أُدْخِلَ حَرْفُهُ على الآخر، إن كان مضافاً، أو عليها شذوذاً - لا قياساً - خلافاً للكوفيين».

وخطأ بعضهم أن يجمع ما كان صفة على وزن (أَفْعَلٌ وَفَعْلَاءٌ) جمع تصحيح بالواو والنون للمذكر، وبالألف والتاء للمؤنث، فلا يقال في جمع: رجل أحمر، وامرأة حمراء: رجال أحمر ونساء حمراوات، بل الصواب أن يجمع النوعان جمع تكسير على (فُعْلٌ)، فيقال: رجال ونساء حُمْرٌ.

وهذا المُخَطَّأُ هو مذهب الكوفيين، ولهم دليلهم من السماع والقياس. ومثل ذلك كثير، إن تتبعته في كتب النحو.

* التخطئة: مع أن في المسألة خلافاً لأحد العلماء.

وقد يحكم بعض النُقَدَةِ اللغويين على استعمال ما بالخطأ، مع أن لبعض النحاة وجهاً يخرجهم عن ذلك، سواء أكان هذا النحوى من أهل المذهب نفسه، أم من مذهب آخر، ومن ذلك: خطأ بعضهم أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما، وأن يقال: المال بين زيد وعمر كليهما؛ إذ الفعل (اختصم) يدل على المشاركة في الحدث، أى وقوعه من غير الواحد. ولفظة (بين) تقتضى الاشتراك أيضاً، وحينئذ يكون ذكر لفظ التوكيد (كلاهما) لغو لا وجه له، إذ الغرض من التوكيد بـ (كلا وكلتا) هو رفع توهم إرادة الواحد من اللفظ الدال على اثنين. وهو مُنْتَفٍ مع (اختصم، وبين).

وما خطأه هؤلاء أجازة غيرهم، قال ابن مالك في (التسهيل): «كلا وكلتا قد يؤكدان ما لا يصلح في موضعه واحد، خلافاً للأخفش، فيمتنع مثل: اختصم الرجلان كلاهما؛ لعدم

الفائدة؛ إذ لا يحتمل الوضع الإفراد، وكذا قولك: المال بين الزيدين كليهما، ووافق الأخفش على المنع الفراء وابن هشام وأبو علي، ومذهب الجمهور الجواز».

وخطأ بعضهم أن يقال للداء المعترض في البطن: (مَغْصُ) بفتح الغين؛ لأنه حينئذ يكون بمعنى خيار الإبل، والصحيح عندهم تسكين الغين.

وما خطأ هؤلاء صوبه غيرهم، قال ابن برّي: «وغيره - أي غير ابن السكيت - من أهل اللغة يخالفه فيه، وقال ابن القوطية في (أعماله): يقال: مَغْصَ وَمَغْسَ كَعَلِمَ - بالصاد والسين - مَغْصًا وَمَغْسًا - بالفتح والإسكان فيهما - فهي لغة صحيحة فصيحة، فلا يُفَرِّقُ ما قاله المصنف - يقصد الحريري - فإن الحق خلافه».

وخطأ بعضهم أن يقدم خبر (زال) الناسخة من أخوات (كان) عليها، سواء كان النافي (ما) أم غيره، فلا يقال: قائماً ما زال زيد، أو: قائماً لن يزال زيد، أو: قائماً لم يزال زيد.

وما خطأ هؤلاء صححه غيرهم مطلقاً، وصححه آخرون إذا كان النافي غير (ما) من أدوات النفي، ومنعه مع (ما) لأن لها الصدارة.

وخطأ بعضهم أن يقال: إِيَّاكَ الشَّرُّ - بحذف حرف العطف من المحذر منه، والصواب عنده أن يقال: إِيَّاكَ والشر.

وما خطأ هنا أجازه بعضهم على أن يكون المنصوب معمولاً لفعل مضمر، لا بما نصب (إِيَّاكَ)، وفي كتاب سيبويه: «لو قلت: إِيَّاكَ الأسد - تريد: من الأسد - لم يجز، كما جاز في أن، إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت: (فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المراءَ فإنه)، كأنه قال: إِيَّاكَ، ثم أضمر بعد (إِيَّاكَ) فعلاً آخر فقال: اتَّقِ المراءَ، وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسَكَ، لم أَعْنَفُهُ».

وهناك مسائل كثيرة من هذا النوع الذي يُخْطَأُ، مع أن لبعض العلماء وجهًا يُصَحِّحُهُ، تجدها في المسائل الجزئية داخل أبواب كتب النحو، ولكن المخطئين يتفاضون عن هذه الخلافات، أو لا يعرفونها.

* التخطئة: لأنهم لم يُحَسِّنُوا فهم القاعدة.

وقد يعجل بعض نقاد الاستعمال اللغوي إلى الحكم بالتخطئة، معتمدين على قاعدة لغوية أو نحوية، زاعمين أن الاستعمال المخطأ مخالف لهذه القاعدة، مع أنهم لم يحسنوا فهم هذه القاعدة، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: المصريون أكثر كَرَمًا من أن يحملوا ضغينة، والصواب عنده هو: المصريون أكرم؛ وقال: إن الفعل (كَرَمَ) مستوفٍ لشروط الصوغ المباشر على (أَفْعَلَ) عند

إرادة التفضيل؛ فهو ثلاثى متصرف تام مثبت قابل للتفاوت ليس الوصف منه على أفعال، وليس مَبْنِيًّا للمجهول.

وهذه هي القاعدة، ولكنها غير مُلْزِمَةٌ؛ فقد يكون الفعل مستوفيا للشروط ويأتى التفضيل بوصف مساعد على (أفعل)، وفي القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وفيه: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ ولم يقل: أَسَى، ولا أَكْفَرُ، وجاء في (التصريح على التوضيح): «ولا يختص التوصل بأشدَّ ونحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط، نحو: ما أشد ضرب زيد لعمر و!». وما يجوز في التعجب يجوز في التفضيل.

وخطأ بعضهم أن يقال: بعض الناس لا يحبون السباحة، وبعض النساء لا يُجِدْنَ الرماية، والصحيح عنده أن يقال: بعض الناس لا يحب السباحة، وبعض النساء لا يجيد الرماية - بالإفراد والتذكير؛ مراعاةً للفظ (بعض) الذى هو مفرد مذكر.

وما خطأه ليس بخطأ؛ إذ إن في اللغة ألفاظاً يصح في عود الضمير عليها مراعاةً ألفاظها فيأتى مفرداً مذكراً، ومراعاةً معناها فيأتى الضمير على حسب ذلك المعنى. ومن هذه الألفاظ (كلّ وبعض) فيصح أن يقال: بعض الناس حضر، وبعض الناس حضرت، أو حضرا، أو حضرتنا، أو حضروا، أو حضرن. ومثل الضمائر كل ما يحتاج إلى المطابقة مثل الخبر والنعت والتوكيد، وفي القرآن الكريم ورد الأمران معاً، فعلى مراعاة اللفظ ورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَهُ بَعْضٌ﴾؛ وعلى مراعاة المعنى ورد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا، فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ. فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾.

وخطأ بعضهم أن يقال: هذا سابق لأوانه؛ لأن اسم الفاعل فيه معدى باللام، وهو مما يُعَدَّى بنفسه؛ لأنه من فعل متعدٍ بنفسه؛ والصواب عنده أن يقال: هذا سابق لأوانه.

وهذه التخطئة مبنية على أن اسم الفاعل من الفعل المتعدى يعمل النصب في اللفظ كفعله، ولكن النحاة لم يوجبوا ذلك دائماً، بل جعلوه جائزاً مع وجه آخر هو إدخال اللام في مفعوله - وتسمى لام التقوية - لأن اسم الفعل ضعيف في عمل النصب؛ لكونه فرعاً عن الفعل، والأصل في العمل للأفعال، والأسماء العاملة محمولة عليها، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾.

وخطأ بعضهم أن يقال: عسى أن يحلّ السلام، والصواب عنده أن يقال: عسى السلام أن يحلّ، وقال: إن (عسى) من أفعال الرجاء العاملة عمل (كان)، وهى تطلب (السلام) اسماً لها، والترتيب بين أجزاء الجملة يجب أن يُرَاعَى.

وفي هذه التخطئة غفلة عن استعمال العرب لـ(عسى) فهي تستعمل ناقصة أو تامة، فالناقصة نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾، والتامة هي المسندة إلى أن والفعل، نحو: عسى أن يقوم. فإن جاء بعد هذا الفعل مرفوع ظاهر - نحو المثال المخطأ - فللعلماء فيه خلاف، ذهب الشلوبيين إلى أن هذا المرفوع يكون مرفوعاً بالفعل الذي بعد أن، والمصدر المؤول فاعل (عسى) وهي تامة ولا خبر لها. وذهب المبرد والسيрани والفارسي إلى جواز هذا الوجه ووجه آخر، هو أن يكون المرفوع مرفوعاً بـ (عسى) اسماً لها، وأن والفعل في موضع نصب خبراً لها تقدم على الاسم، والفعل الذي بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى).

وخطأ بعض الشدّة في النحو أن يقال: فلان يدرس بكلية اللغة العربية، زاعماً أن المقام لـ (في) لأنها هي المفيدة للظرفية، فالصواب عنده أن يقال: يدرس في كلية اللغة.

وفي هذه التخطئة غفلة عن أحد معاني باء الجر، وهو أنها تأتي للظرفية، وعلامتها أن يحسن وضع (في) موضعها، وذلك قياس لاخبر فيه، ولقد حفزني كثرة التخطئة لهذا الاستعمال وتعبت مخطئيه من الزملاء الأفاضل عند مناقشة الرسائل العلمية - حفزني هذه الكثرة إلى أن أتبع هذا الاستعمال في كلام العرب وفي القرآن الكريم، فوجدت منه الكثير، فمن الشعر قول ذي الرمة:

أذَا زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذَا خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالبَصْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا
وقول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟

وأما القرآن الكريم فقد وجدت استعمال الباء في موضع (في) في الأماكن المحدودة المختصة كثيراً غالباً، حتى إنه لم يستعمل (في) إلا في آية أو آيتين، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾، فإذا عرض لهذا المكان المختص ما يوجب عمومته استعمل (في) كقوله تعالى: ﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ. أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾. لما دخلت (كل) على (واد) المختص جعلته عاماً؛ لأنها من ألفاظ العموم.

ومما جاء من الأماكن المختصة مجروراً بباء الظرفية قوله تعالى: ﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾، و﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾، و﴿أَنْ تَبُوءَ لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بَيْوتًا﴾، و﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾، و﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾.

أما الأماكن غير المحدودة المختصة - وهي المبهمة - فكل ما جاء منها في القرآن الكريم استعمل معه (في) كالسماوات والأرض، قال تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾.

وكِدْتُ أخرج من ذلك بقاعدة، هي أن الباء تستعمل في الأماكن المحدودة كما تستعمل (في)،
و أن (في) تستعمل في الأماكن المبهمة فقط، وأن استعمال الباء في المحدودة أَفْسَى وَأَفْضَلُ؛ لما
تفيدة من معنى الإلصاق - وهو معناها الأَصْلُ - فوق الدلالة على معنى الظرفية وفي ذلك من
التمكن ما فيه، وعلى هذا فالاستعمال المَخْطَأُ (يدرس بالكلية) أفضل عندي مما صحَّحوه به،
وقد عرفت ما فيه.

* التخطئة لغير الأفصح: مع أنه فصيح.

وقد أدى تسرع بعض النقاد في الحكم بالتخطئة إلى أن حكم على الفصيح بأنه خطأ، سواء
منه ما قَلَّ استعماله في نفسه وما كثر، ومن ذلك:
خطأ بعضهم وقوع (أن) في خبر (كاد) من أفعال المقاربة، فلا يقال عنده: كاد السباح أن
يفرق، بل يقال: كاد السباح يفرق.

وما خطأه صحيح فصيح كثير في الاستعمال، وإن كان التجرد من (أن) أكثر وأفصح، وبما
جاء مقترنا بـ (أن) قوله عنه: «ما كِدْتُ أُصِلُّ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» وقول
الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةَ وَبُرُودِ

جاء في شرح ابن عقيل على الألفية: «وأما (كاد) فذكر المصنف أنها عكس (عسى) فيكون
الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون
من أن اقتران خبرها بـ (أن) مخصوص بالشعر».

وخطأ بعضهم أن تستعمل (الأيادي) جمعاً لـ (اليد) - وهي العضو المعروف في الجسم -
زاعماً أنها لا تستعمل إلا في معنى النعم والأفضال، على حدِّ ما جاء في قول الشاعر:

لَهُ أَيَادٍ عَلَى سَابِغَةٍ أَعْدُّ مِنْهَا، وَلَا أَعْدُّهَا

أى: له نعمٌ وأفضال كثيرة عميمة تستعصى على العدِّ.

وما خطأه هؤلاء لا وجه له؛ إذ ورد استعمال (الأيادي) جَمْعَ جَمْعٍ، جمعت (اليد) على
(الأيدي) ثم جمعت الأيدي على (الأيادي)، ومن شواهد مجيئها للعضو المعروف في الجسم مارواه
ابن جنى، مما أنشده أبو الخطاب:

سَاءَ مَا تَأَمَّلْتَ فِي أَيَادِي نَا وَإِشْنَأُهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ

ومما أنشده أبو زيد:

وَأَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوَحَهَا الْأَيَادِي

ومن أبيات المعاني:

وَمُسْتَامَةٌ تَسْتَامُ وَهِيَ رَخِيصَةٌ تُبَاعُ بِسَاحَاتِ الْأَيْدِي وَتُمَسَّحُ
وقول العجاج:

وَخَطَرَتْ فِيهِ الْأَيْدَى وَخَطَرٌ رَأَى إِذَا أوردَه الطَّعْنَ صَدْرُ
وقول الراجز:

كَأَنَّهُ بِالصَّخْصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنُ سَخَامٍ بِأَيْدِي غَزَلِ
وخطأ بعضهم تكرار (بين) مع الظاهر، فلا يقال: المال بين زيد وبين عمرو؛ لأن ذلك إنما يكون مع الضمائر فقط، كقوله تعالى: ﴿فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾.

وما خطأه هؤلاء فصيح، وإن كان الأفصح عدم التكرار، والفصيح لا يُخطأ، قال ابن بري: «إعادة (بين) هنا - يريد: مع الظاهر - جائزة، على جهة التأكيد، وهو كثير في كلام العرب»، ثم ذكر شواهد مختلفة.

وخطأ بعضهم أن يقال (حوائج الناس)؛ لأن المفرد (حاجة) ثلاثي فلا يجمع هذا الجمع، وإنما قياسه الوارد: حَاجٌ وَحَاجَاتٌ وَحِوَجٌ.

وما خطأه هؤلاء لا وجه له؛ إذ (الحوائج) جمع فصيح كثير، وقد قَدَّرَ له العلماء مفرداً من لفظه هو (حائجة) وزعم بعضهم أنه مفرد وارد في لغة، ولـ (الحوائج) شواهد كثيرة، ذكر بعضها في لسان العرب، وحكى السجستاني والرقاشي أن الأصمعي كان قد خَطَأَ هذا الجمع ثم رجع عن تخطئته، وقال: إنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر، قال: وهذا الأشبه به؛ لأن مثله لا يجهل ذلك؛ إذ كان موجوداً في كلام النبي ﷺ، وكلام العرب الفصحاء..

* التخطئة: لأنهم لم يُحَسِّنُوا فهم المعنى المقصود.

وبعض النقاد تحكمه القاعدة، أو الوارد عن العرب نصاً، فيشتدُّ في تخطئته ما كان على خلاف ذلك، من غير أن يُنعمَ النظر في المعنى المقصود من اللفظ أو التركيب، وهل يستقيم تخريجه على معنى يقصده المتكلم، من غير أن تُضار القاعدة اللغوية، فهمم - بهذا - يُغلبون الشكل على المضمون، أو قُلْ: يُضْحُونَ بالمعنى في سبيل المحافظة على المبنى الموروث، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: أَلْوَمُكَ لِمَا جَرَى مِنْكَ؛ بناءً على أن الفعل (لَامَ) لا تستعمل معه اللام، إنما الوارد استعمال (على) معه، فالصحيح أن يقال: أَلْوَمُكَ على ما جرى منك.

وفي هذا تشدد في الاحتكام إلى السماع، دون مراعاة للمعنى المقصود الذي لا شأن للسمع

به؛ فإن القول المخطأ ناشئ عن سؤالٍ هو: لِمَ لُمْتَهُ؟ كما يكون السؤال: علام لمته؟ أو: بم لمته؟ أو: فيم لمته؟. والجواب يجري على السؤال، وكلُّه صحيح لا يشترط له ورود. ومثل هذا يقال في تخطئة بعضهم أن يقال: تهافتوا لمساعدة المنكوبين، أو أن يقال: أسف فلان لكذا.

وخطأ بعضهم أن يقال: (المتحف) بفتح الميم - للمكان الذي تحفظ فيه التحف - والصحيح في نظره هو ضم الميم؛ لأنه اسم مكان من الفعل (أتحف) الرباعي.

وهذا مستقيم من الوجهة الصرفية الشكلية، ولكنه غير مستقيم من جهة المعنى؛ فإن معنى اسم المكان هو حصول الحدث في المكان الذي اشتق منه، ف (المسجد) مكان يحدث فيه السجود، و (الملعب) مكان يجري فيه اللعب، و (المصلى) مكان تؤدي فيه الصلاة، وعلى هذا؛ إذا قلت: أتحتف فلاناً، كان معناه في اللغة: أعطيته تحفةً، فاسم المكان منه وهو (المتحف) - بالضم - يكون معناه: المكان الذي يُعطى فيه الناس تحفاً، وهذا المعنى غير مقصود، ولا يحدث في دور الآثار، وإنما المقصود: المكان الذي تحفظ فيه الآثار، وهو ما تفيد الكلمة مفتوحة الميم.

وخطأ بعضهم أن يقال: تقدم إلى فلان بكذا، بمعنى: سألتني قضاءه، ورغب إلىّ فيه؛ إذ المعنى المأثور هو: أوَعَزَ إلى، أو أمرني، وهو عكس الأول.

ولكن لهذا الأسلوب واقعة تاريخية، غفل عنها اللغويون - على ما يرى أحد فضلاء مجمع اللغة العربية - وهي أن الخليفة كان هو المتفرد بإصدار الأوامر، ثم تغيّرت الحال، فأصبح العمال هم الذين يتقدمون إلى وليّ الأمر يطلبون منه الإذن، ومن هنا حدث التقدم من الصغير، كما حدث من الكبير، وهذا التغيير هو الذي يصحح لنا هذا الاستعمال.

* التخطئة لمجافاة الذوق: وإن صح في القاعدة.

وقد يبالغ بعضهم في نقد الاستعمال اللغوي، فيخطئ ما يجافي الذوق العربي، وإن جرى على الفصيح المشهور من القواعد، وأكثر ما يكون ذلك في الأساليب المنقولة عن غير العربية، ومن ذلك:

تخطئة الأستاذ شاكر شقير اللبناني قول بعض المترجمين: فلان طلب يد فلانة - كناية عن الخطبة عند الفرنجة - والعرب تقول في مثله: خطبها. وقولهم في الدعاء: لِيَحْفَظْكَ السَّمَاءُ مِنْ كُلِّ شَرٍّ، والعرب تقول في مثله: حفظك الله، أو وقاك الله الشر. وقولهم في التعجب والاستعظام: يا إلهي، يا الله الصالح، ياسماء العادلة - والعرب تقول في مثله: وئى، أو: عَجَبًا. وقولهم: قتل فلان وقته في اللعب - والعرب تقول في مثله: أضاع وقته. وقولهم: قرأت على وجهه الغضب -

بمعنى: بدا في وجهه. وقولهم: لتضحية أيام سعادتنا على مذبح عنادك. وقولهم: قل: من هو؟ قال فلان بحدّة - بتقديم مقول القول على القول وقائله - والعرب لا تفعل مثل هذا.

وتخطئة الشيخ إبراهيم اليازجي قولهم: أنا مديون لفلان في هذا الأمر - والعرب تقول في مثله: له على الفضل فيه؛ إذ جرى الذوق العربي على إطلاق الدين على ما هو مُحسُّ كالمال مثلاً. وتخطئة الأستاذ أسعد داغر قولهم: حرام عليك أن تعتقل برباط الحب فؤاداً خلياً؛ لما فيه من التنافر وعدم الالتئام، وإن صحت ألفاظه من حيث اللغة. وقولهم: فلان صادق بكل معنى الكلمة - والعرب تقول في مثله: صادق ناهيك من صادق، أو: جدُّ صادق. وقولهم: لعب دوراً مهباً في عالمي السياسة والأدب - والعرب تقول في مثله: ضرب بسهم كبير فيهما.

* التخطئة: مع استقامته على وجه من المجاز.

وقد تتحكم القاعدة أو الورود في معيار بعض نقاد الاستعمال، فتصرفهم إلى تخطئة بعض من الاستعمال، الذي قد يستقيم له وجهٌ صحيحة من المجاز، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: يَأبَى عليه إباؤه أن يُذَلَّ نفسه، زاعباً أن الفعل لا يَحْدُثُ عن المصدر، فلا يقال: يَأبَى الإباء، كما لا يقال: يضرب الضرب، ولا يبكي البكاء، ونحو ذلك.

يقول الدكتور مصطفى جواد: «هذا قول من لا تحقيق له؛ لأن إسناد الفعل إلى المصدر المعنوي ضربٌ من المبالغة، ولذلك قيل: جُنَّ جُنُونُهُ، وَجَدَّ جِدُّهُ، قال أبو فراس:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ وفي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ يُفْتَقِدُ البَدْرُ

أَجَلٌ؛ لا يقال: ضَرَبَ الضربُ ولا بكى البكاء؛ لأنها غير معنويين، لا لأن ذلك لا يجوز مطلقاً، فهذا إفراط في التغليب.»

وخطأ بعضهم أن يقال: رجل طُمُوحٌ؛ بناءً على أن هذا الوصف ورد صفة للفرس خاصة، جاء في لسان العرب: «فرس طامح الطَّرْفِ، طامح البصر: مرتفعه.»

يقول الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي: «إن هذا الورود، إنما هو على سبيل التمثيل لا التخصيص لاستعمال الصفة، على أنه لو كان على سبيل التخصيص لم يكن بأس في استعماله للرجل على المجاز.»

وخطأ بعضهم أن يستعمل (الاسترسال) في معنى المضي والانطلاق، فلا يقال: أسترسل فلان في كلامه، أو في ضلاله؛ بناءً على أنه لم يَرِدْ بهذا المعنى؛ إذ الوارد بمعنى السلاسة واللين والانقياد، يقول الزعبلوي: «إن السلاسة سبب في المعنى الجديد، فإذا قلت: أسترسل في الضلال، فمؤداه أنه انقاد فيه، فلم يمتنع ولم يَسْتَعَصِرَ على مُسْتَدْرِجِهِ، وهو بحكم ذلك سيمضي وينطلق.»

وخطأ بعضهم أن يقال: هَدَفَ فلان إلى كذا - بمعنى قصده؛ بناءً على أن الوارد عن العرب هو: هدف إلى الشيء - بمعنى دخل فيه، وهدف للخمسين من سنيه - أي قاربها، وهدف: أسرع.

يقول الشيخ محمد على النجار: «ولكن المعنى العصري يصح بضرب من المجاز، فـ (هَدَفَ) تستعمل اليوم في معنى: قصد وتَوَخَّى، والقصد إلى الشيء يكون سبباً في الدخول فيه، وفي مقاربتة؛ وقد يكون سبباً في الإسراع إليه، فيكون هذا من إطلاق المسبب على السبب».

وخطأ بعضهم أن يقال: أيها المواطنين، ويرى صحته أن يقال: أيها الوطنيون - نسبة إلى الوطن، أو: أيها المستمعون.

يقول الأستاذ أبو السعود: «والحق أن التعبير الأول سليم، لا غبار عليه؛ لأن كلمة (مواطن) معناها: موافق، من (وَاطَنُهُ) بمعنى: وافقته، وعلى هذا تكون الكلمة مستعملة استعمالاً حقيقياً، إذا كان كل من يستمع إلى هذا الخطيب يوافق على ما يعرض من آراء، وتكون مجازاً مرسلًا - علاقته الكلية - إذا كان بعض المستمعين لا يوافق».

* التخطئة: لعدم مراعاة الفروق الدقيقة.

ومن تشدد بعض نقاد الاستعمال اللغوي، أن يحكموا على استعمال ما بالخطأ، مع أنه صحيح فصيح، وما قالوه لا يعدو أن يكون من قبيل عدم مراعاة الفروق الدقيقة بين معاني الألفاظ، مما هو حقيق بمباحث فقه اللغة، ومرغوب في اللغة لأصحاب الأذواق الرفيعة والأحاسيس المرهفة الراقية، ولا ضيرَ ألا يُرَاعِيَهُ المتكلم في كلامه الفصيح المعتاد. وأكثر مواد هذه التخطئة ورد في كتاب (دُرَّةُ الْغَوَاصِّ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِّ) للإمام الحريري، ومنه:

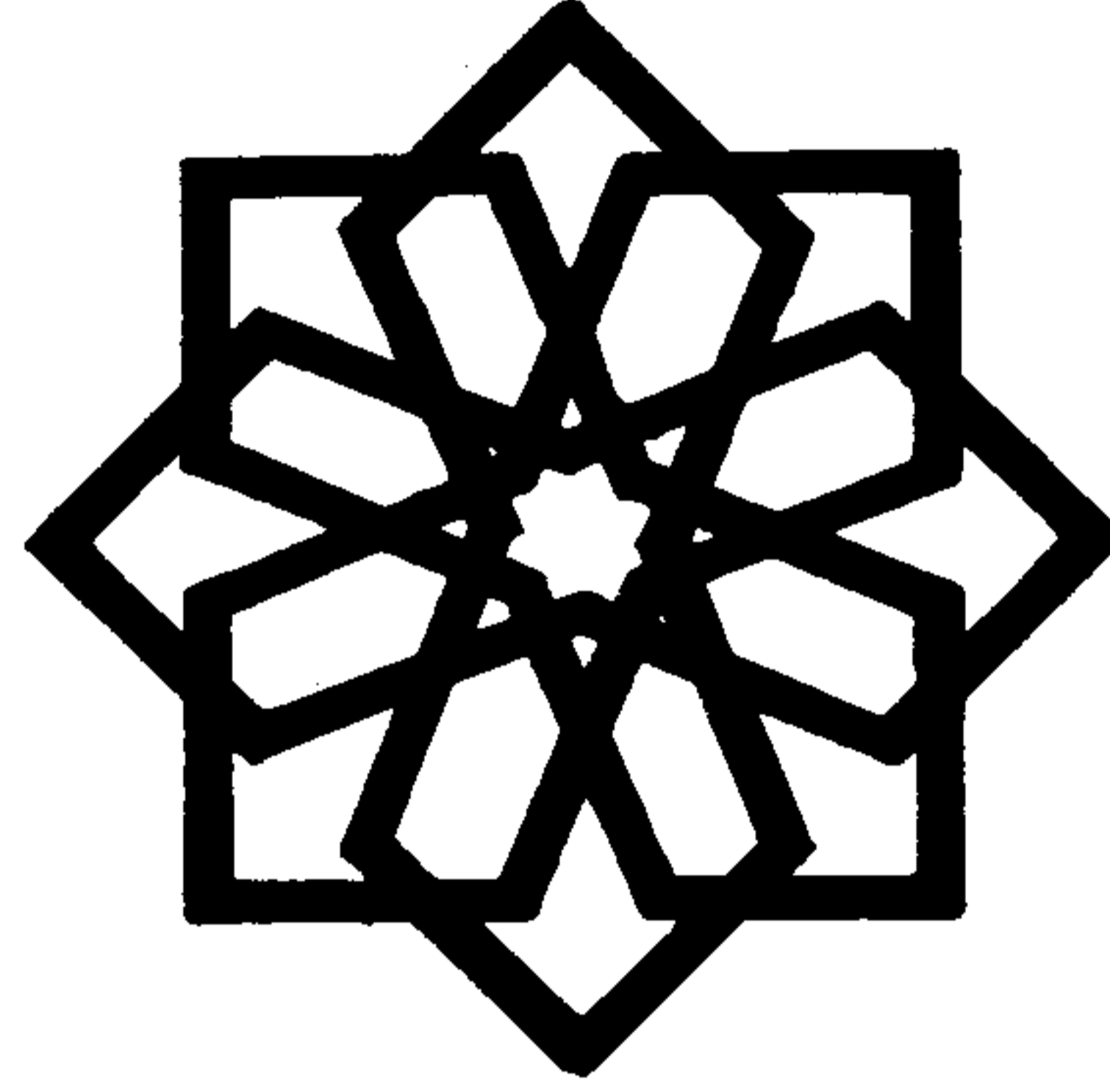
تخطئة قولهم: فلان قتله الحب، وصوابه عنده: اقتتله الحب، وقد حكى ابن بري أن القتل عام في الحب وغيره، أما (اقتتل) بالبناء للمجهول - فهو خاص بالحب.

وتخطئته عدم التفرقة بين (الحث) و (الحض)، ف (الحث) يكون في السير والسوق في كل شيء، و (الحض) يكون فيما عداهما. وهذه التفرقة كانت في أصل الوضع، وأما في الاستعمال فلا يفرقون بينها، ومن هنا تجد النحاة يقولون: حروف التحضيض هي: ما دلت على الحث على الفعل.

وتخطئته عدم التفرقة بين (النعم) و (الأنعام)، وقد فرقت بينها العرب، فجعلت (النعم) اسماً للإبل خاصة، أو الماشية التي فيها الإبل، وجعلت (الأنعام) اسماً لأنواع المواشى من الإبل والبقر والغنم. قال ابن بري: «هذا من التغليب، إذ غلبوا النعم على غيرها، فلا فرق في الحقيقة بينها».

* * *

وواضح من هذا، أن كثيراً من نقّدة الاستعمال اللغوي، قد وهموا في بعض تخطّثتهم، وأن مرجع ذلك الوهم إنما هو العَجَلُ في إصدار الأحكام من دون نظرٍ أو تثبُّتٍ، وكان عليهم أن يدرُسوا ويحققوا، ويوازنوا ويدققوا، ويعايروا كلام الناس بكلام العرب في لفظه وفي معناه، وكل ذلك في تُوَدّةٍ وَرَوِيّةٍ، وجودة فهم، وحسن تطبيق. وربما كانت المباحث التالية في هذا الكتاب معواناً لهم في ذلك - على ما أرجو.



المعيار الأول

خَطَأُ الْعَرَبِيِّ فِي لُغَتِهِ

إن احتمال وقوع الخطأ اللغوي من العربي الخالص - أو وقوعه منه فعلاً - قضية لها خطرها؛ لما يترتب عليها من تأسيس قضيتين أخريين، هما: تحديد الزمن الذي ظهر فيه اللحن اللغوي تحديداً أقرب إلى الدقة، ومدى الثقة فيما نقل عن العرب، وأخذت منه الفصحى، وبُنيت عليه قواعدها. وأقصد بالخطأ هنا: الخطأ في الألفاظ أو في التراكيب، أي في الدلالة الخاصة التي عرفها العرب لكل كلمة، أو في صوغ الكلمات أو تصاريفها أو نظمها على هيئة مخصوصة. أما الخطأ في المعاني المكتسبة من المعارف والخبرات، فقد اشتهر بين العلماء جواز وقوعه منهم، بل وقوعه فعلاً. ولا ضير في ذلك أصلاً؛ لأن مرجعه إلى غير اللغة؛ إذ هو من قلة التجربة، أو عدم التعلم، أو التباس الأمر على العربي.

فزهيرُ بنُ أبي سلمى لم تكن له دراية بحياة الضفادع، فأخطأ حين توهم أن خروجها من الماء سببه خوف الغمر والغرق، إذ قال:

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرَبَاتٍ مَاوَهَا طَحْلٌ عَلَى الْجَذُوعِ يَخْفَنَ الْغَمْرَ وَالْغَرَقَا

وإنما تطلب الضفادع الشطوط لتبيض هناك وتفرخ^(١). وكذلك لم تتح له الدراية التاريخية،

فنسب عاقراً ناقية صالح - وهو قدار بن سالف - إلى عاد، فقال في شؤم الحرب:

فَتُنْتَجُ لَكُمْ غِلْمَانٌ أَشَامٌ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ، ثُمَّ تُرَضُّعُ فَتَنْطِطِمُ

وإنما هو من ثمود، فحقه أن يقول: كأحمر ثمود^(٢).

وأبو ذؤيب الهذلي لم تكن عنده دراية باستخراج الدرّ، فزعم - خطأً - أنه يأتي من

الفرات - وهو الماء العذب - حيث قال:

فجاء بها ما شئت من لطيمة يدوم الفرات فوقها وموج

(١) الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للآلوسي ٥٣.

(٢) الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للآلوسي ٥٣.

ومعروفٌ أن الدُّرَّ لا يكون في الماء العذب، وإنما يكون في البحر^(٣).
 وحميد بن ثور لم يدْر أن التكميم - الذي هو تغطية العذوق عند الإرتطاب ليبقى ثمرها غَضًا
 ولا يفسدها الطير والحُرور - إنما يوصف به النخل فقط، فوصف به الدَّوم - وهو شجر
 المقل - فقال:

لما تخايلت الحُمُولُ حَسِبْتُهَا دَوْمًا بِأَيْلَةَ نَاعِمًا مَكْمومًا^(٤)
 ووصف أبو نُخَيْلَةَ الشاعر امرأة فقال:

دَسْتِيَّةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبِقُولِ الْفُسْتُقَا
 وَالْفُسْتُقُ لَيْسَ مِنَ الْبِقُولِ، ولكن الشاعر قد سمع به وهو لا ينبت في أرض العرب، فظنه
 من البقول^(٥).

ومثل هذه الأخطاء كثير في أشعار العرب، ولا شيء فيها من جهة اللغة، وإنما مرجعها
 - كما قلت - إلى مقدار حَظِّ العربي من الثقافة أو الخبرة بشئون الحياة والأحياء.

أما الخطأ في الألفاظ، فقد أشار العلماء إلى أنه يصح وقوعه من العرب غير الأقحاح،
 كالمُستَعْرِبِينَ الذين وفدوا إلى الجزيرة العربية للتجارة أو الخدمة أو غيرها، ومنهم: صُهَيْبٌ -
 وكان يَرْتَضِخُ لُكْنَةً رومية، وسُحَيْمٌ عبد بنى الحسحاس - وكان يرتضخ لكنة حبشية، وعبيد الله
 بن زياد - وكان يرتضخ لكنة فارسية، وزياد الأعجم - وكانت لكنة به لعجم بأعيانهم^(٦)،
 وهؤلاء كانت أكثر أخطائهم في مخارج الحروف، فعجزوا عن النطق الفصيح لبعضها؛ لتعسره
 على أعضاء النطق لديهم - وهو ما عرف باللكنة.

ومنهم كذلك العرب المخالطين لمن جاورهم من الأعاجم كالفرس والروم والأحباش
 والمصريين والهنود، وقد كان هؤلاء العرب يسكنون أطراف الجزيرة، وكان منهم لحم وجدام
 وقضاة وغسان وإياد وتغلب وبكر، ولذا لم يأخذ علماء اللغة عن هذه القبائل المجاورة؛
 لاحتمال تأثرهم بلغات من خالطوهم، فلم تسلم العربية لهم، جاء في الشعر والشعراء لابن قتيبة
 أن علماء العربية كانوا لا يرضون عن بعض ما جاء في شعر عَدِيٍّ بن زيد العَبَّادِي؛ إذ كان
 يسكن بالحيرة، ويدخل الأرياف، فثقل لسانه، وأَحْتَمَلَ عنه شيء كثير جدًا، فلم يعتبروا شعره

(٣) لسان العرب (فرت)، وفي (لطم) و (دوم) رواية أخرى هي (بالبحار) بدلاً من (الفرات) فلا خطأ
 فيها.

(٤) كتاب الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها ٤٣.

(٥) لسان العرب (دستق).

(٦) الكامل للمبرد ٣٧٢/١، ولسان العرب (رضخ)، والبيان والتبيين ٥٣/١.

حجة^(٧). وجاء فيه أيضاً أنهم لم يعدوا شعر أمية بن الصلت حجة؛ لأنه من تقيف التي خالطت
تجار اليمن المقيمين عندهم؛ ولذا جاءت في شعره ألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب^(٨).
أما وقوع الخطأ اللفظي - إفراداً وتركيباً - من العربي القح، فقد اختلف فيه العلماء،
فمنهم من يجوز على العربي وقوع الخطأ، ويأخذ على بعض هؤلاء مأخذ وردت في شعره،
وخالف بها فصحاء العرب، ومن هؤلاء*:

* عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ): كان يخطيء النابغة الذبياني في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَيْلَةً مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ

لأنه رفع (ناقع)، وحقه نصب على الحالية^(٩).

* وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ): خطأ الفرزدق في قوله يمدح يزيد بن
عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام تضرربنا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ القُطْنِ مَنشورِ
على عمائمنا تلقى، وأرحلنا على زواحف تزجى، نخها رير

وإنما خطأه؛ لأن قياس النحو هو الرفع في (رير)، ولقد روى أن الفرزدق غيرهُ بعد أن ألحوا
عليه، فقال:

على زواحف نُزجِيها مَحَاسِيرِ^(١٠)

كما خطأه في قوله:

وعَضَّ زَمَانٍ يَأْبَنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ المَالِ إِلا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ
برفع (مُجَلَّفُ)، وحقه - عنده - هو النصب عطفاً على (مُسْحَتًا)^(١١).

* والكسائي (ت ١٨٩ هـ): خطأ أمية بن أبي عائد الهذلي في قوله:

كَأَنِّي وَرَحَلِي إِذَا رُعْتُهَا عَلَى جَمَزِي جَازِيءٍ بِالرَّمَالِ
وَأَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيرُهُ حَزَابِيَّةٍ حَيْدِي بِالدُّحَالِ

(٧) الشعر والشعراء ٣٤.

(٨) الشعر والشعراء ١٠٧.

* الحكم على ما يأتي بالخطأ إنما هو على عهدة أصحابه وعلى ظاهر عباراتهم، إذ إن بعضه يحتمل التأويل،
بل أول فعلاً، وبعضه ورد بروايات أخرى تخرجه عن نطاق الخطأ.

(٩) الموشح للمرزباني ٣٩.

(١٠) طبقات فحول الشعراء ١٦.

(١١) طبقات فحول الشعراء ١٩، ديوان الفرزدق ٥٥٦/٢ وفيه (بحرف).

لأن قوله: (حَيْدَى بِالذَّحَالِ) وصف لحمار الوحش، مع أن (فَعَلَى) لا يكون إلا للمؤنث، قال الأصمعي: لم أسمع بـ (فَعَلَى) في صفة المذكر إلا في هذا البيت، يعني أن: جَمَزَى وَبَشَكَى وَزَلَجَى وَمَرَطَى، وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل^(١٢).

* والأصمعي (ت ٢١٦هـ): خطأ الراعي النُمَيْرِي في قوله:
فَأَصْبَحَتِ الصُّهْبُ الْعِتَاقُ وَقَدْ بَدَا لَهْنُ الْمَنَارِ وَالْجَوَادُ اللَّوَائِحُ
لأنه خفف (الجواد)، وهي جمع: الجادة من الطرق التي بها جُدُّ^(١٣).

* وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٤هـ): فيما نقله الفارسي - كان يخطئ بعض العرب في جمعهم (مَسِيلُ الْمَاءِ) على (مُسْلَانٍ)؛ قياساً على (رغيف ورغفان)، مع أن المدنى (مَسِيلُ) أصلى وفي (رغيف) زائد، فلا يستويان، وقياس الجمع عنده (مَسَائِلُ) بلا همز^(١٤).

* وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ): كان يخطئ الشاعر الجاهلي في قوله:
(أعرف منها الجيد والعينانا).

ويقول: هو مُفْسَدٌ، ولا يجوز فتح النون خاصة، ولوقال: الْعَيْنَانِ لكان على لغة بني الحارث بن كعب^(١٥).

* وسيبويه (ت ١٨٠هـ): جعل الرفع في توكيد اسم إن المنصوب أو العطف عليه بالرفع من قبيل الغلط، وقد أول آية ورد ظاهرها كذلك في القرآن الكريم، قال: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فَيَرَى أَنَّهُ قَالَ (هُم)، كما قال:

(ولا سابق شيئاً إذا كان جَائِياً)

على ما ذكرت لك، وأما قوله عز وجل: ﴿وَالصَّابِتُونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: ﴿وَالصَّابِتُونَ﴾ بعد ما مضى الخبر^(١٦).

كما جعل سيبويه من الغلط إبدال الثاني في نحو (ناب) واوا عند التصغير - وهو مذهب كوفي -، قال: «ومن العرب من يقول في ناب: نويب، فيجىء بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم»^(١٧).

بل إن سيبويه حكم على بعض اللهجات العربية بالغلط، وذلك قياس منه على اللهجة

(١٥) النوادر لأبي زيد ٣٠٧.

(١٦) كتاب سيبويه ١٥٥/٢.

(١٧) كتاب سيبويه ٤٦٢/٣.

(١٢) لسان العرب (جمز).

(١٣) لسان العرب (جدد).

(١٤) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ١٠.

اللهجة الفصحى، قال: «وهو غلط حملهم عليه (ادرك)»، وقد تابعه الليث فعال: الدر ليس من كلام العرب، وربيعة تغلط في الذُّكْر، فتقول: دِكْرٌ^(١٨).

* والفراء (ت ٢٠٧ هـ): قال في (معاني القرآن) عند قوله تعالى: ﴿اهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾: وقد قرأ أبو جعفر المدني: ﴿وَرَبَّاتٌ﴾ مهموزة، فإن كان ذهب إلى (الربيثة) الذي يحرس القوم، فهذا مذهب، أى ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيثة، فإن لم يكن أراد من هذا هذا، فهو من غلط قد تغلظه العرب، فتقول: حَلَّتْ السويق، ولبَّأت بالحج، ورَثَّأت الميت^(١٩).

* وابن برِّى المصرى: خطأ رؤبة بن العجاج في قوله:
أَقْفَرْتُ الْوَعَسَاءُ فَالْعَشَاعِثُ من أهلها، فَالْبُرْقُ الْبِرَارِثُ
من جهة أن (برثاً) اسم ثلاثى، ولا يجمع الثلاثى على زنة (فعالل)^(٢٠).

* وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ): إذ يفهم من رده على الفراء أنه يُجَوِّزُ الخُطَأَ على العربى، فقد رَدَّ على الفراء كسر النون في (سْتَان) وقال: «فإن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربى فإن الغلط على ذلك العربى؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها»^(٢١).

وقد نهج هذا النهج كثير من نقدة الاستعمال اللغوى المحدثين، فَخَطُّوا من أساليب العرب ما لم يوافق قواعد اللغة المستنبطة، كالشيخ إبراهيم اليازجى الذى خطأ الحارث بن حلزة حين أجرى (الضوضاء) مؤنثة في قوله:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ

وتأنيث هذه اللفظة عنده إنما هو على توهم أنه من باب (شحناء وبغضاء)، وكأنه من (ضاض يَضُوضُ) وهى مادة لم ينطقوا بها أصلاً، والصحيح أنها مذكرة وزنها فعَّال، مشتقة من (الضوة) وهى الصياح والجلبة، فأصلها (ضَوْضَاؤُ) ثم قلبت الواو همزةً؛ لتطرفها إثر ألف زائدة^(٢٢).

كما خطأ عنتره العبسى، إذ استُدْرِجَ في بعض أبيات معلقته، فالزم المتعدى وعدَّاه بالحرف في قوله:

ولقد خَشِيتُ بأن أموت ولم تَدُرْ في الحرب دائرةً على ابْنِ ضَمْضَمِ

(٢١) الزهر للسيوطى ٢١٥/١.

(٢٢) لغة الجرائد ١٥.

(١٨) لسان العرب (دكر).

(١٩) معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢.

(٢٠) لسان العرب (برث).

ف (خشى) فعل متعدّ بنفسه، لكن عنتره عَدَّاه بالباء، وقول من قال: إن الباء تزداد في مفعول (خشى) ليس بشيء؛ لأنه لو استعمل الاسم هنا لم يقل: خشيت بالموت^(٢٣).

وكثيراً من العلماء لم يذهبوا إلى تخطئة العربي في كلامه؛ لأنها لغته التي فُطِرَ عليها، وأخذها عن آبائه وأجداده سماعاً لا تعلماً، وطبعاً لا صنعةً، والإنسان لا يخطئ في لغته. ولأننا أخذنا اللغة عن هؤلاء البدويين، ومنها استنبطنا القواعد، فلو جاز وقوع الخطأ منهم لأدى ذلك إلى عدم الوثوق بما نُقِلَ عنهم، ثم إلى الشك في صحة المقاييس المستنبطة منه، وفيه من الخطر على اللغة ما فيه.

ومن هنا فسر ابن هشام كلام سيبويه السابق عن غلط العربي، بأن مقصوده من الغلط ما عَبَّرَ عنه غيره بـ (التوهم)، وَرَدَّ بذلك على ابن مالك حين فهم الغلط في كلامه على معناه الظاهر، قال: «ومراده - أي سيبويه - بالغلط ما عَبَّرَ عنه غيره بـ (التوهم) وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط (الخطأ) فاعترض عليه بأننا متى جَوَّزْنَا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادرراً؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غَلَطَ»^(٢٤).

وقد شارك ابن هشام في تنزيه العربي الأصيل عن الخطأ في لغته بعض العلماء، منهم:
* ابن الشجري: فقد رَدَّ على من خطأ استعمال (سوى) في غير الظرفية بأنها وردت كذلك في شعر الأعشى في قوله:

(وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَايَكَا)

«ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِلَ عليها - وشعره يُسْتَشْهَدُ به في كتاب الله تعالى - فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل، ضاربٌ في غِرَّةِ الجهل»^(٢٥).

* أبو عمرو بن العلاء: إذ يروى ابن سلام في (طبقات فحول الشعراء) أنه كان أشدَّ تسليماً للعرب، وأنه كان إذا اشتبه عليه كلام العربي لم ينسبه إلى الخطأ، وإنما يقول: لا أعرف له وجهاً^(٢٦).

* أما ابن فارس: فقد اضطرب رأيه في تخطئة العربي، فهو أحياناً يرى أن اللحن في الكلام لا يجوز عليه، وأن كلمة (اللحن) بمعنى (الخطأ) مُوَلَّدَةٌ، قال: «فأما اللَّحْنُ - بسكون الحاء - فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لَحَنَ لَحْنًا، وهذا عندنا من الكلام

(٢٥) الأمل الشجرية ١٢٤/٢.

(٢٦) طبقات فحول الشعراء ١٦.

(٢٣) لغة الجرائد ٥٣.

(٢٤) معنى اللبيب ٩٧/٢.

المؤلد؛ لأن اللحن مُحَدَّثٌ لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلموا بطباعهم السليمة^(٢٧).
وأحياناً يجوز وقوع الخطأ من العربي في الشعر لا في النثر؛ فقد خطأ إهمال (لم) في قول
قيس بن زهير العبسي - وهو شاعر جاهلي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
كما خطأ شاعرين آخرين، أعاد أحدهما الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فقال:

(لَمَّا جَفَا إِخْوَانُهُ مُضْعَبًا)

وفصل الآخر بين المتضايين بأجنبي فقال:

(قَفَا عِنْدَ مِمَّا تَعْرِفَانِ رُبُوعِ)

كُلُّ ذَلِكَ - عنده - غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط، فما
صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبتُّ العربية وأصولها فمردود^(٢٨)

* وكذلك حال ابن جني في الاضطراب، فقد ذكر في (الخصائص) رأياً ارتضاه لأستاذه
أبي علي الفارسي، يُجوز الخطأ من العربي، «لأنهم - أي العرب - ليست لهم أصولٌ يراجعونها،
ولا قوانينٌ يَسْتَعِصِمُونَ بها، وإنما تَهْجُمُ بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء،
فزاغوا به عن القصد»^(٢٩). ومعنى هذا أنه ليس لهؤلاء العرب قواعد لغوية يراعونها عند
الأداء؛ ولذا لم يَسَلِّمْ بعضهم من الوقوع في الخطأ؛ إذ قد يخونه طبعه اللغوي، فيقيس اللفظ على
اللفظ، و يُصَرِّفُهُ تصريفه، دون أن تتم المطابقة بين المقيس والمقيس عليه من كل وجه، وهو
ما يعرف بـ (القياس الخاطيء).

بل صرح ابن جني بأن العربي قد يلحن، ولكن لا يُغْتَفَرُ ذلك للمولدين من بعده، إذا جرَّوا
على نهجه، قال في باب (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟)^(٣٠): «فإذا
جاز للعرب من غير حصر ولا ضرورة قول، كان استعمال الضرورة في الشعر للمولدين
أسهل، وهم فيه أعذر، فأما ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعذر في مثله مولداً، فمن ذلك بيت
الكتاب:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمَّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

(٢٧) مقاييس اللغة ٢٣٩/٥.

(٢٨) الصحابي في فقه اللغة ٢٣١.

(٢٩) الخصائص ٢٧٣/٣.

(٣٠) الخصائص ٣٢٩/١ - والبيت غير موجود في الديوان، وانظر تعليق محققه على ذلك ١٠٨، وهو أيضاً
غير موجود في طبعة هارون من كتاب سيبويه، وأشار في الهامش إلى أنه في طبعة ديرنبورج (انظر كتاب
سيبويه ٣٢/١)

وفي (الخصائص) أيضا ما يفيد أن العربي لا يجوز منه اللحن، ولا ينطق به أبداً، لا في إعراب ولا تصريف ولا تركيب كلام، وقد ذكر ابن جني أنه لم يستطع أن يجعل محمد بن العساف - وهو أعرابي عقيلي من تميم - ينطق جملة ملحونة صنعها له، هي: أكرم أخوك أبوك (برفعهما)، وأنه لم يستطع كذلك أن ينطق أعرابياً آخر بـ (عَثَامِينَ) في جمع (عثمان)؛ قياساً على سراحين في جمع سرحان، أو أن يُنطقه بجملة (اليوم إن زيدا قائم) التي قدم فيها معمول خبر إن عليها، وكان رد الأعرابي: أيش هذا؟ رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً، ويُعلق ابن جني على موقف هذا الأعرابي من عدم النطق بالخطأ - أو بما ليس من لغته - فيقول: «أما ترى إلى هذه النحيزة (الغريزة والطبع)؟ ما أبقاها! وما أشدَّ محافظة هذا البدوي عليها، حتى إنه استكره على تركها فأبى إلا إخلاداً إليها!»^(٣١).

وقد استند باحث معاصر - في عدم تخطئة العربي ممن شهد زمن الاحتجاج - إلى حديث عن النبي ﷺ هو أن رجلاً لحن بحضرتيه، فقال لمن حضر: «أرشدوا أخاكم فقد ضل» وفي رواية: «فإنه قد ضل» إذ لو كان اللحن معروفاً في العرب قبل ذلك العهد، مُستقراً الأسباب التي يكون عنها لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه، لأن الضلال خطأ كبير، والإرشاد صواب أكبر منه في معنى التضاد، بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب - ﷺ^(٣٢). كما استند باحث آخر إلى أننا لو جَوَّزنا وقوع الخطأ من العربي لَعَدِمْنَا القياس الذي نَعْرِفُ به خطأهم من صوابهم؛ لكونهم ينطقون جميعاً بالسليقة لا بالاكْتِسَاب.

ولكى يتضح الرأي في موضوع تخطئة العربي الأصيل - الجاهلي وغير الجاهلي - أضع بين يديك هذه الملاحظات:

* الملاحظة الأولى: أنه من الثابت أن بعض العرب - ممن ينتمي إلى قبيلة مُعَيَّنَةٍ - قد لهجَ بلهجة قبيلة أخرى غير قبيلته، ويُعدُّ هذا لحناً - بالمعنى المطلق للحن -؛ إذ هو خروج عن اللهجة المتعارفة بين أبناء قبيلته، وإن لم يُعدَّ لحناً عند جماع اللغة ومن جاء بعدهم؛ لأنه يوافق لهجة عربية، يَدُلُّك على ذلك الشواهد الواردة، التي خرَّجها العلماء على أنها لغة لبني يربوع أو لطبيء أو لأزد شنوءة أو لغيرهم، مع أن قائلها ليسوا ممن ينتمي إلى القبيلة التي خرَّج شعرهم عليها.

* الملاحظة الثانية: أنه لا علاقة بين تخطئة العربي، وما وصلنا من كلام العرب مما بُنِيَتْ عليه قواعد اللغة؛ إذ إن القواعد قد أُسِّسَتْ على المُطَّرِد الوارد عن كثير منهم، ومثل هذا

(٣١) انظر: معجم الأدباء ١٠٣/١٢ وما بعدها

(٣٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٤٢.

لا يُضَيِّعُ الثِّقَةَ بِكَلَامِهِمْ، خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ ابْنُ مَالِكٍ. أَمَّا غَيْرُ الْمَطْرَدِ - وَهُوَ الشَّاذُّ أَوْ الْقَلِيلُ أَوْ النَادِرُ - فَقَدْ خَرَجَ عَنِ قِيَاسِ الْقَوَاعِدِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ كَوْنِهِ كَلَامَ الْعَرَبِ؛ لِنَقْلِهِ عَنِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، نَحْوُ: اسْتَحْوِذْ وَاسْتَصِوبْ وَأَغْيَلَّتْ الْمَرْأَةُ وَأَخْوَصَ الرَّمْتُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا شَدَّ فِي الْقِيَاسِ وَاطْرَدَ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِذْنًا: لَا وَجْهَ لَخَوْفِ ابْنِ هِشَامٍ عَلَى الْفَصْحَى حِينَ يَزْعَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَرَبِيَّ قَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْخَطَأُ فِي الْأَلْفَاظِ، كَمَا وَقَعَ مِنْهُ الْخَطَأُ فِي الْمَعَانِي.

* الملاحظة الثالثة: أن في القول بعدم جواز وقوع الخطأ من العربي تَسْوِيَةً بَيْنَ الْعَرَبِ جَمِيعًا: الصَّغَارِ وَالْكِبَارِ، وَالنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَالْمَجَانِينَ وَالْعُقَلَاءِ، وَفَارِغَى الْبَالِ وَالْمَشْغُولِينَ بِمَا يَعْزُضُ لَهُمْ مِنْ مَشْكَلَاتٍ تَوَثَّرَ فِي نَفْسِهِمْ، وَرَبَّمَا بَدَأَ ذَلِكَ فِي اضْطِرَابِ عِبَارَاتِهِمْ. وَهَذِهِ التَّسْوِيَةُ غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ؛ إِذِ الْمَأْلُوفُ عَدَمُ صِحَّةِ النَّطْقِ، وَجَرِيانُ الْخَطَأِ اللَّفْظِيِّ مِنَ الصَّغَارِ وَالْمَجَانِينَ وَمُضْطَرَبِ الْفِكْرِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلِ إِلَيْنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا يَطْعَنُ فِيهَا نَتَجَهَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَارِدَ إِلَيْنَا لَمْ يَكُنْ كُلُّ مَا قَالُوهُ، وَلِأَنَّ جُمَاعَ اللَّفْظِ لَمْ يَأْبَهُوا كَثِيرًا بِمَا كَانُوا يَسْمَعُونَ مِنْ أَخْطَاءِ هَؤُلَاءِ، إِذَا عَرَفُوا مَا هُمْ فِيهِ.

على أنني لا أسلم (عدم النقل) على إطلاقه؛ فقد ورد أنهم أخذوا شيئاً من اللغة عن بعض الصبية والمجانين، ممن لا تستقيم ألسنتهم بالعربية استقامة تامة، قال الأصمعي: سمعت صبيةً بحمى ضريبةً يتراجزون، فوقفْتُ وَصَدُونِي عَنِ حَاجَتِي، وَأَقْبَلْتُ أَكْتُبُ مَا أَسْمَعُ، إِذْ أَقْبَلَ شَيْخٌ فَقَالَ: أَتَكْتُبُ كَلَامَ هَؤُلَاءِ الْأَقْرَامِ الْأَدْنَاءِ؟^(٣٣).

وفي نطاق الاستشهاد بأشعار المجانين يقول السيوطي:^(٣٤) إنهم رووها واحتجوا بها، وإن كتب أئمة اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح (مجنون ليلي)، ويذكر السيوطي بيتي شعر لعربي يرقص ابنته، لم يفهم منها العلماء شيئاً، حتى لقد سئل الأصمعي عن معناها فقال: أنا أحسبُ أن قائلها لو سئل عنه لم يدْرِ ما هو؟، وسئل أبو زيد عنه فقال: هذا المرقص اسمه المجنون بن جندب، كان مجنوناً، ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون.

* الملاحظة الرابعة: أن تخريج ما قيل: (إنه لحن في اللفظ) على أنه لهجة عربية، لا يستقيم مع كل الألفاظ؛ فمنها ما لا نعرف له قبيلة معينة، بل لا نعرف أحداً من العرب قاله غير صاحبه، وهذا هو الوارد من الألفاظ التي شَدَّتْ فِي السَّمَاعِ وَفِي الْقِيَاسِ، كَتَمِيمِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْأَجُوفِ الْوَاوِي، فَقَدْ وَرَدَ مِنْهُ: ثَوْبٌ مَصُوعُونَ، وَمِسْكٌ مَدُوعُونَ، وَفَرَسٌ مَقُودٌ، وَرَجُلٌ مَعُودٌ - فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مِنْ لَهْجَاتِ الْعَرَبِيِّ، وَلَمْ تَسْمَعْ إِلَّا مِنْ قَائِلِهَا؛ وَلِذَا شَدَّتْ سَمَاعًا فَوْقَ شَدُودِهَا قِيَاسًا.

(٣٣) المزهري للسيوطي ١/١٤٠.

(٣٤) المزهري للسيوطي ١/١٤٠.

ومنها ما قاسه أحد العرب على لهجة قبيلة غير قبيلته، دون أن يعرف الوجه الذي يستعمل به عندهم، فكان أن أخطأ في لغته وفي لغتهم، نحو ما فعل الفرزدق من إعمال (ما) عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها في قوله:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْهُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرُّ
 بنصب (مثلهم) ورفع (بشر)، فهذا غلط منه، سببه أن الفرزدق تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين اسمها وخبرها^(٣٥).

ومنها هذا التقديم والتأخير، الذي لم يُعْهَدَ في فصيح العربية، ولم يرد إلا عن قائله، كبيت الفرزدق الذي عيب به في فصاحة الكلام، قال يمدح إبراهيم بن هشام، خال هشام بن عبد الملك:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبَوْهُ يُقَارِبُهُ
 أراد أن يقول: وما مثل المدوح في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه - أي أبو أم هشام - أبو أمه - أي أبو المدوح^(٣٦).

ولا يتيسر لي - ولا لك - استخراج هذا المعنى المعنى من هذه الألفاظ المترابطة إلا بعد أن يدركنا العناية كله؛ ذلك لما فيه من مخالفة العربية قطعاً؛ إذ فصل بين المبتدأ (أبو أمه) وخبره (أبوه) بأجنبي عنهما وهو (حي)، وفصل بين المنعوت (حي) ونعته (يقاربه) بأجنبي عنهما كذلك وهو (أبوه)، وقدم المستثنى (مملكا) على المستثنى منه (حي). والعلماء يسمون مثل هذا (التعقيد اللفظي)، وهو محل بالفصاحة عندهم، والإنصاف يقتضى أن نطلق عليه اسمه العلمي وهو (اللحن في التركيب).

بل أقول: لقد اعترف الفرزدق نفسه - أو كاد يعترف - بترديه في مهواة اللحن حين قال:

يَأْيُهَا الْمُشْتَكِي عُكْلًا وَمَا جَرَمَتْ إِلَى الْقِبَائِلِ مِنْ قَتْلِ وَ إِبَاسُ
 إِنَّا كَذَّاكَ إِذَا كَانَتْ هَمْرَجَةٌ نَسْبِي وَ نَقْتُلُ حَتَّى يُسَلِّمَ النَّاسُ

فلما نوزع في صحة البيت الأول لغةً كاد يعترف بأنه أخطأ برفعه (إباس)^(٣٧)، ومثل ذلك يقال في أبيات الضرورات الشعرية، مما التمس له النحاة وجهاً فأخفقوا^(٣٧).

لهذا كله، أراني مطمئناً إلى رأى من يجوز وقوع الخطأ من العربي؛ لأنه بشر كسائر الناس.

(٣٥) انظر: الصبان على الأشموني ٢٤٨/١. وفي البيت تخاريج تخرجه عن الخطأ.

(٣٦) العمدة لابن رشيق ٢٦٧/٢.

(٣٧) انظر أمثلة أخرى لذلك في: الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر.

يجوزُ عليه من الخطأ الذي تلجئُ إليه ضرورةً أو موقفٌ خاصٌ غيرُ معتادله، بل أذهبُ إلى ما هو أبعدُ، فأقررُ أن العربي قد وقع منه الخطأُ فعلاً - كالأمثلة التي سُقتُها فيما سبق - ولا أرتاح كثيراً إلى هذه الروايات التي تنزهُ العربي عن الخطأ، بل تنزهه عن نطق لهجة غيره، كتلك المحاولة التي وردت عن ابن جنى مع محمد بن العساف^(٣٨)، وكمحاجة عيسى بن عمر الثقفي في مسألة (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وما روى فيها من عدم تمكن العربي الحجازي - وهو أبو مهديّة - من رفع (المسك)، وعدم تمكن العربي التميمي - وهو المنتجع بن نبهان - من نصبه^(٣٩)، وإن صحّت هاتان الروايتان ربما لا تصحّ روايات أخرى تماثلها، وإخالها من قبيل المبالغة التي كان يفتعلها بعض الأعراب؛ لينال الخطوة عند السلطان والثقة عند العلماء، عندما انتقل هؤلاء إلى الحضرة، وأصبحوا مقصداً المهتمين باللغة، ويكفي أن نعرف أن العربي قد تمكن من نطق ما هو أبعد من لهجة بعض العرب: كالحبشية والفارسية والرومية والعبرائية، وغيرها، لنذكر أنه ليس من المعقول ولا المقبول أن تستعصى على لسانه لهجة قبيلة عربية غير قبيلته.

على أن السبب الرئيس في حدوث اللحن - وهو اختلاط العرب بغيرهم من الأمم - كان موجوداً منذ العصر الجاهلي، فقد كانت الجزيرة العربية مأوى للمهاجرين وطلاب الكسب من الأمم الأخرى كاليهود والفرس والأحباش والروم، ولم يكن هؤلاء يحسنون العربية - فضلاً عن إجادتها وإتقانها - حتى يسلم منطقتهم من اللحن، وقد ذكروا أن الروم كانت لهم بيوت تجارية بمكة منذ العصر الجاهلي، وكانوا يستخدمونها في أغراض أخرى غير التجارة كالتجسس على العرب، كذلك كان في مكة أحابيش ينظرون في مصالح قومهم التجارية، كما ذكروا أن من العرب من كان يتاجر، وينتقل بين بلدان الأجناب الشامية والعراقية والمصرية^(٤٠).

ولا أميلُ إلى مازعه بعض اللغويين من عدم اختلاط بعض القبائل بغيرهم أصلاً - وهم هؤلاء الذين أخذت عنهم اللغة - بل المعتقدُ أن من لم يختلط بالأعاجم مباشرةً قد اختلط بمن اختلط بهم، وهو أمر تفرضه طبيعة الحياة، ولا سيما من هو في البادية، وفي العصر الجاهلي، نعم قلّ تأثر هؤلاء بلغات الأعاجم عن تأثر المخالطين المباشرين.

ولا ينبغي أن تفهم كلامي هنا على أنني أحكم باللحن على كل من اختلط بغير العرب، أو نرح إلى غير بلاد العرب، فقد كان من هؤلاء المخالطين والنازحين كثير حاول أن يجمع بين الميزتين (الإقامة في الحضرة، وفصاحة اللسان) ونجح في ذلك، واعتزّ بهذا النجاح، «قال أبو زياد

(٣٨) الخصائص ٧٦/١، ٢٥٠.

(٣٩) ذيل الأمل ٤٤.

(٤٠) انظر: أسواق العرب للأفغانى ٣٨/٢٤.

الكلابي: وقفت على رجل من أهل البادية بعد مُنْصَرَفِي من العراق، فقال: أما اللسان فَبَدَوِي،
وأما السَّبْرُ فَحَضْرِي»^(٤١).

ثم إنه لا وجه لما استنبطه الباحث المعاصر - فيما سبق - من أن قوله - ﷺ - :
«أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ» يدل على عدم وقوع الخطأ قبل الإسلام؛ لما فيه من استفظاع أمر
هذا الخطأ، وهو دليل على عدم إلفه قبل ذلك - لا وجه لهذا؛ لأن الخطأ في اللغة مُسْتَفْظَعٌ على
كل حال، وفي كل عصر، ومن كل واحد، ولا سبباً إذا كان أمام الرسول ﷺ، وفي زمن نزول
القرآن الكريم؛ خَشِيَّةٌ وقوع اللحن فيه عند تلاوته.

كذلك لا وجه لعدم تجويز وقوع الخطأ من العربي؛ لعدم وجود المقياس الذي نحدد به خطأه
وصوابه؛ لأن المقياس موجود محدود، وهو (خروج العربي عن لغته بصيغة أو بتركيب ينفرد به
ولا يوافق لغة عربية أخرى)، وكون العربية لغته سليقةً وطبعاً لا ينفي جواز صدور الخطأ عنه؛
إذ قد يطرأ على العربي من العوارض النفسية وضرائر نظم الكلام شعراً، ما يخرج عن سليقته
اضطراباً، كما يحدث لنا الآن في لغتنا الفصحى، وفي لهجتنا العامية. والقول بعدم جواز الخطأ منه
إنما يُبْنَى على أن العربي يعيش في حاله المعتادة دائماً، دون أن يقع في محذور أو يغشاه اضطراب،
وهو ما يُبْعَدُ العربي عن الطبع البشري، وفيه من تكلف تنزيه العربي وتقديسه مالا يرضاه
العربي نفسه لنفسه.

كذلك لا وجه لتفسير ابن هشام ماورد عن سيبويه من التعبير بـ (الغلط) في استعمال
العربي، بأنه يريد (التوهم)؛ إذ لا تكاد تجد فرقاً لغوياً بين الغلط والتوهم، فهما بمعنى واحد، جاء
في لسان العرب وغيره: «وَهْمْتُ في كذا وكذا، أي غَلِطْتُ»^(٤٢)، ولو أراد سيبويه معنى آخر غير
الخطأ اللغوي لَذَكَرَهُ؛ لما اشتهر عنه من مراعاة الدقة في اختيار الألفاظ، ويُقَوَّى هذا الذي
ذهبت إليه من أن سيبويه يقصد بالغلط (الخطأ) أنه أخرج الآية الكريمة من أن تكون من باب
العطف على التوهم، وحملها على التقديم والتأخير، وثو استساغ سيبويه فَعَلَ هذا العربي
لاستساغ حمل الآية عليه.

كذلك يقوي ما جاء عن ثعلب في تأويل جمع العرب (منارة) على (منائر) - بالهمز -
وقياسه (مناور) - بالواو - قال: «إنما ذلك لأن العرب تشبه الحرف بالحرف، فشبهوا منارة -
وهي مفعلة من النور بـ (فعالة)، فكسرهما، كما قالوا: أمكنة - فيمن جعل (مكاناً) من الكون،
فاعامل الحرف الزائد معاملة الأصل، فصارت الميم عندهم في مكان القاف من (قذال)، قال:
ومثله في كلام العرب كثير، قال: وأما سيبويه فحمل ما هو من هذا على الغلط»^(٤٣).

(٤١) لسان العرب (سبر) والسَّبْرُ: الهيئة والمنظر. (٤٢) لسان العرب (نور).

(٤٢) لسان العرب (وهم).

فلو كان رأى سيبويه من رأى يعذب هنا، ما كان هذا داعٍ لدر رايه في معابى راي السوهم.
ويقويه كذلك ما ذكرته سابقاً من رأى أبى على الفارسى، وهو أن العرب ربما استهواهم
الشيء فزاغوا به عن القصد، ومن رأى ابن فارس من أن الله لم يجعل الشعراء معصومين من
الخطأ والغلط، فما وافق العربية فمقبول، وما لم يوافقها فمردود.

بقى أن تعرف أن الخطأ في الكلام مُوزَّعٌ بين الخطأ في الإعراب، والخطأ في معنى اللفظ،
والخطأ في تصريفه، والخطأ في تأليفه مع غيره من ألفاظ، وليس لنا من سبيل مؤكدة لأن نعرف:
أى هذه الأخطاء وقع من العربي أول الأمر؟

ذهب باحث معاصر إلى أن اللحن ظهر - أول ما ظهر - في متن اللغة، إذ إن قواعد علم
اللغة تشهد بأنه أول جانب يتأثر باختلاط اللغة بغيرها، نتيجة لاقتراض الكلمات والمصطلحات
التي لا نظير لها في اللغة المقترضة ثم تأتي بعد ذلك الأساليب، فيدخل فيها ألوان لا تعارض
القواعد الأساسية للغة، وإن كانت تمتاز بجدة وطرافة لا عهد للغة المقترضة بها. أما النحو
والصرف فمن الصعب جداً أن يلحقها التأثير، ويحدث ذلك عادة - إذا حدث - بعد زمن
طويل جداً من الاختلاط، ولا شك أنه لم يكن قد مضى وقت طويل على معايشرة العرب
للأعاجم في عهد أبى الأسود التُّوَلِّي، وهذا الزمن القصير يناسبه حدوث التغيير في متن اللغة،
دون قواعدها^(٤٤).

ويرى الشيخ محمد على النجار أن أول ما ظهر من الخطأ هو الخطأ في الإعراب، وقد جاء في
مراتب النحويين: «واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب»^(٤٥)،
وإنما كان كذلك لما يحتاج إليه من استحكام السليقة، واستمرار منعتها، حتى إذا منيت ببعض
الضعف ظهر الخلل في الإعراب؛ لمشقة على الألسن، يقول ابن جنى: «فإن تخلل الإعراب -
يريد تتابعه - من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مناقلة الفرس، ولا يقوى على ذلك من الخيل
إلا الناهض الرجيل، دون الكودن الثقيل»^(٤٦).

ويقوى هذا الرأى أمران:

أحدهما؛ أن التأليف في النحو - بمعناه الخاص - سبق التأليف في لحن العامة، ذلك لما
اشتهر من أن البادئ بالتأليف في النحو هو أبو الأسود التُّوَلِّي (المتوفى سنة ٦٩ هـ)، أما أول
من ألف في لحن العوام فهو الإمام الكسائى (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)، والمعروف أن كتب اللحن

(٤٦) الخصائص ٣٢/٢.

(٤٤) انظر: مستويات العربية المعاصرة ٣٤.

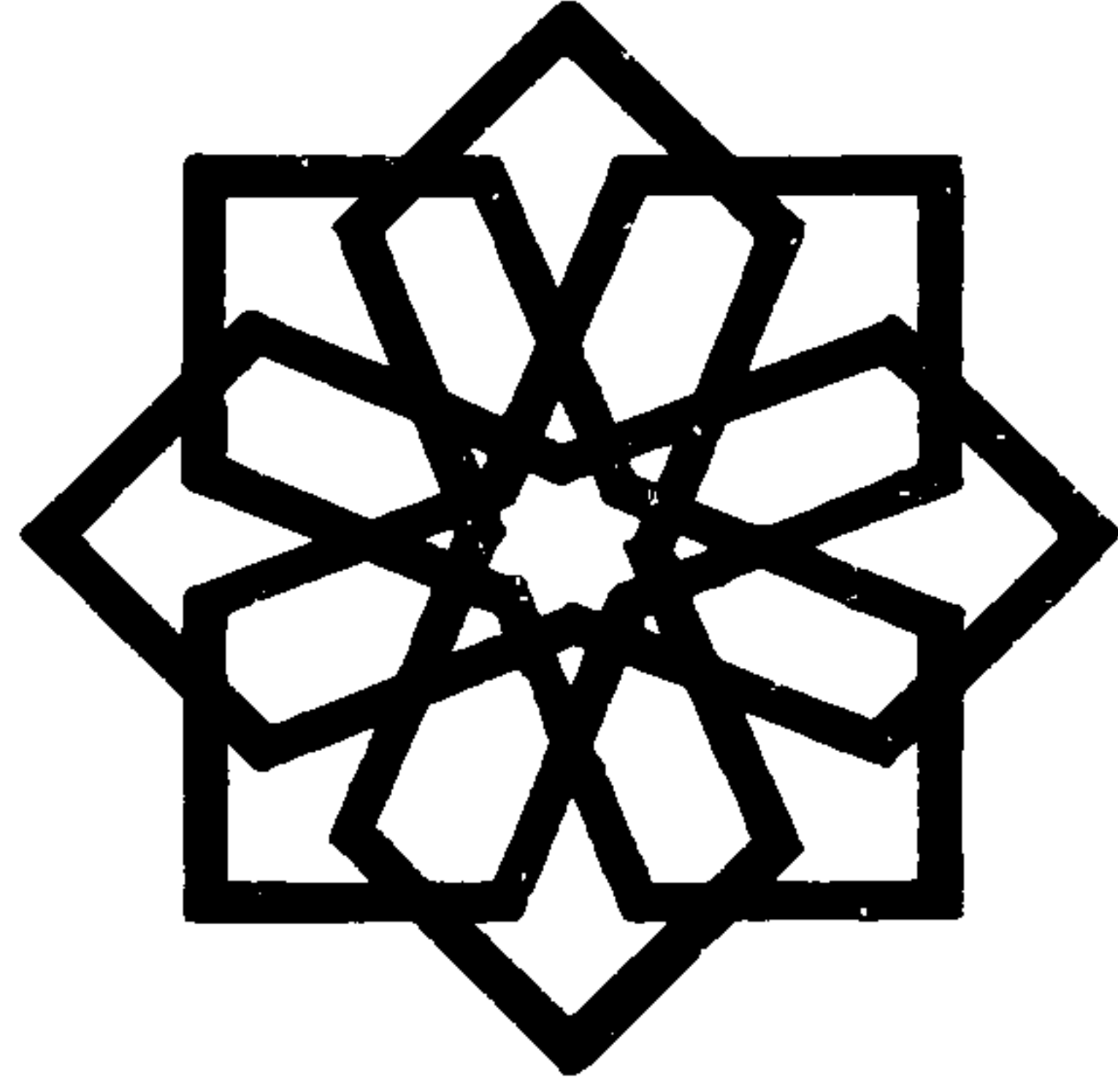
(٤٥) مراتب النحويين ٥.

تهتم بتصريف الكلمات ودلالاتها، وَقَلِّبًا تهتم بالخطأ الإعرابي، الذي هو مقصود النحو بمعناه الخاص.

والثاني: أن الخطأ الإعرابي أُسْرِعَ إلى اللسان من غيره، ولذا أضعفت اللهجات العامية الإعرابَ لأوّل عهدا، مع أن كثيراً من كلماتها لا يزال على نحو ما جاء في الفصحى، أو قريباً منه.

وإذ ثبت أن اللّحنَ جائزٌ واقعٌ في العصر الجاهلي، لأبَدَ من القول بأن بدء جهود التصويب كان في العصر الجاهلي أيضاً، وكانت هذه الجهود تقوم على استبشاع الخطأ، وزجر مرتكبه ممن يملك الزجر، ثم إرشاده إلى التعبير الصحيح، وقد رُوِيَ أن «الشيخ المحترم في العرب كان إذا لحن لم يُصَوِّبُوا كلامه احتراماً له، بل كانوا كثيراً ما يقلدونه في الخطأ»^(٤٧)، ويُفهم من هذه الرواية - إن صحت - أنهم كانوا يُصَوِّبُونَ لغير هؤلاء الشيوخ المحترمين.

واستمرت تنقية اللغة على هذا النحو، من الاستكراه والزجر والتصويب، حتى طغى الخطأ على الألسنة، ولم يفلح فيه إصلاح فردي، فكان أول طرق ضبطه ما قام به أبو الأسود من وضع علم النحو، لما سمع اللحن من غير واحد حتى سمعه من ابنته، ثم بدأت جهود مقاومة اللحن بعد أبي الأسود، وتتابعت، وألّفت الكتب التي تُبَيِّنُ وجه الخطأ والصواب فيما يقع فيه الناس من أخطاء لغوية، ولاتزال حتى اليوم.



(٤٧) انظر: البحوث والمحاضرات - الدورة ٣٥ ص ٦٤، ولم أهدأ إلى هذه الرواية في غير هذه البحوث.

المعيار الثاني اللّهجاتُ العربيّةُ

غنى عن البيان أن نُشير إلى أن العرب في عصرهم القديم كانوا قبائل شتّى، ينتشرون في أنحاء الجزيرة العربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ولم يُتَح لهم أن يلتقى بعضهم ببعض إلا في بعض من الزمن والمكان، يدفعهم إلى ذلك دافع حيويّ هو الماء والكلاء، حيث يُغيّر قوتهم على ضعيفهم، فينتزع منه هاتين الوسيلتين المهمتين لاستبقاء الحياة، أو هو الفخر والاعتزاز بأجداد القبيلة، حيث يَفدُ أشعر شعرائها إلى أسواق عكاظ و مَجَنَّة وذي المجاز، أو هو الرباط الأَسْرِيّ بالمصاهرة والاستيلاء.

وغنى عن البيان كذلك أن نشير إلى أن هذا التفرق القبليّ، والانتشار بين جنّات الجزيرة، والانصراف عن التجمع أو الالتقاء - إلا حيث يكون الداعي الحثيث - قد نشأ عنه اختلاف في لهجات هذه القبائل، منه ما يتصل بأسماء ما يستعملون، ومنه ما يتصل بأصوات ما ينطقون، إمالة ونبرة أو تسهلاً، وفكاً أو إدغاماً، إلى غير ذلك مما هو مبثوث في كتب اللغة والنحو. أما نظام التراكيب ووظائف الكلمات في جملها فقد بقى لذلك سلطانه الموحّد في كل اللهجات كرفع الفاعل ونصب المفعول والجر بالحرف أو بالإضافة وإعمال الأدوات المختلفة وإجراء التابع على مثل حال المتبوع، وكالتقديم والتأخير بين أجزاء الجملة الواحدة عند مقتضيه وجوباً أو جوازاً، اللهم إلا مسائل قليلة لا تُخرِجُ هذا النظام ولا تلك الوظائف عن الأطراد والاستقرار.

وبعدّ جمع اللغة - وعند دراسة هذا المجموع - أدرك العلماء أن هناك صلة وثيقة بين ما كانوا يسمعون من العربي مشافهةً، وبين المكان الذي يعيش فيه هذا العربي، فهي الفصحى الكاملة إذا كان العربي من قبيلة عاشت بمِعزَلٍ عن غيرها، وتقلّ درجة الفصاحة حين الشك في الاختلاط، وقد تُهدرُ هذه الفصاحة أصلاً عند التأكد من اختلاط قبيلة ما بأمم غير عربية، ومن ثمّ اتجهوا إلى الاعتداد بلهجات قبائل مُعيّنة، فاستنبطوا منها قواعد اللغة وطرق تصريف الكلام وترتيب أجزائه.

يشير إلى هذا ما نقله السيوطي في الاقتراح عن أبي نصر الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) في كتابه

المسمى (الألفاظ والحروف) قال: «كانت قريش أجود العرب انتقاداً^(١) للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عما في النفس، والذين عنهم نُقِلَتْ اللغة العربية، وبهم اقتدى، وبعثهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومُعْظَمُهُ وعليهم اتكَل في الغريب والإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائين»^(٢).

وأنت تجد في هذا النص الصريح أن هؤلاء العلماء قد اعتدوا بلهجات بعض القبائل من غير أن يحدفوا منها - على حسب ظاهر النص - وهي قبائل أربع: قيس وتميم وأسد وهذيل، كما اعتدوا ببعض ما كان من لهجتَي قبيلتين هما: كنانة وطِيّ، أي أنهم رفضوا بعضه الآخر. ويستقصى الفارابي - بعد ذلك - سائر قبائل العرب ممن رُفِضَتْ لغته عند جمع اللغة فيقول: «وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام، لمجاورتهم مصر والقيبط، ولا من قُضَاعَةَ وَغَسَّانَ وإيَاد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تَغَلِبَ واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عَمَانَ؛ لأنهم كانوا بالبحرين، مجاورين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثَقِيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم - حين ابتدوا ينقلون لغة العرب - قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»^(٣).

* * *

(١) وعلى هذا الأساس - في الاعتداد ببعض لهجات العرب دون بعض - شرع كثير من علماء اللغة - ولاسيما القدامى من بينهم - في تخطئة بعض الاستعمال اللغوي الجاري على الألسنة أو المدون في المؤلفات:

* فالإمام الكسائي (ت ١٨٩ هـ) وهو من جمعة اللغة عن أعراب البوادي - لا يعدُّ من الفصيح أن يُعَدِّي الفعل (شكر) بنفسه؛ لأنه في رأيه مما يُعَدِّي بحرف الجر (اللام)^(٤) على نحو

(١) النقد والانتقاد: تمييز الدراهم وغيرها جودة وزيفا، وقد تكون الرواية (انتقاء) - بالهمزة - من: انتقى الشيء بمعنى: اختاره لفضله ومزيبته.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٦، المزهري للسيوطي ٢١٢/١.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٦، ٥٧.

(٤) ما تلحن فيه العوام ١٠.

بنفسه لغة حكاها ابن السكيت^(٦)، وإن لم ينسبها إلى أحد، كما نقلها ابن منظور عن اللحياني في لسان العرب^(٧)، وإن قال: «وباللام أفصح». وكذلك يعُدُّ الكسائي من الخطأ أن يُجمَعَ (فَعِيل) على (فَعَل) - بفتح العين، فهم يخطئون حين يقولون: جُدَّد في جمع (جديد) - بفتح الدال الأولى في الجمع^(٨)، مع أن ذلك لغة بني ضبة، قال أبو زيد: «وسمعت من بني ضبة: سرير وسُرر، وبثر جرور وأبار جرر. يكرهون الضمتين»^(٩).

* والفراء (ت ٢٠٧هـ) وضع منهجاً في الاعتداد باللهاجات العربية لا يخرج عما سبق، فقال: «واعلم أن كثيراً مما نهيتك من الكلام به - من شاذ اللغات ومُستكره الكلام - لو توسَّعت بإجازته لَرُخِّصْتُ لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردت عن تقول ذاك، ولكننا وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وفصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يجوز؛ فإننا قد سمعناه، إلا أنا نُجِيزُ للعربي الذي لا يتخير، ولا نُجِيزُ لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلام إليكم ولا: جئت إلى عندك، وأشباهه، مما لا نُحصيه من القبيح المرفوض»^(١٠).

* والأصمعي (ت ٢١٦هـ) لم يخرج عن هذا المعيار، يقول عنه ابن خالويه: «كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويُلغى ما سواها»، بل إن الأصمعي خطأ لهجات بعض القبائل الأربع الذين أخذت عنهم اللغة، حين خطأ الاستعمال اللغوي: وَقَفْتُ الدار والدابة^(١١) - وهي لهجة تيمية^(١٢) - وحين خطأ الاستعمال اللغوي (زوجة)^(١٣) - بالتاء - للمؤنث بدلاً من (زوج) وهي لهجة تيمية نجدية أيضاً^(١٤).

* وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) لا يرى وجهاً لاستعمال الفعل (تزوج) مُعَدَّى بالباء، فالصحيح عنده أن يُعَدَّى بنفسه، فقولهم: تزوجتُ بامرأة^(١٥)، خطأ عنده وليس من كلام العرب، مع أنه من لغة أزدِ شَنُوَّة^(١٦) - على ما حكى الفراء. كما عدَّ من الخطأ استعمال (كلوة)^(١٧) - بالواو - بدلاً من (كُلِيَّة) - بالياء - واحدة الكُلِي، مع أنها لغة لأهل اليمن^(١٨). ومن الخطأ عنده أيضاً قولهم: وَاتَيْتُهُ وَوَأَسَيْتُهُ وَوَأَكَلْتُهُ وَوَأَزَيْتُهُ.. الخ - بإبدال الهمزة واوًا،

(١٢) المصباح المنير (وقف).

(١٣) لسان العرب (زوج).

(١٤) لسان العرب (زوج).

(١٥) إصلاح المنطق ٣٣١.

(١٦) لسان العرب (زوج).

(١٧) لسان العرب (كلى).

(١٨) لسان العرب (كلى).

(٥) الآية ١٢ من سورة لقمان.

(٦) إصلاح المنطق ١٩٤.

(٧) لسان العرب (شكر).

(٨) ما تلحن فيه العوام ٤٤.

(٩) النوادر في اللغة لأبي زيد ٥٤٠.

(١٠) لحن العوام للجواليقي ١.

(١١) المصباح المنير (وقف).

وأصله: آتيته وآسيته وآكلته، وآزيتته.. الخ^(١٩)، مع أن الإبدال في مثل هذا الوزن المبدوء بالهمزة من لغة أهل اليمن أيضاً، أو من لغة طيئ^(٢٠). كما عدَّ ابن السكيت من الخطأ أيضاً إبدال أول الحرفين المشددين نوناً، نحو: إنجاص - أي إنجاص^(٢١) - وهو لغة أهل اليمن أيضاً^(٢٢). وأخيراً عقد ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) باباً باسم: «ما يهْمَزُ مما تركت العامة هَمْزَهُ» وجعله من لحنهم^(٢٣)، مع أن ترك الهمزة - أي تسهيلها - عادة قديمة لأهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة، «روى عيسى بن عمر قول أبي عمرو الهذلي: قد تَوْضِيْتُ - فلم يَهْمَزْ وَحَوَّهَا يَاءً، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمزة»^(٢٤) وحكى الأخفش أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهْمَزُ، إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها^(٢٥).

* والسَّجِسْتَانِيَّ (ت ٢٤٨ هـ) يُلَحَّنُ جمع الريح على (أرياح) والصواب عنده (أرواح)^(٢٦)؛ لأنه الوارد، ولأنه القياس؛ إذ الياء في (ريح) أصلها الواو، والجمع يردُّ الأشياء إلى أصولها، مع أن (الأرياح) لغة لبني أسد^(٢٧).

* وابن قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦ هـ) يُعَدُّ من الخطأ كسر الفاء في قولهم: فَلَكَةُ المغزل^(٢٨)، مع أن الكسر فيه لهجة لأهل الحجاز، حكاها عنهم يونس بن حبيب^(٢٩). كما عدَّ من الخطأ أيضاً فتح الغين من قولهم: شَغْبُ الجند^(٣٠) - بمعنى تهبيج الشرِّ بينهم - مع أن الفتح هنا من لغة عَقِيل^(٣١)، وعدَّ من الخطأ التخلص من الهمزة أولاً في قولهم: وَرَّةٌ، وَوَرٌّ^(٣٢) - للطائر المعروف - مع أن يونس حكى أن ذلك لغة بني تميم، وأن الإوزَ - بالهمزة - لغة أهل الحجاز^(٣٣).

* وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) يُعَدُّ من الخطأ قولهم: أَيَشُّ تريد؟ - بمعنى: أَيُّ شَيْءٍ^(٣٤) تريد؟ - ويقول عنه: إنه من الخطأ الذي لم يسمع من فصيح قط، مع أن في (معاني القرآن) للفراء أن (أيش) من كلام العرب، مُخَفَّضَةٌ من: أَيُّ شَيْءٍ^(٣٥).

- | | |
|--------------------------------------|---|
| (١٩) إصلاح المنطق ٣٧٣. | (٢٨) أدب الكاتب ٣٠٠ - وفلكة المغزل: الجزء المستدير منه. |
| (٢٠) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٩٠. | (٢٩) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٠٥. |
| (٢١) إصلاح المنطق ١٧٦. | (٣٠) أدب الكاتب ٢٩٢. |
| (٢٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٩٥. | (٣١) شرح الحفاجي على درة الغواص ١٤٨. |
| (٢٣) إصلاح المنطق ١٤٥. | (٣٢) أدب الكاتب ٢٨٦. |
| (٢٤) لسان العرب (الهمزة). | (٣٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٩٣. |
| (٢٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٩٠. | (٣٤) تقويم اللسان لابن الجوزي ٩٢. |
| (٢٦) لسان العرب (روح). | (٣٥) معاني القرآن للفراء ٣٥٣/٢. |
| (٢٧) عنوان المسرة ١٣٠. | |

* والإمام الحريري (ت ٥١٦ هـ) يبني معياره في التخطئة والتصويب على غاية من التشدد، فهو يأخذ «بالمشهور المبني على القياس المُطَرَّد والأصل المنعقد، فالشواذ تقصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع، والنادر من اللهجات لا يُعتدُّ به ولا يقاس عليه^(٣٦)»، فلا يقاس على لهجة تميم التي تصحح صيغة المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي، فنحو: مبيوع ومعيوب عنده من الخطأ^(٣٧)، ولهجة بني عامر التي تقول في التفضيل من الشر والخير: أشر وأخير - بالهمزة، على الأصل في وزن التفضيل - لا يؤخذ بها^(٣٨)، وكذلك من غير الفصح لهجة طيئ - أو أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب - التي تلحق علامة التثنية أو الجمع بالفعل مع وجود مرفوعه الظاهر، فتقول: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، وقُمنَ النسوة، ويقومان الرجلان، ويقومون الرجال، ويقُمنَ النسوة، فهي - في رأيه - لهجة لم ترد في قرآن ولا خبر عن النبي ﷺ ولا في كلام الفصحاء^(٣٩)، فإذا ما قيل له: إنها وردت في قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٤٠)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٤١) لجأ إلى التأويل في ذلك - وما مثله - بما يخرج عن موافقة هذه اللهجة. وكذلك لا يُعتدُّ الحريري بلهجة بني أسد التي حكاها السهيلي في جمع (ريح) على (أرياح)^(٤٢)، وهو بهذا ناهج نهج السجستاني^(٤٣). وأما الذين حكوا أنهم سمعوا في بعض اللهجات: انسأغ لى الشيء، فهو مُنْسَأغ - أى: جاز - فإنه لا يُعتدُّ به، ولا يُعذر من استعماله في ألفاظه وكتبه^(٤٤).

* والإمام الأندلسي أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) يوافق ابن السكيت في ردِّ لهجة أهل اليمن حين يقولون: كُلوَّة - بالواو - لواحدة الكلى^(٤٥). ويرد لهجة لبني أسد اطرَدَ فيها فعَلَانَةٌ - بالتاء - في مؤنث فعَلَان - نحو: سكرانة وعطشانة^(٤٦)؛ لأن ذلك عنده ردىء ضعيف، ولأن «لبني أسد لغاتٍ يُرغَبُ عنها، ومناكير لا يؤخذ بها - على ما قال أبو حاتم»^(٤٧). كذلك عدَّ من الخطأ تسهيل الهمزة في نحو: استبرأت، وكأنه بهذا لا يأخذ بلهجة أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة الذين لا ينبرون، إلا إذا اضطرُّوا إلى النَّبْر، وهو من لهجة تميم^(٤٨).

(٣٦) درة الغواص ١٤٥.

(٣٧) درة الغواص ٧٩ - وانظر في نسبة اللهجة: شرح ابن عقيل ٢ - ٥٧٦.

(٣٨) درة الغواص ٥٠ - وانظر في نسبة اللهجة: عنوان المسرة ١٣٠.

(٣٩) درة الغواص ١٤٥.

(٤٠) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٤١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٤٢) درة الغواص ٩٠ - وانظر في نسبة اللهجة: عنوان المسرة ١٣٠.

(٤٣) لسان العرب (روح). (٤٦) لحن العوام ١٦٢.

(٤٤) درة الغواص ١٢٧. (٤٧) لحن العوام ١٦٢.

(٤٥) لحن العوام ٦٧. (٤٨) لسان العرب (الهمزة).

* وابن مَكِّي الصَّقَلِي (ت ٥٠١ هـ) يَرُدُّ لهجة هذيل وبني ضبة في قولهم: أرجعته^(٤٩) - بالهمزة. ويوافق الزبيدي في رد لهجة بني أسد إذ يجعلون فَعْلَانة مؤنثاً لـ(فَعْلَان) نحو، سكرانة وعطشانة^(٥٠). ويخطئ تخفيف الهمزة في (ثأر)^(٥١) مع أنه لهجة أهل الحجاز - كما سبق - وقولهم: قَرَيْتُ الكتاب^(٥٢) - أي قرأته - مع أن ذلك لغة حكاها أبو زيد عن بعض العرب^(٥٣). كما يوافق ابن السكيت وغيره في تخطئة استعمال (كُلوة)^(٥٤) - بالواو. وكذلك يعدُّ من الخطأ تشديد الثاني من: دَمٌ وَأَخٌ وَأَبٌ^(٥٥) مع أن التشديد فيه لغة حكاها ابن منظور في لسان العرب - وإن كانت ضعيفة^(٥٦).

* وابن السَّيِّد البَطْلِيُّوسِي (ت ٥٢١ هـ) يوافق ابن السكيت في رد لهجة أهل اليمن حين يُبَدِّلون أوَّلَ الحرفين المشددين نوناً، فيقولون: حَنَظٌ - أي حَظٌّ -، ويُعَقِّبُ على هذه اللهجة بقوله: «وهذه لغة لا ينبغي أن يلتفت إليها؛ فإن اللغة اليمانية فيها أشياء منكراً خارجة عن المقاييس»^(٥٧). كما يوافق ابن السكيت في رد لهجة بعض أهل اليمن أيضاً، وهي التي تبدل الهمزة وأواً فيما كان على (فَاعَلٌ) من المهموز، فتقول: واخذته - أي آخذته - ومع تسليم البطليوسي بكثرة أمثلة هذه اللهجة وأطراد هذا الإبدال في سائر أمثلة الوزن من المهموز ردّها فقال: «وهي لغة غير مختارة ولا فصيحة»^(٥٨).

* ومُوقِّقُ الدين البَغْدَادِي (ت ٦٢٩ هـ) يوافق الحريري في عدم الاعتداد بإتمام وزن المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي، نحو: مبيوع^(٥٩) - وقد سبق أنه لهجة تميم. كما يوافق ابن السكيت في تخطئة نحو: واسيته^(٦٠)، أي: آسيته - وقد سبق أنه لهجة طيء أو أهل اليمن. ثم إنه لم يكن يَرْضَى عن إشباع ضمير المخاطبة عند إسناده إلى الفعل مع تولد ياءٍ عنه في نحو قولهم: أنتِ أكرمتيني^(٦١)، مع أنها لهجة قال عنها الشهاب الخفاجي: «إنها لربيعة، ولكنها رديئة»^(٦٢).

* * *

(٢) وفي مواجهة هذا المعيار المتشدد في الاعتداد باللهجات العربية، وجدنا من نقدة الاستعمال اللغوي من يعتدُّ باللهجات كلها، فيُصَحِّحُ ما ورد على لهجة منها؛ لأن من رأى هؤلاء أن كلُّ لهجة في نفسها وعند أهلها فصيحة، وإلا عدلوا عنها إلى غيرها، والفصيح عند غيرهم

(٤٩) تثقيف اللسان ٧٦.	(٥٦) لسان العرب (أبي).
(٥٠) تثقيف اللسان ١٠٢.	(٥٧) الاقتصاب في شرح أدب الكتاب ١٩٥.
(٥١) تثقيف اللسان ٤٩.	(٥٨) الاقتصاب في شرح أدب الكتاب ١٩٠.
(٥٢) تثقيف اللسان ٧٦.	(٥٩) ذيل الفصيح ١١٥.
(٥٣) لسان العرب (قرأ).	(٦٠) ذيل الفصيح ١١٦.
(٥٤) تثقيف اللسان ٩٧.	(٦١) ذيل الفصيح ١١٨.
(٥٥) تثقيف اللسان ١٦٠.	(٦٢) لف القماط ٤٩.

ربما عُدَّ عندهم لحنًا أو غير فصيح فصاحة لهجتهم التي بها يفهمون ويفهمون، وإنما معيار التخطئة عند هؤلاء هو: «ألاَّ يحتمل الكلام التأويل، وألاَّ يكون عليه من لسان العرب دليل، وأن من اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يكذب يُلحَنُ أحدًا، وقد روى عن الخليل - رحمه الله - قوله: لغة العرب أكثر من أن يُلحَنَ بها متكلم، وروى عن الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعتُ من كلام العرب، ليس أحدٌ يُلحَنُ إلاَّ القليل»^(٦٣).

وذكر ابن جنى في الخصائص في مقام التفاضل بين اللهجات قوله: «فأما أن تقلَّ إحدى اللغتين جدًّا، وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعها روايةً وأقواها قياسًا» ثم يسوق أمثلة لذلك ويقول: «إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مُخَطِّئًا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين»^(٦٤).

كما عقد ابن جنى في كتابه (الخصائص) بابًا بعنوان: [اختلاف اللغات وكلُّها حجة] وما قال فيه: «وكيف تَصَرَّفَتِ الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطيء، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه»^(٦٥)، كما جاء عن أبي عثمان المازني قوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»، وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن «كل ما كان لغةً لقبيلة صح القياس عليه»^(٦٦).

ومن سلك هذا المسلك المتسامح في الاعتداد بلهجات العرب، والحكم بصواب ما جاء على واحدة منها:

* ابن مكى الصقلی (ت ٥٠١ هـ) الذي أباح للعامة أن تقول: مَيْدَة^(٦٧) وعَيْشَة^(٦٨) - أي: مائدة وعائشة -؛ إذ الأولى مسموعة حكاها أبو عُمَرَ الجَرَمِيُّ وابن الأنباري، والثانية لهجة لبعض بني تميم وإن كانت ضعيفة. كما أباح للعامة أن تقول: أترنِّج - أي: أترج، وهو ضرب من الليمون - لأنها لغة لأهل اليمن^(٦٩)، بيدلون أول المشددين نونًا. وأن تقول: سرت عتَّى دخلت المدينة^(٧٠) - أي: حتى - بقلب الحاء من (حتى) عينًا، وهو ما يعرف بالفحفة، التي هي من لغة هذيل وثقيف. كذلك ليس من الخطأ أن تكسر الدال من (الدجاج)^(٧١) والصاد من (صُور)^(٧٢) جمع صورة، وتضم اللام من (الحَيِّ)^(٧٣) جمع لحيّة - بكسر اللام، وتكسر الفاء من

(٦٩) تثقيف اللسان ٢٢٧.

(٧٠) تثقيف اللسان ٢٣٠.

(٧١) تثقيف اللسان ٢٢٨.

(٧٢) تثقيف اللسان ٢٢٩.

(٧٣) تثقيف اللسان ٢٣١.

(٦٣) المدخل إلى تقويم اللسان ١٠.

(٦٤) الخصائص ١٠/٢، ١٢.

(٦٥) الخصائص ١٢/٢.

(٦٦) المزهر للسيوطي ٢٥٨/١.

(٦٧) تثقيف اللسان ٢٢٧.

(٦٨) تثقيف اللسان ٢٣٢.

(فَصَّ الخاتم) (٧٤)، وتضم عين المضارع من (يَمَسُّ وَيَشْمُ) (٧٥). واستعمال: أَحَدَرْتُ
 أى: أرسلتها إلى أسفل - وأشغلتُ فلاناً عنك (بالهمزة في الفعلين: حدر وشغل) (٧٦)،
 من اللهجات العربية وإنْ عُدَّتْ غير فصيحة، ولكن لا يُخَطُّ من استعمالها.

ومن اللهجات التي اعتدَّ بها ابن مكي في مقام الرد على الخاصة الذين كانوا يعيبون العامة
 ببعض استعمالهم اللغوي: لهجة بني تميم في كسر الفاء مما كان على (فَعِيل) حَلَقِي الْعَيْن، وفي
 إبدال لام (لَعَلَّ) الثانية نوناً. ولهجة بني أسد وبعض بني تميم في فتح الهمزة من (إِمَّا) التفصيلية.
 وكذلك لهجة بعض بني تميم وبني عامر، الذين يُلْزَمُونَ جمع المذكر السالم الياء مطلقاً وَيُجْرُونَ
 الإعراب على النون، بالتثوين وعدمه (٧٧)؛ ذلك لأن ابن مكي لم يُعَدَّ من الخطأ قولهم: سِنِينِي
 أكثر من سِنِينِكَ - بإثبات النون في (سنين) مع الإضافة، واستشهد له بشواهد من الشعر.

* وابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) يختار لنفسه معياراً هو: أنه لا لَحْنٌ في الكلام إلا عند
 عدم الدليل من لهجات العرب، أيًا كانت هذه اللهجات، وأيًّا كان طريقها في الرواية، ثابتاً أم
 غير ثابت، مَعْرُوءَةً إلى أحد أم غير مَعْرُوءَةً، نفهم ذلك من عباراته في الرد على الزبيدي وابن مكي
 الصقلي، يقول: «كان ينبغي له ألا يُدْخَلَ مثل هذا في لحن العامة؛ لأنه قال به كثير من
 اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا يَلْحَنُ به العامة» (٧٨).

ويقول: «ليست - يعني اللهجة - بالفصيحة، إلا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تلحن بها
 العامة؛ لكونها لغة مسموعة لهم» (٧٩)، ويقول: «الكسر أفصح والفتح لغة، وإذا كانت لغة لم
 تلحن بها العامة» (٨٠)، ويقول: «وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أفصح من الأخرى،
 فكيف تلحن بها العامة وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربي» (٨١).

فمن هذه العبارات تبين نزعة ابن هشام اللخمي في الأخذ باللهجات القليلة والنادرة
 والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحياناً: فقد أجاز أن تجمع (ضَيْعَة) على (ضَيْع) وقال: لأن
 العرب تجمع (فَعَلَّة) في الكثير على (فِعَال) ويجمعونها أيضاً على (فِعَل) وإن كان جمعاً عزيزاً،
 نحو: بَدْرَة وبِدْر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغة قليلة» (٨٢).

وأجاز قولهم: غَلَقْتُ الباب - بلا همزة في أول الفعل - وهي لغة ضعيفة، إلا أنها لا تلحن
 بها العامة؛ لأنها من كلام العرب، وإن قَلَّتْ وضعفت (٨٣).

(٧٩) المدخل تقويم اللسان ١٠.

(٨٠) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠.

(٨١) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٢.

(٨٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٦.

(٨٣) المدخل إلى تقويم اللسان ١٢.

(٧٤) تثقيف اللسان ٢٣٦.

(٧٥) تثقيف اللسان ٢٣٢.

(٧٦) تثقيف اللسان ٢٣٧، ٢٤٧.

(٧٧) تثقيف اللسان ٢٣٦.

(٧٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٩.

وأجاز قولهم: عَنَيْتُ بحاجتك - ببناء الفعل للفاعل -؛ لما حكاه ابن الأعرابي في نوادره^(٨٤).

وأجاز قولهم: حُرَّةُ السراويل - أى حُجَزَتْهَا -؛ إذ حكاه ابن الأعرابي، وذكر أنها لغة^(٨٥). وكذلك أجاز قولهم: آمِنَ - بتشديد الميم - بمعنى اسْتَجَبَ الدعاء، وذكر أنها لغة شاذة، ولكن لا تلحن بها العامة^(٨٦).

ومثل هذا في الإجازة فتح الميم من (الْمُنْدِيلِ)، فهي لغة حكاها ابن جنى. و (عجوزة) بالتاء. ورجل فاطر - بمعنى مُفْطِر - و (يَسَوِي) بمعنى يساوى^(٨٧)، وكلُّ ذلك لهجات غير مَعْرُوزة إلى أحد، ولكنه يأخذ بها، ولا يُلْحَنُ العامة إذا استعملوها.

ومن اللهجات المَعْرُوزة التي أخذ بها، ولم يُلْحَنُ من جاراها: لهجة بني أسد في استعمال (فَعْلَانَة) بالتاء مطلقاً للمؤنث^(٨٨)، وفي جمع ريح على (أرياح) ويرى أن العرب كثيراً ما تقلب الواو ياءً؛ طلباً للخفة^(٨٩).

وكذلك لهجة بني تميم في كسر الفاء من كل ما كان على وزن (فَعِيل) وإن لم تكن عينه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكبير وكريم ويسير، وما أشبه ذلك مما ينطق به العامة مكسور الأول^(٩٠).

بل إن ابن هشام اللخمي أسرف في ذلك، فاعتدَّ بلهجات غير عربية النَّجْر، مثل لهجة أهل الشام في قولهم: إِنْجَاص - أى إِنْجَاص - وقد سبق أن هذا من لغة أهل اليمن - يبدلون أول المشددين نوناً - ولكن ابن هشام - إلى جانب ذكره هذا - ذكر أنها لهجة شامية، وأنها إذا كانت لهجة شامية فكيف تلحن بها العامة^(٩١)؟

* ورَضِيَ الدين الحنبلي (ت ٩٧١ هـ) لم يكن أقل من سابقه - ابن هشام اللخمي في الأخذ باللهجات، وعدم تخطئة من يجرى على سَنَنِهَا، فلم يَخْطِءَ من شَدَّدَ آخر الضميرين (هو وهي)؛ لأن التشديد لهجة هَمْدَان^(٩٢).

ولم يَخْطِءَ من أثبت الألف من الضمير (أنا) في حال الوصل؛ لأن ذلك لهجة ربيعة وقيم وبعض قيس^(٩٣).

(٨٩) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٩٠) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٩١) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٩٢) بحر العوام فيها أصاب فيه العوام ٣٨.
(٩٣) بحر العوام فيها أصاب فيه العوام ٣٨.

(٨٤) المدخل إلى تقويم اللسان ١٦.
(٨٥) المدخل إلى تقويم اللسان ١٨.
(٨٦) المدخل إلى تقويم اللسان ١٨.
(٨٧) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٢.
(٨٨) المدخل إلى تقويم اللسان ١٣.

ولم يخطئ من وقف على الاسم المنسوب بالسكون؛ لأن ذلك لهجة ربيعة^(٩٤).
ولم يخطئ من يقول: عطشانة - بالتاء - بدلاً من: عطشني؛ لأن ذلك لهجة بني أسد^(٩٥).
إلى جانب لهجات آخر، أخذ بها ولم يُعَنَّ لها قبيلة تستعملها، بل اكتفى بالإشارة إلى أنها لغة
حكاهها عالم من العلماء، واستناداً إلى سماع عالم مثل يونس بن حبيب، الذي قال: «سمعت
العرب تقول: فرسة وجوزة، وذلك منهم إرادة التأنيث وذهاب الشك عن سامعه» فأباح رضي
الدين - بسبب رواية يونس هذه - أن يلحق العامة التاء بكل مؤنث معني، حتى لقد أجاز أن
يقال: اليُد - بتشديد الدال - واليُدَّة - بالتشديد أيضاً مع التاء^(٩٦) -، وهو - مع هذا -
يصرح بأن اللهجة التي تصح قياساً عليها لهجة رديئة متروكة. وكذلك أجاز أن يقال: عجوزة -
بالتاء - للمؤنث؛ بناءً على ما جاء في القاموس المحيط من أنها لغية^(٩٧).
وأجاز أن يجمع (الفم) على (أفم)، بناءً على ما جاء في القاموس المحيط من أنها لغية
أيضاً^(٩٨).

* * *

وواضح مما سبق أن لعلماء اللغة آراءً مختلفةً في الاعتراف بلهجات العرب المتعددة، فهم لم
يتفقوا على معيار ثابت للصواب من هذه اللهجات والخطأ، بل كان لكل منهم نظرتُه الخاصة إلى
اللهجة الوارد عليها الاستعمال: هل هي منقولة عن ثقة أمين ضابط أو لا؟ وهل هي معزوة إلى
قبيلة بعينها أو لا؟ وهل هي من الأطراد والمواهمة للفصحى المختارة بحيث يباح للعامة
استعمالها أو لا؟ ولهذا كُله أهميته ووجاهته، ولهم في ذلك العذر كُله، فقد وقع النقل عن العرب
من غير الثقات أحياناً، وجاء النقل عن بعض المتهمين بالوضع أحياناً أخرى، وقد قال الخليل:
«إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللبس والتعنيث»^(٩٩)،
ويعلق ابن فارس على ذلك بقوله: «قلنا: فليتحراً آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الإمامة
والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشايخ بغداد ما بلغنا»^(١٠٠).

وعلى هذا اختلفت أحكامهم على اللهجات بالصواب أو بالخطأ: فمنهم المتشدد الطالب
للأفصح الراض ما عداه دائماً، ومنهم الميسر الآخذ بكل ما ورد عن قبائل عربية غير من
اعتمد عليهم النقلة في النحو والتصريف والغريب - على ما ذكره الفارابي في نصه السابق -،
ومنهم المتساهل المفرط المعتد بكل لهجة وردت، بل المعتد بلهجات غير عربية أو غير منسوبة،

- | | |
|--|---|
| (٩٤) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٤٣. | (٩٨) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٢٩٨. |
| (٩٥) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٦. | (٩٩) الصاحبى في فقه اللغة ٣٠. |
| (٩٦) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام. | (١٠٠) الصاحبى فقه اللغة ٣٠. |
| (٩٧) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام. | |

مثل ابن هشام اللخمي الذي أخذ بلهجة أهل الشام، ورَضِيَ الدين الحنبلي الذي اعتدَّ بلهجات غير مَعزُوةٍ، وصحح عليها ما وافقها من كلام العامة.

بل وجدنا من جماعة المتشددين - وهم الفريق الأول - من يرفض بعض لهجات من أخذت عنهم اللغة، كبعض لهجة تميم وبنى أسد وهذيل وطَيِّء، ومن هؤلاء: الأصمعي وأبو حاتم السجستاني والحريري والزبيدي الأندلسي وابن مكى الصقلي وموفق الدين البغدادي - على ما سبق بيانه - .

* * *

وقضية الاعتداد بالللهجات معياراً من معايير الصواب والخطأ قضية ذات خطر، وبحسن أن يُنظَرَ إليها في ضوء الملاحظات التالية:

* الملاحظة الأولى:

أن الذين حصروا القبائل المعتمد عليها في التصريف والإعراب والغريب في سِتِّ فقط - هم قيس وقيم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين - بنوا ذلك على أساس له قدره ووجهه عندهم، وهو أن هؤلاء لم يختلطوا بغيرهم ممن فسدت لهجته من العجم أو من العرب الذين خالطوا العجم، ورَتَّبوا على هذا حُسْنَ ظَنِّ بلهجات هؤلاء الست وسُوءَ ظَنِّ بلهجات غيرهم.

ولكن، ربما نال من رسوخ هذا الأساس وثباته أنه لم يَرِدْ عن العرب - أصحاب هذه اللهجات - نصٌّ يفيد ذلك قطعاً، وإنما الوارد في مثله كان عن بعض علماء اللغة والنحو - أيام وضع اللغة - وينقضه أيضاً ما تقتضيه الطبيعة البشرية المُلحَّة في الاختلاط على نحو ما، فمن الصعب أن نتصور قبيلة برُمَّتِها منعزلة عن غيرها من القبائل، لا يلتقي أفراد كل منها في طلب الوسائل التي بها قوام الحياة: كالتجارة في مأكَل أو مشرب أو ملبس، أو كالمصاهرة، أو الإغارة، أو غير ذلك. وإنما المقبول أن يختلط هؤلاء وإن اختلف هذا الاختلاط كثرة وقلة، حتى إن من لم يختلط بالعجم للبعد المكاني عنه، لا شك أنه اختلط بمن جاوره من العرب الذين اختلطوا. فإسناد معيار الصواب والخطأ إلى الاختلاط وعدمه - إذن - لا يَسْلَمُ من كل وجه، بل إن بعض الباحثين المعاصرين ذهب إلى أنه مجرد استنتاج من المتأخرين؛ لتبرير موقف اللغويين السابقين حين أخذوا اللغة عن بعض القبائل دون بعض، وقال: «وليس باستنتاج مُوفَّق، ولعل الأساس الصحيح في تفسير هذا الصنيع هو قرب القبائل من منطقة الحجاز أو بعدها عنها، فقد آثر القُدَامَى - لكي يدرسوا لغة الحجاز - أن يختاروا أقرب المناطق إليها؛ للتعرف على لهجة

أصحابها»^(١٠١)، ويقوى هذا ويرجح أنه عدوا اللهجة القرشية أفصح اللهجات؛ لانتقائها أجود ما في لهجات العرب الأخرى، مع التسليم بأنها كانت شديدة التأثير بالمؤثرات الأجنبية؛ لاتصال أصحابها بالتجار ذوى الأجناس المختلفة من فرس وروم وشام ونبط وعبرانيين وحبش، بل اتصل بقريش كثير من القبائل التي رفض الرواة الأخذ عنهم^(١١٢).

* الملاحظة الثانية:

أن الحكم على لهجة ما بالخطأ مسألة تُعوزها الدقة العلمية، وتنطوي على كثير من المجازفة بالحكم؛ لما فيه من قياس لهجة على لهجة أخرى على وفق معايير مختصة باللهجة المقيس عليها، وذلك خطأ؛ إذ كلُّ لهجة - في نفسها وبين الناطقين بها - فصيحة؛ لأنها تؤدى عنهم، وتفى بالغرض المنوط بها - وهو الفهم والإفهام -، ولا يحكم على لهجة ما بعدم الأفصحية أو باللحن؛ لمجرد أنها لا تجرى على سنن لهجة أخرى، وإنما يكون هذا عند خروج بعض من يستعملها على ما ألف أصحابها من نحوها وصرفها، وهي عندئذ تكون عاجزة عن الوفاء بالغرض منها.

ومعلوم أنه يستوى في ذلك من اختلط من القوم ومن لم يختلط، هذا ما يفيد كلام لابن جنى في (الخصائص) في باب اختلاف اللغات وكلها حجة - وهو يعنى لغات جميع القبائل - قال: «وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدُّ أنسًا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا»^(١٠٣)، وقال أيضاً: «وكيف تصرّفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»^(١٠٤)، وهذا أيضاً مؤدّى كلام أبي حيان: «كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه»^(١٠٥)، وكلام المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»^(١٠٦)، ولهذا ليس من الدقة العلمية أن تُخطأ لهجات القبائل التي لم يحتج بلغاتها، والتي أورد الفارابي بعضها في نصّه السابق.

* الملاحظة الثالثة:

أن من العلماء من لم يأخذ بكل ماورد عن القبائل الفصيحة السابقة في نصّ الفارابي، فقد عدوا مسائل من اللحن وهي لهجة لأحدها، كقولهم في جمع ربيع (أرياح) وهي لهجة لبني أسد. وكتأنيث الوصف من فعّلان بالتاء، وهي لهجة لبني أسد أيضاً. كما ذكروا في سبب ارتفاع لهجة

(١٠١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ٤٥.
(١٠٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي ٤٤.
(١٠٣) الخصائص ١٠/٢.
(١٠٤) الخصائص ١٢/٢.
(١٠٥) المزهر للسيوطي ٢٥٨/١.
(١٠٦) المزهر للسيوطي ٢٥٨/١.

قريش في الفصاحة أنك لاتجد فيها عنعنة تميم ولا عجرية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسر أسد وقيس^(١٠٧). ويدلُّ هذا على أن مثل هذه الأمور تُخَلُّ بفصاحة اللهجة عندهم، مع أنها للقبائل التي أخذوا عنها؛ لكونها أفصح العرب - في رأيهم.

* الملاحظة الرابعة:

أن من العلماء من تفاوتت عبارته في الحكم على لهجة ما ، فاختر لذلك ألفاظًا يكاد أكثرها يتقارب، دون أن يُحدد المقصود بمصطلحه في الحكم، ويأتي سيبويه في مقدّمة هؤلاء، فمن أحكامه على لهجة ما ، جاءت هذه العبارات:

(لغة الحجاز عربية جائزة):

قال عن إدغام اللام في الراء نحو: هُرَّأَيْتَ؟ - يعني: هل رأيت؟ - «وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت؟ فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة»^(١٠٨).

(تُرَضَى عربيته)

قال: «وقد شَبَّهَ بعض العرب ممن تُرَضَى عربيته هذه الحروف الأربعة - الصاد والضاد والطاء والظاء - في (فعلت) بهن في (افتعل).. وذلك قولهم: فَحَضَطُ بِرَجُلِي، وَحِضَطُ عَنْهُ، وَخَبَطُهُ، وَحَفِطُهُ - يريدون: فَحَضْتُ، وَحِضْتُ عَنْهُ، وَخَبَطْتُهُ، وَحَفِطْتُهُ»^(١٠٩).

(ردىء):

قال: «واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: مِنْهُمْ، أتبعوها الكسرة ولم يكن الْمَسْكُنُ حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين ألهاء والكسرة فالزَمَ الأَصْلُ»^(١١٠).

(ردىء جدًّا):

قال: «وقال ناس من بكر بن وائل: مِنْ أَحْلَامِكُمْ، وَبِكُمْ - شَبَّهَهَا بالهاء؛ لأنها عَلِمَ إضمار وقد وقعت بعد الكسرة، فَاتَّبَعَ الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أَخْفَ عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جدًّا»^(١١١).

(١١٠) كتاب سيبويه ٤/١٩٧.

(١١١) كتاب سيبويه ٤/١٩٧.

(١٠٧) المزهري للسيوطي ١/٢١٠.

(١٠٨) كتاب سيبويه ٤/٤٥٧.

(١٠٩) كتاب سيبويه ٤/٤٧١.

(ضعيف):

قال: «وأما جَبِيَّ يَجْبِيُّ وَقَلِيَّ يَقْلِيُّ، فغيرُ معروفين إلا من وُجِيهِ ضَعِيفٌ، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما، وكذلك عَضُضْتُ تَعْضُ غير معروف»^(١١٢).

(شاذ ولكنه عربي):

قال: «ومن الشاذ قولهم في بني العَنْبَرِ وبني الحارث: بَلْعَنْبَرٌ وبلحَارِثٌ - يحذف النون - وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة.. ومثل هذا قول بعضهم: عَلَمَاءُ بنو فلان، فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان، وهي عربية»^(١١٣).

(شاذ شبيه بالغلط):

قال: «وأما الدُّكْرُ، فإنهم كانوا يقلبونها في (مُدَّكِر) وشبهه، فقلبوها هنا، وقلَّبها شاذ شبيه بالغلط»^(١١٤).

(أقل اللغات):

قال: «وحدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون: (مُرْدَفِين)، فمن قال هذا فإنه يريد: مُرْتَدَفِين، وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حَرَّكُوا، وهي قراءة لأهل مكة، كما قالوا: رُدُّ يافتي، فَضُّمُوا؛ لِضَمِّ الرَاءِ، فهذه الراء أقرب، ومن قال هذا قال: مُقْتَلِين، وهذا أقل اللغات»^(١١٥).

(كُلُّهُ عربي):

قال عن إدغام الصاد في السين نحو: افْحَسَّالِمَا - يريدون: افْحَصَّ سالِمًا.. وكُلُّهُ عربي»^(١١٦).

(قليل خبيث):

قال: «وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قالوا في سُلَيْمَةَ: سُلَيْمِيٌّ، وفي عُمَيْرَةَ كلب: عُمَيْرِيٌّ، وقال يونس: هذا قليل خبيث»^(١١٧).

كما عقد ابن فارس في كتاب (الصاحبي) باباً سماه: (باب اللغات المذمومة)^(١١٨)، دون أن

(١١٦) كتاب سيويه ٤/١٠٦.
(١١٧) كتاب سيويه ٣/٣٣٩.
(١١٨) الصاحبي في فقه اللغة ٢٤.

(١١٢) كتاب سيويه ٤/١٠٦.
(١١٣) كتاب سيويه ٤/٤٨٤.
(١١٤) كتاب سيويه ٤/٤٧٧.
(١١٥) كتاب سيويه ٤/٤٤٤.

يوضح مقصوده بالمدوم هنا، ووضع تحت هذا الباب: عننة تيم وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة وجعل الياء جيماً في الإضافة نحو: غلامج - أي غلامى -، وجعل الياء المشددة جيماً في النسب نحو: بصرج - أي بصرى.

أما جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ) فقد حدد المقصود ببعض المصطلحات فقال: «اعلم أنهم يستعملون: (غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرّداً)، فالطرّد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل القليل»^(١١٩).

* الملاحظة الخامسة:

أننا لا ينبغي أن نربط بين كون اللهجة صحيحةً عند أصحابها سالمةً من الخطأ - في نظرهم - وبين القياس عليها؛ ذلك لأن صحتها وسلامتها عندهم يحكمه جريانها على ما لفهم اللغوى، وعدم خروجها عنه، ولو إلى لهجة قبيلة أخرى، أما القياس عليها فمَنوطٌ بغير أهلها ممن يختار أن يستعملها بعدهم، على نحو ما كانوا هم يستعملونها، وهذا الأخير محكوم برأى علماء اللغة الأقدمين، الذين شرّعوا في جمعها وتصنيفها واستنباط الأحكام اللغوية منها، وهم قد اختاروا اللغة المثلّية الجامعة - وهى لهجة قريش غالباً -، لما بدا لهم فيها من ميزاتٍ، أهمها أنها لغة القرآن الكريم والتراث الأدبي عموماً في الجاهلية و صدر الإسلام، كما أنها سلّمت من شوائب معيّبة كانت في غيرها - على ما جاء في كتب التراث^(١٢٠).

وأغلب الظن عندى أن ما جاء في كتب الملّحين القدماء من تخطئة لبعض لهجات العرب لا ينبغي أن يؤخذ على ظاهره، وإنما هذه التخطئة عندهم مُراعى فيها استعمال هذه اللهجة بعد التوحيد والارتضاء، أى بعد توحيد هذه اللهجات في لهجة واحدة، هى اللهجة الأدبية الفصحى، التى كان العرب جميعاً يتناشدون بها أشعارهم فى المحافل العامة الجامعة، كالأسواق فى عكاظ وذى المجنة وذى المجاز - مع تعدد قبائلهم واختلاف لهجاتهم -، وكذلك بعد أن ارتضى العلماء تلك اللهجة؛ لتكون نهجاً معروفاً ومألوفاً لأمة واحدة فى لغتها، كما أنها تدين بدين واحد.

وفى ضوء هذا الفهم نستطيع أن نقبل ما خطأه بعض العلماء من استعمال لغوى يوافق لهجة عربية مما سبق، كما نستطيع أن نجاريهم فى التخطئة فلا نقبله؛ فهو مقبول على أنه كان لهجة تتفاهم بها قبيلة عربية منذ القدم، وهو غير مقبول فى استعماله بعد توحيد اللهجات فى لهجة واحدة وارتضاء العرب قبيل الإسلام، ثم ارتضاء جماع اللغة لهذه اللهجة الموحدة.

(١١٩) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٩.

(١٢٠) الصحبى فى فقه اللغة ٢٣.

* الملاحظة السادسة:

أن اختيار لغة عربية واحدة يعرفها ويألفها كلُّ ناطق بالعربية مسألة مطلوبة ومرغوبة، لكون ذلك أيسرَ طريق وأقصره إلى الاتصال، ولو ذهبت إلى الأخذ بكل لهجة وردت عن العرب لعسرَ الفهم والإفهام، ولوجدت نفسك تُجيزُ كلَّ قول يقال، بل لاسغتَ عاميةً انيوسم ورأيتَ فيها لهجاتٍ عربيةً متناثرة، وفي ذلك تخبطٌ أيُّ تخبطٍ، وضياعٌ للغة والتراث أيُّ ضياع، يقول الأستاذ محمود تيمور: «ولعلنا لو قصصنا أثر العامية وتقصينا ما فيها من خصائص، وضوابط - مما ينأى عن الفصحى - ثم عزوناه إلى مناشئهِ في اللهجات، ومراجعهُ من السنة العرب، لما أعيانا من ذلك شيء، ولتسنى لنا أن نثبت لكل قاعدة في النطق العامي سنداً من لهجة عربية كان لها كيانها في غواير العصور، وصدق الحجاج البلوي إذ يقول في كتابه (ألف با): يكاد لا تتكلم العامة بشيء إلا وله أصل ومعنى، علمه من علمه، وجهله من جهله» (١٢١).

ويكفي أن ترجع إلى موضوع (العامية والفصحى) في كتاب الأستاذ محمود تيمور (مشكلات اللغة العربية) لتدرك - بالمثال - الصلة الوثقى بين لهجات العامة اليوم ولهجات العرب قديماً (١٢٢).

ولا ينبغي أن تفهم كلامي هنا على أنني من الذين يتشددون في معيار الصواب والخطأ، فيرفضون كل لهجات العرب - ما عدا اللهجات الست السابقة -؛ لأنني أميلُ إلى شيء من الاعتدال في هذا المعيار، وأرغبُ في إدخال بعض ما لحنه هؤلاء إلى اللغة الفصحى، ولكنني أقترح لذلك ضابطاً ذا عناصر ثلاثة: أحدها: (الحاجة إلى ذلك)، والثاني: (عدم رداءته)، والثالث: (كثرة ما ورد من أمثلته).

أما (الحاجة) فيأتي في مقدمتها شيوع استعماله بين الناس، وأما (عدم رداءته) فأقصد بالرداءة هنا: نبوءة اللهجة عن الطبع السليم، كالتزام اللهجة زيادةً أو تغييراً لا حاجة إليه، كاللكشكشة والكسكسة والفحفة والعننة، وغير ذلك مما ذكره السيوطي في المزهري (١٢٣). وقد كان أمر رداءة هذه اللهجات مشهوراً بين العرب في زمن الاحتجاج، فقد كانوا يعدون قريشاً أفصح الناس؛ لأنهم ارتفعوا عن الخنانية القرات، وتيامنوا عن عننة تميم، وتياسروا عن كسكسة ربيعة، وليست لهم غمغمة قضاة ولا طمطمانية حمير (١٢٤).

(١٢١) مشكلات اللغة العربية ١٧٥.

(١٢٢) مشكلات اللغة العربية ١٢٨ - ١٧٧.

(١٢٣) المزهري (باب معرفة الردىء والمنموم من اللغات) ٢٢١/١ - ٢٢٦.

(١٢٤) البيان والتبيين للجاحظ ١٧٦/٣.

وأما الأمر الثالث (وهو كثرة الأمثلة الواردة) فهي - في نظري - كثرة تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، على حَسَبِ دوران الاستعمال على ألسنة العرب، إذ من المعروف أن من الألفاظ والأساليب ما هو أكثر دوراناً على الألسنة من غيره.

* * *

وتطبيقاً لهذا الضابط ذى العناصر الثلاثة لا أختار إدخال المسائل الآتية فى الفصحى، بل أَعُدُّ من اللحن استعمالها، منذ انتهى زمن الاحتجاج إلى أن يشاء الله:

* القياس على لغة من يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع مع المرفوع الظاهر المثنى أو المجموع.

وهى لغة طييء أو أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب، قال عنها الآلوسى: «وعليها ظواهر لا تُحصى كما سمعتُ بعضاً منها» وقد جمع لها الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشعر المحتج به خمسة عشر شاهداً - غير ما جمعه من شعر العباسيين - .

وقدّم ما جمعه من شواهد إلى مجمع اللغة العربية وأراده أن يقرّ استعمال ذلك قياساً^(١٢٥)، وإنما لا أستحب جعل هذه اللغة مقيسة؛ لعدم الكثرة فى شواهداها المسموعة، إذ ما غناء خمسة عشر شاهداً أو تزيد قليلاً إلى جوار آلاف الآلاف من الشواهد الأخرى، التى عرّيت فيها الفعل من العلامة مع الاسم الظاهر.

* إباحة حذف النون من الأفعال الخمسة حال الرفع؛ قياساً على ما ورد فيه من أمثلة من عصر الاحتجاج كقوله:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكَ الذُّكِي

وقول طرفة - فيما يرويه عنه صاحب بلوغ الأرب^(١٢٦) -:

وَنَقَّرِي مَا شَيْتِ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ رُفِعَ الْفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي؟

ووردت عليه قراءة قرآنية فى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: سَاحِرَانِ تَظَاهِرَا﴾ أى يتظاهران، وفى قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ فى قراءة السبعة بنون واحدة وجعل المحذوف نون الرفع، وورد عليه حديث شريف هو قوله عليه السلام: «لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» فهذه أمثلة قليلة إذا عُدَّت إلى جانب آلاف الآلاف من الأمثلة

(١٢٥) البحوث والمحاضرات - للدورة ٣٦ ص ١٥٣-١٥٥، وانظر تعقيبات الأعضاء ص ١٦٧-١٦٩.

(١٢٦) بلوغ الأرب ١١٠/٣.

الواردة بإثبات النون حال الرفع شعراً ونثراً، أضف إلى ذلك رداءة هذا الحذف؛ لما فيه من عدم التفرقة بين الأفعال الخمسة في أحوالها الثلاث.

* إباحة فك المدغمين دون استيفاء شرط الفك المعتد به عند الصرفيين؛ قياساً على ما ورد من أمثلة الفك في ألفاظٍ محصورة في خمسة عند ابن خالويه هي: لَحَحَتْ عينُه، وَضَبَّ البلدُ، وألِلَّ السقاءُ، وَيَلَّتْ أسنانه، وَمَشِشَتْ الدابة^(١٢٧)، فهذه أمثلة قليلة جداً إذا قيسَتْ بالأمثلة الأخرى التي وردت مُدْغَمَةً، أضف إلى هذه القلة رداءة هذا، لكونه ليس لغة قوم بأعيانهم، ثم لعدم الحاجة إليها، حيث لا يكثر وقوع الناس في أخطاء مماثلة لها.

* * *

وتطبيقاً لهذا الضابط أيضاً اختار إدخال الاستعمالات اللغوية الآتية في الفصحى:

* (فَعْلَانَةٌ - بالياء - للمؤنث، وجمعها جمع تصحيح):

جرى المخطئون على أن (سكرانة) ونحوها، خطأ؛ إذ الوارد أن مؤنث فَعْلَانٍ إنما هو (فَعْلَى) إلا في أربعة عشر لفظاً وردت بالتاء مصروفة^(١٢٨)، كما أن الوارد في جمعه هو التكسير لا التصحيح، هذا هو ما رأى جمهور النحاة أنه اللغة الفصحى، جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «لا تقول: سكرانة ولا عطشانة ولا غَرَّثانة في اللغة الفصحى»^(١٢٩)، أو أنه هو الكثرة الغالبة، جاء في الأشموني: «لأننا لو فرضنا له - أي لما لا مؤنث له من فَعْلَانٍ، نحو: لَحْيَانٍ - مؤنثاً لكان (فَعْلَى) أولى به من فَعْلَانَةٍ؛ لأن باب فَعْلَانٍ فَعْلَى أوسع من باب فَعْلَانٍ فَعْلَانَةٌ»^(١٣٠).

ولكن نقول: إن الفصحى لا تمنع الفصيحة، والأوسع في اللغة لا يمنع الواسع، فهذه اللغة الفصيحة هي لبني أسد، وبنو أسد كانوا من القبائل المشهورة الكثيرة العدد في الجزيرة العربية، وقد عاشوا في نجد داخل الجزيرة، بعيداً عن الاختلاط بغير الفصحاء، ولذا كانوا من القبائل القليلة الذين أخذت عنهم اللغة، وأدعأء أبي حاتم أن لبني أسد مناكير لا يُؤخذُ بها، ولغاتٍ يُرغَبُ عنها، لا يقصد منه تخطئتهم، وإنما يقصد عدم جريانهم على الأفصح الذي اختاره هو، ولحن ما عداه - كما سبق في بيان معياره -

أضف إلى ذلك أن هذه اللهجة - فَعْلَانَةٌ، بالتاء - لا رداءة فيها؛ إذ ليس فيها زيادة

(١٢٧) ليس في كلام العرب ٢. وحاشية الصبان على الأشموني ٣٤٨/٤ - ٣٤٩.

(١٢٨) حاشية الصبان على الأشموني ٣٣٢/٣.

(١٢٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦/١.

(١٣٠) حاشية الصبان على الأشموني ٣٣٢/٣.

لا داعى لها كالكشكشة مثلاً، أو إبدال حرف بغيره بما يخرج منه عن النطق الصحيح كنعنة تيم مثلاً، أو تغيير حركة الحرف بما يخرج منه عن أصل وضعه كتلتلة بهراء مثلاً، بل أقول: إنها جاءت على أصلٍ مقيس في التأنيث - وهو إلحاق التاء -؛ إذ الأصل في التأنيث أن يكون بالتاء. فقد اجتمع في تأنيث فَعْلان بالتاء - إِذْن - العناصر الداعية إلى عدم تخطئتها، وجعلها مما يقاس، وهذه العناصر هي: الحاجة؛ لكثرة الوقوع في ذلك، مع كثرة الناطقين بها - وهي كثرة معتدة في القياس - ومع جودة هذه اللهجة؛ لبعدها عن المآخذ التي أُخِذت على غيرها، ومع كونها جاءت على الأصل، فَصَحَّ أن تجعل من باب القياس الذي لا تُخَطُّ العامة ولا الخاصة في استعماله.

ومتى ثبت قياس التأنيث بالتاء في (فَعْلان) ثبت معه جواز جمعه جمع تصحيح عند الجميع، أما عند بني أسد فواضح؛ لأنه لغتهم، وأما عند غيرهم؛ فَلَوْجُودِ شرط جمع التصحيح - وهو قبول الصفة التاء - مع كونه أَصْلَ الجمع في الصفات، وقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش ما يقرر هذا ويؤكد، وهو قوله: «اعلم أن تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنما ضعف تكسيورها؛ لأنها تجرى مجرى الفعل... فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أَبْعَدَ، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة»^(١٣١).

ويؤكد ابن يعيش هذا بأن تكسير الصفات إنما يقع بالحمل على الأسماء؛ «لأنها أشد تمكناً في التكسير من الصفات، فمتى احتجبت إلى صفة ولم تعلم مذهب العرب في تكسيورها، فإنك تُكْسِرُهَا تكسير الاسم الذي هو على بنائها؛ لأنها أسماء وإن كانت صفات، وذلك في الشعر، فأما في الكلام فالجمع بالواو والنون، والألف والتاء لا غير، إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيورها فلا تعدل عنه»^(١٣٢).

واتضح من هذا أن الباب في جمع الصفات ذات التاء - في سَعَةِ الكلام - إنما هو بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء، في المؤنث، لا غير.

وهذا القياس الذي اخترته في جمع فَعْلان وفَعْلانة تصحيحاً لا يَضِيرُهُ عدم ذكر كثير من جموعه السائلة في المعجمات اللغوية؛ لعدم الاختلاف فيه؛ إذ هو على حَدِّ المثني، وظاهر أن المثني لا يُذَكَّرُ في المعجمات، وإنما اهتمت المعجمات بجموع التكسير؛ لاضطرابها وعدم انحصارها في أوزان معينة، وكثرة ما جاء منها للمفرد الواحد، وأمثلة ذلك أكثر من أن تُحْصَى.

(١٣١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٢.

(١٣٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٥.

* (زوجة - بالتاء - للمؤنث):

وقد سبق أن الأصمعي يُعدها من اللحن، ويجعل الصواب هو (زَوْج) للذكر والأنثى، ولكن قال الفراء: «الزوج يقع على المرأة والرجل، هذا قول أهل الحجاز، قال الله عز وجل: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾، وأهل نجد يقولون: زوجة، وهو أكثر من زوج، والأول أفصح عند العلماء»^(١٣٣)، أو هي لهجة لبني تميم - على ما جاء في لسان العرب^(١٣٤).

وسواء كانت لتميم أم لغيرها فهي ينطبق عليها الضابط السابق؛ إذ نحن في حاجة إلى إجازتها؛ لكثرة استعمال الناس لها، وللتفرقة بين المذكر والمؤنث في أمور الشريعة وأحكام الميراث خصوصاً، ثم إنها لهجة غير رديئة؛ لعدم اشتغالها على شيء مما سبق، وكذلك وردت لها أمثلة كثيرة في الكلام المحتج به وفي غيره - وقد جمعت لها من ذلك كثيراً - وهي كثرة تؤذن بقبولها وقياسها، ولذلك لم يكن غريباً أن يرُد ابن منظور إنكار الأصمعي (زوجة) ويقول: «وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ فَقَالَ: زَوْجٌ، لَا غَيْرَ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ، كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، فَهَلْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَا يَقَالُ زَوْجَةٌ؟ وَكَانَتْ مِنَ الْأَصْمَعِيِّ فِي هَذَا شِدَّةٌ وَعُسْرٌ»^(١٣٤).

* (تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ):

وقد سبق أنها لهجة أزد شنوءة، وهي من القبائل التي لم يُعتمد عليها في الإعراب والتصريف - ولكن لا مانع من استعمالها في الفصحى إلى جانب الاستعمال الآخر المتفق عليه، وهو تعدية الفعل بنفسه (تزوجت امرأة)؛ وذلك لاستيفائها للضابط السابق، فالحاجة إلى الإجازة قائمة؛ لكثرة الوقوع في هذا الاستعمال، ولإرداءة فيه؛ لعدم اشتغالها على أمر معيب مما سبق، وقد كثرت أمثلته كثرة تبيح القياس، ويُقوى ذلك أن في اللغة أفعالاً وردت مُعداةً إلى المفعول بنفسها مرةً وبحرف الجر مرةً أخرى، وكثيرٌ منها يرجع إلى لغات العرب في الحالين - وإن لم تُشر المعجمات إلى ذلك - ولا مانع من أن يكون هذا من جملتها، وربما استند المخطئون للتعدية بالباء إلى أن ذلك إنما يقال عند إرادة الاقتران في الآخرة من غير إرادة معنى النكاح المعروف في الدنيا، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(١٣٥)، أما حين يُقصدُ هذا فالتعدية بالنفس، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾^(١٣٦)، ولكن لا مانع من الوجهين؛ لما في نكاح الدنيا من معنى الاقتران أيضاً، والقرائن هي التي تُعين المراد. ويقاس على هذه الأمثلة كل ما أشبهها، مما يتحقق فيه الضابط السابق.

(١٣٣) المذكر والمؤنث للفراء ٩٥.

(١٣٤) لسان العرب (زوج).

(١٣٥) الآية ٥٤ من سورة الدخان.

(١٣٦) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

المعيار الثالث القراءات القرآنية

من الوجهة النظرية: لا يَشْكُ أحدٌ من علماء اللغة أو غيرهم في أن القرآن الكريم كلام الله عز وجل، المنزل على رسوله محمد ﷺ، وأنه أفصح من كل كلام، وأن الرسول ﷺ قد تحدى به العرب جميعاً، فجزوا أن يأتوا بمثله أو ببعض من مثله، فأمن من آمن، وبُهِتَ من كفر، ولم يُؤثر عن أحد من العلماء رأياً بأن القرآن غيرُ حجة، أو لا يصلح أن يكون حجة لغوية، بل هو - بقراءته الثابتة كلها - سيّد الحجج؛ إذ القراءة سنةٌ مُتَّبَعَةٌ، لا يصح ردها ولو خالفت القياس اللغوي، وقد جاء في الاقتراح: «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم شاذاً، وقد أُطبِقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته، يُجْتَنَبُ بها في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ» * اهـ.

أما من الوجهة العملية التطبيقية: فلم تجتمع كلمتهم على الالتزام بما أيّدوه نظراً، بل خرج عن ذلك بعض منهم، فعرض بعض القراءات على معيار كلام العرب، قياساً وشذوذاً وتضعيفاً ورَفْضاً وتخطئةً أحياناً، ولم يرتض ذلك الكثير منهم، بل وافق التطبيق عندهم رأيهم السابق في القرآن، وعرضوا لمن خطأ، يردون عليه، ويخرجون ما خطأ على وجه لغوي، وكان أن وجدنا في القراءات القرآنية معيارين مختلفين صواباً وخطأً:

١ - فمن العلماء من احتكم إلى قواعد اللغوية والنحوية المشهورة المستنبطة من كلام العرب، فحكّمها في القراءات، وحكّم على ما خالف ذلك باللحن والرد، وأشهر هؤلاء:

* أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):

خطأ المدنيين والكوفيين في قراءتهم قوله تعالى: ﴿قَالُوا: إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد النون من (إن) وبالألف في (هذان)، وقال: «إني لأستحي من الله أن أقرأ: ﴿إِنَّ هَذَا﴾^(١)؛ وإنما خطأها؛ لمخالفتها المشهور في الإعراب من أن (إن) الناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

* الاقتراح في علم أصول النحو: ١٧.

(١) الآية ٦٣ من سورة طه، وانظر التخطئة في: تفسير القرطبي في موطن الآية المذكورة.

كما خطأ قراءة نصب (أطهر) من قوله تعالى: ﴿هُوَ لَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، وهي قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، وغيرهم^(٢).

* الكِسَائِيُّ (ت ١٨٩هـ):

خطأ استعمال الفعل (وَدَعَ) - بمعنى ترك - مخفف الدال، مع أنه ورد في قراءة عروة بن الزبير وابن عباس قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾.

* المازني (ت ٢٠٤هـ):

ردّ قراءة نافع قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشٌ﴾ - بالهمزة (معاشش) - وقال: «هي خطأ فلا يُلْتَفَتُ إليها، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدرى: ما الريبة؟ وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا»^(٣).

* الفراء (ت ٢٠٧هـ):

خطأ عاصمًا في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ - بنون واحدة مع تشديد الجيم ونصب المؤمنين (نُجِّي المؤمنين)، ويقول الفراء عن عاصم هنا: «وكأنه احتَمَلَ اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك»^(٤). وخطأ الأعمش ويحيى بن وثاب في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ - بكسر الياء من (مُصْرِحِينَ) - وقال: «ولعلها من وهم القراء من طبقة يحيى؛ فإنه قل من يَسْلَمُ منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في (بمصرخي) خافضة للحرف كُله»^(٥). وخطأ ابن عامر في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ - بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) بالإضافة إلى (قتل) - وخطأه أيضًا في قراءته قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلِهِ﴾ - بنصب (وعده) وجر (رسله) بالإضافة إلى (مخلف) -؛ وإنما خطأه في الآيتين؛ لما في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وذلك لا يجوز في مذهبه، يقول الفراء عن ذلك الفصل: «وليس بشيء، وقد فُسر ذلك، ونحويو أهل المدينة يُنشدون قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود، وانظر التخطئة في: تفسير القرطبي في موطن الآية المذكورة.

(٣) الآية ١٠ من سورة الأعراف، وانظر التخطئة في: المنصف: ٣٠٧/١.

(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء، وانظر التخطئة وكلام الفراء في: معاني القرآن للفراء في موطن الآية

المذكورة.

(٥) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وانظر التخطئة وكلام الفراء في: معاني القرآن للفراء في موطن الآية

المذكورة.

قال الفراء: باطلٌ، والصواب: زَجُّ القلوصِ أبو مزادة»^(٦). كما خطأً الحسن في قراءته قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ - بوضع الواو في الشياطين مكان الياء (الشياطين) - وقال: «وجاء عن الحسن: (الشياطين)، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون»^(٧). يريد: وقع في وهمه أنه جمع مذكر سالم، وليس جمع تكسير.

* أبو بكر بن مجاهد (ت ٢٣٤ هـ):

خطأً الحسن وابن أبي إسحاق وابن مُحَيِّصِن في قراءتهم قوله تعالى: ﴿وَيَهْلِكُ الْخَرْتُ وَالنَّسْلُ﴾ - بفتح الياء واللام وضم الكاف (يَهْلِكُ)^(٨)؛ لمخالفة هذه القراءة للغة؛ فإن باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) - بفتح العين في الماضي والمضارع - لا يأتي إلا في حلقى العين أو اللام، والفعل (هلك) ليس كذلك، فقياسه (يَهْلِكُ) بكسر اللام. وخطأً ما رواه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - من قراءة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ - بفتح الياء (يَتَوَفَّوْنَ) - وقال: «لا يُقْرَأُ بها؛ لمخالفتها قواعد العربية؛ فإن المتوفى هو الله، والإنسان مُتَوَفَّى وقع عليه الفعل»^(٩).

وخطأً الأعمش ومن وافقه في قراءتهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ - بفتح التاء من (تقسطوا)^(١٠)؛ لما في هذه القراءة من عكس المراد، إذ يكون من الثلاثي (قسط) وهو بمعنى: جار وظلم، والمقصود هنا العدل، وهذا المعنى يؤدي بزيادة الهمزة في أول الفعل فيصير (أقسط) وهي هنا جالبة معنى الإزالة والسلب، والفعل معها معناه: أزال القسْطَ - وهو الجورُ - أي: عدل، وفي القرآن الكريم: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾^(١١) - أي: الجائرون في أحكامهم - اسم فاعل من (قسط)، وفي القرآن أيضاً ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(١٢) أي: اعدلوا. وخطأً طلحة بن سليمان في قراءته قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا

(٦) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، والآية ٤٧ من سورة إبراهيم، وانظر التخطئة وكلام الفراء في: معاني القرآن للفراء في موطن الآية الأولى.

(٧) الآية ٢١٠ من سورة الشعراء، وانظر التخطئة وكلام الفراء في: معاني القرآن للفراء في موطن الآية المذكورة.

(٨) الآية ٢٠٥ من سورة البقرة، وانظر التخطئة في: المحتسب ١٢١/١.

(٩) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة، وانظر التخطئة في: البحر المحيط، وتفسير القرطبي في موطن الآية المذكورة، والمحتسب ٢٢٠/٢.

(١٠) الآية ٣ من سورة النساء، وانظر التخطئة في: المحتسب ١٨٠/١.

(١١) الآية ٥ من سورة الجن.

(١٢) الآية ٩ من سورة الحجرات.

يدرسهم الموت» - برفع الحافين - وقال: «وهو مردود في العربية»؛ وإنما رده، لعدم جزمه في جواب الشرط - على ما هو مقرر في قواعد اللغة.

وخطأ يحيى بن وثاب وإبراهيم السلمي في قراءتهما قوله تعالى: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ - برفع الميم (أَفَحُكُّمُ) ^(١٤) - وإنما خطأه؛ لأن قياس العربية أن يكون مفعولاً به مقدماً للفعل (يبغون)؛ إذ الفعل هنا مُهَيَّأً للعمل في لفظه؛ لعدم وجود ما يشغله عنه. وخطأ أبا العالية في قراءته قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ - بالتاء في الفعل (ينفع) ^(١٥) - وإنما خطأه؛ لما فيه من إلحاق علامة التانيث بالفعل، مع أن الفاعل مذكر وهو (إيمانها).

وخطأ قراءة قالون عن شيبه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ - بفتح الياء (آوِي) ^(١٦) - وإنما خطأه؛ لعدم موجب نصب المضارع هنا بعد (أو)؛ إذ لا يصح النصب هنا بأن مضمرة بعدها؛ لعدم صحة التقدير بـ (إلى أن) أو (إلا أن) أو (كي) - على ما هو مقرر في كتب النحو. وخطأ ابن مسعود في قراءته قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾، وقوله تعالى: ﴿أُولَىٰ بِهَا صَلِيًّا﴾ - بفتح كل من العين في (عِتِيًّا) والصاد في (صَلِيًّا)، وقال: «لا أعرف لهما في العربية أصلاً» ^(١٧).

إلى غير ذلك من قراءات أنكرها ابن مجاهد؛ لأنه لم ير لها في العربية وجهًا ^(١٨).

* أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ):

خطأ حمزة وابن عامر في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾، أما حمزة فكان يقرأ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء بدلاً من التاء - قال أبو حاتم: «إن هذا لحن لا تحل القراءة به ولا يُسْمَعُ لِمَنْ عَرَفَ الْإِعْرَابَ أَوْ عَرَفَهُ»، وفسر أبو جعفر النحاس وجه التخطئة هنا بأنه لم يَأْتِ للفعل (يحسبن) بمفعول، وهو يحتاج إلى مفعولين ^(١٩). وأما ابن عامر فكان يقرأ بفتح الهمزة ﴿أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾، وهو غير مستقيم في العربية؛ لأن الجملة في

(١٣) الآية ٧٨ من سورة النساء، وانظر التخطئة في: المحتسب ١/١٩٣.

(١٤) الآية ٥٠ من سورة المائدة، وانظر في التخطئة: المحتسب ١/٢١٠.

(١٥) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام، وانظر التخطئة في: المحتسب ١/٢٣٦.

(١٦) الآية ٨٠ من سورة هود، وانظر التخطئة في: المحتسب ١/٣٢٦.

(١٧) الآيتان ٨، ٧٠ من سورة مريم، وانظر التخطئة في: المحتسب ٢/٣٩.

(١٨) انظر: المحتسب ٢/٦١، ٦٨، ١٦٣/١، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٦٦.

(١٩) الآية ٥٩ من سورة الأنفال، وانظر التخطئة في: إعراب القرآن للنحاس، في موطن الآية المذكورة.

موضع المفعول الثاني للفعل (تحسبن)، ولا يجوز عند النحويين البصريين أن تقول: حسبت زيداً أنه خارج، إلا بكسر الهمزة، وإنما لم يجز؛ لأنه في موضع المبتدأ، كما تقول: حسبت زيداً أبوه خارج، ولو فتحت لصار التأويل: حسبت زيداً خروجه، وهذا محال^(٢٠).

كما خطأ أبو حاتم عمار بن أبي عامر في قراءته قوله تعالى: ﴿قَالَ: هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾ - كان عمار يقرأ (مُطَّلِعُونَ) اسم فاعل من (أَطَّلَعَ) مجموعاً جمع مذكر سالماً مضافاً إلى ياء المتكلم -، ووجه التخطئة أنه لم يحذف نون الجمع عند الإضافة، قال أبو حاتم: «وهذا شاذ خارج عن كلام العرب ولا يدخل في الفصيح، وقياسه: مُطَّلِعِيٌّ»^(٢١).

وخطأ ابن كثير في قراءته قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ - كان ابن كثير يقرأ: (خِطَاءً) - بكسر الخاء وفتح الطاء وألف المد بعدها^(٢٢) - وإنما خطأ ذلك؛ لعدم وجود الفعل (خِطَاءً) في العربية، حتى يكون (خِطَاءً) مصدرًا له، وهذه القراءة تنسب أيضًا إلى طلحة وشبل والأعمش ويحيى وخالد بن إلياس وقتادة والحسن والأعرج - بخلاف عن الآخرين - قال النحاس: «ولا أعرف لهذه القراءة وجهًا، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطًا»^(٢٣).

وخطأ أبو حاتم أيضًا قراءة الحسن: (خِطَاءً) - بفتح الخاء والطاء وبالمد - وقال: «هي غلط غير جائز، ولا يُعْرَفُ هذا في اللغة»^(٢٤).

وكذلك خطأ أبو حاتم الأعمش في قراءته قوله تعالى ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾ فكان الأعمش يقرأ: «رُضْوَانٍ» بضم الراء والضاد معًا، وإنما خطأه؛ لعدم وجود هذا البناء في كلام العرب^(٢٥).

كما خطأ كلاً من حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي في قراءتهم قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾، كانوا يقرءون بعدم تنوين (مائة) مضافة إلى (سنين)، وإنما خطأهم؛ لما هو معروف في العربية أن المائة والألف يُمَيِّزَانِ بمفرد مجرور بالإضافة إليهما دائماً، و (المائة) في هذه القراءة مضافة إلى الجمع^(٢٦).

(٢٠) انظر: إعراب القرآن للنحاس، في موطن الآية المذكورة.

(٢١) الآية ٥٤ من سورة الصافات، وانظر التخطئة في: البحر المحيط وتفسير القرطبي في موطن الآية المذكورة، وانظر: المحتسب ٢/٢٢٠.

(٢٢) الآية ٣١ من سورة الإسراء، وانظر التخطئة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٢٣) انظر: المرجع السابق في موطن هذه الآية.

(٢٤) انظر: المرجع السابق في موطن هذه الآية.

(٢٥) الآية ٢١ من سورة التوبة، وانظر التخطئة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٢٦) الآية ٢٥ من سورة الكهف، وانظر التخطئة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

وخطأ طلحة بن مصرف في قراءته قوله تعالى: ﴿وَهَذَا مَلْحٌ أَجَاجٌ﴾ - بفتح الميم (مَلْحٌ) - ، وقال: «هذا مُنْكَرٌ في العربية»، وفسر ابن جنى إنكاره هنا بأنه يريد به أنه لم يسمع في اللغة، وإن كان سُمِعَ فقليلٌ خبيثٌ»^(٢٧).

* أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ):

خطأ أبا عمرو في قراءته قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾^(٢٨) - بتسكين الهمزة من (بَارِئِكُمْ) - ومثله التسكين في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(٢٩) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣٠) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٣١)، وقال: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن»^(٣٢). كما خطأ حمزة في قراءته قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بِجَرِّ (الأرحام)؛ عطفاً على الضمير المجرور المتصل من غير فاصل، وقال: «لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي»^(٣٣). وخطأ من قرأ قوله تعالى: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٣٤) - قرأها القارئ بجعل (آيات) في موضع نصب، وكسرهما لأنها جمع مؤنث سالم، وعطفها بالواو على الآية قبلها: ﴿إِنْ فِي السَّمَاوَاتِ.. لآيَاتٍ﴾، وعطف (اختلاف) على: (وفي خلقكم) في الآية قبلها - قال المبرد: «ولا أرى ذا في القرآن جائزاً، لأنه ليس بموضع ضرورة»^(٣٥)، وإنما خطأه؛ لما فيه من العطف على معمولين لعاملين مختلفين، وذلك غير جائز عند البصريين، وتوضيحه في الآية السابقة: أن (اختلاف) مجرور بالعطف - بالواو - على (خلقكم) والعامل فيها هو حرف الجر (في) و (آيات) منصوبة بالعطف - بالواو السابقة أيضاً - على (لآيات) في الآية قبلها والعامل فيها هو الحرف الناسخ (إن) في الآية قبلها، والأصل في العطف اتحاد العامل في المتعاطفات.

(٢٧) الآية ٥٣ من سورة الفرقان، وانظر التخطئة في: المحتسب ١٢٤/٢.

(٢٨) الآية ٥٤ من سورة البقرة.

(٢٩) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٣٠) الآية ٦٧ من سورة البقرة.

(٣١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران.

(٣٢) تفسير القرطبي، عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾.

(٣٣) الآية ٣ من سورة النساء، وانظر التخطئة في: درة الغواص: ٨٢

(٣٤) الآية ٤ من سورة الجاثية.

(٣٥) انظر: الكامل للمبرد ١/١٦٨، ١٦٩.

* أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٦هـ):

خطأ حمزة والأعمش في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾^(٣٦) بتسكين آخر (السيئ) الأول وحذف الإعراب منه، وذلك لا يجوز - عنده - في شعر ولا نثر، وهو في هذه التخطئة مُتَّبِعُ المبرد، إذ قال في هذه الآية مثل هذا^(٣٧).

كما وافق المبرد أيضاً في تخطئة عطف (الأرحام) بالجر على الضمير في (به) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾؛ لأن إجماع النحاة - في رأيه - أنه يقبح أن يعطف باسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض^(٣٨).

* ابن مكى الصقلي (ت ٥٠١هـ):

خطأ استعمال الفعل (رجع) بالهمزة في أوله (أرجع) وجعل الثلاثي (رجع) هو المستعمل فقط لازماً أو متعدياً، وكأنه - بهذا - يردُّ قراءة قرآنية حكاها أبو زيد عن الضبيّين في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ - قرئت بضم الياء (يُرْجِعُ)^(٣٩). وخطأ إبدال الهمزة واواً فيما كان على (فاعل) من مهموز الفاء، نحو: واخذته وواسيته - أي آخذته وآسيته - وكأنه بهذا لا يأخذ بقراءة ورش ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٤٠).

* أبو القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ):

خطأ أبا قلابة في قراءته قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ﴾ - بصيغة التفضيل على وزن أفعل من الشرّ (الأشْرُ)؛ لأن العرب قد التزمت حذف الهمزة من (خير وشر)، فلم يقولوا: أخيرٌ من فلان، ولا أشرٌ منه، قال: «فأما قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ﴾ - على وزن أفعل - فقد لحن فيها، ولم يطابقه أحد عليها»^(٤١).

وخطأ قول بعض الخاصة: الحوامل تطلقن؛ لما فيه من الجمع بين تاء المضارعة ونون النسوة التي هي ضمير الفاعل، وكأنه - بهذا - يردُّ قراءة قرآنية: ذكرها الزمخشري في قوله تعالى:

(٣٦) الآية ٤٣ من سورة فاطر.

(٣٧) انظر: تفسير القرطبي، في موطن الآية المذكورة.

(٣٨) انظر: الكشاف، في موطن الآية المذكورة.

(٣٩) الآية ٨٩ من سورة طه، وانظر التخطئة في: تنقيف اللسان.

(٤٠) الآية ٢٢٥ من سورة البقرة، وانظر التخطئة في: تنقيف اللسان ٢٤١.

(٤١) الآية ٢٦ من سورة القمر، وانظر التخطئة في: درة الغواص: ٥١.

﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ فقد قرئ: تتفطرن - بتاءين (٤٢) - .

وخطأ قولهم: أُدْخِلُ بِاللَّصِّ السُّجْنَ؛ لما فيه من الجمع بين حَرْفَيْ تَعْدِيَةٍ هِجَا: الهمزة في أول الفعل، والباء في المفعول، والصواب: أُدْخِلُ اللَّصَّ السُّجْنَ، أو: أُدْخِلُ بِاللَّصِّ السُّجْنَ، وكأنه - بهذا - يَرُدُّ قِرَاءَةَ قِرَائِيَّةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ فقد قرئ (يُذْهَبُ) بضم ياء المضارعة، من (أَذْهَبَ) وبالباء في: (الأبصار) (٤٣).

وخطأ قولهم: سَقَطَ فِي يَدِ فُلَانٍ - كناية عن الندم - ببناء الفعل للفاعل؛ إذ الوارد هو: سُقِطَ - ببناء الفعل للمجهول، وكأنه - بهذا - يَرُدُّ قِرَاءَةَ قِرَائِيَّةٍ شَاذَةً حَكَاهَا الْأَخْفَشُ قَرَأَ بِهَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ (٤٤).

* جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

خطأ ابن عامر في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾؛ لما في ذلك من الفصل بين المتضامتين بالمفعول، قال: «وأما قراءة ابن عامر: ﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ فشئء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف: «شركائهم» مكتوباً بالياء» (٤٥).

ولقد حمل هؤلاء العلماء - ومن جاراتهم في تخطيء بعض القراءات - على القراء المخالفين للمقيس المشهور من قواعد العربية وتصريفها، حملة قاسية، فهذا هو المازني يقول في نافع بن أبي نعيم: «لم يكن يدرى ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا» (٤٦). وهذا هو المبرد يقول في قراءة من قرأ: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ - بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير في (به) من غير إعادة الجار: «لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي» (٤٧). وهذا أبو حاتم السجستاني يقول: «سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو، ولا كان يدعى

(٤٢) الآية ٩٠ من سورة مريم، وانظر التخطئة في درة الغواص والقراءة في: تفسير القرطبي في موطن الآية المذكورة.

(٤٣) الآية ٤٣ من سورة النور، وانظر التخطئة في: درة الغواص والقراءة في: عنوان المسرة: ٧٧.

(٤٤) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف، وانظر التخطئة في: درة الغواص، والقراءة في: شرح الشهاب الخفاجي على درة الغواص: ١٧٠.

(٤٥) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وانظر التخطئة في: الكشف في موطن الآية المذكورة.

(٤٦) المنصف: ٣٠٧/١.

(٤٧) شرح الشهاب الخفاجي على درة الغواص: ٦٤، ودرة الغواص: ٨٢.

ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله، وإنما أهل الكوفة يكابرون به ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبّهت».. إلى أن يقول: «إنه لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا مواضع القطع والوصل والهمز»^(٤٨).

* * *

٢ - ولم يرتض كثير من النحاة - والمفسرون عموماً - أن تنسب قراءة إلى اللحن؛ لأن هذا الاختلاف في الأداء القرآني قد سمعه الصحابة من رسول الله ﷺ، فرَوَّه عنه على طرقة المختلفة في الألفاظ وكيفيات الحروف - على حد قول ابن خلدون^(٤٩) -، ومن ثم حرص هذا الفريق على تخريج ما يوهم أنه لحن على وجوه مختلفة: ككونه لغة من لغات العرب، أو لورود مثله في شعر عربي، أو بأن نسبوا الغلط إلى من أدنى عن القارئ لا إلى القارئ نفسه. كما جاء عن المفسرين من حمل التخطئة على معنى أنه غير الأفصح - وذلك لا ينفي أنه فصيح - كالقرطبي الذي كان يُعقب على كل موطن قيل: إن القارئ لحن فيه بنحو قوله: «ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أن النبي ﷺ قرأه فلا بُدَّ من جوازه، ولا يجوز أن يقال: إنه لحن، ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه، وإن كان هو فصيحاً»^(٤٩).

ويقول السيوطي في الاقتراح: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجر القياس عليه، كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا قياس عليه، نحو: استحوذ. ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»^(٥٠).

وجاء في تفسير الألوسي عند شرحه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ قوله: «إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى»^(٥١) وقال: «وكثيراً ما أرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرهم ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته أولى»^(٥٢).

وقال ابن حزم في كتاب الفصل: «لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير،

(٥١) تفسير الألوسي ١٩٣/٣.

(٥٢) تفسير الألوسي ١٩٣/٣.

(٤٨) مراتب النحويين: ٢٦، ٢٧.

(٤٩) تفسير القرطبي: ٣٥٨٦، ١٤٤١.

(٥٠) الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٨.

أو لجرير، أو الحطيثة، أو الطَّرِمَّاح، أو لأعرابي أُسْدِيّ، أو سُلَيْمِيّ، أو تَيْمِيّ، أو من سائر أبناء العرب - لفظاً في شعر أو نثر، جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه»^(٥٣).

وعلى وَفْقِ هذا المعيار سار هؤلاء العلماء وغيرهم، فهم يَتَلَقَّوْنَ القراءات القرآنية بالتسليم والقبول المطلقين، فَيَجُوزُونَهَا وَيَجُوزُونَ كل استعمال لغوي وافق واحدة منها، دون نظر إلى درجة القراءة، وحَظُّهَا من التواتر أو الشذوذ، بل يكفي أن تثبت بالرواية فيؤخذ بها، وبما جاء على منوالها من كلام الناس، وإن خالفت القياس المشهور من لغة العرب، ومن أشهر هؤلاء العلماء:

* ابن جنى (ت ٣٩٢هـ):

ويُعَدُّ إماماً في الأخذ بالقراءات وتوجيهها على مجرى كلام العرب، فهو لا يرفض قراءة ما، وإن شذت، وله في هذا المجال كتاب (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ويَضْحُ من عنوانه أنه يجمع ما شذَّ من القراءات - وفيه ماردٌ غيره - ويخرجه على وجوه التصريف والإعراب، ويوردُ له من شواهد كلام العرب ولهجاتهم ما يُسِيغُهُ، فإن لم يجد التمس له وجهاً من الصنعة لطيفاً، وقد جاء في مقدمة الكتاب قوله: «غَرَضُنَا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بجرانه آخذٌ من سَمَتِ العربية مُهَلَّةٌ مِيدَانُهُ، لثلاً يَرَى مَرَى أن العدول عنه إنما هو غَضٌّ منه أَوْثَمَةٌ له»^(٥٤). ويشير ابن جنى في مقدمة كتابه أيضاً إلى أنه في ذلك ناهج نهج أستاذه أبي علي الفارسي، الذي همَّ بمثل ذلك ولكن خوالج الدهر حالت دون تنفيذه، حتى لحق بربه. وفي الكتاب - بعد هذا - من فنون التخريجات ولطائفها ودقائقها ما يجعل نقل أمثلة منه لا يكاد يفي، فليرجع إليه من أحب أن يدرك غوامض التأويل، وغرائب التقدير، وحسن التأتى إلى التخريج.

* ابن مكى الصقلي (ت ٥٠١هـ):

وقد سبق أنه يَرُدُّ بعض القراءات، ولكنه يأخذ بها في مقام الرد على الخاصة من العلماء، الذين كانوا يَصُدُّونَ العامة عن بعض الاستعمال؛ لكونه خطأ في نظرهم: أنكرت الخاصة على العامة حذف الهمزة من لفظ (القرآن) وجعلت ذلك الحذف من ألفاظ النساء، فَرَدَّ ابن مكى هذا الإنكار وقال: «لا وجه له؛ إذ قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: كان أبو عمرو بن العلاء

(٥٣) اللغة والنحو ٩٧، ٩٨ - نقلا من كتاب القياس في اللغة ٢٩.

(٥٤) المحتسب: ٣٢، ٣٣.

لا يهمز (القرآن)، وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير^(٥٥). واحتج ابن مكي لجواز قول بعضهم: الخطاء - بالمد - أى الخطأ، بقراءة الحسن: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاءً﴾^(٥٦).

كما احتج لنطق العامة لفظة (الحج) مكسورة الحاء بأنه قرئ في القرآن بالفتح والكسر^(٥٧)؛ إذ جاء في (الجامع لأحكام القرآن): «قرأ جمهور الناس (الحج) بفتح الحاء، وقرأ ابن أبي إسحاق في كل القرآن بكسرها»^(٥٨). واحتج لقول العامة: هو مَرْكُوسٌ - بمعنى رجيع مردود - من (ركس) بغير ألف، بقراءة أبي أو قراءة عبد الله: ﴿وَاللَّهُ رَكَّسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾^(٥٩).

* ابن السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ سَيِّ (ت ٥٢١هـ):

فهو لا يعتد بتفرقة ابن قتيبة بين (الوَلَايَةِ) يفتح الواو - بمعنى العداوة - و(الوَلَايَةِ) بكسرها - من: وَلَيْتُ الشَّيْءَ -؛ استناداً إلى قراءة قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ بفتح الواو وكسرها^(٦٠). وهو لا يعتد بإنكار ابن قتيبة أن يجمع (فَعِيل) على (فَعَل) - بضم ففتح، نحو: جديد وجُدَد؛ استناداً إلى أن ذلك ورد في قراءة بعض القراء قوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ بفتح الراء (سُرُرٌ) جمع سرير^(٦١).

* ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ):

فقد أجاز للعامة أن تبدل الهمزة وأواً فيما كان على (فَاعَل) مهموز الأول، نحو: واخذته على ما فعل - أى آخذته على ما فعل؛ استناداً إلى قراءة ورش: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٦٢). وأجاز للعامة أن تحذف التنوين من الموصوف، في نحو: رَبِيعِ الْأَوَّلِ؛ استناداً إلى قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي وغيرهما: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين من (أحد)؛ لالتقاء الساكنين^(٦٣).

(٥٥) تنقيف اللسان ٢٢٨، وانظر كلام أبي عمرو في: لسان العرب (الهمزة).

(٥٦) تنقيف اللسان ٢٢٨. (٥٧) تنقيف اللسان ٢٣٣.

(٥٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨/١٢.

(٥٩) تنقيف اللسان ٢٣٥، والآية ٨٨ من سورة النساء، والقراءة في: البحر المحيط في موطن الآية

المذكورة.

(٦٠) الاقتضاب ١٧٦، والآية ٧٢ من سورة الواقعة، والقراءة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٦١) الاقتضاب ٢١٠، والآية ١٥ من سورة الواقعة، والقراءة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٦٢) المدخل إلى تقويم اللسان ١٨، والآية ٢٢٥ من سورة البقرة، والقراءة في: البحر المحيط في موطن

الآية المذكورة.

(٦٣) المدخل إلى تقويم اللسان ١٣، والآيتان: ١، ٢ من سورة الإخلاص، والقراءة في: البحر المحيط في

موطن الآية المذكورة.

* رضى الدين الحنبلى (ت ٩٧١هـ):

فقد روى عن أبي عمرو أنه قرأ قوله تعالى: ﴿قَالُوا: سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾: ﴿سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾، على تأويل: أنتما ساحران تتظاهران، فجعل رضى الدين تلك القراءة أصلاً قاس عليه كلام العامة في حذف النون من الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم^(٦٤). وقرأ الحسن وأبو واقد وأبو السمال قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ بضم اللام (تَعَالَوْا)، فجعل رضى الدين ذلك حجة صحح بها استعمال العوام^(٦٥). وقرأ أبو عمرو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦٦) - بسكون الراء (يُشْعِرُكُمْ) - وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾^(٦٧) - بسكون الدال (يَعِدُهُمْ)، وكلاهما جَزَمَ بلا جازم، فجعل رضى الدين ذلك حجةً أجاز بها تسكين المضارع المرفوع في غير ضرورة أو جزم^(٦٨). وكذلك صحح قول العوام: هم الذى فعلوا كذا؛ اعتماداً على أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٦٩). كما سَوَّغ للعوام حذف همزة الاستفهام: استناداً إلى قراءة ابن مُحَيِّصٍ قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بحذف الهمزة (أُنذِرْتَهُمْ)^(٧٠).

* شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩هـ):

فقد أجاز تسكين الوسط من قولهم: شَغَبَ الجند - بمعنى تهيج الشر بينهم - قياساً على ما ذكره ابن جنى في (المحتسب) من قراءة سهل بن شعيب السهمى: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(٧١) و﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٧٢) بفتح الهاء من (جهرة) ومن (زهرة) هنا وفي كل موضع وردتا فيه من القرآن ساكنة^(٧٣).

(٦٤) بحر العوام ٣٣، وانظر الآية ٤٨ من سورة القصص، وانظر القراءة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٦٥) بحر العوام ٢٦٤، وانظر الآية ٦٤ من سورة آل عمران، وانظر القراءة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٦٦) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام، والقراءة في: البحر المحيط في موطنها.

(٦٧) الآية ١٢٠ من سورة النساء، والقراءة: البحر المحيط في موطنها.

(٦٨) بحر العوام ٣٦.

(٦٩) بحر العوام ٣٧، والآية ٦٩ من سورة التوبة، والتأويلان هما: أن يكون الأصل (الذين) فحذف النون، أى كخوض الذين خاضوا. أو أن (الذى) بمنزلة أن المصدرية، أى كخوضهم.

(٧٠) بحر العوام ٤٤، والآية ٦٩ من سورة التوبة، والقراءة في: البحر المحيط في موطن الآية المذكورة.

(٧١) الآية ٥٥ من سورة البقرة.

(٧٢) الآية ١٣١ من سورة طه.

(٧٣) شرح الخفاجى على درة الغواص ١٤٨، والقراءة في: البحر المحيط في موطن الآيتين.

* الشيخ محمد على النجار (من المعاصرين - ت ١٩٦٥م):

فقد سلك مسلك من سبقه في الأخذ بالقراءات القرآنية، وجعلها حجة في اللغة والأحكام وإن كانت شاذة، وقد صرح هو بذلك بعد إجازته ما خطأه أبو الأسود الدؤلى وغيره من قول العامة: فلان المَتَوَفَى - بصيغة اسم الفاعل - والمقرر في العربية أنه بصيغة اسم المفعول؛ لأنه من: (تَوَفَى) المبني للمجهول، والتصحيح عنده مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: تَوَفَى الْمَيِّتُ - بالبناء للمعلوم - أى استوفى أيامه وأجله، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ وذكر ابن جنى في المحتسب أن عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قرأ بفتح الياء (يَتَوَفَّوْنَ)، وقد نقل هذه القراءة عن عَلِيٍّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، ووجهها ابن جنى بأنها على حذف المفعول، أى: يَتَوَفَّوْنَ أَيامَهُمْ أَوْ آجَالَهُمْ، وَيُسَوِّغُ ابْنُ جَنَى ذَلِكَ بِأَنَّ حَذْفَ الْمَفْعُولِ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَفَصِيحُ الْكَلَامِ، وَكَذَا وَرَدَ فِي (البيضاوى) (٧٤).

كذلك سَوَّغَ الشَّيْخُ أَنَّ تَسْكِنَ هَاءِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ الْمَنْفَصِلِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ بَعْدَ وَاوِ الْعَطْفِ، نَحْوُ: عَلَى حَسَنِ الْخَلْقِ وَهُوَ مَحْبُوبٌ، وَرَدَّ عَلَى صَاحِبِ (عثرات اللسان) فِي تَخَطُّتِهِ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنْ تَسْكِنَ هَاءَ (هُوَ) بَعْدَ وَاوِ الْعَطْفِ جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ وَالنَّثْرِ، وَقَرِءَ بِهِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَفِي تَفْسِيرِ النَّيْسَابُورِيِّ عَلَى هَامِشِ الطَّبْرِيِّ (١١٠٢٦): «وَهُوَ وَبَابُهُ - بِسُكُونِ الْهَاءِ - أَبُو جَعْفَرٍ وَنَافِعٌ غَيْرُ وَرْشٍ وَعَلِيٌّ وَأَبُو عَمْرٍو»، وَفِي تَفْسِيرِ الْخَطِيبِ الشَّرْبِينِيِّ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ - : «وَقَرَأَ قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ: وَهُوَ - بِسُكُونِ الْهَاءِ - وَالْبَاقُونَ - بِضَمِّهَا» (٧٥).

وَبَعْدُ: فَقَدْ عَرَضْتُ عَلَيْكَ وَجْهَتِي نَظْرًا، كَانَتْ لِعُلَمَاءِ اللُّغَةِ تُجَاهَ الْمَعْيَارِ فِي تَخَطُّتِ بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ أَوْ عَدَّهَا كُلَّهَا صَحِيحَةً فَصِيحَةً، بَلْ يَبَاحُ الْقِيَاسُ عَلَى كُلِّ مَا جَاءَ مِنْهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَقَبْلَ أَنْ تَقْفُوا أَثَرَ هَذَا الْفَرِيقِ أَوْ ذَاكَ، أَوْ تَتَّخِذُوا لِنَفْسِكُمْ طَرِيقًا أُخْرَى وَمَعْيَارًا مُتَفَرِّدًا، يَحْسُنُ أَنْ تَدْرُسَ مَا أُثْبِتُهُ لَكَ فِيهَا يَلِي مِنْ مَلَاخِظَاتٍ، وَلِتَكُنَّ الدِّرَاسَةُ بَرَوِيَّةً وَإِنْعَامَ نَظْرًا، وَبَعْدَهَا تَقَرَّرَ وَتَخْتَارَ مَا يَبْدُو لَكَ مِنْ رَأْيٍ:

* الملاحظة الأولى:

أن القراءات ليست على درجة واحدة في التواتر، أو في مراعاة القياس والمشهور من أحكام

(٧٤) مجلة الأزهر ١٦٨/٢٧، والآية ٢٣٤ من سورة البقرة، والقراءة في: المحتسب ١٢٥/١.

(٧٥) لغويات ١٤٤، والآية ٢٩ من سورة البقرة.

العربية - وهذا معروف لك - ولا خلاف بين علماء اللغة أو القراءات في هذا، وإن اختلفت العبارة عند علماء القراءات في تحديد نوع كل قراءة، على وفقٍ معيارٍ اختاره كل منهم:

فمعيار القراءة عند الإمام جلال الدين البلقيني هو (النظر إلى حال القارئ) - على ما يبدو من كلامه الذي نقله السيوطي في (الإتقان) - فقد قسم القراءات إلى ثلاثة أقسام هي: المتواتر، والآحاد، والشاذ. وحصر المتواتر في القراءات السبع المشهورة [وهي قراءة: نافع في المدينة (ت ١٦٩هـ)، وابن كثير في مكة (ت ١٢٠هـ)، وعاصم (ت ١٢٧هـ)، وحمزة (١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ) - وثلاثتهم في الكوفة -، وأبي عمرو في البصرة (ت ١٥٤هـ)، وابن عامر في الشام (ت ١١٨هـ)]. وحصر الآحاد في قراءة الثلاثة تمام العشرة، وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ)، وخلف بن هشام (ت ٢٢٩هـ)، وألحق بهم قراءة الصحابة، وأما القراءة الشاذة فهي قراءات التابعين، كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم^(٧٦).

ومعيار القراءة عند مكى بن أبي طالب إنما هو (النظر إلى حال الناقل) على ما يبدو من كلامه الذي نقله السيوطي في (الإتقان) - فقد قسم القراءة إلى ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف - ولعله يقصد به المتواتر في عبارة غيره -، وقسم صح نقله عن الآحاد وصح في العربية وخالف لفظه خط المصحف، فيقبل ولا يقرأ به - وهو الآحاد كما في عبارته -، وقسم ثالث نقله ثقة ولا وجه له في العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يقبل وإن وافق خط المصحف^(٧٧) - ولعل هذا القسم هو الشاذ في عبارة غيره، بدليل ما جاء في عبارة ابن الجزري؛ تعليقا على ذلك، إذ قال: «ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالبُ إسنادُه ضعيفٌ، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ - برفع (الله) ونصب (العلماء)، وقد كتب الدار قطني وجماعة بأن هذا موضوعٌ لا أصل له. ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليلٌ لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (معائش) بالهمز»^(٧٨).

أما ابن الجزري فمعيار القراءة عنده ينحصر في استجماع أوصاف ثلاثة، هي: (موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة السند) - فالقراءة المستجمعة لهذه الأوصاف الثلاثة هي القراءة الصحيحة، لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة

(٧٨) الإتقان للسيوطي ٢٦٣/١.

(٧٦) الإتقان للسيوطي ٢٥٨/١.

(٧٧) الإتقان للسيوطي ٢٦٢/١.

السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم^(٧٩)، وكان القراءة عند ابن الجزرى تنقسم إلى: مقبولة وغير مقبولة، فالمقبولة هي المستوفية للأوصاف السابقة - ولعلها تقابل المتواترة عند غيره - وغير المقبولة هي الفاقدة لوصف أو أكثر مما سبق، وهي التي أطلق عليها الضعيفة أو الشاذة أو الباطلة، دون تحديد للوصف المفقود في كل منها.

وأما السيوطى فقد فصل أنواع القراءة وجعلها ستة: أحدها المتواترة، وهي: المنقولة عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب - وغالب القراءات كذلك. والثاني المشهورة، وهي: ما صح سندها ولم تبلغ درجة التواتر ووافقت الرسم والعربية، واشتهرت عند القراء، فلم تعد من الغلط أو الشذوذ. والثالث الآحاد، وهي: ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور. والرابع الشاذة، وهي: ما لم يصح سندها. والخامس الموضوعية، كقراءات الخزاعي. والسادس المدرجة، وهي: ما زيد في القراءات على وجه التفسير^(٨٠).

ويبدو من هذا أن المتواترة والمشهورة عند السيوطى تقابلان المتواترة عند غيره، وأن الآحاد عنده تخالف الآحاد عند غيره؛ إذ هو يعدُّ ما خالف الرسم أو العربية، وقد سبق أن مكى بن أبى طالب يعدُّ ما صح في العربية وخالف رسم المصحف، وأن البلقينى يجعله قراءات الثلاثة تمام العشرة. وكذلك الشاذ عند السيوطى يخالف الشاذ عند غيره؛ فهو يراه في عدم صحة السند، وغيره يجعله قراءات التابعين. أما الموضوعية والمدرجة فهما مما انفرد السيوطى بالإشارة إليهما، ولعل إهمال السابقين لها مرده إلى أنها لا يعدان من القراءات أصلاً.

* الملاحظة الثانية:

أن التنوع السابق للقراءات - بين تواتر وغيره - إنما يهتم به علماء الفقه والأحكام الشرعية؛ لبيان درجة الحكم قوة أو ضعفاً، أما القراء فإنما يعينهم من ذلك الأثبات في الأثر والأصح في النقل، دون أن يأنهوا بكون القراءة جاءت على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، فإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فُشُو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها^(٨١).

وأما علماء اللغة فينظرون إلى القراءات بأنواعها من حيث موافقتها للمشهور القياس من مسائل اللغة والتصريف والإعراب أو مخالفتها لذلك، فما وافق ذلك كله لا خلاف في قبوله

(٨١) الإتيان ٢٥٩/١.

(٧٩) الإتيان للسيوطى ٢٥٨/١.

(٨٠) الإتيان للسيوطى ٢٦٤/١.

والاحتجاج به، أما ما خالفه فقد اختلف فيه رأيهم، فهم بين آخذ به قانس عليه، أو رافض له مخطيء من يقيس عليه، يستوى في ذلك ما تواتر نقله من القراءات وما لم يتواتر، وما كان عن السبعة المشهورين أو عن غيرهم.

يوضح هذا قول أبي شامة في (المرشد الوجيز) وقد نقله عنه السيوطي: «لا ينبغي أن يُغْتَرَّ بكل قراءة تُعزى إلى أحد السبعة، ويطلق عليها لفظ (الصحة)، وأنها أنزلت هكذا، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة - لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم - تركز النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم»^(٨٢).

* الملاحظة الثالثة:

أن الذين ردوا بعض القراءات لم يختصوا بالرد فريقاً دون فريق، ولا عصرًا دون عصر، ولا قراءة دون قراءة، وإنما وضعوا نصب أعينهم معياراً ثابتاً للقبول أو الرد، هو (موافقة المشهور من العربية أو مخالفته)، وعليه: كان من بين من ردوا قراءته وحكموا عليها باللحن: بعض الصحابة - كعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود - وكثير من التابعين - كالحسن البصرى، وابن محيصن، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وقتادة، والأعرج - وكان من بينهم من قرأ السبعة: حمزة، وابن عامر، وابن كثير، والكسائي، وعاصم - وكان من بينهم من الثلاثة تمام العشرة: خلف بن هشام، وكان من الأربعة فوق العشرة: الحسن، وابن محيصن، ويحيى بن اليزيدى. وقد سبقت أمثلة ذلك.

* الملاحظة الرابعة:

أن بعض أئمة اللغة - ممن أساء بالقول إلى بعض القراء ووصمهم بالجهل بالعربية، كالمازني والمبرد والسجستاني - قد وهوا في ذلك؛ إذ هم - بهذا - إنما عقدوا صلة بين تلقى القراءة وحملها وتأديتها على نحو ما تلقاها وحملها، وبين العلم بالعربية والدراية بتصريف الكلام وإعرابه، وهى صلة لا تثبت من كل وجه، ولا في كل حين، فليس بلازم أن يكون المؤدى للقراءة عالماً باللغة، جارياً على قياسها؛ لأن القراءة ستة متبعة حملها لاحق عن سابق، ويؤديها كما حملها من غير تغيير ولا تبديل، وإلا كان غير ثقة وغير ضابط. والدليل على عدم التلازم، ما نراه على مر الزمان وفي كل مكان، من العوام وصغار السن، الذين يحفظون كتاب الله

(٨٢) الإتيان للسيوطي ٢٥٨/١، ٢٥٩.

ويُجيدون تلاوته، وكثيرٌ منهم يؤديه بقراءاته السبع أو العشر، من غير أن يكون لهم حظ من تعلم الفصحى، فضلاً عن إتقانها ومعرفة أحكامها القياسية وغير القياسية. ومن هنا لا يضير نافع بن أبي نعيم عدم درايته بالعربية، ولا يضير حمزة عدم معرفته بالنحو وكلام العرب، وليس للمأموم أن يقطع صلاته لو صلى خلف من قرأ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار. لا ضير في ذلك كله، متى ثبت هذه القراءات وأشباهاها، فهي سنة تتلقى، تخضع لها العربية، وتفسر على بعض وجوهها، ولا تخضع هي للعربية.

* الملاحظة الخامسة:

أن المتقدمين من النحاة - واللغويين عمومًا - قد نأوا بكتاب الله تعالى عن أن يكون مجالاً لأخذ قواعدهم منه، ومن ثم لم يتجهوا إلى عده مصدرًا من مصادر الاحتجاج، يستوى في ذلك القراءات المتواترة والشاذة - مع التسليم بصحة سند هذه القراءات وتوثيقها توثيقاً أدق وأرقى من توثيق ما استشهدوا به، واعتمدوا عليه في استنباط القواعد من الشعر العربي، سواء منه ما عُرف قائله وما جهل، وما استقام وزنه وما اختل، وما ارتقى معناه وما خبت.

وأقوى دليل على ذلك كتاب سيبويه؛ ففيه الاعتماد الذي كاد يكون كاملاً على الشعر العربي القديم، والتغافل النسبي عن آيات القرآن الكريم، فلم تزد عن أربعمئة آية إلا قليلاً، وقد سبق معظم هذه الآيات بعد الاستشهاد بالشعر، على سبيل التقرير والتوكيد، لا على سبيل الاحتجاج.

ولم يرد عن هؤلاء المتقدمين تعليل صريح لإبعاد القرآن الكريم عن مجال الدرس اللغوي باستنباط القواعد منه أو الاحتجاج به على بعض ظواهره، وقد اتجه باحث معاصر إلى أن علة ذلك الإبعاد والابتعاد هي (التحرز الديني)^(٨٣) الذي منعهم من أن يعرضوا كلام الله عز وجل لمثل ما يعرض له كلام البشر، وأنه - بسبب ذلك التحرز - امتنع بعض العلماء - كالأصمعي - عن تفسير ما يسأل عنه من القرآن، مع إظهار كراهيته لأن يسأل عن شيء يوافق شيئاً في المصحف.

وهذا منه اجتهاد، واتجاه مقبول على نحو ما، ويؤيده ماجاء عن ابن عمر - رضى الله عنها - قال: قال رسول الله ﷺ: «من فسر القرآن برأيه، فإن أصاب نُكِّتَ عليه خطيئته، لو قسمت بين العباد لوسعتهم، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار»^(٨٤)، كما يؤيده ما جاء في الأثر عن المعتمر بن سليمان عن أبيه قال: كانوا يكرهون أن يفسروا القرآن برأيهم»^(٨٤).

(٨٣) مستوى الصواب والخطأ ٦٤٣ وما بعدها.

(٨٤) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ٦.

وإن كنت لا أرتاح كثيراً إلى نهوض هذا الداعى - مُفرداً - بكل جوانب العلة في الابتعاد عن الاحتجاج بالقرآن، أو إلى أنه كان محل نظر من العلماء كافة؛ إذ لو استقام أمر هذه العلة، وكفايتها بالغرض كُله لما وجدنا من القدماء من يُعَرِّضُ آيات القرآن بعد ذلك للتأويل والتخريج على اللهجات المختلفة قوةً وضعفاً، وعلى الأوجه القريبة والبعيدة، بل لما وصل الأمر إلى حدّ الجراة بنسبة بعض هذه القراءات إلى اللحن. وأكبر ظنى أنهم لو أقدموا على استنباط الأحكام اللغوية من القرآن الكريم واحتجوا به، لكان ذلك أهون من التأويل والتخريج على أوجه، ربما لا تكون من مراد الله سبحانه وتعالى، وأنا لا أستبعد أن بعض علماء اللغة ظن أن من القراء من كان يقرأ برأيه لا بنقله - ولا سيما ما كان من القراءات الشاذة - ولم يصح عنده سندها المرفوع إلى المتلقى الأول عن جبريل عليه السلام - وهو النبي ﷺ - وإلا لقبها حتى لا يكون رافضاً ماروياً صحيحاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وكنت أحسب أنى متفرد بهذا الحسبان - وهو أن من علماء اللغة من كان يظن أن من القراء من كان يقرأ برأيه واجتهاده - حتى وجدت كلاماً للزركشى - نقله السيوطى في الإتيان - يشير إلى هذا، فقد قال: «والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة، قال الزركشى: والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر؛ فإن إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات، وهى نقل الواحد عن الواحد»^(٨٥). ثم يقول: «واستثنى أبو شامة - يعنى من إسناده التواتر إلى النبي ﷺ - الألفاظ المختلف فيها عن القراء، واستثنى ابن الحاجب ما كان من قبيل الأداء، كالمَدِّ والإمالة وتحقيق الهمزة، وقال غيره: الحق أن أصل الإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف في كفيته»^(٨٥). وقد ردّ المحققون من العلماء على أبي شامة وابن الحاجب فيما قالاه، وأثبتنا إسناده التواتر إلى النبي ﷺ، ولكن يبقى أن من العلماء من كان يرى ذلك، وفي جملتهم بعض النحاة.

كما وجدت ابن المنير صاحب (الانتصاف من الكشاف) يشير إلى مثل ذلك في رده على الزمخشري حين خطأ قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بالفصل بين المتضايقين بالمفعول به - حيث يقول: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء.. فإنه تخيل أن القراء - أئمة الوجوه السبعة - اختار كل منهم حرفاً، قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه»^(٨٦).

والدليل - عندي - على أنهم ظنوا أن من القراء من كان يقرأ برأيه لا بنقله، فرتبوا رفض بعض القراءات على هذا الظن - أنك تجد عباراتهم في الرفض متفاوتة، شدة وضعفاً -

(٨٥) الإتيان للسيوطى ٢٧٣/١.

(٨٦) هامش الكشاف للزمخشري، عند الآية المذكورة.

على حسب درجة قبولها في العربية - ولو صح عندهم أنها منقولة متوارثة لَسَلَّمُوا بصحتها، وَخَرَجُوهَا على وجهها المقبول. وفيما يلي بعض من عباراتهم في الحكم على قراءة ما، أو في الحكم على التخريج الذي خَرَجَتْ عليه:

[لَحْنٌ لَا تَحِلُّ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَلَا سَمِعَ لِمَنْ عَرَفَ الْإِعْرَابَ أَوْ عُرِّفَهُ^(٨٧) - شاذ خارج عن كلام العرب ولا يدخل في الفصح^(٨٨) - وليس بجائز عندنا^(٨٩) - رديئة مردولة عند جميع النحويين^(٩٠) - ولا يعجبني ذلك^(٩١) - ولا أحبُّها^(٩٢) - ولست أشتهي ذلك^(٩٣) - وفيه قبح^(٩٤) - أو هموا فيه^(٩٥) - ولم نجد مثله في العربية^(٩٦) - ولعلها من وهم القراء^(٩٧) - وهو مما يُرْفَضُ من القراءة^(٩٨) - وكأنه من غلط الشيخ^(٩٩) - وذلك قليل رديء^(١٠٠) وذلك غلط^(١٠١) - وما أقل من سلم من هذه الطبقة في حرفه من الغلط والوهم^(١٠٢)].

وربما قَرَّبَ هذا الظنَّ - عندهم - ثلاثة أمور:

أحدها: أن من القراءات مالا يستقيم له في العربية وجه أصلاً، ويحضرني منه الآن ماروي عن الحسن أنه قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾^(١٠٣) بالواو (الشياطين) على هيئة جمع المذكر السالم، وهي ليست منه؛ إذ هي جمع تكسير، ولا تخرج لها مقبولاً أو غير مقبول،

(٨٧) إعراب القرآن للنحاس، والاية ٥٩ من سورة الأنفال.

(٨٨) البحر المحيط ٣٦١/٧.

(٨٩) الكامل للمبرد ١٦٨/١.

(٩٠) البسيط للواحدى - الورقة ٩٩ (مخطوط).

(٩١) معاني القرآن للفراء ١٤٥/١.

(٩٢) البحر المحيط ٣١٨/١.

(٩٣) معاني القرآن للفراء ١٢٤/١، ٢٦٥، ٤٧٣.

(٩٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ٥٥/٣.

(٩٥) معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١.

(٩٦) معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١.

(٩٧) معاني القرآن للفراء ٧٥/٢.

(٩٨) معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢.

(٩٩) معاني القرآن للفراء ٢٨٥/٢.

(١٠٠) كتاب سيبويه ١٧٠/٢.

(١٠١) حجة القراءات ٢٦٠.

(١٠٢) مشكل إعراب القرآن لابن قتيبة: ٤٣.

(١٠٣) الآية ٢١٠ من سورة الشعراء.

اللهم إلا الوهم الذي عبّر عنه الفراء بقوله: «وكانه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة: المسلمين والمسلمون»^(١٠٤).

والثاني: أن من علماء القراءات من يمنع القراءة بالشاذ أو الصلاة به، قال ابن السبكي في جمع الجوامع: «ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ، وفقاً للْبَغَوِيِّ والشيخ الإمام»^(١٠٥) أ هـ. وفسر الشاذ بأنه غير المتواتر، مما شذ عن رسم المصحف، وإن كان إسناده صحيحاً، أو غير المتواتر مما وافق العربية والرسم، ولكنه من أخبار الآحاد ولم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفيض. وقال الإمام ابن عبد البر في كتابه (التمهيد): «وقال مالك: إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة - مما يخالف المصحف - لم يُصلِّ وراءه، وعلماء المسلمون مجمعون على ذلك، إلا قومًا شذوا، لا يعرَّج عليهم»^(١٠٦) أ هـ.

فلعل هذا هو ما جرَّأ بعض اللغويين على تخطئة تلك القراءات، إذ رأوا من لا يجيز الصلاة بها، أو الإقراء، ويمنع من ذلك منع تحريم، لا منع كراهة.

والثالث: أن بعضاً من النحاة كان من الجرأة بحيث استباح تغيير بعض القراءات المخالفة للمشهور من قواعد الفصحى؛ حرصاً منه - في ظنه - على سلامة القرآن لغةً، وكأنه بهذا لا يرى فيما غير من قراءة أنه سنة متبعة لا يُعدَّل عنها، ولو إلى الأفصح، ويأتي في مقدمة هؤلاء أبو عمرو بن العلاء، الذي كان يقرأ الآية من سورة طه: ﴿إِنَّ هَذَا نِ لَسَاجِرَانِ﴾^(١٠٧) - بتشديد النون من (إن) وبالياء في (هذين) - ويقول: «إني لأستحيى من الله أن أقرأ: ﴿إِنَّ هَذَا نِ﴾ - يعني بالألف.

كما كان يقرأ الآية من سورة المنافقون: ﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١٠٨) - كان يقرأ: «وَأَكُون» بعدم الجزم، بل بنصب الفعل عطفاً على «فَأَصَّدَّقَ» المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية.

أما المتأخرون من النحاة، فكثيراً ما صرَّحوا بقبول القراءات القرآنية على وجوهها المختلفة، بل تجاوزوا التصريح إلى التنفيذ والتطبيق، ويأتي في مقدمة هؤلاء الإمامان: ابن مالك

(١٠٤) انظر التخطئة وكلام الفراء في: معاني القرآن للفراء، في موطن الآية.

(١٠٥) انظر: مناهل العرفان ١/٤٦١.

(١٠٦) المرجع السابق.

(١٠٧) الآية ٦٣ من سورة طه، وانظر تغيير القراءة في: تفسير القرطبي، في موطن الآية.

(١٠٨) الآية ١٠ من سورة المنافقون، وانظر تغيير القراءة في: تفسير القرطبي في موطن الآية، والصاحبي

لابن فارس ١١.

(ت ٦٧٢ هـ) وابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ)، يقول السيوطى: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربية، وينسبونهم إلى اللحن» ثم يقول: «وقد ردّ المتأخرون - منهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ماوردت به قراءاتهم في العربية - وإن منعه الأكثرون - مستدلاً به»^(١٠٩). وجاء في نفع الطيب «أن ابن مالك كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب»^(١١٠).

وبلغ من اعتزاز ابن مالك بالقرآن وقراءاته، أنه حين أجاز الفصل بين المتضايين بالمفعول به، جعل عمدته في ذلك قراءة ابن عامر - التي لحنها السجستاني - في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ - بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، وقال عن ذلك في منظومته (الكافية الشافية):

وعمدتى قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

وأنه كان يرى أن القرآن الكريم اشتمل على الاستعمالات المختلفة لأساليب العربية، يظهر هذا من قوله في شرح التسهيل - في مقام الاستدلال على أن اسم الإشارة له رتبتان: قريبة وبعيدة - : «إن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكاف معاً، أو مصاحب لهما معاً - أعنى غير المثني والمجموع - فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة؛ وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١١١).

ومن يُعدُّ إلى مؤلفات ابن مالك وابن هشام الأنصارى - يُلفهاً تحتوى على الكثير من الآيات القرآنية، ولا سيما شرح التسهيل، والكافية الشافية (وكلاهما لابن مالك)، ومعنى اللبيب لابن هشام.

* الملاحظة السادسة:

أن الحماسة الدينية والغيرة على لغة القرآن الكريم، دفعتنا بأستاذ فاضل من المعاصرين إلى الحمل على النحاة في عدم اعتمادهم على كتاب الله الكريم في الاحتجاج، رافضاً ما جاء عنهم من أن لغة القرآن الكريم فيها القياسى وفيها الشاذ، وأن القياسى هو الكثير في الكلام، أما الشاذ، فهو القليل الذى ينبغى أن يقتصر على استعماله، دون قياس عليه، وكان مما أخذه

(١٠٩) الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٩.

(١١٠) نفع الطيب ٢/٢٦٢ (المطبعة التجارية).

(١١١) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ١١٠/١ (من نقل محققه عن شرح التسهيل).

عليهم أنهم لم يحددوا الكثرة، بل تركوها مبهمة غامضة مطلقة، وكذلك القلة، وقال: «واليقين عندي أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصّل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة - كما يقول الإمام ابن مالك - وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين، مما سُمع عن العرب، فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى، وليس مقبولاً منهم - ولا من غيرهم - أن يلجئوا فيه إلى التأويل، وإن كانوا في هذا أخف من إخوانهم البصريين، وليس مقبولاً كذلك - بعد ما أوردنا من النصوص السالفة - رأى القائلين: «إن القرآن قد يُخَرَّجُ على غير الغالب؛ ذلك أن كل ما يجيء في القرآن قوى فصيح، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة»^(١١٢) اهـ.

وأنا على مثل حماسة الأستاذ الفاضل وغيرته على لغة القرآن، ولكن لي تعقيبات عدة على رأيه:

أحدها: أن في لغة القرآن القياسى المطرد، وفيها الشاذ غير المطرد، والشذوذ عند النحاة يراد به: الخروج عن القاعدة المطردة في نظائره، في كلام من يملك اللغة - وهو العربي الخالص - وذلك لا يخلُ بفصاحة الشاذ؛ إذ هو مثل القياسى في أن كليهما صدر عن العربي المحتج بلغته؛ بل إن العلماء قرروا صراحةً أن السماع مقدم على القياس إذا تعارضا؛ ففي (الخصائص) لابن جني: «إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»^(١١٣)، وقال في موضع آخر من (الخصائص): «إذا تعارض القياس والسماع، نطقت بالسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، نحو: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع»^(١١٤).

ومن هنا تدرك أنه لا علاقة بين الشذوذ وعدم الفصاحة، فالشاذ فصيح أيضاً، بل يترك القياس فيه ويُعدُّ لحناً، كما إذا جريت على القاعدة القياسية في استحوذ، وقلت: استحاذ. فلا قياس مع سماع، كما أنه لا اجتهاد مع نص عند الفقه.

والثاني: أن مناط الكثرة والقلة في اللغة مرآعي في دوران استعمال اللفظ أو التركيب في الكلام، وذلك مرده إلى جسّ القارئ أو السامع وإدراكه وتبعه، ولا يُجدي الإحصاء والاستقراء في كثير من ذلك، وقد يكون مضيعةً للوقت والجهد أحياناً، فهل تستطيع - مثلاً - أن تُحصي دوران الفاعل أو المفعول أو المجرور بحرفٍ معين أو بإضافة في لغة العرب؟ وهل

(١١٤) الخصائص ١/١١٧.

(١١٢) اللغة والنحو ١٠٣، ١٠٤.

(١١٣) الخصائص ١/١٢٢.

تستطيع ان محصى الالفاظ التي جاءت معله بقلب الواو او الياء همزه متلا: او الالفعال والاسماء التي جاءت مدغمة العين في اللام مثلاً؟.

أما الشواذ فنستطيع إحصاءها على سبيل التقريب، ولا يُخَلُّ بذلك ادعاءً أن ما وصلنا من لغة العرب قليلٌ بالقياس إلى ما ضاع منها - على حدِّ ما جاء عن أبي عمرو بن العلاء من قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاهكم علم وشعر كثير» - لا يُخَلُّ ذلك الادعاء؛ لأن ما وصلنا من هذه اللغة قدر كبير صالح لاستنباط الأحكام واستخلاص النتائج - على نحو ما فعل الأقدمون من النحاة واللغويين -.

والثالث: أنه خلط بين القرآن والقراءات، وهما حقيقتان متغايرتان - على حدِّ ما وضحه الزركشى في كتابه (البرهان) - «فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ؛ للبيان والإعجاز، والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور، في الحروف أو كفيئتها: من تخفيف وتشديد وغيرهما»^(١١٥)، ومن هذه القراءات ما وافق العربية من كل وجه - وهذه لا خلاف بين العلماء في الاحتجاج بها - ومنها ما خالف العربية من بعض الوجوه، وجرى على غير المشهور والمقيس من قواعدها، وهذه موضع الخلاف بين العلماء - على ما سبق - وقد جاء عن الأئمة في ضابط القراءة المقبولة أنها كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه^(١١٦).

ووضح ذلك ابن الجزرى فقال: «وقولنا في الضابط: (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله»^(١١٧). وجاء عن الدانى قوله: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسس في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس ولا فسو لغة»^(١١٨).

ومن هنا ندرك أن المعتد به في القراءة هو صحة السند، سواء أطردت عربيتها قياساً أم شدت عن هذا القياس، وأنه لا وجه لعدم قبول رأى القائلين: إن القرآن قد يُخرَجُ على غير الغالب؛ لأن ذلك التخريج لا يقصد به أنه غير فصيح، وإنما يقصد به أنه مخالف للقاعدة والقياس، مع الإقرار بفصاحته؛ لصدور مثله عن العربى الخالص، الذى نزل القرآن بلغته. وليقل لنا الأستاذ الفاضل: كيف يُخرَجُ لنا استعمال الفعل (استحوذ) - مثلاً - غير مُعلٍ في قوله تعالى: ﴿استحوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(١١٩)، مع استحقيقه لذلك الإعلال، قياساً على نظائره، وما أكثرها؟ ولن يكون التخريج هنا إلا على أنه شاذٌ غيرُ غالب، وإلا لزمه جواز عدم

(١١٨) الإلتقان في علوم القرآن ٢٥٩/١.

(١١٩) الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(١١٥) الإلتقان في علوم القرآن ٢٧٣/١.

(١١٦) الإلتقان في علوم القرآن ٢٥٨/١.

(١١٧) الإلتقان في علوم القرآن ٢٥٩/١.

الإعلال فيما ماثله، نحو: استقام واستعان واستجاب.. الخ. ولا ارتباط - حينئذ - بين التخريج على غير الغالب وبين أن كل ما جاء في القرآن فصيح، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة.

وَقُلْ مِثْلَ هَذَا أَيْضًا فِي أَسْتَاذٍ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ كَرِيمٍ، عَابَ عَلَى النَّحَاةِ صَنِيْعِهِمْ؛ إِذْ وَقَفُوا مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقِرَاءَانِيَّةِ - دُونَ اسْتِثْنَاءٍ - مَوْقِفَ الطَّعْنِ أَوْ التَّجْرِيعِ أَوْ الْمَعَارِضَةِ، حَتَّى لَا تَكَادَ قِرَاءَةٌ تَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ - مَهْمَا كَانَتْ دَرَجَتُهَا صِحَّةً وَتَوَثُّيقًا وَتَوَاتُرًا - فَهَوَّ يَسْتَنْكِرُ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَيَقُولُ: «فَهَلْ يَجُوزُ هَذَا؟ وَهَلْ يَصِحُّ مِنَ الْمُسْلِمِ الْغِيُورِ عَلَى دِينِهِ وَكِتَابِهِ الْمَقْدَسِ أَنْ يُسَلَّمَ بِهَذَا الطَّعْنِ أَوْ ذَلِكَ التَّجْرِيعِ؟ وَهَلْ يَجْمَلُ بِنَا أَنْ نَسْتَسَلِمَ لِكُلِّ ذَلِكَ، دُونَ أَنْ نَدَافِعَ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ بِكُلِّ مَا أَوْتَيْنَا مِنْ قُوَّةٍ وَحُجَّةٍ وَاقْتِنَاعٍ»^(١٢٠).

وقد اشتدت حماسته الدينية وغيَّرته على كتاب الله عز وجل، فدعا النحاة إلى أن يعيدوا النظر في قواعدهم، في ضوء هذه القراءات - ولاسيما السبعية - فيتأملوا لغتها، وما تضمنته من خصائص صرفية أو نحوية، وبعد هذا يحسن بهم - بل يجب عليهم - أن يعتمدوها حجة في استنباط القواعد منها، كما اعتمدوا كلام العرب شِعْرَهُ وَنَثْرَهُ، وشرع يجمع من هذه القراءات وَيُنْعِمُ النَّظْرَ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ، وَيَسْتَخْلَصُ - بَعْدَ إِعْنَامِهِ - بَعْضَ نَظَرَاتٍ، رَأَى أَنْ يُشَبِّهَهَا تَحْتَ عِنْوَانِ جَذَابٍ هُوَ: (نظرية النحو القرآني).

وعندى - وعند كل المسلمين - من الحماسة الإسلامية، والغيرة على قرآننا الكريم ولغتنا الخالدة - مثل ما عند الأستاذ الكريم، وهي حماسة محمودة مطلوبة، وغيرة مشكورة مرغوبة، فكل مسلم لا يرضى بما جاء عن بعض النحاة من تخطيط قراءات متواترة، أو وضمها بما يعيب، كالقبح أو الرداءة أو الضعف، وكان عليهم أن يسلكوا مسلك غيرهم من النحاة فيعدوا كل خارج عن قواعدهم من تلك القراءات شاذًا، وللشاذ من فصاحة الاستعمال وقوته ما للقياسي، بل إنه ملتزم عند وروده. ولكن لي - بعد هذا - على كلام الأستاذ الكريم بعض ملاحظات، أهمها:

١ - أن كل ما جاء به في مقاله إنما هو من آراء بعض من سبقه من علماء اللغة، ولكل منهم وجهته في ذلك، وإن كانت غير مشهورة.

٢ - أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب - وذلك مشهور لا يحتاج إلى دليل - وعلى هذا فالقواعد التي استنبطها العلماء من كلام العرب هي نفسها القواعد التي يمكن أن تستنبط من

(١٢٠) مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي - العدد الخامس سنة ١٤٠٢هـ - ص ١٧٣ - جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

القرآن الكريم، يستوى في ذلك المطرد من الكلام الذي يقاس عليه، والشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وكلاهما فصيح؛ لصدوره عن محتج بكلامه - كما سبق.

٣ - أن المؤلف الكريم قد أتى ببعض الجزئيات اللغوية المتناثرة في أبواب مختلفة، أو ببعض الألفاظ الواردة في بعض القراءات مخالفة قواعد النحاة، وجعل لها قواعد خاصة بها، مع أنها قواعد لا تسرى إلى غيرها، وما هكذا تكون القاعدة؛ إذ هي تلك الضوابط العامة التي تجمع النظائر، وتبيح القياس على منوالها، ويخرج عنها ما خالفها - وهو الشاذ - فهم يقولون: القاعدة في الفاعل الرفع، وفي المفعول النصب، وفي الإضافة جر المضاف إليه. والقاعدة في النواسخ الفعلية رفع الاسم ونصب الخبر، وفي النواسخ الحرفية نصب الاسم ورفع الخبر، والقاعدة في كسر همزة (إن) أن تقع في بدء جملتها.. وهكذا، فكل من هذه القواعد يندرج تحته جزئياته المتماثلة من ألفاظ الكلام. ولا يقولون: القاعدة في زيد الرفع أو النصب أو الجر مثلاً، وبذا يبين لك ما جاء في كلام الأستاذ من تجاوز؛ حيث أطلق اللفظة (القاعدة) على جزئيات تصريفية أو إعرابية خاصة ببعض الألفاظ المتناثرة في مواطن مختلفة، ومن ذلك: همز (معايش) وتنوين (أحد)، ومجىء الفعل (ننجى) بنون واحدة، والجمع بين الساكنين، والإتيان بصيغة (فَاعَلْ) من الوعد، ونصب كلمة (بين).. الخ، وكل هذه الألفاظ وردت في آيات قرآنية، وتناولها النحاة ضمن إطار عام، وواضح أن هذا كله إما توجيه لاستعمال خاص، أو خروج على قاعدة مطردة، وليس من قبيل القاعدة المطردة الجامعة لنظائر مقيسة.

وعلى وفق هذا المعيار القاعدي: لو اتجه الآن باحث إلى استنباط القواعد النحوية، أو الصرفية - أو اللغوية عموماً - من القرآن الكريم لما وصل إلى غير ما وصل إليه النحاة، أو إلى أكثر منه، ولن يظفر بنظرية جديدة للنحو القرآني، تكون مخالفة للقواعد النحوية أو التصريفية المستنبطة من كلام العرب، وما علينا الآن إلا أن نقترح توسعة هذه القواعد بإدخال ما جاء في بعض القراءات الثابتة بالتواتر، دون أن يحكم عليها بالخطأ، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك مما يقاس عليه.

* الملاحظة السابعة:

أنه قد يكون من جملة مدافع بعض اللغويين إلى القول بتخبط بعض القراءات ما روى عن كل من عثمان بن عفان وعائشة أم المؤمنين - رضي الله عنهما - من أن في القرآن لحناً. أما عثمان فقد رويت عنه روايات مختلفة الطرق متحدة الغرض، منها: في المصحف لحنٌ وَسْتَقِيمُهُ الْعَرَبُ بِالسُّنْتِهِمْ^(١٢١). ومنها قول ابنه أبان: قرأت هذه الآية - يقصد قوله تعالى:

(١٢١) تفسير القرطبي عند تفسير الآية ٦٣ من سورة طه.

﴿قَالُوا: إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ - عند أبي فقال: لحن وخطأ، فقال له قائل: ألا تغيّروه؟ فقال: دعوه؛ فإنه لا يُحَرَّمُ حلالاً، ولا يُحَلُّ حراماً^(١٢٢)، وروى عنه أنه حين عُرضت عليه المصاحف قال: أحسنتم وأجملتم، إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها^(١٢٣). وروى عن عكرمة أنه لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيّروها؛ فإن العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها؛ لو كان الكاتب من ثقيف والمُملّي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف^(١٢٤).

وأما عائشة فقد روى هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن: عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(١٢٥)، وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(١٢٦)، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(١٢٧)، فقالت: يابن أخى: هذا من عمل الكتاب، فقد أخطوا في الكتاب^(١٢٨).

لكنّ الأثبات من العلماء رفضوا هذه الروايات، وجاء رفضهم ما رُوِيَ عن عثمان من النواحي الآتية:

الناحية الأولى: الطعن في سند هذه الروايات، فقد قال العلامة الآلوسى في تفسيره: إن ذلك لم يصح عن عثمان أصلاً^(١٢٩)، وذكر السيوطى في الاقتراح أن في الرواية المنسوبة إلى عثمان اضطراباً في الإسناد وانقطاعاً^(١٣٠). ويقوى ذلك ويؤكد استحالة صدور هذا الكلام أو نحوه من صحابي عقلاً وشرعاً وعادة، وهو ما قرره السيوطى في صيغة السؤال فقال: كيف يُظنُّ أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام، فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللدّ؟ ثم كيف يُظنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يُظنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظنُّ بهم رابعاً عدم تنبهم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يُظنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيّره؟ ثم كيف يُظنُّ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلف^(١٣١)؟

والناحية الثانية: أن في الرواية بعض تحريف، فإن الأثر المروى عن عثمان أخرجه ابن

(١٢٧) الآية ٦٩ من سورة المائدة.

(١٢٨) مناهل العرفان ١/١٨٦.

(١٢٩) مناهل العرفان ١/٣٧٩.

(١٣٠) الاقتراح للسيوطى ٥١.

(١٣١) الاقتراح للسيوطى ٥١.

(١٢٢) تفسير القرطبي عند تفسير

الآية ٦٣ من سورة طه.

(١٢٣) مناهل العرفان ١/٣٧٩.

(١٢٤) مناهل العرفان ١/٣٧٩.

(١٢٥) الآية ٦٣ من سورة طه.

(١٢٦) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

قال: أرى لَحْنًا - يقول السيوطي: فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عرض عليه بعد الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش، كما وقع لهم في: التابوت والتابوه^(١٣٢)، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك، ولعل من روى ذلك الأثر حَرَفَهُ، ولم يُتَقَنَّ اللفظ الذي صدر عن عثمان^(١٣٣).

والناحية الثالثة: حمل معنى (اللحن) على معنى آخر غير الخطأ في اللغة، أو في رسم المصحف، كأن يُحْمَل على معنى (اللهجة) الخاصة بقوم دون قوم، فيكون المعنى: إن في هذا القرآن ورسم مصحفه وَجْهًا في القراءة لا تَلِينُ به لغة العرب جميعًا، ولكن لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعًا بالمرآة وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه.

وأما ما روى عن عائشة رضی الله عنها، فالطعن في سند الرواية واردٌ أيضًا، وعلى فرض صحتها، فهي مخالفة للمتواتر المقطوع بصحته، وما عارض المقطوع بصحته ساقط مردود لا يلتفت إليه، يضاف إلى هذا أن الآيات الواردة في هذا الأثر ليست خطأً في العربية من كل وجه، بل تحتل أوجهًا تصح بها، فلا تكون من الخطأ وهي أوجه مذكورة في كتب التفسير، ولها شواهد من كلام العرب^(١٣٤).

* * *

* أما أنا فأوجزُ لك اختياري في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وجريان نظائرها في كلام الناس بالقياس، فأقول: ليس في القرآن لحن، والمُخَطُّون لبعض هذه القراءات هم المُخَطُّون، وقد أوضحتُ عذرهم في ذلك - فيما سبق - وهو أنه ربما لم يصح عندهم ما صح عند غيرهم من تواتر ما خَطُّوا، وإنما هي قراءات جَرَتْ على وَفْقِ لهجات القارئ وتأثرت بها، وهي متغايرة فيما بينها ولا يصح أن تُوازَنَ لهجةً بأخرى، فيحكم عليها باللحن لأنها تخالفها؛ إذ المعتدُّ به في أمر هذه القراءات ليس موافقة العربية، وإنما هو صحة السند، أو ما يعبر عنه بـ(الرواية) لا (الدراية)..

وقد سبق في تقسيم القراءات أن هذا الذي صحَّ عنده ينحصر في ثلاثة أنواع من القراءات، هي: المتواترة والمشهورة والآحاد، والأوليان توافقان العربية، أما الثالثة - وهي الآحاد - فتخالفها. كما سبق في التقسيم نفسه أن ما لم يصحَّ عنده ينحصر في ثلاث أُخرى، هي: الشاذة

(١٣٢) انظر: الآية ٢٤٨ من سورة البقرة (تفسير القرطبي).

(١٣٣) الاقتراح ٥١.

(١٣٤) انظر: تفسير القرطبي أو البحر المحيط في مواطن الآيات السابقة.

والموضوعة والمدرّجة، وهذه الثلاث غير معتدّ بها ديناً، أى لا يعمل بها على أنها من قراءات القرآن؛ لعدم صحة النقل دون تقيّد بموافقة العربية أو عدمها.

ولا نقصد بمخالفة العربية أن تخرج القراءة عن مجال الصحة إلى مجال اللحن، وإنما نقصد به مخالفة الأفصح الأقيس، أو مخالفة لهجة عربية أخذ منها النحاة قواعدهم، لا مخالفة كل اللهجات العربية؛ إذ من المقرر أن القرآن لم يجرّ على سنن المقيس دائماً، وإنما جاء بغير المقيس أحياناً، بل جاء بعضه على لهجات اعتدّها بعض اللغويين ضعيفة، كلهجة بنى يربوع في الجمع بين المرفوع الظاهر - مُثنى أو مجموعاً - وعلامة التثنية أو الجمع في الفعل، كما أنه من المقرر أن «أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، وإذ ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة»^(١٣٥).

بقى بعد ذلك سؤال: هل يجوز للمتكلم أو الكاتب أن يستعمل في كلامه مثل ما جاء في قراءة قرآنية، مما خالف قواعد النحاة، ولو على التأويل الذي أوّل به، حتى أُخْرِجَ عن مجال اللحن؟

وأجيبُ بعدم جواز القياس على ذلك، لا من أجل الحفاظ على القواعد اللغوية المستقرة عند الجميع فقط، وإنما لأن المتكلم من البشر، فينبغي أن يجرى كلامه على نسق المطرد من كلامهم، بلا تأويل أو تخريج، إذ لو فتحنا هذا الباب للتأويل التخريجي، لاستعصى الفهم على كل أحد، والإفهام من كل أحد، وفيه من الفوضى والاضطراب ما فيه.

وأوضح لك هذا، فأقول: قوله تعالى: ﴿قَالُوا: إِنَّ هَذَا لَسَاجِرَانِ﴾^(١٣٦) جاءت القراءة السبعية المتواترة فيه بتشديد النون من (إن) وبالألف في (هذان)، وخرّجها النحاة على أوجه، منها: أن تكون (إن) بمعنى نعم، أو يكون الكلام على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً، أو تشبيهاً لألف المثنى بالألف في الأفعال الخمسة نحو: يفهمان، أو على أن اسم (إن) هو ضمير الشأن محذوفاً.. إلخ، فهل من المستساغ أن نجيز الآن قول قائل: إن الرجلان فاضلان، على أن يتأول هو أو نتأول نحن له تأويلاً مما سبق في الآية القرآنية السابقة؟ أظنك موافقاً لي في عدم استساغة ذلك من متكلم اليوم؛ إذ من يستعمل الآن (إن) بمعنى (نعم)؟ ومن الآن يجرى كلامه على لغة بنى الحارث أو بنى كنانة أو زبيد أو خثعم، في إعراب المثنى بالألف مطلقاً: رفعاً ونصباً وجراً؟ ومن ذا الذي يستبيح قياس الألف في المثنى على الألف في الأفعال الخمسة، وبين الصيغتين فروق جوهرية؟

(١٣٥) النشر في القراءات العشر ١٢/١.

(١٣٦) الآية ٦٣ من سورة طه - وانظر القراءة وتخريجها في تفسير القرطبي في موطنها.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ﴾^(١٣٧)؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١٣٨)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(١٣٩)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(١٤٠) قرأ أبو عمرو هذه الآيات بإسكان الهمزة في: «بارئكم» والراء في: «يشعركم» وفي: «يأمركم» وفي: «ينصركم»^(١٤١)، وسواء قيل: إن القراءة وردت بالتسكين الخالص، أو باختلاس الحركة، أو بالإشمام، أو بالرَّوم، فإن في ذلك كله حذفاً للعلامة الإعرابية أو إلغاءً للإعراب أصلاً، أو شبهةً ذلك، فهل من المستساغ أن نُجيزَ مثل هذا من أحد المعاصرين، على أن يتأول هو أو نتأول نحن له، على نحو ما تأولوا في القراءات السابقة؟ أظنك موافقاً لي في عدم استساغة ذلك من متكلم اليوم، وإلا، فلم كانت العلامات الإعرابية إذن؟ وكيف يفرق بين المعاني المختلفة بغير هذه العلامات؟ وفيم - إذن - جدُّ الأقدمون، وأنفقوا أعمارهم في جمع اللغة واستنباط القواعد منها، إذا جاء منَّا جَاءٍ، وأهمل ما استخلصوه؛ اتكالا على تأويل، وجرياً على منهج من يقول: علينا أن نقول، وعليكم أن تقولوا؟ ثم: كيف يمكن - بعد إجازة هذا كله ومثله معه من متكلم اليوم - أن نحافظ على قاعدة مطردة، وكل مُخْطِئٍ يأتيك بتأويل، أو بتخريج، أو بلهجة مهجورة من لهجات العرب، حتى من أصحابها أنفسهم؟.

إنني - حين أدعو إلى عدم القياس على القراءات القرآنية المخالفة للمطرد من قواعد العربية - لستُ أقلُّ حماسةً للإسلام وللقرآن الكريم ممن دعا إلى القياس على كل قراءة سبعية أو متواترة، وإنما أنا - مع هذا - حريص على الفصحى، محاولٌ صيانة قواعد المستنبطة من كلام أهلها، مدركٌ كلَّ الإدراك دِقَّةَ هذه القواعد وسلامتها، ناءٍ بها عن قيلٍ وقَالَ ومهجورِ الكلام.

(١٣٧) الآية ٥٤ من سورة البقرة.

(١٣٨) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(١٣٩) الآية ٦٧ من سورة البقرة.

(١٤٠) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران.

(١٤١) انظر: تفسير القرطبي، أو البحر المحيط، أو معاني القرآن للنحاس (في مواطن الآيات لسابقة).

المعيار الرابع

الحديث الشريف

الذي جرى عليه عُرِفُ العلماء، وشاع بين أهل المصطلح: أنه إذا أُطْلِقَ هذا اللفظ (الحديث الشريف) فلا ينصرف إلى قول النبي - ﷺ - فقط، بل يشمل معه - ماورد عن أصحابه مما يحكى فعلاً من أفعاله، أو حالاً من أحواله، أو كُلُّ شأن عام أو خاص يتعلق بالدين، وكذلك يشمل ما ورد عن بعض التابعين، كعمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه -

ومجىء هذه الأقوال المنسوبة إلى بعض الصحابة أو التابعين - عن طريق المُحَدِّثِينَ - يسرى عليها ما يسرى على الأقوال المرفوعة إلى النبي - ﷺ - من حيث الاحتجاج بها في إثبات لفظة لغوية لم تَرَدُّ بخصوصها في كلام العرب، أو استخلاص قاعدة نحوية لم يرد عن العرب ما يمكن أن يُسْتَخْلَصَ منه، أو ورد ما يُسْتَخْلَصُ منه خلافها.

ولقد نظر اللغويون والنحاة فيما ورد من هذه الأحاديث، وعرضوه على كلام العرب - شعره ونثره - فوجدوا من بينه ما قد يخالف هذا الكلام في لفظه، أو في إعرابه، أو في تركيبه، وفي ذلك رأى بعضهم رأياً، ورأى آخرون رأياً غيره؛ إذ عاير كل منهم هذا النوع من الحديث - صواباً وتخطئةً - بمعيار غير معيار صاحبه، واستند إلى حجج لم يَرْتَضِها، وكنا أمام فريقين:

* * *

الفريق الأول: يرى إبعاد الحديث عن مجال الاحتجاج اللغوي؛ فهو مثل القراءات القرآنية، لكل منها لغته الخاصة؛ التي لا يصح القياس عليها فيما خالف قواعد اللغة المستنبطة بالاستقراء للشعر العربي، ويأتى في مقدمة هؤلاء:

* الأصمعي (ت ٢١٦هـ):

خطأ قولهم: ثوب أنبجاني - نسبة إلى منبج (بلدة) - وجعل صوابه القياسي: منبجى - على ما هو الأصل في النسب - وقد جاء في الحديث: «اذهبوا بخميصتى هذه إلى أبي جهنم،

واثتوني بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنهَا أَهْتَقِي آنِفًا عَنِ صَلَاتِي»^(١).

وخطأ قولهم: في صدره حِنَّةٌ - أي عداوة وضعيفة -؛ لأن الوارد عن العرب هو: إْحِنَّةٌ - بالهمزة - وقد جاء في حديث معاوية: «لقد منعتني القدرة من ذوى الحنات»، وجاء في بعض طرق حديث حارثة بن مضرب في الحدود: «ما بيني وبين العرب حِنَّةٌ» وفي الحديث أيضًا: «لا تجوز شهادة ذى الظنَّة والحِنَّة»، وفيه: «إِلَّا رَجُلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ حِنَّةٌ»^(٢). وَعَدَّ مِنْ غَيْرِ الْفَصِيحِ وَقَوْعٍ (إِذْ) فِي جَوَابِ (بَيْنَا) فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: بَيْنَا زَيْدٌ جَاءَ إِذْ حَضَرَ عَمْرُو، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا حَدِيثٌ (كَيْفَ بَدَأَ الْوَحْيَ) وَفِيهِ: «بَيْنَا أَنَا أَمْشَى إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَإِذَا الْمَلِكُ الَّذِي جَاءَ فِي بَحْرَاءَ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(٣).

* ابن السُّكَيْتِ (ت ٢٤٤ هـ):

خطأ قولهم: هم في هذا الأمر شرَّعٌ - بسكون الراء، والمعنى: مستوون -، وجعل صحته فتح الراء، مع أن هذه اللفظة وردت بفتح الراء وسكونها في الحديث: «أنتم فيه شرَّعٌ: سواء»^(٤).

وخطأ استعمال الفعل (أَكَبُّ) متعدياً بنفسه، في نحو قولهم: أَكَبَّ اللهُ الْأَبْعَدَ لِوَجْهِهِ؛ لأنه في اللغة مطاوع الثلاثي (كَبُّ) المتعدى إلى واحد، فيكون مطاوعه لازماً، وقد وردت التعدية بالنفس في الحديث: «فَأَكْبُوا رَوَاجِلَهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ»^(٥).

وخطأ قول العامة: بنى فلان بأهله - بمعنى دخل بها -؛ لأن الوارد في معناه هو تعدية الفعل (بنى) بالجار (على) فيقال: بنى فلان على أهله، مع أن التعدية بالباء وردت في غير موضع من الحديث، ومن ذلك حديث أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال: غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمَّا يَبْنِي بِهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بِيوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سَقُوفَهَا»^(٦).

(١) التخطئة في: معجم ما استعجم ١/١٢٦٥ - والحديث في: صحيح البخارى - كتاب الصلاة (باب: إذا صلى في ثوب له أعلام).

(٢) التخطئة والحديث كلاهما في: لسان العرب (أحن).

(٣) التخطئة في: درة الغواص ٨٤، والحديث في: صحيح البخارى (حديث كيف بدأ الوحي؟)، وانظر أحاديث أخرى ذكرتها في كتاب: اللحن في اللغة ١/١٠٩.

(٤) التخطئة في: إصلاح المنطق ١٧٢، والحديث في: لسان العرب (شرع).

(٥) التخطئة في: إصلاح المنطق ٢٢٧، والحديث في: لسان العرب (كيب).

(٦) التخطئة في: إصلاح المنطق ٣٠٦، والحديث في: صحيح البخارى - كتاب الحج (باب قول النبي: أحلت لكم الفنائم).

* أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ):

خطأ أن تجمع (حم) و (طس) - من سور القرآن الكريم - جمع تكسير فلا يقال: الحواميم والطواسين؛ لأن القاعدة في مثله أن يبقى اللفظ على إفراده ويضاف إلى ما يفيد معنى الجمع، فيقال: آل حم، وآل طس، كقول الشاعر:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ آيَةٌ تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبٌ

مع أن الجمع الذي خطأه وارد في بعض الحديث، كقوله - ﷺ - : «مَثَلُ الْحَوَامِيمِ فِي الْقُرْآنِ كَمَثَلِ الْحَبْرَاتِ فِي الثِّيَابِ»، وقوله - ﷺ - : «الْحَوَامِيمُ دِيْبَاجُ الْقُرْآنِ»، وقوله - ﷺ - : «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأِ الْحَوَامِيمِ»^(٧).

* ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ):

تابع الأصمعي في تخطئة قولهم: كساء أنبجاني - نسبة إلى البلدة (منبج)، مع أنه وارد في الحديث - كما سبق.

وتابع ابن السكيت في تخطئة قولهم: بني فلان بأهله - بمعنى دخل بها - مع أنه وارد في غير موضع من الحديث - كما سبق.

وخطأ قولهم: عَيْرَتُهُ بكذا؛ لأن الفعل (عَيْرَ) يُعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولِيهِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَعَيْرَتِي بَنُو ذُبْيَانَ خَشِيَّتَهُ وَهَلْ عَلَيَّ بِأَنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارٍ؟

مع أن تعديته إلى مفعوليه بنفسه وردت في غير موضع من الحديث، ومن ذلك حديث المعرور بن سويد: رأيت أباذر الغفاري - رضي الله عنه - وعليه حُلَّةٌ، وعلي غلامه حُلَّةٌ مِثْلَهَا» وفيه: «فقال لي النبي - ﷺ - : «أَعَيْرَتُهُ بِأُمَّه؟»، وحديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال: «سأببت رجلاً، فعيرته بأمه» وفيه: «فقال لي النبي - ﷺ - : «يا أبا ذر؛ أَعَيْرَتُهُ بِأُمَّه؟ إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»^(٨).

* الزُّبَيْدِيُّ (ت ٣٧٩ هـ):

خطأ قولهم: أَقْرَىءُ فَلَانًا السَّلَامَ - بمعنى أبلغه - وجعل صحته: أَقْرَأُ عَلَيْهِ السَّلَامَ؛ لِأَنَّ

(٧) التخطئة في: لسان العرب (حم، طس)، والأحاديث في: تفسير القرطبي ٥٧٣٢.

(٨) التخطئة في: أدب الكاتب ٣٢٣، والحديثان في: صحيح البخاري - كتاب في العتق وفضله (باب قول النبي: العبيد إخوانكم..).

معنى: أقرئته السلام هو: اجعله يقرأ السلام، وهو غير مراد، بل المراد: أبلغه، وهو حينئذ يعدي بالجار (على)، مع أن ما خطأه وارد في الحديث: «إن الرب عز وجل يقرئك السلام»^(٩).

وخطأ قولهم في التعجب من الألوان: ما أبيض هذا الثوب!، وجعل صحته: ما أشد بياضه - على ما هو القياس في التعجب مما لم يستوف الشروط -، مع أن ما خطأه وارد في حديث الحوض، عن عبد الله بن عمر قال: قال النبي - ﷺ - : «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك»^(١٠).

وخطأ تسهيل الهمز في: استبرأت، مع أنه وقع في كثير من الحديث، ومنه: «كان - ﷺ - إذا مشى تكفى تكفياً» أى: تمايل إلى قدام، روى الحديث مهموزاً وغير مهموزاً^(١١).

* ابن مكى الصقلى (ت ٥٠١هـ):

خطأ قولهم: رجل هيوب - بمعنى: يهابه الناس ويخافونه (فَعُولٌ بمعنى مفعول) -؛ لأنه لم يرد هكذا عن العرب، إنما الوارد بهذا المعنى هو: رجل مهيب، أما (هيوب) فهو بمعنى: يهاب الناس ويخافهم (فَعُولٌ بمعنى فاعل)، وما خطأه وارد في بعض الحديث، ومنه حديث عبيد بن عمير: «الإيمان هيوب»، أى يهاب أهله، فالناس يهابون أهل الإيمان؛ لأنهم يهابون الله ويخافونه^(١٢).

وخطأ استعمال الفعل (نال) بمعنى خان ودنا، في قولهم: ما نال لك أن تفعل كذا، مع أنه ورد في حديث الحسن: «ما نال لهم أن يفقهوا»، أى لم يقرب ولم يدن^(١٣).

وخطأ ضم القاف في قولهم: اليوم قر - بمعنى برد - وجعل صحته فتح القاف، مع أنه جاء بالضم في حديث أم زرع: «لا حر ولا قر» أرادت: لا ذو حر ولا ذو برد^(١٤).

* الحريرى (ت ٥١٦هـ):

خطأ وقوع الماضى في خبر (لعل)، فلا يقال: لعله ندم؛ لما فيه من التناقض بين مضى الزمن الذى دل عليه الفعل الماضى وبين لعل المفيدة لترقب الوقوع، وهو أمر مستقبل، مع أن ما خطأه وارد في بعض الحديث، ومنه حديث على - كرم الله وجهه - : «بعثنى رسول الله - ﷺ - وأبا مرثد والزبير - وكُلُّنا فارسٌ - وقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ..» وفيه:

(٩) التخطئة في: لحن العوام ٢٥٨، والحديث في: لسان العرب (قرأ).

(١٠) التخطئة في: لحن العوام ٢٥١، والحديث في: صحيح البخارى - كتاب الدعاء (باب في الحوض).

(١١) التخطئة في: لحن العوام ١٦٢، والحديث في: كشف الطرة: ١٧٤.

(١٢) التخطئة في: تثقيف اللسان ٢٠١، والحديث في: لسان العرب (هيب).

(١٣) التخطئة في: تثقيف اللسان ٢٢٢، والحديث في: لسان العرب (نيل).

(١٤) التخطئة في: تثقيف اللسان ١٢٤، والحديث في: لسان العرب (قرا).

«فقال: لعل الله أطلع إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد وجبت لكم الجنة»^(١٥).
 وخطأ قولهم: فلان قرأبتى؛ لما فيه من الإخبار بالمصدر - وهو اسم معنى - عن الذات،
 وذلك مسموع عن العرب في ألفاظ خاصة لا يقاس عليها، وليس منها (القرابة)، مع أن
 ما خطأه وارد في بعض الحديث، ومنه الحديث السابق عن علي بن أبي طالب - كرم الله
 وجهه - وفيه: «فأحببت - إذ فاتني ذلك من النسب فيهم - أن أتخذَ عندهم يداً يحمون بها
 قرأبتى»^(١٦).

وخطأ قولهم: اشتكت عين فلان؛ لما فيه من تحويل الإسناد، وأصله المستعمل عنده: اشتكى
 فلان عينه، مع أن ما خطأه وارد في الحديث: «إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينها،
 أفأكلها؟» - روى الحديث برفع (العين) وبنصبها^(١٧).

وخطأ قولهم: فلان أشر من فلان؛ لما فيه من استعمال (أشر) - اسم تفضيل - بالهمزة،
 والعرب قد التزمت حذف همزته تخفيفاً، وما خطأه وارد في أحاديث بعضها في صحيح
 البخاري^(١٨).

وخطأ إحلال (بلى) محل (نعم) في الجواب، كقولهم: هل أحسن فلان إليك؟ فيقول المجيب
 مثبتاً: بلى، وما خطأه وارد في أحاديث، منها ما جاء في صحيح البخاري من قوله - ﷺ -
 لأصحابه: «أترضون أن تكونوا رُبَع أهل الجنة؟ قالوا: بلى، وحديث البراء: اشترى
 أبو بكر - رضى الله عنه - من عازب رَحْلاً بثلاثة عشر درهماً..» وفيه: «ثم قلت: قد آن
 الرحيل، يا رسول الله، قال: بلى، فارتحلنا»^(١٩).

وخطأ قولهم: هوذا يفعل كذا؛ لأن الوارد في مثله قول العرب: ها هوذا يفعل - بتوسط
 الضمير بين (ها) التنبيه واسم الإشارة الواقع خبراً عنه، مع أن ما خطأه وارد في حديث ابن
 عباس - رضى الله عنها - : «لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر - رضى الله عنه - عن
 المرأتين من أزواج النبي - ﷺ - اللتين قال لهما: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾..
 وفيه: «أطلقن رسول الله - ﷺ - ؟ قالت: لا أدري! هوذا في المشربة»^(٢٠).

(١٥) التخطئة في: درة الفواص ٢٠، والحديث في: صحيح البخاري - باب فضل من شهد بدرًا.

(١٦) التخطئة في: درة الفواص ٧٢، والحديث في: صحيح البخاري.

(١٧) التخطئة في: درة الفواص ١٧٦، والحديث في: كشف الطرة ٢٠١.

(١٨) التخطئة في: درة الفواص ٥٠، والحديث في: كشف الطرة ٥٠.

(١٩) التخطئة في: درة الفواص ٢٦٠، والحديثان في صحيح البخاري - الأول في كتاب الإيمان، والثاني في

(باب فضائل أصحاب النبي).

(٢٠) التخطئة في: درة الفواص ٤٩، والحديث في: صحيح البخاري - كتاب اللقطة.

وحسب موهم إذا أصبحوا: سهرنا البارحة، وسرينا البارحة: من المحار في دم العرب ان يقال من لَدُنَّ الصبح إلى أن تزول الشمس: سرينا الليلة، وفيها بعد الزوال إلى آخر النهار: سهرنا البارحة. مع أن ما خطأه وارد في الصحيحين: ففي صحيح مسلم - في الرؤيا - أن النبي - ﷺ - كان إذا أصبح قال: «هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا؟»، وفي صحيح البخاري - من حديث أبي هريرة: «وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يُصبح وقد ستره الله، فيقول: عملت البارحة كذا وكذا»^(٢١).

وخطأ قولهم لمن أخذ في سعيه يميناً: قد تيامن، ولن أخذ شمالاً: قد تشاءم، وجعل صحته: يامن وشاءم، مع أن ما خطأه وارد في الحديث: «أمرهم أن يتيامنوا عن الغيم» - أي يأخذوا يميناً^(٢٢).

* ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ):

تبع ابن قتيبة في تخطئة من قال: عيرت فلاناً بكذا؛ لأن الصواب أن يعدى الفعل (عير) بنفسه إلى مفعوليه، مع أن ما خطأه وارد في الحديث، وقد سبق^(٢٣).

وتبع الأصمعي في عدّ وقوع (إذ) في جواب (بيننا) من غير الأفصح، مع أن ما خطأه وارد في بعض الحديث - وقد سبق - وقال ابن الجوزي عن هذه الأحاديث: إنها من تغيير الرواة^(٢٤).

وخطأ أن يطلق (المتقال) - الذي هو عام في وزن كل شيء - على (الدينار)، وقال عما روى من ذلك في الحديث: إنه من تغيير الرواة^(٢٥).

* * *

الفريق الثاني:

وهم الذين أخذوا بالحديث مطلقاً حجة في اللغة، فلم يفرقوا بين حديث وحديث، سواء منه ما ثبت بحديثه عن النبي - ﷺ - وما لم يثبت، وما قاله صحابي أو تابعي، وسواء أطل الحديث أم قصر، إلى غير ذلك، ومن أشهر هؤلاء:

* البطلاني (ت ٥٢١هـ):

رد ما هو مشهور من التفرقة بين (الخطبة) - بكسر الخاء - للمرأة المرغوب زواجها،

(٢١) التخطئة في: درة الغواص ٧ - والحديثان في شرح درة الغواص للخفاجي ٢٤ وعنوان المسرة ٥٣.

(٢٢) التخطئة في: درة الغواص ٢٧، والحديث في: شرح درة الغواص للخفاجي ٧٥.

(٢٣) تقويم اللسان ١٥٩.

(٢٥) تقويم اللسان ١٥٩.

(٢٤) انظر: تقويم اللسان ١٩٣.

و (الخطبة) - بضم الخاء - للكلام الذي يُخَطَّبُ به في كل مقام، وأجاز أن يستعمل كل منها في موضع الآخر؛ اعتماداً على أنه ورد في الحديث: «كان رسول الله - ﷺ - يُعَلِّمُنَا خُطْبَةَ النِّكَاحِ» - روى بضم الخاء (٢٦).

وصحح ما خطأه الأصمعي من قولهم: كساء أنبجاني؛ لأنه ورد في الحديث، وقد سبق.

* ابن الطَّراوَة - من علماء الأندلس - (ت ٥٢٨هـ):

والمشهور عنه أنه كان ينتقد بعض آراء سيويه، فيجوز بعض ماخطأه؛ اعتماداً على ورود ذلك في الحديث، ومن ذلك أنه كان يميز وقوع الحال من صاحبها النكرة المحضة من غير ضعف - وهو خلاف المشهور عند النحاة - ويستشهد بالحديث: «وصلَّى خلفه رجالٌ قياماً»، وكان يرى أن الأحسن وصل الضمير بالفعل الناسخ - مخالفاً في ذلك سيويه - ويستشهد بالحديث: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ» (٢٧).

* السُّهَيْلِيُّ - من علماء الأندلس - (ت ٥٨٣هـ):

وتجد في مُصَنَّفِيهِ (نتائج الفكر، والأمال) كثيراً من الأحاديث المأثقة بها لتقرير قاعدة، ولا سيما كتابه الثاني (الأمال) ففيه كثير من الأحاديث التي اعتنى بتوجيهها توجيهاً إعرابياً، وهي أحاديث يحكم عليها غيره بالتخطئة، ومنها: حديث أم سلمة «إن امرأة كانت تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ في عهد رسول الله - ﷺ -» بنصب (الدماء) وبناء الفعل للمجهول. وحديث ابن مسعود عن اليهود حين هموا بسؤاله عن الروح، وفيه: «فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يجيء فيه بشيء تكرهون» - بنصب (يجيء) بلا ناصب ظاهر. وقول عمر حفصة - رضی الله عنها - : «لا تُغْرِنِكِ هذه التي أعجبها حسنها، حُبُّ رسول الله - ﷺ - إياها» - برفع (حُب). وحديث أبي بكر - رضی الله عنه - : «فقال أبو بكر: ذو بَطْنٍ، بِنْتُ خَارِجَةَ، أَرَاهَا جَارِيَةً» بتنوين (بطن) ورفع (بنت). وحديث بدء الخلق: «فذهبت أَلْتَفَّتْ فِإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرٌ جَسِيمٌ، جَعَدُ الشَّعْرُ، أَعْوَرٌ عَيْنُهُ الْيَمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ طَافِيَةٌ» - في رواية رفع (عينه)، ونصب كل من (عنية طافية)، إلى غير ذلك مما جاء في الأمال من الأحاديث (٢٨).

* ابن خروف - من علماء الأندلس (ت ٦١٠هـ):

ويقول عنه أبو الحسن بن الضائع: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على

(٢٦) الاقتضاب شرح أدب الكتاب ١٧٩.

(٢٧) نتائج الفكر ١٤.

(٢٨) انظر: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ - تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - الطبعة

الأولى ١٣٩٠ هـ - مطبعة السعادة بمصر.

وجه الاستظهار والتبرك بالمرؤى فَحَسَنٌ، وإن كان يرى أن مَنْ قَبْلَهُ أَغْفَلَ شَيْئًا وَجِبَ عَلَيْهِ استدراكه، فليس كما رأى»^(٢٩).

* ابن مالك - من علماء الأندلس - (ت ٦٧٢هـ):

وهو إمام في هذا الباب، وَيُعَدُّ أشهر النحاة جميعًا: المتأخرين والمتقدمين، ممن اعتمدوا الحديث حجة في اللغة، فهو لم يخطيء شيئًا ورد فيه على خلاف القواعد المشهورة، يَدُلُّكَ على ذلك كثرة ما جاء في مصنفاته من الاستشهاد بالحديث، حتى قال أبو حيان في شرح التسهيل: «قد أكثر هذا المصنف - يقصد ابن مالك - من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»^(٣٠). ومن يُرَدُّ توضيحًا لذلك وأمثلة تطبيقية، فليقرأ في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وسيجد أن ابن مالك قد اهتدى إلى مخرج أو أكثر لتلك الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري على خلاف المشهور عند النحاة، فحكموا هم بضعف لغتها أو بخطئها، ومن ذلك أنه:

لم يُعَدَّ من الخطأ حَذْفَ الجارِّ مع بقاء عمله، اعتمادًا على ما جاء في البخاري من قوله - ﷺ - : «من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامسٍ أو سادسٍ»^(٣١). - والرواية بجرٍّ (خامس وسادس) - أي فبخامس أو بسادس.

ولم يُعَدَّ من الخطأ أو الضعف أن يحذف المضاف إليه من أول المضافين، إذا أُضيف الثاني إلى مماثل المحذوف؛ اعتمادًا على ما جاء في البخاري من قول النبي - ﷺ - : «أوجي إليَّ أنكم تفتنون في القبور، مثل أو قريبًا من فتنة الدجال»^(٣٢).

ولم يُعَدَّ من الخطأ أو الشذوذ اتِّصَالَ نون الوقاية باسم المفاعل - وهي خاصة بالفعل -؛ اعتمادًا على قول النبي - ﷺ - لليهود: «فهل أنتم صادقون؟» - والرواية هكذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ^(٣٣).

ولم يُعَدَّ من الخطأ أو الضعف أن تحذف الفاء من جواب الشرط المستحق لها - وهو الذي لا يصلح أن يكون شرطًا -؛ اعتمادًا على ما جاء من قول النبي - ﷺ - - لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها، وإلا استمَّع بها» وقوله للال بن أمية: «البيَّنة، وإلا حدُّ في ظهرك»^(٣٤). ولم يُعَدَّ من الخطأ أن تحذف النون من الأفعال الخمسة في حال الرفع؛ اعتمادًا على ما جاء

(٢٩) خزانة الأدب ١/١٠٠.

(٣٠) شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٢.

(٣١) شواهد التوضيح والتصحيح ١١٨.

(٣٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٣.

(٣٠) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٢.

(٣١) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٣.

من قول عقبة بن عامر للنبي - ﷺ - : « إنك تبعثنا فننزل بقوم فيقرؤنا »، وقول ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر لرسولهم إلى عائشة - رضى الله عنهم - يسألونها عن الركعتين بعد العصر: « بلغنا أنك تصليهما »، وقول مسروق لعائشة: « لم تأذني له؟ » - يريد: حسان^(٣٥).

ولم يعد من الخطأ حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه على جرّه؛ اعتماداً على ما جاء من قوله - ﷺ - : « إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً » - بجرّ (اليهود) - أى: ومثل اليهود^(٣٦).

ولم يعد من الخطأ إدخال (أل) المعرفة على العدد المضاف دون معدوده المضاف إليه - والقياس العكس -؛ اعتماداً على قول أبي هريرة - رضى الله عنه - : « ثم قدم الذى أسلفه، فأتى بالألف دينار »^(٣٧).

ولم يعد من الخطأ أن يحذف حرف العطف - وهو ما يمنعه أكثر النحاة -؛ اعتماداً على ما جاء من قول عمر - رضى الله عنه - : « إذا وسع الله عليكم وسعوا، صلى رجل فى إزار ورداء، فى إزار وقميص، فى إزار وقباء »، وقول النبي - ﷺ - : « تصدق امرؤ من ديناره، من درهم، من صاع برّه، من صاع تمره »^(٣٨).

ولم يعد من الخطأ أن تحذف همزة الاستفهام - وهى من حروف المعاني - وهو خلاف رأى سيبويه والجمهور -؛ اعتماداً على ما جاء من قوله - ﷺ - : « يا أبا ذر: عيرته بأمه؟ »، وحديث ابن عباس - رضى الله عنها - أن رجلاً قال: « إن أمى ماتت وعليها صوم شهر، أقضيه؟ » - والرواية فيها بحذف همزة الاستفهام^(٣٩).

ولم يعد من الخطأ أن يعود ضمير المذكر العاقل على مؤنث ومذكر غير عاقل؛ اعتماداً على ما جاء من قول أبي جحيفة - رضى الله عنه - : « خرج رسول الله - ﷺ - بالهاجرة، فأتى بوضوء فتوضأ، فصلى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمرّون من ورائها » - والرواية (يمرون) بواو جماعة الذكور العقلاء^(٤٠).

إلى غير ذلك مما أورده ابن مالك من أحاديث النبي - ﷺ - وأقوال صحابته وبعض التابعين، والتمس لذلك كله وجهاً أو غير وجه، بل ضعف رأى النحاة الذين خطّوا مثله، بل رأى أن يقاس على بعضه أحياناً بلا حرج.

(٣٨) شواهد التوضيح والتصحيح ٦٢.

(٣٩) شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩.

(٤٠) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣.

(٣٥) شواهد التوضيح والتصحيح ١٧٠، ١٧١.

(٣٦) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣.

(٣٧) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٧.

* رضی الدین الحنبلی (ت ۹۷۱هـ):

أجاز أن تحذف نون الأفعال الخمسة في حال الرفع، فيقال: الرجال يقولوا الحق؛ اعتماداً على ما ورد في الحديث من قوله - ﷺ - : «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(٤١). وأجاز صوغ التفضيل على (أفعل) مما دل على لون؛ اعتماداً على حديث الحوض «ماؤه أبيض من اللبن» - وقد سبق^(٤٢).

وأجاز استعمال (أبو) - وهي من الأسماء الستة - بالواو دائماً: رفعاً ونصباً وجرّاً؛ اعتماداً على ما ورد في حديث وائل بن حجر: «من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية» - الرواية بالواو في (أبو) مع أنها مضافة إلى (ابن) قبلها^(٤٣).

* الشيخ محمد علي النجار - من المعاصرين - (ت ١٩٦٢م):

أجاز إدخال (أل) المعرفة على العدد المضاف دون معدوده، في نحو: اشتريت الخمسة كتب، وبعثت الستمائة قلم - بالإضافة -، اعتماداً على ورود مثله في الحديث، يقول: «وإني أميل إلى القول بجوازه، فقد ورد في الحديث فيما رواه البخاري...، فمن المؤكد أنه قيل في عصر البخاري، وقد يكون قبله، والرواية له علماء بالعربية، فلا علينا أن نجيزه»^(٤٤). وأجاز أن يقال: شرار الناس - جمع (شر) - كما يقال: أشرار الناس؛ اعتماداً على وروده في صحيح البخاري في قوله - ﷺ - : «أولئك شرار الخلق عند الله»^(٤٥).

هؤلاء هم أشهر المانعين أو المجيزين للاستشهاد بالحديث، وقد تبين أن الفريقين على طرفي نقيض، فهم بين مانع للاحتجاج بكل ما ورد، مخطيء ما خالف قواعد اللغة منه، وبين مجيز للاحتجاج بكل ما ورد، مؤول أو مخرج ما خالف القواعد، غير مفرق بين ما كان من لفظ الرسول - ﷺ - وما كان من لفظ صحابته أو آل بيته أو التابعين، ولكل فريق وجهته وحجته، وقبل أن تنحاز إلى هذا الفريق أو ذاك يحسن أن تدرس الملاحظات التالية، وبعدها تختار ما تطمئن إليه:

* الملاحظة الأولى:

أن رواية الحديث بالمعنى لا بخصوص اللفظ أمر شاع بين الخاصة والعامة من شيوخ

-
- | | |
|--|--------------------------|
| (٤١) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٣٣. | (٤٤) لغويات ٣٦. |
| (٤٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٤١. | (٤٥) مجلة الأزهر ٤٦٠/٢٩. |
| (٤٣) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٤٠. | |

الحديث، ولا ريب أن أكثر الأحاديث قد ورد على هذا النحو باتفاق العلماء، ويدل عليه اختلاف رواة الكتب الصحاح وغيرهم في ألفاظ الحديث الواحد، طال أم قصر، وما دخل على بعض هذه الأحاديث من (المُدْرَجَات)، وهي ما يُدْرَجُ من كلام الرواة في اللفظ المرفوع إلى النبي - ﷺ - على سبيل التفسير أو الشك، فعلى هذا كان كل راوٍ يروى ما فهمه، وربما وقع في فهمه الخطأ، وربما فسر بعض ما فهمه بألفاظٍ يزيدُها في الحديث^(٤٦).

وأغلب رواة الحديث مُقَرَّبٌ بهذا، مُوصٍ من سمعه بأخذه في الاعتبار والتقدير، فهذا واثلة بن الأسقع يقول: «إِذَا حَدَّثْنَاكُمْ عَلَى الْمَعْنَى فَحَسْبُكُمْ»، وهذا سفيان الثوري يقول: «إِذَا قُلْتُ: إِنِّي أَحَدْتُكُمْ كَمَا سَمِعْتُ فَلَا تَصَدَّقُونِي، فَإِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى»، وهذا هو الحسن يقول: «إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى وَاسِعًا فَقَدْ هَلَكَ النَّاسُ»^(٤٧).

ورواية الحديث بالمعنى مسألة اضطرُّ إليها الرواة؛ إذ طال العهد بسماع الحديث عن الرسول - ﷺ - بعد أن نهى عن تدوين شيء من كلامه في حياته إِبَّانَ نزول القرآن الكريم، فقد روى أحمد ومسلم والدارمي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري، أن النبي - ﷺ - قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ».

وعلى ذلك جرى الخلفاء الراشدون من بعده، ومما روى عن عمر بن الخطاب - رضی الله عنه - قوله: «إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ، كَتَبُوا كِتَابًا، فَأَكَّبُوا عَلَيْهَا، وَتَرَكَوْا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي - وَاللَّهِ - لَا أَشُوبُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا»، ومما روى عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنه خطب في الناس فقال: «أَعَزُّمُ عَلَى كُلِّ مَنْ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا رَجَعَ فَمَحَاهُ، فَإِنَّمَا هَلَكَ النَّاسُ حَيْثُ تَتَّبَعُوا أَحَادِيثَ عُلَمَائِهِمْ، وَتَرَكَوْا كِتَابَ رَبِّهِمْ»^(٤٨)، ومن هنا لم يُدَوَّنَ الحديث - على صورته المنظمة المألوفة - إلا في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، الذي ولى الخلافة سنة ٩٩ هـ.

ولا ريب أن طول المدة بين السماع من النبي - ﷺ - والرواية المتناقلة، ثم التدوين فيما بعد - وهو ما يقرب من قرن كامل - كان له تأثيره في استبقاء الألفاظ المسموعة من النبي - ﷺ - كما هي، إن لم يكن بسبب طول بعض الأحاديث، فبسبب تفاوت ذاكرة السامعين في المجلس الواحد قوة وضعفاً، ثم بسبب تعدد الحاملين للحديث زمناً بعد زمن، وهم ذُوو حظوظ متباينة في الحفظ والوعى، والذاكرة البشرية ليس في استطاعتها أن تحفظ كل ما تسمع وتضبطه، والذي تحفظه مما تسمعه ليس في استطاعتها أن تستبقه على أصله ونصّه، ولا سيما بعد

(٤٦) انظر: قصة الحديث المحمدي ٣٨ - نقلا عن الشيخ السيد رشيد رضا.

(٤٧) انظر هذه الأقوال في: قصة الحديث المحمدي ٣٨.

(٤٨) قصة الحديث المحمدي ١٨، ١٩.

تراخى الزمن من وقت سماعها، كذلك لا أحد يأمن من سمع أن يُغَيَّرَ فيما سمعه بالزيادة أو النقص أو الغلط أو الوهم أو التبديل أو التحريف، أو بغير ذلك بالسهو أو بغيره مما يعترى الإنسان.

ومن هنا أصبح من المؤلف غير المنكور عند أحد أن يحرص الرواة على معنى الحديث دون ضبط ألفاظه غالباً، يستوى في ذلك الأحاديث المرفوعة وغير المرفوعة، ويشفع لهم في ذلك أن الحديث لا يُتَعَبَّدُ بلفظه ولا يُصَلَّى به، بخلاف القرآن الكريم، إذ حَرَّصُوا على حفظ ألفاظه ونقلها كما حفظوا، لما كان يتعبد به ولا تصح الصلاة بغير ألفاظه.

ورواية الحديث بالمعنى - بعد إقرارها - أدت إلى اختلاف قليل أو كثير في ألفاظ الحديث الواحد، بل أدت إلى بعض مخالفةٍ لِلُّغَةِ الفصحى، أو إلى بعض تصحيفٍ وتحريفٍ، ومرجع ذلك كُلُّه إلى حال الراوى أو الناقل، ومدى تمكن كل منها من العربية. وأسردُ لك فيما يلي بعض هذه الأحاديث:

(أ) مما وقع فيه اختلاف في اللفظ فقط:

حديث «جاءت امرأة إلى النبي - ﷺ - وأرادت أن تهب نفسها له، فتقدم رجل فقال: يا رسول الله؛ زَوَّجْنِيهَا، ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن، فقال النبي: أَنْكَحْتُكَهَا بما معك من القرآن، وفي رواية: «قد زَوَّجْتُكَهَا بما معك من القرآن»، وفي رواية ثالثة: «زَوَّجْتُكَهَا على ما معك»، وفي رواية رابعة: «قد مَلَكَتُكَهَا بما معك»، وفي رواية خامسة: «قد أَمَلَكْتُكَهَا بما معك من القرآن»، وفي رواية سادسة: «أَنْكَحْتُكَهَا على أن تُقْرِئَهَا وتُعَلِّمَهَا»، وفي رواية سابعة: «أَمَكَّنَّاكَهَا»، وفي رواية ثامنة: «خَذَهَا بما معك».

فهذه اختلافات ثمانية في لفظة واحدة، قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث، وقال العلانى: من المعلوم أن النبي - ﷺ - لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك الساعة، فلم يَبْقَ إلا أن يكون قال لفظةً منها، وعبرَ عنه بقية الرواة بالمعنى^(٤٩).

(ب) مما وقع فيه اختلاف أدى إلى مخالفةٍ لِلُّغَةِ الفصحى:

حديث ابن عباس، أن رجلاً قال: «إن أمى ماتت وعليها صوم شهر، فأَقْضِيهِ؟» وجاء في بعض النسخ: «أَفَأَقْضِيهِ؟»^(٥٠) - والرواية الأولى فيها حذف همزة الاستفهام، وهو غير جائز عند أكثر النحاة.

وحديث عائشة: «كان النبي - ﷺ - يصلى جالساً، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقى من قراءته

(٤٩) قصة الحديث المحدثى ٤٠.

(٥٠) شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩.

نَحْوُ من كذا»، وفي رواية: «نَحْوًا من كذا»^(٥١) - وفي الرواية الثانية زيادة (من) في قوله: (من) قراءته، حتى تكون (قراءته) فاعلاً للفعل (بقى)، وزيادة (من) هنا على خلاف القاعدة النحوية؛ إذ يشترط لزيادتها: أن تقع بعد نفي أو شبهه، وأن يكون مدخولها نكرة، وما هنا ليس كذلك.

وقول النبي - ﷺ -: «قُومُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ»، ويروى: «فَلَأُصَلِّيَ لَكُمْ»^(٥٢) - وفي الرواية الثانية عدم الجزم بلام الأمر، فلم يحذف حرف العلة من الفعل (أصلي) على حسب الظاهر، وهو خلاف المشهور في الفصحى.

وحديث أبي سعيد عن النبي - ﷺ -: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، ويروى: «خمس أوسق»^(٥٣) - وفي الرواية الثانية حذف التاء من العدد (خمس) مع أن معدودها مذكر، وهو خلاف القاعدة.

وقد اهتم ابن مالك بتخريج هذه الأحاديث، وما أشبهها في صحيح البخاري على وجه تستقيم به في العربية، ولكن يبقى بعد هذا أنها خلاف المشهور المقيس في اللغة، وأن ذلك مرده إلى الرواية بالمعنى، وعدم حرص الراوي على حفظ لفظ الرسول - ﷺ - أو عدم تمكنه من ذلك.

(ج) مما وقع فيه اختلاف أدى إلى تصحيف أو تحريف:

قوله - ﷺ - في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» - عوام الرواة مؤلعون بكسر الميم من (ميتته)، وإنما هي مفتوحة - يريد: حيوان البحر إذا مات فيه^(٥٤).

وقوله - ﷺ -: «من توضع للجمعة فيها ونعمت» - بكسر النون وسكون العين والتاء - أي نَعَمَتِ الخلة، والعوام يروونه: «وَنَعِمَت» - بفتح النون وكسر العين، ورواه بعضهم: «وَنَعِمَت» - بتاء الخطاب -^(٥٥).

وحديث ابن أم مكتوم: «إن لي قائدًا لا يلاؤمني»، والصواب: «لا يلائمني» أي لا يوافقني ولا يساعدني على حضور الجماعة، أما الملاومة، فإنما تكون من اللؤم، وهو غير مراد هنا^(٥٦).

(٥١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٥.

(٥٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٦.

(٥٣) صحيح البخاري - كتاب وجوب الزكاة (باب ما أدى زكاته فليس بكنز) و(باب زكاة الورق)

و(باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة).

(٥٤) إصلاح غلط المحدثين للخطابي ٢٠.

(٥٥) إصلاح غلط المحدثين للخطابي ٢٤.

(٥٦) إصلاح غلط المحدثين للخطابي ٢٧.

وقد جمع أبو سليمان حمد بن محمد البُستيّ الخطّابي كثيراً من هذه التصحيقات والتحريفات في الأحاديث، وبين الوجه فيها في كتاب بأسم (إصلاح غلط المحدثين).

وغيرُ خافٍ عليك - بعد هذا - أن الرواية بالمعنى، وما اشتملت عليه من تغيير في الألفاظ، واضطراب في اللغة أحياناً، كانت إحدى الحجج القوية لمن رفض الاحتجاج بالحديث، أو الوثوق بألفاظه التي خالفت مشهور كلام العرب، فحكم على مثل ذلك بالخطأ؛ اعتقاداً بأنه من كلام الراوى وتصرفه في اللفظ، وليس من لفظ الرسول - ﷺ -؛ لأنه أفصح البشر. قال أبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل): «تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبى - ﷺ -؛ لأنه أفصح العرب»^(٥٧).

أما الذين أخذوا بلغة كل حديث، فلم يروا في النقل بالمعنى طعنًا في لغة الحديث؛ لأن نقل الحديث بالمعنى أمرٌ تجوزى احتمالاً، وليس مجزوماً به، فالعلماء أجازوا والرواة نقله بمعناه؛ تسهيلاً عليهم، واستيعاباً لكل المعانى التي قصد الرسول - ﷺ - أن يبلغ بها أمته من بعده، ولا يلزم من إجازة ذلك وإباحته وقوعه فعلاً، يقوى هذا حرص الرواة على اللفظ - ما استطاعوا - أمانةً وضبطاً وتقرباً إلى الله وخدمةً لدينه الحنيف، وامثالاً لقوله - ﷺ - : «نَضَرَ اللهُ أُمَّرَاءَ، سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاَهَا، وَأَدَاَهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فِقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(٥٨).

وعليه: يكفى في لغة الحديث أن يغلب على الظن كونها من ألفاظ النبى - ﷺ -؛ لأن اليقين ليس بمطلوب في هذا، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية، يقول البدر الدمامينى في (شرح التسهيل): «فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يُبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجوز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه؛ فلذلك تراهم يتحررون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تُبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى، ولا يقدر في صحة الاستدلال بها»^(٥٩).

ثم إن النقل بالمعنى ليس بمقصود على الحديث، بل حدث في الشعر المحتج به أيضاً، فتعدد الروايات في البيت الواحد يعدُّ من هذا، والقول بأن منشأ تعدد القبائل ليس مما يمكن قبوله في

(٥٧) خزنة الأدب ١٤/١.

(٥٧) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٤.

(٥٨) غريب الحديث للخطابي ٥٣/١.

كل موضع، ومن العسير إثباته في كل بيت، زد على ذلك أن الحديث - مع فرض تغيير بعض لفظه - أقوى توثيقاً وأصح سنداً من الشعر الذي اعتمد عليه في التقعيد، وفيه ما هو مجهول القائل أو ناقص الفكرة؛ لاقتطاع بعضه، كما أن من بين رواته المتفرّد بالرواية، أو المشكوك في أمانته؛ لشهرة الوضع عنه، وقد قال الفيومي في (المصباح المنير) - بعد أن استشهد على أن (الثناء) يكون في الشر كما يكون في الخير بما جاء في الصحيحين: «مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ - ﷺ - : وَجِبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهِ شَرًّا، فَقَالَ - ﷺ - : وَجِبَتْ، وَسئِلُ عَنْ قَوْلِهِ: وَجِبَتْ، فَقَالَ: هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ.. الْحَدِيثُ» يقول الفيومي: «وَقَدْ نُقِلَ النَّوعَانِ فِي وَاقِعَتَيْنِ تَرَاحَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى، مِنْ الْعَدْلِ الضَّابِطِ، عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ، عَنِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ، عَنِ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، فَكَانَ أَوْثَقَ مِنْ نَقْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ يَكْتَفُونَ بِالنَّقْلِ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَا يَعْرِفُ حَالَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَعْضُ لَهُ مَا يَخْرُجُ عَنِ حَدِّ الْعَدَالِ مِنْ دَهْشٍ وَسُكْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ»^(٦٠).

* الملاحظة الثانية:

أن كثيراً من الرواة كانوا من الأعاجم والمولدين، أي من الذين لم يفطروا على العربية الفصحى، بل اكتسبوها بالتعلم، وهؤلاء - كغيرهم من الأعاجم والمولدين - يجوز عليهم اللحن ويقع منهم، وليس غريباً ولا بعيداً أن رَوَوْا الْحَدِيثَ بِمَا أَدَّتْ إِلَيْهِ عِبَارَاتِهِمْ، فَزَادُوا وَنَقَصُوا، وَقَدَّمُوا وَأَخَّرُوا، وَأَبْدَلُوا أَلْفَاظًا بِأَلْفَاظٍ، وَهَذَا تَرَى الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ مَرَوِيًّا عَلَى أَوْجِهِ شَتَّى، بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وقد كان وقوع اللحن من رواية الحديث أمراً مسلماً به، وشائعاً بين العلماء، حتى كانوا يقبلون الحديث منهم على عِلَاتِهِ، دون أن يحرصوا على تغييره أو تصحيح ما به من لحن، ما دام من أقوال الصحابة أو التابعين؛ إذ القصد في ذلك كله إلى المعنى - كما سبق -، وأما ما كان من لفظ النبي - ﷺ - فقد جَدُّوا في تصحيح لفظه، وفي (مراتب النحويين) أن علي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) كان لا يغيّر الحديث - وإن كان لحنًا - إلا أن يكون من لفظ النبي - ﷺ -، ومعنى هذا أنه يُجوزُ اللحن على من سواه^(٦١).

ولهذا السبب عيبَ علي ابن مالك إكثاره من الاستدلال بالحديث على المسائل النحوية، كما عيبَ عليه تَعَقُّبُهُ النحويين وَلَوْ مَهْمٌ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ، يَقُولُ أَبُو حِيَّانٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ): «وَالْمَصْنَفُ - يَقْصِدُ ابْنَ مَالِكٍ - قَدْ أَكْثَرَ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِمَا وَرَدَ فِي الْأَثَرِ، مُتَعَقِّبًا - بِزَعْمِهِ - عَلَى النحويين: وَمَا أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ، وَلَا صَحِبَ مِنْ لَهُ التَّمْيِيزَ، وَقَدْ قَالَ لَنَا قَاضِي الْقَضَاةِ

(٦٠) المصباح المنير للفيومي (ثنى).

(٦١) مراتب النحويين ٦.

بدرالدين بن جماعة - وكان ممن أخذ على ابن مالك - : «قلت له: يا سيدي؛ هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يُجِبْ بشيء» (٦٢).

أما المجيزون للاستدلال بالحديث، فمن رأيهم أن الأعاجم كانوا أيضاً من رواة الشعر المحتج به باتفاق، فكيف يؤخذ بما رواوا من شعر، ولا يؤخذ بما رواوا من حديث، مع أن الحرص على سلامة الثاني أشد وأقوى؟.

* الملاحظة الثالثة:

أن المجيزين للاستشهاد بالحديث، بنوا إحدى حججهم على أن تدوين الحديث وقع في الصدر الأول، قبل أن تفسد اللغة، أي حين كان كلام الناقلين للحديث - على فرض تغييرهم بعض ألفاظه - يصح الاحتجاج به، وعلى ذلك لا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال (٦٣).

وهو قول غير دقيق، إذ من الثابت أن تدوين الحديث بدأ قبل فساد العربية، وامتد إلى زمن فسادها، وقد لاحظ علماء الحديث أن تدوينه مرَّ بأطوار أربعة:

أما الطور الأول: فكان منذ أواخر القرن الأول الهجري، عندما شاعت رواية الحديث، وقلت الثقة ببعض الرواة، وظهر الكذب في الحديث لدواعٍ سياسية أو مذهبية، وأخذ الموت في حفظه بالحروب أو بتقدم السن، ومن هنا خاف عمر بن عبد العزيز - الذي ولي الخلافة سنة ٩٩ هـ - على حديث رسول الله - ﷺ - من الاختلاف والاختلاق والاندثار، فكتب إلى عماله في الأمصار أن: انظروا ما كان من حديث رسول الله - ﷺ - أو سنته، فاجمعوه أو اكتبوه، وانحصر هذا الطور في جمع الحديث من صدور حفظته، مما وعته الذاكرة، أو مما كان في صحف لا يضمها مُصَنَّفٌ مُبَوَّبٌ جامع، وكانت هذه الصحف تضم مع الحديث أشتاتاً أخرى من الفقه واللغة والأدب، ولم يصل إلينا من هذا الطور كتاب جامع منظم.

وأما الطور الثاني: فكان في عصر بني العباس، واستمر إلى آخر القرن الثاني الهجري، وفيه شرح العلماء يهذبون ما أثر عن الطور الأول، ويرتبونه، وينحون عنه ما لا يتصل به من فقه وشعر ولغة، فأصبح الحديث مقصوراً على كلام الرسول - ﷺ - وكلام صحابته وفتاوى التابعين، ولم يصل إلينا من الكتب المبوبة هكذا إلا (موطأ الإمام مالك - ت ١٧٩ هـ).

وفي الطور الثالث: نحا التدوين منحى آخر؛ إذ طفق العلماء يُفردون كل ما روى من الأحاديث بالتدوين، بعد أن كان من قبل مختلطاً بأقوال الصحابة وغيرهم، وصُنِّفَتْ - على هذا - المسانيدُ الكثيرة، ومن أشهرها: مسند أسد بن موسى الأموي (ت ٢١٢ هـ)، ومسند

(٦٢) خزنة الأدب ١٢/١.

(٦٣) خزنة الأدب ١٥/١.

نعيم بن حماد الخزاعي (ت ٢٢٨هـ)، ومسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). وكانت هذه المسانيد تحمل الأحاديث الصحيحة وغيرها.

أما الطور الرابع: فكان طور التنقيح والتمحيص والاختيار؛ إذ عكف العلماء على دراسة ما بين أيديهم من أحاديث المسانيد وغيرها، ودَقَّقُوا فِيهَا سِنْدًا وَمَتْنًا وَرِوَاةً، واختاروا منها ما تبين لهم أنه صحيح - على طريقتهم في البحث والتقصي - وهؤلاء هم أصحاب الكتب الستة: الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، والبخاري (ت ٢٥٦هـ)، ومسلم (ت ٢٦٨هـ)، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ).

ومن ذلك تدرك أن خاتمة التدوين كانت أواخر القرن الثالث الهجري تقريباً، أي بعد أن كان اللحن قد فشا على الألسنة، وكان ذلك منذ نهاية الدولة الأموية سنة ١٣٢هـ، يدل على هذا أن الكسائي (ت ١٨٩هـ) ألف كتاباً فيها تلحن فيه العوام.

ومن الواضح أنني لا أربط هنا بين ظهور اللحن أو انتشاره، وبين وقوعه في الحديث؛ إذ قد التزم المدونون توثيق ما دونوه من أحاديث متناً وسنداً - جَهْدَ اسْتَطَاعَتِهِمْ - كما فعل البخاري في توثيق صحيحه، وكما فعل غيره من متأخري المدونين.

* الملاحظة الرابعة:

أن باحثاً معاصراً ذهب إلى أن (التحرز الديني) كان هو الباعث الحق على انصراف كثير من النحاة - ولا سيما المتقدمين - عن الاحتجاج بالحديث، فهم قد نزهوا الحديث الشريف - كما نزهوا القرآن الكريم - عن أن يكون عرضة للقليل والقال والتأويل والتخريج، فدقة الإحساس الشديد بتنزيه السنة كانت هي المانع من الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وهو يستند - فيما اتجه إليه - إلى أن السنة كانت بين أيدي علماء النحو في زمن الدراسة، وكانوا على علم بما يدور حولها من توثيق، ويعلمون أن توثيقها يتم على نحو أفضل من توثيق ما بأيديهم من نصوص الشعر، ثم هو يردُّ وجهة من يرى أن السبب هو احتمال اللحن أو الرواية بالمعنى، بأن ذلك لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر، من رواية الحديث وجمعه ودراسة اللغة واستنباط قواعدها، إذ التقى الاثنان، الأولى تُوثق النص، والثانية تجتهد وتقعُد^(٦٤). اهـ.

وكون التحرز الديني باعثاً على عدم الاحتجاج بالحديث، مسألة اجتهاد منه، ولم يصرح به أحد من العلماء إلا الأصمعي، وهو اتجاه قد يُقبل على نحو ما، ويؤيده ما جاء عن نصر بن علي من قوله: سمعت الأصمعي يقول: «يُتَقَى مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - كَمَا يُتَقَى مِنْ

(٦٤) مستوى الصواب والخطأ ١٤٠.

تفسير القرآن»، وما جاء عن المعتمر بن سليمان عن أبيه، قال: «كانوا يكرهون أن يُفسرُوا حديث رسول الله - ﷺ - برأيهم»^(٦٥).

وأنا لا أرتاح كثيراً إلى نهوض هذا الداعي - مفرداً - بكل جوانب العلة في إبعاد الحديث عن نطاق الاحتجاج اللغوي، أو إلى أنه كان محل نظر من العلماء كافة؛ إذ لو استقام أمر هذه العلة وكفايتها بالغرض كله، لما وجدنا من القدماء والمتأخرين من يُعرضُ أحاديث رسول الله - ﷺ - بعد ذلك للتأويل والتخريج على اللهجات المختلفة قوةً وضعفاً، وعلى الأوجه القرية والبعيدة، بل ما وصل الأمر إلى حد الجرأة بنسبة بعض هذه الأحاديث إلى تضعيف لغته أو تخطئتها.

وأكبر ظني أنهم لو أقدموا على استنباط الأحكام اللغوية من الحديث، واحتجوا به، لكان ذلك أهونَ من التأويل والتخريج، بل التخطيء أحياناً، ثم إن ذلك التحرز الديني قد يستقيم مع القراءات القرآنية - كما سبق -؛ لكونها من كلام الله سبحانه وتعالى، ومما يتعبد بتلاوته، ولا تجوز الصلاة إلا به، ولكنه لا يستقيم - من كل وجه - مع الحديث؛ لأنه من كلام النبي - ﷺ -، وهو بشر من العرب، وكلامه ككلامهم، لا يتعبد بتلاوته، ولا تجوز الصلاة به، فليس لألفاظه وتراكيبه ما لألفاظ القرآن وتراكيبه، من الهيبة ومراعاة تجنب الخوض فيه، تفسيراً أو تأويلاً أو تخريجاً.

* الملاحظة الخامسة:

أن من العلماء من لم يرتضِ الإطلاق في إجازة الاحتجاج بالحديث أو في منعه؛ إذ الوارد من الأحاديث ليس على درجة واحدة في التواتر، ولا في الطول والقصر، ولا في الإسناد إلى الرسول - ﷺ - أو إلى الصحابي أو التابعي، إلى غير ذلك من أمور ينبغي أن تكون موضع نظر، ومن هنا وقف بعض العلماء من الحديث موقف تفصيل ثم ترجيح، فكان لهم بهذا مسلك وسط بين هؤلاء المتشددين وأولئك المتساهلين، ومن رأى هؤلاء المفصلين أنه يحتج بما يُعتقد أنه من لفظ الرسول - ﷺ - كالأحاديث القصيرة، والأحاديث التي حرص الرواة على نقلها باللفظ؛ إذ كان اللفظ هو المقصود، كالأحاديث التي يتعبد بها، أو التي تبين فصاحة النبي - ﷺ -، أو مخاطبته لقوم بلغتهم.

ويأتي في مقدمة هؤلاء المفصلين أبو الحسن الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، فقد فرق بين نوعين من الحديث: أحدهما ما اعتنى بنقل لفظه، فهذا يحتج به، والثاني ما اعتنى بنقل معناه، وهذا لا يحتج به، قال في (شرح الألفية): «وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتنى ناقله بمعناه دون

(٦٥) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ٦، ٧.

لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه؛ لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»^(٦٦).

ثم جاء من بعده السيوطي (ت ٩١١ هـ) فأيد كلامه هذا؛ إذ قال: «وأما كلامه - ﷺ - فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار - على قلة أيضاً - فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى»^(٦٧) اهـ.

أقول: وينبغي ألاَّ يخدعنا هذا الرأي المتوسط الذي أخذ به الشاطبي ثم السيوطي؛ إذ لن نظفر من ورائه بنجديد كثير، اللهم إلا في مجال ألفاظ اللغة وبعض ظواهرها غير الخاضعة للتقعيد، كالألفاظ الغريبة التي لم تردَّ بعينها في كلام العرب شعره ونثره، وكالإبدال اللغوي في لغة ما، ويبقى بعد ذلك مسائل الإعراب والتصريف، مما جاء في الحديث - قصيره وطويله، وكتبه إلى بعض الملوك - مخالفاً للمقيس المشهور في كلام العرب - وقد سبقت أمثلة له -، فهل يحتاج بهذا، وتؤسس عليه قواعد، ويقاس عليه كلام العامة والخاصة - كما فعل ابن مالك -؟ أو يبقى الحكم عليه بالضعف - أو بالخطأ -؛ لأنه من تغيير الرواة؛ لعدم تمكثهم من الفصحى سليقةً أو اكتساباً؟ أما أنا فأميلُ إلى الحكم الأخير، وإن كان الحديث مما سبق، يساعد في ذلك ما يفهم من عبارة السيوطي السابقة؛ إذ قال عن ثبوت النقل بلفظ النبي - ﷺ - : «وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار - على قلة أيضاً -، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى».

* الملاحظة السادسة:

أن الشيخ محمد الخضر حسين - من المعاصرين - درس مسألة الاحتجاج بالحديث، في بحث قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واستخلص من تلك الدراسة رأياً أقره المجمع^(٦٨)، ويتلخص فيما يلي:

الأحاديث التي تُروى في كتب بعض المتأخرين، مما لم يُدَوَّن في الصدر الأول، لا ينبغي أن تكون موضع خلاف في عدم الاحتجاج بها، سواء اتصل سندها أم انقطع. والأحاديث التي دُوِّنت في الصدر الأول: يحتج بها إذا كانت متواترة ومشهورة، أو مقصودة للفظ - كأحاديث التعبد، والأذكار، والأدعية - أو التي تُعدُّ من جوامع الكلم، أو المروية لبيان

(٦٦) خزائن الأدب ١/١٢.

(٦٧) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٢.

(٦٨) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٣، ٤ - ودراسات في العربية وتاريخها ١٧٧ - ١٨٠.

أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم، أو التي دونها من نشأ في بيئة عربية خالصة - كالشافعي ومالك بن أنس -، أو التي عُرفَ عن روايتها أنهم لا يميزون الرواية بالمعنى - كالقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين -، أو التي رُوِيَتْ من طرق متعددة بألفاظ واحدة. أما الأحاديث التي دُوِّنَتْ في الصدر الأول، ولم تكن من هذه الأنواع السابقة: فيحتج بما ورد لفظه على وجه واحد، كحديث أن النبي - ﷺ - كان إذا أصبح قال: «هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا» وحديث: «وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح - وقد ستره الله - فيقول: «عملت البارحة كذا» ففي الحديثين إطلاق (البارحة) على الزمن قبل الزوال؛ لقوله: «إذا أصبح» و«ثم يصبح»، وفيه تصحيح لما يقوله العامة، وردُّ على الحريري في زعمه أنه لا يقال: (البارحة) إلا لما بعد الزوال^(٦٩).

أما ما ورد لفظه على أوجه مختلفة، فإنه يحتج بما جاء في رواية مشهورة، لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي. ولا يحتج بما جاء في رواية شاذة، أو بما قال فيه بعض المحدثين: إنه غلط من الراوي أو تصحيف. اهـ.

ورأى الشيخ محمد الخضر حسين في الاحتجاج بما دُوِّنَ في الصدر الأول - على التفصيل الذي فصل - أولى بالقبول؛ لربطه بين الحديث وزمن تدوينه على وجه دقيق، وهذا أمر يجعله موضع ثقة عند علماء اللغة؛ لأن وقوع التدوين في الصدر الأول فيه غلبة الظن بأن الحديث من لفظه - ﷺ - ولا سيما إذا كان القصد منه معنى خاصاً أو حالاً معينة تستدعي الحرص على الألفاظ - كالأمر التي ذكرها الشيخ سابقاً -، وهي غلبة تكفي لإثبات اللغة، يقوى هذا أن الأصل هو الرواية باللفظ، ولا يذهب بغلبة الظن هذه إلا أن يطعن محدث في الحديث بالغلط من الراوي، أو بالشذوذ، أو بالتصحيف، وهي أمور تبعدُ به عن لفظ النبي - ﷺ -؛ لأنه أفصح من نطق بالضاد، فتبعده عن مجال الاحتجاج.

كذلك رأيه في عدم الاحتجاج بما دُوِّنَ في غير الصدر الأول، أولى بالقبول؛ لما فيه من احتمال ألا يكون اللفظ للرسول - ﷺ - وذلك لكثرة الأعاجم والمولدين في رجال سنده، مع بُعد المدون عن الطبقة التي يحتج بكلامها، فكون اللفظ - مع هذا - للنبي - ﷺ - احتمال ضعيف، قاصر عن درجة الظن الكافي لإثبات اللغة لفظاً وتصرفاً وإعراباً.

لكن يبقى - بعد هذا - أن يخرج كلام الشيخ من مجال النظر والرأي إلى مجال العمل والتطبيق، فتنهض جماعة من رجال الحديث الشريف في العصر الحاضر، وتتحمّل تبعه تمييز الأحاديث بعضها من بعض: ما دُوِّنَ منها في الصدر الأول وما دُوِّنَ في غيره، وما طُعن في رجاله

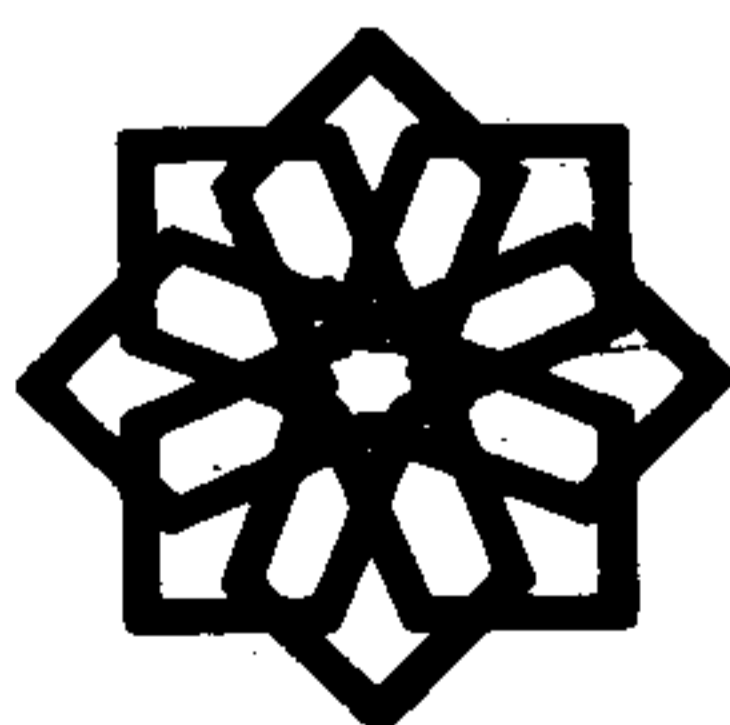
(٦٩) انظر: دراسات في العربية وتاريخها ١٧٩. وانظر كلام الحريري في درة الغواص ١٤ - ١٦.

وما سلم من الطعن، وما عُرف في نقلته العجمة وعدم الدراية اللغوية طبعاً واكتساباً وما عُرف عنه غير ذلك، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقاً من أمور، وعندئذ: للنحاة أن يصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث، قوةً وضعفاً وصحةً وخطأً، فتُحسَّم هذه المسألة التي دَبَّ فيها الخلاف منذ متقدمي النحاة، ولا تزال حتى اليوم.

* الملاحظة السابعة:

أن بعض طلاب الدراسات العليا - ممن يهتمون بتحقيق المخطوطات في رسائلهم العلمية - يزعمون أن المتأخرين قد استشهدوا بالحديث الشريف متى وجدوا في مصنفاتهم شيئاً منه، ويأخذون على المؤلفين في أصول النحو من المتأخرين - كالسيوطي - أنهم لم ينتبهوا إلى ذلك، إذ قصروه على ابن مالك وابن خروف فقط، وهم يظنون أنهم - بهذا - قد جاءوا في بحوثهم وتعليقاتهم بجديد له قيمة.

وهذا وهمٌ منهم يتابعهم عليه المشرفون على رسائلهم غفلةً وسهواً. أو تقصيراً في التحصيل! فإن ما ورد في كتب هؤلاء المتأخرين من حديث لا يعدو أن يكون أمثلة يُتبرَّكُ بها، أو يُستأنس للقاعدة، وهي كالأمثلة الأخرى من الشعر والنثر، مما وقع في عصر الاحتجاج وفي غيره. ويكفي في رد هذا الوهم أن يُحسِّن هؤلاء وأولئك فهمَ معنى (الاستشهاد) على حقه؛ فهو إثبات قواعد كلية بكلامٍ معتدٍّ به؛ أفلا ترى إلى ما مضى من قول أبي حيان في (شرح التسهيل) منكرًا على ابن مالك احتجاجه بالحديث: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيرَهُ»، وتأمل قوله فيه: (إثبات القواعد الكلية) لتردَّ وهم هؤلاء الطلاب ومن معهم، فكتب المتأخرين من النحاة واللغويين عمومًا لا تعدوا أن يكون ما فيها تكررًا لما جاء في كتب الأقدمين من قواعد، وإن اختلف اللفظ، وتنوع المثال، وليس فيها من قواعد جديدة يمكن إثباتها والاستدلال عليها من أول الأمر.



المعيار الخامس

لغة المولدين

يُقصدُ بالمولدين: هؤلاء الذين كانوا بعد عصر الاحتجاج باللغة، ممن نشأ في غير البادية، أو نشأ بالبادية ثم رحل إلى الحضرة، واختلط بالأعاجم، أو صاهر إليهم.

ومن معايير علماء اللغة عَدَمُ الاعتداد بكلام هؤلاء: شعراً ونثراً؛ لعدم تمكنهم من الفصحى تَمَكَّنَ غيرهم من الجاهليين، أو ممن ظل في البادية بعد الإسلام. والسبب في عدم تمكنهم من الفصحى هو بُعْدُهُمْ عن موطنها الأَصْلِ، واشتغالهم بوسائل الرِّفَاهَةِ في الحضرة، وإفهامهم سَمَاعَ اللُّكْنَةِ من مخالطتهم، صفاراً وكباراً، حتى لقد غدا هذا الإلْفُ نذيراً بفقد الحسِّ العربي بالفصحى عند بعضهم. وربما جَدَّ بعض هؤلاء المولدين في إتقان فُصْحَاهُ بالتعلم والتلقين، لكن ذلك لا يشفع له، ولا يستحث إلى الثقة بكلامه على نحو ما يثقون بكلام العربي في باديته، فهم يدركون أن فصاحته صنعة مكتسبة، لا طبع فيه وسليقة، ومن اليسير أن يزلقَ لسانه إلى اللحن، دون أن يشعر، كما أن من السهل عليه أن يفهم الكلام المملحون - إذا ما ألقى عليه - على خلاف العربي القحاح، الذي لا يَطْوَعُ له لسانه إذا أرادَه على النطق لحناً، والذي لا يفهم الكلام المملحون إذا سمعَه، فقد روى الجاحظ أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ: ﴿وَحَمَلْنَا عَلَى ذَاتِ الْوَاحِ وَدُسِرَ. تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾ - قرأها القارئ بفتح الكاف والفاء من (كفر) - فقال الأعرابي: لا يكون، وحين قرأها بضم الكاف وكسر الفاء قال: يكون^(١).

ويصور لنا الجاحظ دقة إحساس العربي الخالص بلغته، وعدم فهم ما يخرج على نظامها الذي أَلْفَهُ ما دام على بداوته بقوله: «وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلُ، وَإِذَا عَزَّ أَخَاكَ فَهُنَّ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ هَذَا لَمْ يَفْهَمْ قَوْلَهُمْ: ذَهَبَتْ إِلَى أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتَ أَبِي عَمْرٍو»^(٢). وَمِنْ ثَمَّ وَضَع النحويون معياراً للأخذ عن العربي، هو أن يُلْقُوا عليه كلاماً مملحوناً، فإن فهمه بهرجوه ولم يسمعوا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة وتنقص البيان؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطردت وتكاملت، بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة، وفي تلك الجزيرة^(٢).

(١) البيان والتبيين ٩/٣.

(٢) البيان والتبيين ١١٣/١.

ولا بأسفاهم وبصريفاهم مما يخالف الماتور عن اهل المباديه، الدين استنبطت من لغتهم القواعد، فما خالف ذلك من كلامهم مُطَّرَحٌ وخطأ، وفيما يلي أشهر هؤلاء العلماء الذين تعقبوا لغة المولدين، وبعض ما خطئوه من لغتهم:

* أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):

خطأ ذا الرُّمَّةِ في قوله:

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

وقال: أدخل (إلا) في خبر (ماتنّفك)، وذلك لا يصح؛ إذ لا يقال: مازال زيد إلا قائماً. لأن (إلا) إنما تدخل في خبر الأفعال الناسخة إذا كان منفيّاً، نحو: ما كان زيد إلا قائماً، و (ما) مع أفعال الاستمرار (مازال، وما فتىء، وما برح، وما انفك) وإن كانت نافية لفظاً فإن خبرها باق على إثباته، فقولك: مازال زيد عالماً، فيه إثبات العلم لزيد، فهو كقولك: كان زيد عالماً، وهذا لا يدخل عليه (إلا) فكذلك ذلك.

* يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ):

خطأ ابن قيس الرُّقيّات في قوله:

مَا مَرَّ يَوْمٌ إِلَّا وَعِنْدَهُمَا لَحْمٌ رِجَالٍ أَوْ يَالْغَانِ دَمَا

وكان يونس يقول: يجوز (يولغان)، ولا يجوز (يالغان)، وحين قيل له: فقد قال ذلك ابن قيس الرقيّات - وهو حجازي فصيح - قال: ليس بفصيح ولا ثقة، شغل نفسه بالشرب بتكرير^(٣).

* الأخفش (ت ٢١٤هـ):

كان يطعن على بشار بن برد في قوله:

وَالآنَ أَقْصَرَ عَنْ سُمِيَّةَ بَاطِلِي وَأَشَارَ بِالْوَجَلِي عَلَى مُشِيرٍ

وفي قوله:

عَلَى الْغَزَلِي مَنَى السَّلَامُ فَرَبَّمَا هَوَتْ بِهَا فِي ظِلِّ مُخَضَّرَةٍ زُهْرٍ

قال الأخفش: لم يُسَمَّعْ من الوجل والغزل (فعلّ)، وإنما قاسها بشار، وليس هذا مما يقاس، إنما يُعَمَلُ فيه بالسمع^(٤).

(٣) الأغاني ١٧٣٢/٥.

(٤) الموشح للمرزباني ٢٢٣.

كما طعن عليه في قوله:

نُلَاعِبُ نَيْنَانَ الْبَحُورِ وَرَبِّمَا رَأَيْتُ نَفُوسَ الْقَوْمِ مِنْ جَرِيهَا تَجْرِي
وقال: لم يسمع (نينان) في جمع (نون)^(٥).

* الأصمعي (ت ٢١٦ هـ):

تبع أبا عمرو بن العلاء في تخطئة ذي الرمة في قوله السابق:^(٦):

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا
وخطأه في قوله:

وَقَفْنَا فُقُلْنَا: إِيهِ عَنُّ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ
لأن المسموع في (إيه) هو التثوين (إيه)، وكان ذا الرمة أجرى ذلك مجرى (غاق و غاق) و (صه و صه)، فأجراه مجرى بعض ما يشبهه من غير أن يكون سمع فيه ما قاله^(٧).

ولم يرتض استعماله (زوجة) - بالتاء - في قوله:

أَذَا زَوْجَةٍ بِالمُضَرِّ أُمَّ ذَا خُصُومَةٍ أَرَاكَ هَا بِالبَصْرَةِ العَامِ ثَاوِيَا
وكان يقول: «ما أقل ما تقول العرب الفصحاء: فلانة زوجة فلان، إنما يقولون: زوج فلان، وحين قيل له: أليس قد قال ذو الرمة:

أَذَا زَوْجَةٍ بِالمُضَرِّ أُمَّ ذَا خُصُومَةٍ أَرَاكَ هَا بِالبَصْرَةِ العَامِ ثَاوِيَا
قال: إن ذا الرمة قد أكل البقل والملوح في حوانيت البقالين حتى بشم^(٨) وكان للأصمعي على شعر ذي الرمة استدراك كثير في لفظه ومعناه، حتى كان يقول: «لو أدركت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيراً من شعره، فكان ذلك خيراً له»^(٩).

وخطأ ربيعة الرقي في قوله:

لَشْتَانٌ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرُ بْنُ حَاتِمِ
لأنه زاد (بين) بعد (شتان)، والعرب تقول: شتان مأمها، ولا تقول: شتان ما بينها، وربيعه الرقي عنده ليس بحجة^(١٠).

وخطأ ابن قيس الرقيات في قوله:

مُضْعَبُ جِينِ جَدِّ الأُمِّ رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

(٥) الموشح للمرزباني ٢٢٤.

(٦) الموشح للمرزباني ١٦٦.

(٧) الحجة للفارسي ٣٥٩/٤ (مخطوط).

(٨) الموشح للمرزباني ١٦٤.

(٩) الموشح للمرزباني ١٦٨.

(١٠) لسان العرب (شتت).

لأنه منع (مصعب) من الصرف، وهو مصروف^(١١).

وخطأه في قوله:

تَبْكِيكُمْ أَسْمَاءُ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ لَيْلَى: وَأَرْزَعَتِي

وقال: كان ينبغي أن يقول في الندبة: وَأَرْزَعَتِيَاهُ، كما تقول: وَأَعْمَاهُ، وَالْأَخْيَاهُ^(١٢).

وخطأ الكميت في قوله:

أَرَعِدُ وَأَبْرِقُ يَايَزِيدُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرٍ!

لأن العرب تقول: رَعَدَتِ السَّمَاءُ وَبَرَقَتْ، وَرَعَدَ لَهُ، وَبَرَقَ لَهُ: إِذَا أَوْعَدَهُ وَهَدَّدَهُ، وَلَا تَقُولُ: أَرَعِدُ وَلَا أَبْرِقُ - فِي الْوَعِيدِ وَلَا فِي السَّمَاءِ - وَالْكَمَيْتُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَتَعَلَّمَ الْغَرِيبَ وَرَوَى الشَّعْرَ، وَكَانَ مُعَلِّمًا، فَلَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ الْبَدْوِ^(١٣).

وخطأ أبا نواس في قوله:

(أُهْجُ نَزَارٍ، وَأَفْرِجِ جِلْدَتَهَا)

لأن العرب تقول في الفساد: فَرَيْتُ، وَفِي الْإِصْلَاحِ: أَفْرَيْتُ، فَخَالَفَ أَبُو نَوَاسٍ ذَلِكَ^(١٤).

وخطأ الأقيشر في قوله:

إِنَّمَا نَشَرَبُ مِنْ أَمْوَالِنَا فَسَلُّوا الشَّرْطِيَّ: مَا هَذَا الْغَضَبُ؟

لأن العرب لا تقول إلا: رَجُلٌ شَرْطِيٌّ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - وَقَدْ سَكَنَهَا الْأَقْيِشَرُ، وَهُوَ مَوْلَدٌ، لَا يَلْتَفِتُ إِلَى شَعْرِهِ^(١٥).

وممن خطأهم الأصمعي أيضاً: الْقُحَيْفُ الْعَامِرِيُّ، وَمَرْوَانَ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ، وَالطَّرِمَّاحُ بْنُ حَكِيمٍ^(١٦). قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ عَنِ الْقُحَيْفِ الْعَامِرِيِّ الَّذِي يَقُولُ فِي النَّشَاشِ - وَهُوَ وَادٍ لِبَنِي نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ -:

هُمْ تَرَكَوْا عَلَى النَّشَاشِ صَرْعِي أَبَاحُوهَا الْقَشَاعِمَ وَالذَّنَابَا

فَقَالَ: لَيْسَ بِفَصِيحٍ وَلَا حُجَّةً^(١٧). وَقَالَ الرِّيَاشِيُّ: سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ عَنِ مَرْوَانَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، فَقَالَ لِي كَانَ مَوْلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِاللُّغَةِ^(١٨). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، قَالَ:

(١١) الموشح للمرزباني ١٦٩.

(١٢) الموشح للمرزباني ١٧٠.

(١٣) فحولة الشعراء ٤٦.

(١٤) الموشح للمرزباني ٢٤٥.

(١٥) الموشح للمرزباني ٢٠٠.

(١٦) انظر: فحولة الشعراء ٣١، ٥٢.

(١٧) الموشح للمرزباني ٢٠٠.

(١٨) الموشح للمرزباني ٢٢٧.

يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه^(٢٠).

* أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ):

خَطَأَ عُمَارَةَ بن عَقِيلٍ؛ لَأَنَّهُ جَمَعَ (الرَّيْحَ) فِي بَعْضِ شَعْرِهِ عَلَيَّ (الْأَرْيَاحَ) فَقَالَ^(٢١)
حَتَّى الدِّيارِ كَأَنَّهَا أَسطِرُّ بِالوَحْيِ يَدْرُسُ صُحُفَهَا الأَحْبَارُ
لَعِبَ البَلَى بِجَدِيدِهَا وَتَنَفَّسَتْ عَرَصَاتُهَا الأَرْيَاحُ والأَمطارُ

فخالف القياس وكلام العرب، الذي هو (الأرواح) - بالواو -، وأما القياس؛ فلأن الياء في المفرد (ريح) أصلها الواو، والجمع مما يردُّ الأشياء إلى أصولها.

وخطأه في قوله:

وَمِنْ لَيْلَةٍ قَدْ بَتُّهَا غَيْرَ آثِمٍ بِسَاجِيَةِ المَجْلِينَ، رِيَّانَةَ القَلْبِ
فقد قال: (ريانة)، والقياس: رِيًّا - على وزن فَعَلَى - مؤنث رِيَّان، نحو عطشان وعَطَشَى^(٢٢).

* ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ)

ذكر أنه يقال: سمك مَلِيحٌ ومملوح، ولا يقال سمك مالح، وخطأ ما ورد في شعر عذافر وهو قوله:

بَصْرِيَّةٌ تزوجت بَصْرِيًّا يُطْعِمُهَا المالحَ والطَّرِيًّا

وعذافر في رأيه ليس بحجة؛ لكونه من المولدين^(٢٣).

وتبع الأصمعي في تخطئة ربيعة الرقي في قوله:^(٢٤)

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في الندى يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ بنِ حاتمِ

لأنه زاد (بين) بعد (شتان)، والمأثور هو: شَتَّانَ ما هما:

* المبرد (ت ٢٨٥ هـ):

خطأ أبا العتاهية، وقال عنه: «كان أبو العتاهية مع اقتداره في قول الشعر وسهولته عليه يكثر عثاره وتصاب سقطاته، وكان يلحن في شعره، ويركب جميع الأعاريض، وكثيراً ما يركب

(٢٢) لحن العوام للزبيدي ٣٤٩.

(٢٣) أدب الكاتب ٣١٣.

(٢٤) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٩) الموشح للمرزباني ١٨٩.

(٢٠) الموشح للمرزباني ١٧٤.

(٢١) الأغاني ٩٦٩٦/٢٨.

مالا يُخْرَج من العروض إذا كان مستقيماً في الهاجس، فَمِمَّا أخطأ فيه قوله:

ولرَّبِّمَا سُئِلَ البِخْ لُ الشَّيْءَ لا يَسُوئِي فتيلا

لأن الصواب هو: لا يساوى؛ لأنه من: ساواه يساويه. وكذلك أخطأ في قوله:

والله رَبُّ مِني والراقصاتِ بها لأشكرنَّ يزيدًا حيثما كُنْتُ
ماقلْتُ في فضله شيئاً لأمدحه إلا وفضلُ يزيدٍ فوق ما قلتُ

قال المبرد: صرف (يزيد) في موضعين، لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح^(٢٥).

وقال عن أبي نواس: كان لحائنة، فمن ذلك قوله:

فما ضَرَّها ألا تكونَ لجرولٍ ولا المُرَني كَعَب ولا لزياد

إذ لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله: (المُرَني) في حشو الشعر، وإنما يجوز هذا ونحوه في القوافي^(٢٦).

وخطأ محمد بن يسير في قوله:

ولو قنعتُ أتاني الرزقُ في دَعَةٍ إن القنوعَ الغني لاكثره المال

لأن (القنوع) إنما هو السؤال، والقانع: السائل، قال تعالى: ﴿أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾^(٢٧).

وخطأ عبد الصمد بن المعذل في قوله:

إنَّ أبارهمَ في تَكْرُمِهِ بَلَّغَهُ اللهُ مُنْتَهَى أَمَلِهِ

لأنه ترك صرف ما ينصرف وهو (رهم)^(٢٨).

* الزُّبيديُّ الأندلسيُّ (ت ٣٧٩ هـ):

خطأ الكميِّت في قوله:

فَلا أعني بذلك أسفليكمُ وَلَكِنِّي أريدُ به الذَّوينَا

لأنه جمع (ذو) وقطعها عن الإضافة وعرفها بالألف واللام فقال: (الذَّوين)، مع أن استعمالها المأثور أن تضاف إلى اسم جنس، قال الزبيدي: «كأن الكميِّت جمعه مفردًا وأخرجه مُخْرَجَ (الأدواء) في الانفراد، وذلك غير مقول»^(٢٩).

وتابع الزبيديُّ السجستانيُّ في تخطئة عَمارةَ بن عقيل في قوله^(٣٠):

(٢٨) الموشح للمرزياني ٣١٠.

(٢٩) لحن العوام للزبيدي ١٢.

(٣٠) لحن العوام للزبيدي ٣٤٩.

(٢٥) الموشح للمرزياني ٢٣٧.

(٢٦) الموشح للمرزياني ٢٤٢.

(٢٧) الموشح للمرزياني ٢٦٩.

ومن ليلة قد بثها غير آثم بساجية المجلين ريانة القلب
إذ القياس هو: رياً مؤنث ريان، نحو عطشى مؤنث عطشان.
وخطأ أبا تمام في قوله:

أقر السَّلامَ مُعَرِّفًا وَمُحَصِّبًا مِنْ خَالِدِ المَعْرُوفِ وَالمُهَيِّجَاءِ
إذ مقول العرب المأثور هو: أقرأ على فلان السلام - بمعنى أبلغه إياه - ولا يقولون: أقرته
السلام - بهذا المعنى - وإنما بمعنى: أحمله على أن يقرأ^(٣١).

* ابن مكي الصقل (ت ٥٠١ هـ):

تبع غيره في تخطئة أبي تمام في قوله:
إحْدَى بنى بكر بن عبْدِ مَنَاهِ بَيْنَ الكَثِيبِ الفَرْدِ وَالأَمْوَاهِ
لأنه قال: (مَنَاهِ) - بالهاء - وصوابها أن تكون بالتاء (مَنَاءُ)^(٣٢). كما خطأ ابن العلاف في
قوله:

تَدْفَعُ عَنَّا الأذَى وَتَنْصَرِنَا بِالمَغِيبِ مِنْ خُنْفَسٍ وَمِنْ جُرْدٍ
لأنه قال: (جُرْدٍ) - بالدال - وصوابها أن تكون بالذال (جُرْدٌ)، فأما في شعرٍ قديمٍ وكلامٍ
فصحيحٍ فلم يسمع بالدال^(٣٣).

* الحريري (ت ٥١٦ هـ):

خطأ البحرى في قوله:
أَخْلَيْتَ مِنْهُ البَدُّ وَهُوَ قَرَارَةٌ وَنَصَبْتَهُ عَلِمًا بِسَامَرَاءَ
لأنه قال في اسم البلدة: (سَامَرَاءَ)، وصوابها - في رأى الحريري - : سُرٌّ مَنْ رَأَى؛ لأن
المسنى بالجملة يُحَكِّي على صيغته الأصلية^(٣٤).

وتابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبى في قوله:

فَأَجْرَكَ الإِلهَ عَلى عَليْلِ بَعَثَ إلى المَسيحِ بِهِ طَبييَا
لأنه قال: بعثت به إلى المسيح، والصواب: بعثته إلى المسيح؛ لأن العرب تقول فيما يتصرف
بنفسه - كالإنسان - : بعثته وأرسلته، وتقول فيما لا يتصرف بنفسه - كالكتاب والدابة - :

(٣٣) تثقيف اللسان ٦١

(٣٤) درة الفواص ٢٤٤.

(٣١) لحن العوام للزبيدي ٢٥٨.

(٣٢) تثقيف اللسان ٥٤.

بعثت به وأرسلت به، و (العليل) مما يتصرف بنفسه، فحق الفعل (بعث) أن يُعَدَّى إليه بنفسه لا بحرف الجر (الباء)^(٣٥).

وخطأ الحريري المتنبى أيضاً في مواضع من قوله:

أَحَادٍ أَمْ سُدَّاسٍ فِي أَحَادٍ لِيُيَلِّتُنَا الْمُنُوطَةَ بِالتَّنَادِ

: لأنه استعمل (أحاد وسُدَّاس) بمعنى (واحدة وسِتّ)، وإنما هما بمعنى: واحدة واحدة، وست ست، إذ العدل في العدد إنما يكون على وزن (فُعَالٌ أو مَفْعَلٌ) من العدد والأصلي مكرراً. واستعمل المتنبى (سُدَّاس) وأكثرهم ياباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة. وصغر المتنبى (ليلة) على (لَيْلَةٌ) وإنما صغرتها العرب على (لَيْلِيَّة) بزيادة الياء على غير قياس. وناقض المتنبى نفسه في شطر البيت الثاني؛ حيث استطال الليلة في قوله: المنوطة بالتناد، مع أنه صغرها، والتصغير مفيد لتقليل زمنها^(٣٦).

وتابع الحريري من عاب أبا نواس في قوله:

كَأَنَّ صَغْرِيَّ وَكَبْرِيَّ مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

: لأنه استعمل (صغرى وكبرى) نكرتين، وهما من قبيل مالم تنكّرهُ العرب بحال^(٣٧).

كما تابع الأصمعيّ في رأيه الأول - الذي رجع عنه - وهو تحنّط استعمال (الحوائج) في جمع (الحاجة)، فخطأ بعض المحدثين في قوله:

فَسَيَّانٍ بَيْنَ الْعَنْكَبُوتِ وَجَوْسِقٍ رَفِيعٍ إِذَا لَمْ تَقْضَ فِيهِ الْحَوَائِجِ

: لأن الصواب أن يجمع على (حاجات) في أقل العدد، وعلى (حَاجٍ) في العدد الكثير^(٣٨).

كما خطأ بعض المحدثين في قوله:

فَهَبِ اللَّحْيَةَ غَطَّتْ مِنْهُ خَدًّا كَالْمَرَايَا

مَنْ لَعِينِيهِ التِّي تَقْدُ سِمْ فِي الْخَلْقِ الْمَنَايَا؟

: لأنه جمع (مرآة) على (مرايا). والصواب أن يجمع على (مَرَاءٍ) مثل (مَرَاعٍ)، فأما (المرايا) فهي جمع: ناقة مَرِيٌّ - وهي التي تلد إذا مَرِيَّ ضَرَعُهَا - وقد جمعت على أصلها الذي هو (مَرِيَّة) وإنما حذف الماء منها عند إفرادها؛ لكونها صفة لا يشاركها المذكر فيها^(٣٩).

(٣٨) درة الفواص ٧١.

(٣٩) درة الفواص ٢٢٥.

(٣٥) درة الفواص ٢٧.

(٣٦) درة الفواص ٢٠٢.

(٣٧) درة الفواص ٥٨.

* ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ):

وقد ذكر في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) أن العمدة في الاحتجاج إنما هو على الشعراء المتقدمين، أما المولّدون فلا يحتاج بشعرهم، وإنما يذكره هو للتلميح فقط، اللهم إلا أن يكون المولّد من الشعراء عالماً باللغة، أو يُقرّه على استعماله عالم باللغة.

ف (محمد بن منذر): الذي قال:

وَتَرَى خَلْفَهُ زُرَافَاتٍ جِيلٍ جَائِلَاتٍ تَغْزُو بِمِثْلِ الْأَسْوَدِ

- بضم الزاي من (زرافات) - ليس بحجة؛ لأنه مولّد^(٤٠).

وكذلك المتنبي ليس بحجة - عنده - إذ استعمل لفظة (بَابَة) بمعنى (المَرْبِي) في قوله:

أَرَى مُرْهَفًا مُدْهَشَ الصُّقْلَيْنِ، وَبَابَةَ كُلِّ غَلَامٍ عَتَا

؛ لأن (بابة) عند العرب، بمعنى غاية^(٤١).

* إبراهيم اليازجي - من المعاصرين:

خطأ أبا تمام في قوله:

لَعَذَّتُهُ فِي دِمْنَتَيْنِ تَقَادِمَا مَمْحُوتَيْنِ لَزْنِيبٍ وَرَبَابِ

؛ لأنه أعاد الضمير مذكراً في (تقادما) على ما هو مؤنث (دِمْنَتَيْنِ) - مثنى دِمْنَة - والصحيح: (تقادمتا) قال: وهو من الضرورات التي لا تباح للشاعر^(٤٢).

وخطأ بديع الزمان الهمداني في قوله:

وَلِي جَسَدٌ كَوَاحِدَةِ الْمَثَانِي وَلِي كَبِدٌ كَثَالِثَةِ الْأَثَاقِي

؛ لأن (المثاني) جمع (مثنى) - وهو الوتر الثاني من أوتار العود - فصحته: كواحد المثاني - بالتذكير^(٤٣).

وخطأ ابن هاني الأندلسي في قوله - يصف خيلاً -:

مُحَجَّرَةٌ غُرًّا وَزُهْرًا نَوَاصِعًا كَأَنَّ قَبَاطِيئًا عَلَيْهَا مُنْشَرًّا

؛ لأنه ذكّر (مُنْشَرًّا) وهو وصف لـ (قَبَاطِيئًا) - جمع قِبْطِيَّة، وهي ثياب بيض رقاق من الكتان كانت تنسج بمصر - فحقها التأنيث^(٤٤).

(٤٣) لغة الجرائد ٤٤.

(٤٤) لغة الجرائد ٤٦.

(٤٠) المدخل إلى تقويم اللسان ١٣.

(٤١) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.

(٤٢) لغة الجرائد ٤٤.

وخطأ صاحب بن عباد في قوله:

فإن عسى ملت إلى التباطي صَفَعْتَ بِالنَّعْلِ قَفَا بُقْرَاطِ

: لأنه فصل بين (إن) الشرطية وفعلها (ملت) بـ (عسى)، يقول اليازجي: وهو من التراكيب التي لاتصح، ولا يمكن تصحيحها بوجه، على أن المعنى الذي يريده من (عسى) مستفاد من الشرط نفسه، فزيادتها خطأ في اللفظ، لغو في المعنى^(٤٥).

وخطأ ابن نباتة في قوله:

وَسَلَبْتَ لُبِّي وَالحَشَا وَجِبْتَ فَعَبَيْتُ بِالِإِيجَابِ وَالسُّلْبِ

: لأنه أنت (الحشا)؛ إذ ألحق تاء التأنيث في الفعل بعده، والحشا مذكر في الفصحى^(٤٦).

وخطأ ابن الفارض في قوله:

وما كان يدري ما أجن وما الذي حَشَايَ مِنَ السُّرِّ الْمُصُونِ أَكَنْتِ

: لأنه أنت (الحشا) أيضاً - وهو مذكر - فألحق تاء التأنيث بالفعل (أكن) ^(٤٧).

وخطأ المأموني - من شعراء اليتيمة - في قوله:

مِنْ تَحْتِهِ عَيْنَانِ مُنْذُ انْفَتْحَا مَا انْطَبَقَا

: لأنه كذلك أعاد الضمير مذكراً إلى ما هو مؤنث، والأصل: انفتحتا، وانطبقتا. ^(٤٨).

وخطأ البُستِي في قوله:

إِلَى حَتْفِي مَشَى قَدَمِي أَرَى قَدَمِي أَرَاقَ دَمِي

: لأنه أعاد الضمير مذكراً في (أراق دمي) إلى (قدم) وهي مؤنثة ^(٤٩).

وخطأ ابن حجة الحموي في قوله في بديعته:

وَرُمْتُ تَلْفِيْقَ صَبْرِي كَمَا أَرَى قَدَمِي يَسْعَى مَعِي، فَسَعَى، لَكِنْ أَرَاقَ دَمِي

: لأنه أعاد الضمير مذكراً في (يسعى، وسعى، وأراق) إلى (قدم) وهو مؤنث ^(٥٠).

وخطأ صفى الدين الحلبي في قوله:

فَقَلْبِي بِإِحْسَانِكُمْ فَارِغٌ وَكَفَى بِإِنْعَامِكُمْ مُبْتَلِي

: لأنه ذكَّرَ (الكف)؛ إذ أجرى عليه الوصف (مبتلى) مذكراً، ولم يُسَمَّعْ تذكير الكف إلا في بيت تأولوه ^(٥١).

(٥١) لغة الجرائد ٤٥.

(٤٨) لغة الجرائد ٤٥.

(٤٥) لغة الجرائد ٥١.

(٤٩) لغة الجرائد ٤٥.

(٤٦) لغة الجرائد ٤٤.

(٥٠) لغة الجرائد ٤٥.

(٤٧) لغة الجرائد ٤٤.

وخطأ لسان الدين بن الخطيب في قوله:

فِي أَشْهُرٍ عَشْرَةٍ طَحَنَتْهُمْ فَيَا رَحَى الشُّؤْمِ وَالْبَوَارِ دُرِّ

؛ لأنه: إما ذَكَرَ (الرحى) فأعاد الضمير عليه مذكراً في فعل الأمر (دُرِّ)، وإما أنه أبقاها على تانيثها، فحذف الواو من الفعل الأجوف (دُرِّ) والصحيح حينئذ (دُورِي) لأن عين الأجوف لا تحذف من أمر الأتني^(٥٢).

* الشيخ محمد علي النجار - من المعاصرين:

خَطَأً ابْنُ الرَّومِي فِي قَوْلِهِ - فِي مُعَلِّمٍ صَبِيانٍ مُغَنَّ:

أَبُو سَلِيمَانَ لَا تُرَضُّ طَرِيقَتَهُ لَا فِي غِنَاءٍ، وَلَا تَعْلِيمِ صَبِيانٍ
لَهُ إِذَا جَاوَبَ الطَّنْبُورَ مُحْتَفِلاً ضَرَبُ بِمِصْرٍ، وَصَوْتُ فِي خُرَّاسَانَ

؛ لأنه أدخل (لا) العاطفة غير العاملة على غير ما تدخل عليه من الخبر والنعت والحال والمعرفة، وذلك في قوله: (لا في غناء ولا تعليم صبيان)^(٥٣).

وخطأ ابن المقفع - وقد وقع فيما وقع فيه ابن الرومي - فقال:

إِذَا مَامَاتِ مِثْلِي مَاتَ شَخْصٌ يَمُوتُ بِمُوتِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ
وَأَنْتَ تَمُوتُ وَحَدِّكَ لَيْسَ يَدْرِي بِمُوتِكَ لَا الصَّغِيرُ وَلَا الْكَبِيرُ

؛ وذلك لأن (لا) هذه إنما هي لتأكيد النفي، ولا حاجة إلى التأكيد؛ لقرب العهد بالتأني، وإنما تدخل (لا) هذه - المؤكدة للنفي - على المعطوف، إذا كان في حكم جملة ثانية^(٥٤).

وخطأ أبا تمام في قوله:

طَلَبْتُ رَيْبِعَ رَيْبِعَةِ الْمُهْمَى لَهَا فَتَفِيَّاتٌ ظِلًّا لَهُ مَمْدُودَا

؛ لأنه عدى الفعل (تفياً) إلى المفعول به بنفسه، وهو في الفصحى إنما يعدى بالجار (في)^(٥٥).

وخطأ البحترى في قوله:

أَهْلًا بِذَلِكَ الْخِيَالِ الْمَقْبَلِ فَعَلَ الَّذِي نَهَوَاهُ أَمْ لَمْ يَفْعَلِ

؛ لأنه وضع (أم) موضع (أو)؛ وذلك لأن أم المتصلة إنما تقع بعد همزة التسوية أو بعد همزة يطلب بها و بـ (أم) التعيين، فلا وجه لها في البيت، ولا يصح أن يبني كلام البحترى هنا على تقدير (سواء، والهمزة) أي: سواء أفعل الذي نهواه أم لم يفعل؛ لما يلزمه من حذف الأمرين معاً

(٥٤) مجلة الأزهر ٢٢/٤١٧.

(٥٥) مجلة الأزهر ٢٦/٥٩١.

(٥٢) لغة الجرائد ٤٥.

(٥٣) مجلة الأزهر ٢٢/٤١٧.

(سواء، والهمزة) ولم يُعْهَدْ مثل هذا، ولم يأت في كلامٍ عربيٍ يحتج به^(٥٦).

وخطأ ابن المعتز في قوله:

أَثْمَرْتُ أَغْصَانُ رَاحَتِهِ لِحْنَاةِ الْحُسَيْنِ عُنَابَا

وفي قوله:

وَأَثْمَرَهُمَا لَا يَبِيدُ وَحَسْرَةً لِقَلْبِي يَجْنِيهَا بِأَيْدِي الْخَوَاطِرِ

؛ لأنه - في البيتين - عَدَى الفعل (أثمر) إلى المفعول به بنفسه، وهو لازم؛ إذ الهمزة في أوله للضرورة - لا للتعدية - يقال: أثمر البستان، أى صار ذا ثمر، كما يقال: أورق الشجر، أى صار ذا ورق^(٥٧).

وخطأ ابن هاني الأندلسي في قوله:

لَقَدْ أَنْجَبْتَ مِنْهُ الْكِتَابَ مِذْرَهًا سَرِيعَ الْخُطَى لِلصَّالِحَاتِ مُسِيرًا

؛ لأنه عَدَى الفعل (أنجب) إلى المفعول به بنفسه، وهو لازم، يقال: أنجب الرجل والمرأة، إذا ولدا أولادًا نجباء^(٥٨).

وخطأ الفضل بن الربيع في قوله:

أَهْلُ النِّبْوَةِ وَالْخَلَا فِةِ وَالْمَحَاسِنِ رَغْمَ لَاحِي

؛ لأنه استعمل (رغم) بغير حرف جر، وهو خلاف ما أثر عن العرب؛ إذ المأثور عنهم هو: يرغم كذا، وعلى رغم كذا، وبالرغم من كذا، وعلى الرغم من كذا^(٥٩).

وخطأ ابن عُنين في قوله:

أَنَا كَالذِي، أَحْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ فَاغْنِمْ ثَوَابِي وَالشَّاءَ الْوَاقِي

؛ لأنه عدى الفعل (احتاج) إلى المفعول به بنفسه، وهو في الفصحى يعدى بالجار (إلى)^(٦٠).

وخطأ الحسين النشار - الشاعر الأندلسي - في قوله:

وَبَيْنَ الْخَدِّ وَالشَّفْتَيْنِ خَالٌ كَزَنْجِيٍّ أَتَى رَوْضًا صَبَاحًا
تَحَيْرٌ فِي جَنَاهُ، فَلَيْسَ يَدْرِي أَيَّجِنِي الْوَرْدَ أَمْ يَجِنِي الْأَقَاحَا؟

؛ لأنه جمع (الأقحوان) على (الأقاح)، وأجرى الإعراب على الحاء، على توهم أنها آخر الجمع، والوارد في اللغة هو (الأقاحي) بياء في آخره مخففة أو مشددة^(٦١).

(٥٩) مجلة الأزهر ٣٠/٥٧٤.

(٦٠) مجلة الأزهر ٢٢/١٢١.

(٦١) مجلة الأزهر ٢٧/٧٥٩.

(٥٦) مجلة الأزهر ٣٠/٣٤٧.

(٥٧) لغويات ٦٠.

(٥٨) مجلة الأزهر ٣٠/٥٧٤.

وخطأ إسماعيل التميمي في قوله:

كم ذا رأيت بصيراً أعمى وأعمى بصيراً

؛ لأنه زاد (ذا) في الكلام، وهي اسم، والأساء لا تزداد قياساً، ووردت زيادتها في شعر يحفظ ولا يقاس عليه^(٦٢).

لعلك مُدْرِكُ مما سبق، أن أكثر علماء اللغة والنحو على تخطئة الشعراء المولدين، فيما خالفوا فيه مألوف لغة العرب الخُلص وقياسهم المطرد، وربما عَنَّ لك أن تجرى على سَنَنِهم في التخطئة؛ استناداً إلى ما استندوا هم إليه من أن في شعر هؤلاء بعضاً من اللحن؛ لابتعادهم عن البادية - موطن الفصحى - ولاختلاطهم بغيرهم من العجم، ففسد بذلك لسانهم. وربما عَنَّ لك أيضاً أن تخالف فتجيز بعض ما خالف هؤلاء المولدون إليه، أو كُله؛ استناداً إلى أنهم فصحاء أيضاً، وفي شعرهم من الفكرة والخيال ما يشهد ببراعتهم وحِدْقِهِمْ، وأن منهم من كان على علم باللغة، ودراية بلهجات العرب، فما يقول إلا عن حجة وبرهان لديه على صحة ما يقول. وقبل أن تنقاد إلى رأى أولئك المُخَطِّين، أو هؤلاء المحتجِّين، أو تنهَجَ لنفسك نهجاً آخر، يحسن أن تدرس الملاحظات التالية، وبعدها ترى وترجح وتختار:

* الملاحظة الأولى:

اتضح لك مما سبق أن أكثر علماء اللغة لا يرى الأخذ بلغة المولدين، ويحكم باللحن على ماخالف منها قواعد الفصحى، ولكنهم - مع هذا - لم يتفقوا على الزمن الذي يُعدُّ شاعره مولداً، أي لم يرد عنهم نص قاطع في بدء زمن هؤلاء المولدين، وإنما جرى هذا التحديد على حسب نظرة كل لغوي إلى شاعره الذي ينقد شعره، وعلى وفق تقديره هو، فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعبد الله بن شبرمة، لا يعتدُّون إلا بلغة طبقتين من الشعراء، وهم: الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والنابغة الذبياني، والشعراء المخضرمون، الذين عاشوا بين الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت.

أما الشعراء الإسلاميون - ويقال لهم: المتقدمون - فكانوا يعدُّونهم من المولدين، لا يأخذون بلغتهم، بل يُخَطِّون ما جاء من شعرهم - في ظاهره - على خلاف قواعد الفصحى، وقد وجدنا من العلماء من يخطئ الفرزدق (ت ١١٠ هـ) والكميت (ت ١٢٦ هـ)

(٦٢) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٥١.

وذا الرمة (ت ١١٧ هـ) وكان التوليد عند هؤلاء يبدأ منذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري، قال الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء: «جلست إليه ثمانى حجج، فما رأيت يهتج بيت إسلامي»^(٦٣)، وكان أبو عمرو هذا يقول عن كل من الفرزدق وجرير: «لقد أحسن هذا المولّد، حتى هممت أن أمر صبياننا بروايتهم»^(٦٤)، فقد جعله مولدًا بالإضافة إلى شعراء الجاهلية والمخضرمين.

أما الأصمعي فقد أصر زمن التوليد بعض تأخير، فجعله يبدأ منذ النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، نقل عنه ثعلب قوله: «ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج»^(٦٥)، وإبراهيم بن هرمة هذا توفى في خلافة الرشيد (حوالي سنة ١٧٦ هـ)، كمع نقل عنه أنه كان يعجب بشعر بشار بن برد؛ لكثرة فنونه، وسعة تصرفه، وكان يجعله خاتمة من يهتج به من الشعراء، ويقول: «لولا تأخر أيامه، لفضلته على كثير من الجاهليين وغيرهم»^(٦٦)، والمعروف أن بشار بن برد توفى سنة ١٦٨ هـ. لكن غير الأصمعي لم يذهب مذهب الأصمعي في بشار، وإنما عدّه أول الشعراء المحدثين، فلم يهتج بشعره.

وهذا الاختلاف في تحديد الزمن الذي يعدّ بدءًا للشعراء المولدين مرجعه - كما قلت - إلى تقدير كل عالم، فهو أمر إضافي، أي يقاس فيه الحاضر إلى السابق، فيعدّ مولدًا بالقياس إليه، وهكذا بتوالي العصور، يقول ابن رشيقي: «كل قديم من الشعراء فهو محدث زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله»^(٦٧).

* الملاحظة الثانية:

أن من العلماء من اضطرب رأيه في أمر الاحتجاج بلغة المولدين، كالأصمعي، فهو أحياناً يرى أن شاعرًا ليس بحجة؛ لأنه مولد، وأحياناً أخرى يرى شاعرًا آخر مولدًا، ولكنه حجة، وهذا يعني أن لا صلة عنده بين الأمرين (الاحتجاج والتوليد)، فالكميت بن زيد - عنده - ليس بحجة، وإن تعلم النحو والغريب وروى الشعر، وكذلك الطرماح ومروان بن أبي حفصة^(٦٨). وعمر بن أبي ربيعة مولد، وهو - عنده - حجة، ومثله فضالة بن شريك الأسدي، وابن هرمة - وهو شاعر أموي عباسي - هؤلاء مولدون، وشعرهم حجة^(٦٩).

بل اضطرب رأى الأصمعي إزاء المولّد الواحد، كذى الرمة، الذى عدّه مرة حجة؛ لأنه

(٦٣) العمدة لابن رشيقي ٩٠/١.

(٦٤) العمدة لابن رشيقي ٩٠/١.

(٦٥) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٠.

(٦٦) الأغاني ٩٩٦/٣.

(٦٧) العمدة لابن رشيقي ٩٠/١.

(٦٨) فحوالة الشعراء ٣٩، ٤٦، ٥٢.

(٦٩) فحوالة الشعراء ٣٦.

بدوى، ومرة أخرى غير حجة؛ لتسرب عدوى اللحن إليه^(٧٠). وكعبد الله بن قيس الرقيات، الذى عدّه حجة مرة، وغير حجة مرة أخرى^(٧١).

وهذا الاضطراب من الأصمعى يفسد ادعاء السيوطى فى كتابه (الاقتراح) إجماع العلماء على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية^(٧٢)، فالحق أن مسألة الاحتجاج بكلام المولدين خلافية، فمن العلماء من يرفض الأخذ عنهم مطلقاً، سواء أدنا زمن المولد من زمن الاحتجاج المتفق عليه أم بعد، وسواء أكان هذا المولد موضع ثقة من العلماء أم كان متهماً، ومنهم من يرى غير ذلك.

* الملاحظة الثالثة:

أن السبب الرئيس الذى ينبغى أن يعتد به فى عدم الأخذ بكلام المولدين، هو قلة الثقة فى لغتهم، لا ابتعادهم عن البادية معقل الفصحى، ولاختلاطهم فى الحاضرة بغيرهم من العجم، أو بغيرهم ممن اختلط بالعجم، أو لنشأتهم فى أحضان أمهات روميات وفارسيات، فتسربت ألفاظهن ولكنتهن إليهم، بالتربية وطول المعاشرة، فلم يكن هؤلاء المولدين - إذن - من التمكن اللغوى ما كان للبدوى الخالص، الذى نشأ بين أبوين عربيين صغيراً، ولم يختلط بالعجم كبيراً.

هذا هو السبب الذى ينبغى أن يكون، وهو الذى روعى فعلاً فى عدم الأخذ بلغة المولدين، ولكن تصادف أحياناً - فى كتب التراجم - أسباباً أخرى غير لغوية، دفعت ببعض العلماء إلى الانصراف عن بعض المولدين، منها السلوك الخلقى للشاعر المولد، ككونه ماجناً أو عابثاً أو شارباً للخمر، ومنها التعصب المطلق لكل قديم، ورفض المعاصرة أصلاً.

فمن الذين حال السلوك الخلقى دون الأخذ بلغتهم: الشاعر (أبو نواس)، فالمعروف عنه أنه كان ماجناً، مُستَهْتَرًا بالشراب، مجاهرًا بذلك، داعياً غيره إلى الفسق بكل صنوفه، ولذا قال أبو عمرو الشيبانى: «لولا أن أبا نواس أفسد بهذه الأقدار - يعنى الخمر - لأحتججنا به؛ لأنه كان مُحَكِّمَ القول لا يخطئ»^(٧٣).

أما التعصب المطلق لكل قديم، ورفض المعاصرة أصلاً، فقد زرع فى نفوس بعض علماء اللغة شيئاً من بذور الشك وسوء الظن بلغة معاصريهم من الشعراء، لا لشيء إلا لأنهم معاصرون لهم، يرونهم كل يوم، ويتكلمون بكلامهم، فكيف يكون لكلامهم من المزية ما يرفعهم إلى مرتبة من يحتج بكلامه فى اللغة من الجاهليين، كامرئ القيس وزهير بن أبى سلمى؟.

(٧٢) الاقتراح فى علم أصول النحو ٧٠.

(٧٣) خزنة الأدب ١/٣٤٨.

(٧٠) فحولة الشعراء ٣٩، ٤٠.

(٧١) فحولة الشعراء ٣٢، ٤٦.

يقول البغدادي: «كان أبو عمرو بن العلاء وغيره يُلحَنونَ الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً، وكانوا يعدُّونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب، وكان أبو عمرو هذا لا يُعَدُّ الشعر إلا ما كان للمتقدمين، وحين سئل عن انصرافه عن شعر هؤلاء قال: ما كان من حسن فقد سُبِقُوا إليه، وما كان من قبيح فهو منهم، ليس النَّمطُ واحداً؛ ترى قطعة ديباج، وقطعة مَسِيح، وقطعة نَطَع»^(٧٤)، يريد أن يقول: إن في شعرهم تخلیطاً، وجمعاً بين الجيد والوسط والرديء، والأفصح والفصيح والملحون، كما يجتمع في حَوْزَتِكَ الثوبُ من الحرير (الديباج)، والخشن (المسيح)، والبساطُ من الجلد البالي (النطع).

وقد أشار ابن جنى إلى شيءٍ من هذا؛ إذ ذكر أن فريقاً من العلماء كانوا يَرَوْنَ في المعاصرة حجاباً مانعاً من الاعتداد بلغة المولدين، ودفع هو ذلك، فقد كان ابن جنى شديد الإعجاب بشعر المتنبي، ذاهباً في ذلك إلى أبعد مدى، وحين روى بيتاً له في أثناء الاحتجاج لقراءة من قرأ قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلْيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ بفتح الباء - قال: «ولا تقل ما يقوله من ضَعْفَتْ نَحِيْزَتُهُ، وَرَكَتْ طَرِيقَتُهُ: هذا شاعر مُحَدِّث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يُحْتَجَّ به في كتاب الله جل وعز؟ فإن المعاني لا يرفعها تقدم، ولا يُزِرُّ بها تأخر، أما الألفاظ، فَلَعَمْرِي إن الموضع معتبرٌ فيها»^(٧٥)، ويقول في موطن آخر عائباً من تشدد مع المعاصرين، عاتباً عليه: «وإياك والحنبلية بَحْتًا، فإنها خلق ذميم، ومطعم على عِلَاتِهِ وخيم»^(٧٦).

ومن جهة أخرى وجدنا من العلماء من اضْطُرَّ إلى الاعتداد بشعر بعض المولدين: تقريباً إليه، واتقاءً لهجائه والتشنيع عليه في المجالس والأسواق، ومن هؤلاء العلماء الأخفش وسيبويه مع بشار بن برد، فقد كان بشار كثير التلون في ولائه، شديد الشَّغْب والتعصب للعجم، وكثيراً ما كان يقول: أزرى بشعري الأذان، وقال عنه الجاحظ: «كان بشار يدين بالرجعة، ويكفر جميع الأمة، ويصوب رأى إبليس في تقديم النار على الطين، وذكر ذلك في شعره»^(٧٧)، كما كان هَجَاءً يخشى الناس معرَّة لسانه، ولذا تحاماه علماء اللغة، حتى إن من خطأه منهم رجع عن ذلك خوفاً من هجائه، واتقاءً لأذاه.

روى أبو حاتم أن الأخفش طعن على بشار في قوله:

فَالآنَ أَقْصَرَ عَنْ سُمِيَّةَ بَاطِلِي وَأَشَارَ بِالْوَجَلِي عَلَى مُشِيرٍ

وفي قوله:

عَلَى الْغَزَلِي مَنِي السَّلَامِ، فَرَبِّمَا لَهَوْتُ بِهَا فِي ظِلِّ مَرءِومَةِ زَهْرٍ

(٧٦) الخصائص ٢٤/١.

(٧٧) الأغاني ١٠٥٥/٣.

(٧٤) خزانة الأدب ٦/١.

(٧٥) المحتسب ١٤/١.

وفي قوله - يصف سفينة:

نُلاَعِبُ نِينَانَ الْبَحُورِ، وَرَبْمَا رَأَيْتَ نَفُوسَ الْقَوْمِ مِنْ جَرِيهَا تَجْرِي
قال الأخفش: لم يسمع من الوجل والغزل (فَعَلَى)، ولم يسمع جمع (النون) - وهو الحوت -
على (نينان)، فبلغ ذلك بشاراً، فقال: وَيَلِي عَلَى الْقَصَّارِينَ! متى كانت الفصاحة في بيوت
القصَّارين؟! دَعُونِي وَإِيَّاهُ، فبلغ ذلك الأخفش، فبكى وجزع، فقيل له: ما يُبْكِيكَ؟ فقال: ومالي
لا أبكى، وقد وقعت في لسان بشار الأعمى؟ فذهب أصحابه إلى بشار، فَكَذَّبُوا عَنْهُ، واستوهبوا
منه عرضه، وسألوه ألا يهجوهم، فقال: قد وهبته للؤم عرضه، فكان الأخفش بعد ذلك يحتج
بشعره في كتبه، ليبلغه، فَكَفَّ عَنْ ذِكْرِهِ بَعْدَ هَذَا^(٧٨).

ومثل هذا روى عن سيبويه مع بشار أيضاً، وحين هجاه بشار تَوَقَّاهُ سيبويه، وكفَّ عن
تخطئته، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه، ووجد له شاهداً من شعر بشار، احتج به؛
استكفافاً لِشَرِّهِ^(٧٩).

* الملاحظة الرابعة:

أن من العلماء من اتجه إلى الاحتجاج بلغة المولدين عامة، دون تفرقة بين المشهور منهم وغير
المشهور، والقريب منهم من زمن الاحتجاج المتفق عليه وغير القريب، ومن له دراية لغوية أو
معرفة بلهجات العرب ومن ليس له ذلك، ومن هؤلاء العلماء:

* ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ):

فقد احتج بيت للكثير - أو كثير عزة - هو قوله:
فما زلت أبقى الظعن حتى كأنها . أَوَاقِي سُدًى تَقْتَالُهُنَّ الْحَوَائِكُ
على أن العرب قد تخفف جمع (أوقية)، فتقول: أواق^(٨٠).
واحتج بقوله:

وميراث ابن أبحر حين ألقى بأصل الضنءِ ضنضة الأصيل
على جواز إضافة الشيء إلى نفسه، إذا اختلف لفظاهما؛ لأن الضنء والأصل واحد^(٨١).

* ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ):

وقد احتج بشعر للطرماح بن حكيم على أن اللام قد تأتي بمعنى (على)، وذلك قوله:

(٧٨) الأغاني ١٠٥٦/٣.
(٧٩) الأغاني ١٠٥٦/٣.
(٨٠) إصلاح المنطق ١٧.
(٨١) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢٠.

كَأَنَّ مَخَوَّاهَا عَلَى ثَفِنَاتِهَا مَعْرَسُ خَمْسٍ وَقَعَتْ لِلجِنَاجِنِ^(٨٢)
واحتج بشعر لذي الرمة على أن (من) الجارة تدخل على (عن) فتكون الثانية اسماً بمعنى
(جانب)، وذلك قوله:

وَهَيْفَ تَهَيِّجُ البَيْنَ بَعْدَ تَجَاوُرِ إِذَا نَفَحْتَ مِنْ عَنِ يَمِينِ المِشَارِقِ^(٧٣)
* البَطْلِيُّوسِي (ت ٥٢١ هـ):

وقد أجاز أن تستعمل (الحِشْمَةُ) في معنى (الاستحياء) - على خلاف ما يرى الأصمعي من
قصرها على معنى (الغضب) - واستدل على ذلك بما قاله الطرماح:

ورَأَيْتَ الشَّرِيفَ فِي أَعْيُنِ النَّا سِ وَضِعًا وَقَلَّ مِنْهُ احْتِشَامِي^(٨٤)
وبما قاله المتنبي:

ضَيْفَ أَلَمَّ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمِ السِّيفِ أَحْسَنُ فِعْلًا مِنْهُ بِأَلَلَمِ^(٨٥)
* الشَّهَابُ الخِفَاجِي (ت ١٠٦٩ هـ):

فقد أجاز أن يقال: شَوَّشْتُ الأَمْرَ، وَأَمْرٌ مُشَوِّشٌ - كما يقال: أَمْرٌ مُهَوِّشٌ - وكلاهما بمعنى
مختلط أو فاسد - والاستعمال الأول خطأ عند الحريري وصوابه الاستعمال الثاني، وإنما أجازته
الخفاجي، اعتماداً على أنه جاء في شعر للطغرائي، هو قوله:

وَإِنْ قَدَرْتِ عَلَى تَشْوِيشِ غُرَّتِهِ فَشَوْشِيهَا، وَلَا تُبْقِي وَلَا تَذَرِي^(٨٦)
وأجاز أن يقال: فُلَانٌ مَشُومٌ - أَي مَشْتُومٌ - بمعنى صار شُومًا على أصحابه، وقد خطأ
الحريري ذلك، وإنما أجازته هو؛ اعتماداً على أنه ورد في شعر للعباس بن الأحنف:
(جسدي مُبْتَلَى بِقَلْبِ مَشُومِ)^(٨٧).

* الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَلَى النِّجَارِ (ت ١٩٦٥ م):

وقد أجاز قول العامة: أزرع القطن من جديد - أي من زمن جديد -؛ اعتماداً على أنه
جاء في شعر لابن رشيق القيرواني هو قوله:

حَتَّى إِذَا أَثْرَيْتُ عُدَّتْ إِلَى السَّمَاةِ مِنْ جَدِيدِ^(٨٨)

(٨٦) شرح الخفاجي على درة الغواص ٦٢.

(٨٧) شرح الخفاجي على درة الغواص ٧٦.

(٨٨) مجلة الأزهر ٤٥٢/٢٨.

(٨٢) أدب الكاتب ٤٠٢.

(٨٣) أدب الكاتب ٣٩١.

(٨٤) الاقتضاب ١٠٨.

(٨٥) الاقتضاب ١٠٩.

كما أجاز أن يستعمل (التلاشي) - بمعنى العدم والفناء - في قولهم: تَلَّاشَى الشَّيْءُ، وأن ينسب إلى (رأس المال) فيقال: الرَّأْسَمَالِي، والرُّأْسَمَالِيَّةُ - وحينئذ تفتح سينه، كما يفعل بآخر الجزء الأول من المركب المزجي - وإنما أجاز ذلك؛ اعتماداً على وروده - أو ورود نظيره - في كلام للمولدين^(٨٩).

* الملاحظة الخامسة:

أن من العلماء من ذهب مذهباً وسطاً، فلم يَرْتَضِ المنع المطلق ولا الإجازة المطلقة، وعمدتهم في ذلك النظر إلى حال المولد، وحظه من الدراية اللغوية، ولهجات العرب، ثم موقف علماء اللغة في عصره من استعماله قبولاً أو رفضاً، فقبل هؤلاء لغة المولد، متى ثبت أنه ذو دراية بالفصحى، أو سكت علماء اللغة عن تخطئة بعض استعماله عند انشغالهم بنقد شعره، فلو كان ذلك من اللحن ما سكتوا عن الإشارة إليه.

ومن هؤلاء:

* ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ):

وهو من هؤلاء الذين فصلوا في الاحتجاج بلغة المولدين، وقد سبق أنه كان معجباً بشعر المتنبي، وثيق الصلة به، حتى كان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره، يقول: «عليكم بالشيخ الأعور - ابن جنى - فسألوه؛ فإنه يقول ما أردت وما لم أرد»^(٩٠)، وهو من الذين يرون المولدين من الشعراء كالقدماء منهم، وهو في ذلك مقتد بأستاذه أبي علي الفارسي، فحين سأله: هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟ قال: «كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منشورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرت عليهم حظرت علينا، وإذا كان كذلك، فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك»^(٩١).

ومعنى هذا أن المولدين - يُحْتَجُّ بلغتهم، كما يحتج بلغة من سبقهم، كما مرئ القيس والنابغة، وأنهم جميعاً على قدم سواء، فيما يباح للشاعر وما لا يباح، وقد وضع ابن جنى ذلك فيما بعد حيث قال عن كثرة ماورد في أشعار المحدثين من الضرورات، كقصر الممدود، وصرف مالا ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه: «قد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا - من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان - ولم نر أحداً من هؤلاء العلماء أنكر على

(٨٩) مجلة الأزهر ٢١/١١١٠، ٢٨ - ٨٦. (٩١) الخصائص ١/٣٢٣.

(٩٠) مقدمة الخصائص ١/٢١.

أحد من المولدين ماورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وماكان نحوها، فدل ذلك على رضاهم به، وترك تناكرهم إياها. فإن قلت: فقد عيب بعضهم - كأبي نواس وغيره - في أحرف أخذت عليهم؟ قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا، فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أحرى بالجواز، فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر، بل في حال السعة وموقف الدعة، كان ما يرد من المولدين في الشعر - وهو موقف فسحة وعذر - أولى بجواز مثله»^(٩٢).

وأنت تجد ابن جني في هذا النص قد اعتمد في الاحتجاج بالمولدين على سكوت العلماء والشعراء في زمنهم عن تخطئة ما يبدو مخالفاً من أشعارهم لقواعد الفصحى، وهم أولى الناس بالإشارة إلى مثل ذلك؛ جرياً على طبع البشر، مما يكون بين أهل العصر الواحد من تنافس أو نقد وتجريح. فالسكوت عند ذلك - إذن - دليل الثقة في لغتهم، والأخذ بها.

* الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

وقد جرى على هذا النهج التفصيلي أيضاً، فأخذ بأشعار الثقة من المولدين، وإن اختلفت نظرته إلى حدها عن نظرة ابن جني السابقة، فهو يراها في الدراية بأوضاع اللغة والإحاطة بقوانينها، أي أن يكون الشاعر عالماً باللغة ومن روايتها ولا اعتداد بسكوت العلماء وشعراء زمنه عن تخطئته أو عدم سكوتهم، ولذا وجدناه يستشهد بشعر لأبي تمام (ت ٢٢١ هـ) - وهو من شعراء الطبقة، الرابعة - في تفسيره (الكشاف)، عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ وقال: «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛ ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لو ثوقهم بروايته وإتقانه»^(٩٣).

وقد اقتدى بالزمخشري في هذا: الإمام رضى الدين الأستراباذى (ت ٦٤٦ هـ) إذ استشهد بشعر لأبي تمام في مواضع عدة من شرح الكافية - على ما قرره البغدادي في خزنة الأدب.

* ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ):

فقد رفض أن يخطأ المتنبى، حين أضاف (آل) إلى الضمير في قوله:
 وَاللَّهُ يُسَعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ
 - أي في أهله - والمقرر في الفصحى أن تضاف (آل) إلى الظاهر، وحجته في ذلك أن «الناس عُنُوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين، كابن خالويه وابن جني

(٩٣) خزنة الأدب ٧/١.

(٩٢) الخصائص ٣٢٧/١.

هذا البيت»^(٩٤).

كما رفض ابن هشام اللخمي أن يخطأ أبو العلاء المعري، حين أتى بالمصدر المؤول من أن
واسمها وخبرها ساداً مسدّ مفعولى (هَبْ) بمعنى: افْرِضْ واحْسِبْ، في قوله:

فَهَبْ أَنِّي دَعْوَتُكَ لِلتَّصَافِي عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَقَةِ الشُّمُولِ

إذ المقرر عند العلماء أن تنصب المفعولين صراحة، كما في قوله:

فقلت: أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

قال اللخمي: «لأنه - وإن كان لا يحتج بشعره - يحتج بعلمه، فقد كان إماماً في اللغة،
ونهايةً في الثقة، وقل أن يخفى عليه هذا، وقد شرح شِعْرَهُ الأستاذ أبو محمد بن السَّيِّدِ وكان
مقدِّماً في الأعيان، معدوداً في جملة أهل الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جوزه،
ولا ينبغي أن يحمل البيت على الضرورة؛ إذ كان من الممكن أن يقول: فَهَبْنِي قد دعوتك
للتصافي»^(٩٥).

* * *

* وأنا أختار ما أختاره كل من ابن جنى والزمخشري وابن هشام اللخمي، فأميل إلى أن
يؤخذ بلغة بعض الشعراء المولدين ممن كانوا حتى نهاية القرن الرابع الهجري، فينال شعرهم
من المزية ما ناله شعر السابقين ممن يحتج بهم، وعلى هذا لا يحكم باللحن على ما خالف منه
قواعد اللغة، وإنما يُعَدُّ من الضرورات الشعرية التي تباح لهم - على ما قاله الفارسي، وأخذ به
ابن جنى.

ولا تتم المفاضلة بين هؤلاء المولدين على أساس القرب الزمني من عصر الاحتجاج،
ولا على أساس الاكتساب اللغوي بالتعلم والتلقين، وإنما تؤسس المفاضلة على شهرة هؤلاء في
الإجادة والإتقان، واشتراكهم مع أقرانهم ومع علماء اللغة في أيامهم في مساجلات أدبية ولغوية،
دون أن يعترض أحد من الثقات على بعض استعمالهم، فذلك كله كافٍ لغلبة الظن بأنهم قالوا
ما قالوا وهم يعلمون توجيهه وتخريجه من لغات العرب، وغلبة الظن كافية في إثبات المسائل
اللغوية.

ويحضرني الآن من الشعراء المولدين الذين ينطبق عليهم ذلك: بشار بن برد، وأبو نواس،
والمتنبي.

(٩٤) المدخل إلى تقويم اللسان ٥٥

(٩٥) المدخل إلى تقويم اللسان ٦٤.

أما بشار، فَيَدُلُّكَ على قدرته اللغوية وتمكنه من الفصحى مارواه الأصفهاني في كتابه (الأغاني) عن أحمد بن المبارك، عن أبيه: «قلت لبشار: ليس لأحد من شعراء العرب شعر، إلا وقد قال فيه شيئاً استنكرته العرب من ألفاظهم وشكك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يُشكُّ فيه!». قال: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولِدْتُ هاهنا، ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نسايمهم، فنساؤهم أفصح منهم، وأَيَّفَعْتُ فَأَبْدَيْتُ إلى أن أدركت، فمن أين يأتيني الخطأ؟»^(٩٦).

وأما أبو نواسٍ فقد قال عنه الجاحظ: «لما مات أبو نواس حضرت لأشترى من كتبه شيئاً، فأخِرَجْتُ إلينا قَمَاطِرُ، ما فيها إلا لغات العرب، وما فيها شعر شاعر البتة»^(٩٧). وجاء عن أبي علي الأصغر - وكان من رواة أبي نواس - أن أبا نواس أنشد قصيدته التي أولها:

أَيُّهَا الْمُنْتَابُ مِنْ عَفْرِهِ لَسْتُ مِنْ لَيْلَى وَلَا سَمْرِهِ

قال أبو علي: فقلت له: رأيت قولك:

كَمَنْ الشَّنَّانُ فِيهِ لَنَا كَكُمُونَ النَّارِ فِي حُجْرِهِ

كيف عاد الضمير مذكراً في (حجره) إلى النار - وهي مؤنثة -؟ فقال أبو نواس: رددت التذكير إلى النور، ومثل هذا في أشعارهم كثير إن فَشَّتَهُ، قال: فعلمت أنه لا يقول شيئاً إلا عن علم وحجة بما يقوله»^(٩٨).

وأما المتنبي فيقول عنه الشهاب الخفاجي: «يُجْعَلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه»^(٩٩)، كما يقول عنه ابن خلكان: «كان من المكثرين من نقل اللغة، والمطلعين على غريبها وحوشيتها، ولا يُسألُ عن شيء إلا استشهد فيه بكلام العرب من النظم والنثر، حتى يقال: إن الشيخ أبا علي الفارسي - صاحب الإيضاح والتكملة - قال يوماً: كم لنا من المجموع على وزن (فعلَى)؟ فقال المتنبي في الحال: حِجْلِي وَظِرْبِي، قال الشيخ أبو علي: فطالعت كتب اللغة ثلاث ليالٍ، لَعَلِّي أَجِدُ هَٰذِينَ الْجَمْعِينَ ثَالِثًا، فلم أَجِدْ، وَحَسْبُكَ من يقول في حقه أبو علي هذه المقالة»^(١٠٠).

ولك أن تضم إلى هؤلاء من الشعراء: البحتری (ت ١٩٩ هـ) وأبا العتاهية (ت ٢١٣ هـ) وأبا تمام (ت ٢٣٢ هـ) وابن الرومي (ت ٢٧٦ هـ) وغيرهم ممن أجمعت كتب الطبقات والتراجم على شهرتهم والثقة فيما يقولونه من المولدين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ولا ضير في إطالة زمن الاحتجاج اللغوي حتى نهاية هذا القرن؛ إذ كانت اللغة لا تزال فصيحة

(٩٩) شرح الخفاجي على درة الغواص ١٩٢

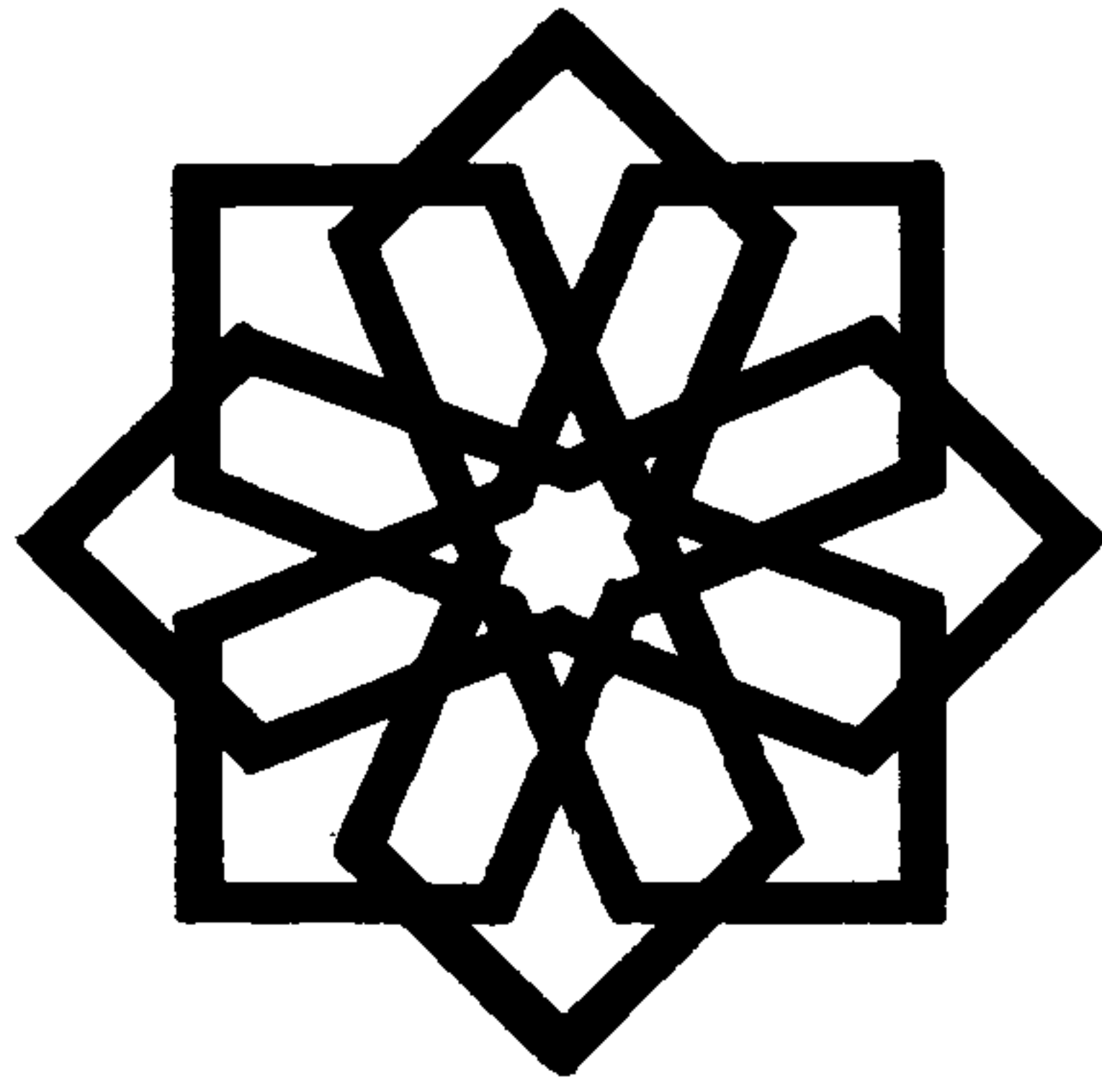
(١٠٠) وفيات الأعيان ١/١٠٢.

(٩٦) الأغاني ٣/٩٩٦.

(٩٧) الأغاني ٣٠/١٠١٦٦.

(٩٨) الأغاني ٢٩/٩٩٥٠.

على السنة هؤلاء الشعراء في الحاضرة، فصاحتها على السنة أهل البدو، الذين استمر العلماء يتلقون عنهم حتى نهاية هذا القرن، أما بعد هذا، فالثقة قد ضعفت بالجميع، حتى بالأعراب في البادية، ومن ثم توقف الاحتجاج أصلاً.



المعيار السادس

لغة المصنِّفين

وهم جماعة خاصة من المؤلِّدين، من غير الشعراء، اهتمت بالتصنيف في الفقه، أو في الحديث، أو في الأدب، أو في التاريخ، أو في علوم اللغة، أو في غير ذلك من مجالات التصنيف. وليس لهؤلاء المصنِّفين عند نقدة الاستعمال اللغوى من الثقة في لغتهم، ما يرفعها إلى رتبة الاحتجاج بها على تصحيح استعمال للعامة أو لغيرهم، فَهْمٌ - في نظرهم - كغيرهم من الناس، يتكلمون أو يُصنِّفون فيخطئون أو يصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنما هم أعاجمُ استعربوا بالتعلم، فليس ببعيدٍ أن يجرى على لسانهم وفي كتبهم، ما لم يُفطروا عليه من دقائق الفصحى، في اللفظ أو التصريف أو التركيب، ولغةُ العرب أوسع من أن يحيط بها متكلم، ولها من طرق التعبير ما لا يُفطنُ إليه إلا العربي الخالص، وربما قضى متعلم اللغة بالاكْتساب دون أن يهتدى إلى كثير من هذه الطرق الخفية، يستوى في ذلك من صنف في علوم اللغة أو في غيرها، ومن هنا وجدنا من نقدة الاستعمال اللغوى من يتبع المصنِّفين في لغتهم بالخطئة، ومن هؤلاء:

* الأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ):

فقد خَطَّأَ كُلاً من سيوييه وأبي عبيدة في استعمال (حين وحيث)، جاء في لسان العرب: «ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب حين وحيث، غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيوييه، قال أبو حاتم: رأيت في كتاب سيوييه أشياء كثيرة، يجعل حين حيث، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بِخَطِّه»، والمعروف أن (حين) ظرف للزمان، و (حيث) ظرف للمكان، ولكل واحد منها موضع لا يجاوزه.

وخطأ كُلاً من سيوييه والأخفش وابن المقفع في استعمال (كلّ وبعض) بالألف واللام، ولم يرد ذلك عن العرب، لأنها لا ينفصلان عن الإضافة لفظاً أو معنى، والإضافة لا تجامع أداة

(١) لسان العرب (حيث، حين).

(٢) لسان العرب (بعض).

التعريف، قال أبو حاتم: «قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: (العلم كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل)، فأنكره أشدَّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا يدخلان في (بعض وكل)؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن العزيز: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما؛ لقلّة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك؛ فإنه ليس من كلام العرب».

* الحريري (ت ٥١٦ هـ):

وهو أكثر علماء اللغة تعقّباً لأخطاء المصنفين - واللغويين عموماً - وله كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص)، وواضح من عنوانه أنه يصحح ما أخطأ فيه خاصة زمانه من الاستعمال اللغوي، ولا شك أن منهم كثيراً من المصنفين في اللغة وغيرها، وقد جاء في مقدمته: «إني رأيت كثيراً ممن تَسَنَّمُوا أَسِنَّةَ الرَّتَبِ، وَتَوَسَّمُوا بِسِيمَةِ الْأَدَبِ، قَدْ ضَاهَوْا الْعَامَةَ فِي بَعْضِ مَا يُفْرُطُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَتَرَعَفُ بِه مَرَاعِفُ أَقْلَامِهِمْ، مِمَّا إِذَا عُثِرَ عَلَيْهِ، وَأَثَرَ عَنِ الْمَعْرُوفِ إِلَيْهِ، خَفَضَ قَدْرَ الْعِلْمِيَّةِ، وَوَصَمَ ذَا الْحِلْيَةِ»^(٣).

* شاعر شقير اللبناني (من علماء العصر الحديث):

فقد حَزَّ في نفسه أن يجيء الخطر على الفصحى من قِبَل أصحابها أنفسهم - الذين هم أَوْلَى الناس بحمايتها - وهؤلاء هم أرباب القلم، ممن ليس لهم مَأْرَبٌ سوى الحرص على كسب المال، لا كسب المعرفة، ولا حسن التعبير وصحته، فَهَمُّ إِذَا نَظَرُوا فِي كِتَابِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَانَ نَظَرَهُمْ عَلَى سَبِيلِ التَّسْلِيَةِ، لَا الْإِسْتِفَادَةَ، فَكَأَنَّهُمْ آلَةٌ تَتَحَرَّكُ بِأَيْدِي حَامِلِيهَا، وَهَمُّ يَتَلَوْنَ الْأَشْعَارَ تَلَاوَةً مُتَفَكِّهًا، لَا تَلَاوَةً مُسْتَفِيدًا^(٤).

لقد كثر التأليف حقاً - على ما يرى شقير - ولكن كثرت معه أخطاء اللغة حتى شملت كل المطبوعات، والعلّة معروفة تصعب مداواتها؛ لأن كثيراً من الكُتَّاب قد تعلموا في المدرسة بعض مبادئ العربية، وبعضهم ليس لديه إلمام كافٍ بها، فيستند إلى غيره، ومن فَوْرٍ أَنْ يُخْرِجَ الْمُتَعَلِّمُ مِنَ الْمَدْرَسَةِ - وَأَحْيَانًا قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا - يَطْرَحُ بِضَاعَتَهُ عَلَى النَّاسِ، فَيَطْبَعُ الْمَقَالَاتِ وَالْأَشْعَارَ، وَهُوَ يَهْرَفُ بِمَا لَا يَعْرِفُ، فَهَذَا الَّذِي هَتَكَ سِتْرَ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَزَّقَ حِجَابَهَا كُلَّ مُمَزَّقٍ، وَشَعَّتْ وَجَنَاتِهَا النَّاعِمَةَ، فَاخْتَلَطَ غُثَّهَا بِسَمِينِهَا، وَفَصِيحُهَا بِكَلَامِ الْعَامَةِ^(٥).

وعلى هذا، وجدنا شقيراً يعقد في كتابه (لسان غصن لبنان) باباً بعنوان: (بيان ما يقع لبعض المشاهير)^(٦)، ذكر فيه أن لا علاقة بين العلم باللغة واستعمالها، فقد يكون زيدٌ نحويّاً، وعمرٌ

(٥) لسان غصن لبنان ١.

(٦) لسان غصن لبنان ٣٣.

(٣) درة الغواص: ٣.

(٤) لسان غصن لبنان ٢.

لغوياً، وبكرٌ شاعراً مُجيداً، ولكن العصمة لله وحده، وإن المستقصى إذا وجد شيئاً من هفوات العلماء لا يصح أن يُغضَّ الطَّرْفَ عن إظهاره؛ لئلا يتهور من يَطَّلُعُ على ما يكتبون، ولا يَلَامُ بذلك عند أرباب الإنصاف؛ لأن مراعاة قوانين اللغة أَوْلَى من مراعاة الخواطر.

ويرى شقير أن تخطئة علماء اللغة غير مقصور على العرب فقط، فكثيراً ما خطأ الإفرنج علماءهم، الذين يستندون على أقوالهم؛ لتأييد القواعد، حتى لقد وضع (شبصال) كتاباً نفيساً في قواعد اللغة، أظهر بكل صراحة خطأ مشاهير العلماء وفحول الشعراء في عدة مواضع. وفي مقدمة من خطأهم شقير: علماء النحو الذين يستعملون جموع القلة في موضع جموع الكثرة، وعكس ذلك، في قولهم: حروف العلة، وأحرف الهجاء وفي بعض كتب النحو ترى: الحروف المشبهة بـ ليس، والحروف المشبهة بالفعل. وهو يحمل ذلك منهم على السهو والتسامح^(٧).

* الشيخ إبراهيم اليازجي (من علماء العصر الحديث):

وهو لم يفرق في التخطئة بين استعمال ورد عن عالم لغوي في مؤلف له، أو وعن عالم غير لغوي:

فمن علماء اللغة الذين خطأهم اليازجي:

الحريري: فقد خطأه حيث قال في المقامة النصيبية: «وكان يوماً حامى الوديقة، يانع الحديقة»؛ لأن الفعل (يَنع) إنما يَرِدُ في اللغة بمعنى (نضج)، فيقال: ثمر يانع أى ناضج، ولا يستقيم ذلك مع الحديقة^(٨).

كما خطأه في قوله في المقامة الحجرية: «أما إنك لو ظَهَرْتَ على عيشى المنكدر»؛ لأن الفعل (كَدَرَ) لازم، فلا يصاغ منه للمجهول ولا يبنى منه مطاوع، ولم يأت (كدر) متعدياً إلا في نحو: كدر الماء، بمعنى: صَبَّهُ، ولم يأت في معجمات اللغة (انكدر) بالمعنى الذي أراده الحريري^(٩). وكذلك خطأه في تعدية الفعل (خَلَدَ) إلى مفعولين في قوله: «فَخَلَدُوهَا بطون الأوراق»، وهو يتعدى إلى الثاني بحرف الجر^(١٠).

الشريشى (شارح مقامات الحريري):

فقد خطأه اليازجي في تعقيبه على قول الحريري السابق: (يانع الحديقة) بقوله: أى ناعم الروضة. وفي قوله في خطبة شرحه: ولم يزل كُلُّ عصرٍ من حملته بَدْرٌ طالع، وزَهْرٌ غُصْنٍ يانع^(١١).

(١٠) لغة الجرائد ٣٤.

(١١) لغة الجرائد ٨.

(٧) لسان غصن لبنان ٣٠.

(٨) لغة الجرائد ٨.

(٩) لغة الجرائد ٢٥.

ومن العلماء غير اللغويين الذين خطأ اليازجى استعمالهم:

أبو الفدا في كتابه (المختصر في أخبار البشر)؛ إذ أجرى الفعل (استأسر) متعدياً بنفسه، فقال في حوادث سنة ٦٥٨ هـ: «وَقُتِلَ مَقَدِّمُهُمْ كَتَبًا وَاسْتُؤْسِرَ ابْنُهُ»^(١٢).

كما خطأه في جمعه؛ البرج) على (أبرجة) حيث قال: «وأخذوا رأسه - يعنى الابن - وَمَضَوْا به إلى طاهر، فنصبه على بُرْجٍ من أبرجة بغداد»^(١٣).

ابن خلدون في كتابه (المقدمة في التاريخ)؛ إذ استعمل الفعل (مازال) بمعنى (مادام) حيث قال في الفصل الخامس من الكتاب الأول: «ولا تزال الصناعات في التناقص، ما زال المُصْرُ في التناقص»^(١٤).

السيوطى؛ إذ أتى بحرف الجر (من) جأراً للمفضل عليه بعد أفعال التفضيل المقترن بالألف واللام، فقال في المقامة الوردية: «والأشرف من كل ربحان فخرًا»^(١٥).

المسعودى في كتابه (مروج الذهب) عند الكلام عن كسرى أبرويز؛ حيث قال: «وأمر لجنود مُورِيقَشَ بالأموال والمراكب والكساوى»، فجمع الكسوة على (الكساوى)، وهو جمع غريب، لم يرد عن العرب^(١٦).

* أحمد العوامرى (من علماء العصر الحديث):

وله دراسة في الجزئين: الأول والثانى من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بعنوان (بحوث وانتقادات لغوية متنوعة)، انتقد فيها زهاء خمسين استعمالاً للكُتَّاب، وقال في مقدمتها: إنه أعدها بعد تمحيص وتحقيق، ودَعَمَهَا بالحجج اللغوية المستمدة من المراجع الصحيحة، ومن ذلك:

أنه خطأ استعمال (الواسطة) بمعنى (الوسيلة) في نحو: يضيء المصباح بواسطة الكهرباء، ثم قال: «وقد فشا هذا الاستعمال في الألسن والكلام بهذا المعنى في العصور الحديثة، وإنك لتراه كثيراً في كتب النحو والصرف والكلام والمنطق والتصوف، وغيرها للمتأخرين من المؤلفين»^(١٧).

كما خطأ الفيروز آبادى في (القاموس المحيط)؛ إذ استعمل الفعل (تَمَذَّهَبَ) في المادة (قلص) فقال: «فلما رأى الشافعى انتقل إليه، وتمذهب بمذهبه»^(١٨)، فأخذ فعلاً من الاسم (المذهب) على توهم أصالة الميم الزائدة، ولم يرد ذلك عن العرب في هذه المادة.

وفى ردّه على الأب. أنستاس الكرملى - الذى استساغ أن يقال: اكتشف الشيء؛ لأن

(١٢) لغة الجرائد ٢٢.

(١٣) لغة الجرائد ٥٥.

(١٤) لغة الجرائد ٥٠.

(١٥) لغة الجرائد ٥٦.

(١٦) لغة الجرائد ٥٥.

(١٧) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٨/٢.

(١٨) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٤/٢.

اليازجى استعمله، وهو في رأيه حجة - قال العوامرى يُفند ذلك: «كيف نحتج بما يكتبه العلامة اليازجى، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين: كابن منظور والفيروز آبادى والفيومى والزبيدى وغيرهم، من الفطاحل الذين حفظوا العربية من الشّتات والدُّثور، فنحن إذا عثرنا في أثناء كلامهم - في شرح عبارة أو تفسير لفظ - على كلمة أو تركيب لم تنصّ عليه اللغة فيما نعلم، وجب ألا نأخذه عنهم، إلا إذا كشف لنا البحث عن وجوده فيما بعد، في كلام عربى صحيح، فهؤلاء الأعلام نقلت ورواة لا غير، وليس في كلامهم قوّة أن يُحتجّ به»^(١٩).

* الشيخ محمد على النجار (من علماء العصر الحديث):

وقد اتخذ لنفسه معياراً متشدداً في إجازة ما ورد في كلام المؤلفين، مخالفاً ماورد عن العرب، فقال في مقام تخطيطه بعض ذلك: «إن هذا لم يُسند عن العرب حتى يكون فيه الحجة، وإنما هو من كلام اللغويين، وقد تقرر أن العلماء يحتج في اللغة بروايتهم، لا بكلامهم»^(٢٠)، وعلى هذا خطأ بعض استعمال المؤلفين، من اللغويين وغيرهم.

فمن اللغويين الذين خطأهم:

ابن منظور في معجمه (لسان العرب)، والفيروز آبادى في معجمه (القاموس المحيط) حيث أحل كل منها الظرف (مع) محل الواو العاطفة مع الفعل (اجتمع) الدال على المشاركة، فقد قال: «جامعه على كذا: اجتمع معه».

الزبيدى في معجمه (مستدرک التاج)، حيث رأى أن (الصدارة) ترد بمعنى التقدم والأولية، ويرى الشيخ النجار أنه اعتمد في تدوينها على الشهرة، واستفاضتها في السنة معاصريه من المؤلفين، فزعمها عربية، وليست عربية، وكثيراً ما يفعل الزبيدى هذا في استدراكه^(٢١).

ومن غير اللغويين الذين خطأهم:

أبو عمرو الدانى: حيث قال في خطبة كتابه (التيسير في القراءات السبع): «فأجبتكم إلى ما سألتموه، وأعملت نفسى في تصنيف ما رغبتموه»، فأخطأ في تعدية الفعل (رغب) بنفسه، وهو مما يُعدى بالحرف^(٢٢).

القلقشندى: حيث قال في الباب السادس من كتابه (صبح الأعشى): «ما يكتب في الحوادث والماجريات، ويختلف الحال فيها باختلاف الوقائع، فإذا وقعت ماجرية وأراد الكتابة بها

(٢١) لغويات ١٢٦.

(٢٢) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧٣.

(١٩) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.

(٢٠) مجلة الأزهر ٢٨/٥٨١.

إلى بعض إخوانه، حكى له تلك المآجِرِيَّة في كلامه»، فقد استعمل (المآجِرِيَّات) - خطأ - جمعاً لـ (ماجرية)، وقواعد الصرف تخطئ هذا المفرد؛ إذ حَقُّه أن تقلب الياء فيه ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٢٣).

* * *

وعلى الجانب الآخر: وجدنا من نَقَدَة الاستعمال اللغوي من يميز لغة المصنفين إن هي خالفت مشهور الوارد اللغوي، بل يصحح ما جاء من كلام العامة على منهاجها، وقد يبالي بعضهم في حسن ظنه بهذه اللغة، فيعتدُّ بلغة المصنفين من غير علماء اللغة، كالفقهاء، والمفسرين، وعلماء المنطق والكلام وغيرهم. ومن أشهر هؤلاء المُعْتَدِّين باستعمال العلماء اللغوي، وتصحيح كلام العامة به:

* ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ):

فقد صحح أن تجمع (ذو) - بمعنى صاحب - وأن تدخل عليها الألف واللام، وذلك مخالف للقاعدة النحوية، التي تلزمها الإفراد والإضافة إلى اسم جنس غير علم، وتجردها من أداة التعريف، واستند اللخمي في ذلك إلى استعمال لأبي العباس المبرد في كتابه (الكامل في اللغة والأدب)، فقد ذكر فيه باباً بعنوان (باب ذكر الأذواء من اليمن)، يقول اللخمي: «فأتى به مجموعاً جمع التكسير، مُعَرَّفًا بالألف واللام، وهو من أهل اللغة المحتج بقوله؛ لرسوخه فيها وثقته، وحاشاه أن يدخل في كتابه أو يُبَوَّبَ على باب من أبوابه ما لم تستعمله العرب في مقاماتها، ولا عُرفَ من لغاتها، وهو من أئمة النحويين واللغويين غير مُدَّافِعٍ في بضاعته وبلاغته وحسن عبارته، ومن قرأ كتبه ووقف على: ما اللغة؟ عرف ذلك يقيناً، إن كان له بصر يهديه، وبصيرة ترشده»^(٢٤).

* ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ):

وذلك أنه في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبیه) صنف الأخطاء إلى ثلاثة أنواع: فنوعٌ أجاز به بعض العلماء مطلقاً، أو في بعض الأحوال: كالضُّفْدَع - بفتح الدال - والجَنَازَة - بفتح الجيم -، والحَلَقَة - بفتح اللام - والتُّخْمَة - بسكون الخاء - ونوعٌ لم يُجْزَهِ أَحَدٌ، ولكن شاع بين المصنفين استعماله: كالإيذاء، والتفكير - بمعنى الإكفار -؛ إذ لم يرد في اللغة الفعل (أَذَى) حتى يكون (الإيذاء) مصدرًا له، والمستعمل في اللغة

(٢٣) مجلة الأزهر ٢٢/٢١٩.

(٢٤) المدخل إلى تقويم اللسان (الورقة الخامسة).

هو الفعل (أكفر فلاناً) - بمعنى ألجأه إلى الكفر، أو جعله كافرًا - أما (كفّر) - الذى مصدره التكفير - فهو بمعنى نسبه إلى الكفر، أو محا ذنبه - وهو غير مراد هنا -، ومع أن كلا اللفظين بالمعنيين السابقين لم يردا في كتب اللغة، فقد شاع استعمالهما في كتب المصنفين بلا نكير.

ونوع ثالث: لا سبيل إلى صحته أصلاً، ولم يجز استعماله في لغة التصنيف، فلا أصل له ولا سند، بل يتفوه به العامة ومن اقتدى بهم، إما اختراعاً محضاً، أو تحريفًا عن الوجه الصحيح.

ويرى ابن كمال باشا أن النوعين: الأول والثاني، لا يحكم عليهما بالتخطئة، وإنما ينبغي أن نلتمس وجهًا يصححان به، أو على حدّ قوله: «لا نخطئ الأوصحاب في القسمين الأولين، بل نعذرهم»^(٢٥)، لكنه - مع هذا - يقصر هذا الاستعمال على موطنه الذى ورد فيه، بمعنى أنه لا ينبغي أن يجرى في كلام الناس غيره، وكأن ذلك منه من باب الاحتشام، ورعاية حق الأدب مع العلماء والأشياخ، فالحكم بالخطأ على لغتهم في الكتب فيه الإساءة إلى مكانتهم، والتماس العذر والتخريج لهم أمر مرغوب ومطلوب، ولذا جاء نصحه لغيره بتجنب هذا الاستعمال المخالف، حيث قال: «مما يجب أن يُعلم أن ما ينبغي أن يتجنب عنه من الألفاظ أقسام»^(٢٦) ثم ذكر الأقسام الثلاثة السابقة.

ولعله في هذا مُقتدٍ بالإمام السيوطى (ت ٩١١ هـ) فيما جاء في المسألة الضبيّة من كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، وهى قول الإمام النووى (ت ٦٧٦ هـ) في كتابه (منهاج الطالبين وعمدة المفتين) في الفقه الشافعى: «وما ضُيبَ بذهبٍ أو فضةٍ ضبةً كبيرةً لزينهٍ حرمٌ»؛ إذ ذهب العلماء - ومعهم السيوطى - في تخريج نصب (ضبة) على كل وجه محتمل؛ رعايةً لحق النووى أن يُنسبَ الخطأ إلى كلامه، وكان مما عَقَّبَ به السيوطى على أحد التخاريج: «وإذا صح ذلك فلا يقال: توسع المصنف، فنصب (ضبة) على المصدرية؛ لأن معنى (توسع) ارتكب لغةً مولدةً، فهذا قلةٌ حشمةٌ وأدب على المصنف، لكنه لا ينبغي أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد؛ لأن المولد إذا صنف في الفروع أو غيرها يُعذَرُ في ارتكابه لغته المولدة، لأنه لو كُلفَ الكلام باللسان العربى دائماً صُعِبَ عليه؛ لأنه لا يقدر عليه إلا بِكُلْفَةٍ، فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه في اللسان العربى، عذرناه، ولا جناح عليه»^(٢٧).

* شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩ هـ):

فقد صحح قول العامة للمريض: به سُلُّ، مع أن الوارد (سُلَالٌ)؛ لأن معظم الأدواء جاء

(٢٧) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٤٩/٤.

(٢٥) التنبيه على غلط الجاهل والنبية ٥.

(٢٦) التنبيه على غلط الجاهل والنبية ٤.

على فُعال، نحو: الرُّكَّام والصُّدَاع، وإنما أجازته الخفاجي استناداً إلى ما جاء في كتاب سيبويه من قوله: «إذا قالوا: جُنَّ وسُلَّ، فإنما يقولون: جعل فيه الجنون والسُّلُّ»، فقد أثبت سيبويه لفظة (السُّلُّ) - وإن لم يسند ذلك إلى العرب صراحةً - قال الخفاجي: «لجعل ما يقوله سيبويه بمنزلة ما يرويه، كما عُرِفَ في أمثاله»^(٢٨).

ولم يسارع إلى تخطئة كل من الشيخ عبد القاهر الجرجاني والسكاكي حين استعمال الفعل (أثمر) متعدياً بنفسه، والمشهور أنه لازم والهمزة فيه للصيرورة، فيقال: أثمر الشجر، أي صار ذا ثمر، وهمزة الصيرورة إنما تكون في الفعل اللازم، وقد التمس الخفاجي - كغيره - وجهاً لهذين العالمين هنا، فذكر أن بعض الشُّرَّاح أبدى فيه فكرة التضمين للفعل المتعدى، نحو: أفاد - مثلاً -، وأن بعضهم رأى أن يكون الفعل (أثمر) متعدياً بنفسه، غير أنه فيما ورد لنا عن العرب جاء في مواقع يُعَلَّمُ فيها المفعول، فحذف، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾^(٢٩)، وقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ، وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٣٠)، وكما إذا قلت: أثمرت النخلة، فالعلم عند السامع يحيط بأن المفعول (بَلَحًا)، فأما إذا لم يُعَلَّمِ المفعول فلا شيء في ذكره على الأصل، وهذا تخريج حَسَنٌ عند الخفاجي^(٣١).

* الشيخ عبد القادر المغربي (من علماء العصر الحديث):

فقد أجاز كلام العامة: فَحَمَ الصَّبِيُّ - بتشديد الحاء -؛ اعتماداً على أنه جاء عن الزمخشري مثله، في قوله: «فَحَمَ وَجْهَهُ تَفْحِيماً: سَوَّدَهُ» قال: والحق أن في قولهم بارقاً من حق، يقتضى لفت نظر علماء اللغة إليه، فلعلهم يُصِدِّرُونَ فتوى بجواز استعمال: فَحَمَ الصَّبِيُّ؛ استناداً إلى كلام الزمخشري، وإلى قصدهم التجوُّز، ولا حَجْرَ في ذلك عليهم»^(٣٢).

* الشيخ محمد علي النجار (من علماء العصر الحديث):

فقد صحح بعض الاستعمال الوارد في مصنفات بعض علماء اللغة وغيرهم، واستساغ أن يجرى في كلام العامة على هذا الأساس، ومن ذلك:

أن أجاز أن يستعمل (التَّلَاشِي) - بمعنى العدم والفناء -؛ إذ جرى به استعمال بعض المصنفين، فقد نقل القرطبي عن المأوردي (ت ٤٥٠ هـ) - صاحب أدب الدنيا والدين - في تفسير سورة الواقعة قوله: «لأنه لما أنبت زرعهم بعد تلاشي بذره..»^(٣٣).

(٢٨) شرح درة الغواص ٢١٤.

(٢٩) الآية ٩٩ من سورة الأنعام.

(٣٠) الآية ١٤١ من سورة الأنعام.

(٣١) لغويات ٦٢.

(٣٢) عثرات اللسان ١٠٤.

(٣٣) مجلة الأزهر ٨٦/٢٨.

وأجاز أن يقدم لفظ التوكيد (النفس) على المؤكّد، في نحو: جئنا في نفس الوقت؛ استناداً إلى أنه جاء في كلام سيبويه وابن جنى^(٣٤).

وأجاز أن يقال: استلف فلان نقوداً، وأن يستعمل (الاتحاد) في معنى (الوَحدة)؛ استناداً إلى ما ورد من استعمال الزمخشري ذلك في (أساس البلاغة)، دون أن يورد شاهداً على ذلك من مآثور الكلام؛ لأن الزمخشري - في رأيه - مصدر ثقة يُعولُّ عليه^(٣٥).

واستساغ القول الذائع على ألسنة الخطباء وغيرهم وهو (وَبَعْدُ) مع أنه استعمال غير مآثور عن العرب؛ إذ المآثور قولهم: أَمَا بَعْدُ؛ وإنما استساغه استناداً إلى أنه ورد في كلام الجاحظ، حيث قال في كتابه (البيان والتبيين): «وبعد، فهل قَتَلَ نَوَابُ الأَسَدِيِّ عتبة بن الحارث بن شهاب..» وقال: «وللمصنفين سَلَفٌ في الجاحظ، وهو مَنْ هُوَ في التحرّي للعربية والعلم بها^(٣٦)».

واستساغ إدخال الألف واللام المعرفتين في العدد المضاف دون المضاف إليه؛ استناداً إلى أنه جرى في استعمال ابن سلام الجمحي - وهو دون الجاحظ في التحرّي للعربية - حيث قال في كتابه (طبقات فحول الشعراء): «وجعلنا أصحاب المراثي طبقة بعد العشر طبقات^(٣٧)»، وهذا الصنيع لم يُجزّه بصرى ولا كوفي.

واستساغ أن يقال: أكثر من كتاب - بصيغة التفضيل (أكثر)، مع عدم تحقق معنى التفضيل هنا، إذ الكتاب ليس مفضلاً عليه، وإنما المقصود هو الزيادة المطلقة من غير تفضيل -؛ استساغ ذلك وَرَدَّ على من خطأه - كاليازجي وغيره - وقال: «وهذا الأسلوب فاشٍ في عبارات المؤلفين من قديم^(٣٨)».

واستساغ إدخال الفاء على (حَسَبُ)، في نحو قولهم: أخذت خمسة كتب فَحَسَبُ، وجعل ذلك لتزيين اللفظ - على نحو ما قاله العلماء في إدخالها على (قَطُّ) - إذ يقولون: أخذت خمسة كتب فَقَطُّ، وقال في علة الاستساغة: «وقد فشت هذه العبارة في كلام العلماء^(٣٩)».

* الشيخ مصطفى الغلاييني (من علماء العصر الحديث):

فقد أجاز أن يجمع (النادي) - وهو مجلس القوم ما داموا فيه - على (النوادي)، وهو جمع لم

(٣٤) لغويات ٩٥.

(٣٥) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩.

(٣٦) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩. وكلام الجاحظ في البيان والتبيين ١٩/٣.

(٣٧) لغويات ٣٧. وكلام الجمحي في الطبقات ٤٨.

(٣٨) لغويات ٩٦.

(٣٩) مجلة الأزهر ٣٥٠/٣٣.

يرد، وإنما الوارد (أندية)، وإنما أجازته استناداً إلى أنه ورد في كلام الفيروز آبادي في أوائل خطبة (القاموس المحيط)^(٤٠).

وأجاز أن تجمع (العرب) على (العُربان)؛ استناداً إلى أن الأزهرى في كتابه (تهذيب اللغة)، والقلقشندي في كتبه (صبح الأعشى) قد استعملاه، أما الأزهرى فقد جاء قوله في لسان العرب (بذح): «وقد رأيتُ من العُربانِ من يَشُقُّ لسان الفصيل اللاهج بثناياه فيقطعه»، وقد نقل ذلك ابن منظور كما نقله الزبيدي في (تاج العروس) من غير أن ينكره. وأما القلقشندي فقد استعمل (العربان) في عدة مواضع من كتابه^(٤١).

وأجاز أن يقال: احتار فلان في أمره فهو محتار، مع أن الوارد هو: حار في أمره فهو حائر وحيران؛ وإنما أجازته استناداً إلى أن أحد الفقهاء قد جعل ذلك عنواناً لكتاب سَمَّاهُ (دليل المحتار)^(٤٢).

* الأب أنستاس الكرملي (من علماء العصر الحديث):

فقد جعل استعمال بعض معاصريه من مُسَوِّغات إجازة ما لا تساعده لغة، ولا تؤيده قاعدة، فقول الناس: اكتشف فلان الكهرباء - بمعناه المعروف اليوم - لم يرد في اللغة، وإنما الوارد: اكتشف الكبشُ النعجة، بمعنى: نزا عليها، لكن الكرملي أجازته بالمعنى المتداول الآن؛ استناداً إلى أنه ورد في استعمال الشيخ اليازجي، وقال: «وليس الشيخ إبراهيم ممن لا يعتد بكلامه، بل هو الحجة العظمى، والثبَّت الأكبر^(٤٣)».

ومثل اليازجي - في عدم تخطئة كلامه - البستاني (صاحب محيط المحيط)، إذا وافقه غيره عليه، وإن كان هذا الموافق من المعاصرين، أي من فصحاء الكتبة في القرن الماضي^(٤٤) - على حدِّ تعبيره.

* عباس أبو السعود (من البَحْثَةِ في العصر الحديث):

فقد أجاز استعمال (قد) داخلة على المضارع المنفى بـ (لا)، نحو: قد لا يفعل كذا؛ استناداً إلى أن الفيروز آبادي قد استعمله في (القاموس المحيط - دغدغ) فقال: «والدغدغة: انفعالٌ في نحو الإبطِ والبُضْعِ والأخْمَصِ، وقد لا يكون لبعض الناس^(٤٥)». وأجاز أن يجمع (الجو) على (الأجوية)؛ استناداً إلى استعمال الأزهرى - صاحب التهذيب - له، في قوله: «الجو: ما اتَّسَعَ

(٤٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٣/٢.

(٤٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٣/٢.

(٤٥) أزهير الفصحى ٣١.

(٤٠) نظرات في اللغة والأدب ٤٣.

(٤١) نظرات في اللغة والأدب ٤٤.

(٤٢) نظرات في اللغة والأدب ٢١.

من الأرض واطمأن وبرز، وفي بلاد العرب أجوية كثيرة^(٤٦)».

وأجاز أن يقال: تَشَرَّدَ الطفل، وهو متشرَّد - بمعنى أهمله أهله وتركوه بلا رعاية -، والوارد في مثله هو الفعل (شَرَّد) وتصريفاته، وإنما أجازته؛ استنادًا إلى أنه وقع في كلام ابن منظور - صاحب لسان العرب - إذ قال: «وأراد بِشَرَادِهِ أنه لما فَرَعَ تَشَرَّدَ في الأرض؛ خوفًا من التَّبَعَةِ^(٤٦)».

* صبحى البصام (من البحنة في العصر الحديث):

ففي مجال استدراكه على كتاب (قُلْ وَلَا تَقُلْ) - الذى ألفه الدكتور مصطفى جواد - أجاز بعض ما خطأ، واستند في ذلك إلى ورود مثله في مصنفات العلماء، ومما أجازته: قولهم: تَجَوَّلَ في المدينة، وهو مُتَجَوَّلٌ - والوارد: جَوَّلَ وهو مُجَوَّلٌ - أجازته؛ استنادًا إلى أن المرزوقى استعمل مصدره في كتابه (شرح ديوان الحماسة)، فقال: «وتستغنى عن السعى والتجول معه، فتريح نفسك من الحَلِّ والترحال في طلبه^(٤٧)».

وقولهم: أيُّها أفضل: العلم أم المال؟ - وفيه مخالفة القاعدة بعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً - أجازته؛ استنادًا إلى وروده في استعمال بعض المؤلفين، كابن أبي الحديد في (نهج البلاغة)، والأصفهاني في (الأغاني)، والجاحظ في (الحيوان)، والقالى في (الأمالي)، والدميرى في (حياة الحيوان).

ومن المؤلفين الذين أجاز البصام استعمالهم، وصحح به كلام العامة: الشهرستاني في (الملل والنحل)، والحريرى في (المقامات)، وابن المقفع في (كليته ودمنة)، وابن عبد ربه في (العقد الفريد)، والشعالبي في (أبو الطيب: ما له وما عليه)، وابن قيم الجوزية في (مفتاح دار السعادة)، وقُدَّامة بن جعفر في (نقد الشعر)، والزجاجي في (مجالس العلماء)، وأبو الطيب اللغوى في (مراتب النحوين)، وعلى بن محمد الجرجاني في (التعريفات)، والسيوطى في (همع الهوامع)، والفيومى في (المصباح المنير)، والطبيب داود الأنطاكى في (تذكرة أولي الألباب)، والقزوينى في (عجائب المخلوقات).

وَلَعَلَّكَ الآن أدركت أن لعلماء اللغة - إزاء لغة المصنفين، مما يجرى على خلاف المشهور اللغوى، أو الوارد المُقَعَّد - معيارين متغايرين: أحدهما: الرفض التام، وَعَدُّ ذلك من الخطأ، وقد غلب ذلك المعيار على وجهة القدماء، والثانى: القبول التام، وَعَدُّه صحيحًا، وقد غلب ذلك

(٤٦) أزهير الفصحى ٣٥.

(٤٧) مقدمة ابن خلدون ٤٩٦.

المعيار على وجهة المحدثين. وقبل أن تنحاز إلى هذا الفريق أو ذاك، ينبغي أن تقف على الملاحظات الآتية، وتوليها شيئاً من دربك وتمحيصك:

* الملاحظة الأولى:

أن معيار رفض ما خالف الفصحى من لغة التأليف، أو قبوله، بُني على أساس مهم، هو: الصلة بين سلامة الأداء اللغوي عند إنسان ما، ومعرفته بقواعد اللغة وضوابطها التفصيلية. فالرافضون لا يرون صلة حتمية بين الأمرين؛ فقد تتحقق سلامة الأداء اللغوي، دون الدراية بهذه القواعد، وقد تتوفر الإحاطة التامة بالقواعد اللغوية، ولا تتحقق سلامة الأداء اللغوي عند من يتقنها ويحفظها. وعلى هذا تلاحظ أن الأداء اللغوي لدى عالم باللغة ربما استجاب لمعرفته، فسليم من التردى في مهواة الخطأ، وربما لم يستجب فوق فيما تنهى القواعد عنه، وكل ذلك مشهور واقع في دنيا الناس، ومألوف يدركه القاصي والداني، حتى إنه لا يحتاج إلى توضيح أو استدلال.

وشأن اللغة في هذا شأن كل صناعة، إتقانها نظراً لا يستلزم إتقانها عملاً، وقد بين ابن خلدون ذلك في مقدمته؛ إذ عقد فصلاً وضع فيه أن ملكة اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم؛ لأن صناعة العربية، إنما هي معرفة بقوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس العمل، ولذا تجد كثيراً من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية، المحيطين علماً بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه، أو ذى مودته، أو شكوى ظلامية، أو قصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي^(٤٧).

وإذا لم يكن من الحتم عقد الصلة بين الدراية بقواعد اللغة وإجادة استعمالها عند أهلها المشتغلين بها درساً وتدریساً، كان من الأولى فقد هذه الصلة - أو كثير منها - عند غير أهلها من المؤلفين في الفقه والتفسير والتصوف والكلام والتاريخ؛ وغير ذلك، فليس لهؤلاء من التمكن اللغوي، والدربة على الدرس، والبحث في كلام العرب ومناهجه وضوابطه، ما قد يتاح لغيرهم من أئمة اللغة الذين توسعوا في درسها بحكم تخصصهم.

أما معيار قبول ما جاء مخالفاً الفصحى من لغة المصنفين، فربما كان الحاجة إلى التوسع اللغوي، ممن يغلب على الظن أنهم لم يلهجوا بهذا إلا لثقتهم في استقامته عربية، وإلا عدلوا عنه، وما منهم أحد إلا نال حظاً من اللغة وافرأ؛ إذ إن كثيراً من العلوم التي ألفوا فيها تحتاج

(٤٧) مقدمة ابن خلدون ٤٩٦.

إلى المهارة اللغوية، والبصر بمناحي كلام العرب، حتى تتاح لهم جودة الاستنباط، واستخلاص
الرأى، وترجيحه، وتفنيد حجج الخصم في المسائل ذات الخلاف، كمسائل الفقه المذهبية أو
الفرعية في داخل كل مذهب، ومذاهب المتكلمين وتشعب كل مذهب، واستخلاص المعنى المراد
عند المفسرين، وتوجيه الآيات القرآنية توجيهاً إعرابياً على وفقه، وكل ذلك لا يتأتى إلا لعالم
باللغة. يضاف إلى هذا أن كثيراً من هؤلاء المؤلفين عاشوا في زمن علماء اللغة المشهود لهم، وتلقوا
عنهم - ولا سيما المتقدمين منهم، ولا تكاد تجد أحداً أنكر ذلك الاستعمال عليهم، ممن عاصروهم
وقرأ تأليفهم.

* الملاحظة الثانية:

أن مما يشهد لعدم انعقاد الصلة بين إتقان حفظ القواعد، وسلامة الأداء اللغوي، تلك
الأخطاء التي وقع فيها علماء اللحن أنفسهم، بعد أن حكموا بالخطأ على نظائرها، مما وقع في
كلام غيرهم، ومن ذلك:

أن ابن قتيبة عدّ من الخطأ أن يُعدى الفعل (عَيَّرَ) بالباء إلى مفعوله الثاني، حين يقال: عَيَّرْتُهُ
بكذا؛ لأن الوارد تعديته بنفسه إلى مفعوليه، على نحو قول الشاعر:

وَعَيَّرْتَنِي بَنُو ذُبَيْبَانَ خَشِيَّتَهُ وَهَلْ عَلِيَ بَانَ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ

ولكنه هو نفسه وقع في هذا الاستعمال الملحون، في خطبة كتبه (أدب الكاتب) حيث قال:
«وأورد الأحنف بن قيس أن قريشاً كانت تُعَيِّرُ بِأَكْلِ السُّخِينَةِ»^(٤٨).

والحريري عدّ من الخطأ أن تُسَدَّ أن ومعمولها مَسَدٌ مفعولي (هَبَّ) بمعنى افْرِضْ وَظَنَّ، نحو
قولهم: هَبَّ أُنَى فَعَلْتَ كَذَا؛ إذا الوارد أن يُعَدَّى صراحةً إلى مفعوليه، على نحو قول الشاعر:

فَقَلْتُ: أَجْرُنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

ولكنه هو نفسه وقع في هذا الاستعمال الملحون، حيث قال في (المقامة الحجرية): «وَهَبَّ أَنْ
لَكَ الْبَيْتِ. كَمَا أَدْعَيْتَ، أَيَحْضُلُ بِذَلِكَ. حَجْمٌ قَدَالِكُ»^(٤٩).

وعدّ من الخطأ أن تخرج (كافة) عن التنكير والتأخير والنصب على الحالية، على نحو قوله
تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً﴾، ولكنه وقع في هذا الاستعمال الملحون،
حيث قال في (درة الغواص): «وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بِنُبُوَّتِهِ»^(٥٠).

(٤٨) التخطئة في أدب الكاتب ٣٢٣، والاستعمال ١٣.

(٤٩) التخطئة في درة الغواص ١٤٨، والاستعمال في المقامات ٥٤٦.

(٥٠) التخطئة في درة الغواص ٥٧، والاستعمال ٢٣٩.

وَعَدَّ مِنَ الْخَطَا أَنْ تَقَعَ (إِذ) فِي جَوَابِ (بَيْنَا)، فَلَا يُقَالُ: بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ حَضَرَ عَمْرُو؛ إِذِ الْوَارِدِ مِنْ دُونَ (إِذ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْعَهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَيْمٌ سَلَفُ

ولكنه وقع في هذا الاستعمال الملحون، حيث قال في (المقامة الوبرية): «وبينا هو ينزو ويلين. ويستأسد ويستكين، إذ غَشِينَا أَبُو زَيْدٍ»^(٥١).

وَفَرَّقَ الْحَرِيرِيُّ بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ (أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ)، فَلَا تَسْتَعْمَلُ الْأُولَى - فِي رَأْيِهِ - إِلَّا فِيمَا ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعِيُوبِ، وَلَا تَسْتَعْمَلُ الثَّانِيَةَ إِلَّا فِيمَا هُوَ عَارِضٌ مِنْ ذَلِكَ. وَلَكِنَّهُ عَكْسَ ذَلِكَ فِي اسْتِعْمَالِهِ، حَيْثُ قَالَ فِي (المقامة الحريمية): «فَازَوْرَتْ مُقَلَّتَاهُ. وَأَحْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ»، وَقَالَ فِي (المقامة البغدادية): «فَمَذَّ اغْبَرُّ عَيْشَى الْأَخْضَرِ. وَأَزَوْرُ الْمُحِبُّوبِ الْأَصْفَرِ، أَسْوَدُ يَوْمَى الْأَبْيَضِ. وَأَبْيَضُ شَعْرَى الْأَسْوَدِ»، وَقَالَ فِي (المقامة الكوفية): «فَأَنْشَى مُحَقَّقًا مُصْفَرًا»^(٥٢).

وَالشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ عَدَّى الْفِعْلَ (تَفَيًّا) إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، لَا بِحَرْفِ الْجَرِّ (فِي)، حَيْثُ قَالَ فِي (ريحانة الألباء): «وتتفياً العشاق: في هجير الأشواق، صافي ظلالتها»، مَعَ أَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى تَخَطُّطِ أَبِي تَمَامٍ فِي ذَلِكَ، فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبِيضَاوَى.

وَلَا يَقْتَصِرُ هَذَا التَّبَايُنُ بَيْنَ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَسَلَامَةِ الْأَدَاءِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ، بَلْ إِنَّهُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ الْمُحَدِّثِينَ آكَدَ وَأَوْسَعُ؛ لِأَنْصِرَافِ أَكْثَرِهِمْ إِلَى حِفْظِ الْقَاعِدَةِ، وَتَوْثِيقِ الرَّأْيِ، وَالتَّنَاطُحِ بِالْحُجْجِ النَّظَرِيَّةِ، دُونَ الْعَنَاءِ بِالتَّطْبِيقِ، وَدُونَ وَجُودِ النُّكْرِ؛ لِفَقْدِ الْحِسِّ بِدَقَائِقِ الْفَصْحَى، وَمُدَاوِمَةِ الْإِلْفِ بِتَرَدَادِ الْأَخْطَاءِ عَلَى الْأَسْمَاعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْ غَيْرِ الْعُلَمَاءِ.

* الملاحظة الثالثة:

أَنَّ إِمَامًا كَبِيرًا صَاحِبَ مَذْهَبٍ فِي الْفِقْهِ، هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (ت ٢٠٤هـ) لَمْ تَسَلِّمْ لُغَتَهُ مِنْ مَخَالَفَةِ الْمَشْهُورِ الْمُطَّرَّدِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّهُ أَلْفَ كِتَابِ (الرَّسَالَةِ) فَجَاءَ مِنْ لُغَتِهِ فِيهِ مَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَمِنْهُ:

حَذَفَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمَضَارِعِ فِي قَوْلِهِ (ص ٤٨): «فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا بَلَغَهُ جَهْدُهُ حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ... كَمَا عَلَيْهِ يَتَعَلَّمُ الصَّلَاةَ وَالذِّكْرَ فِيهَا».

وَقَوْلُهُ (ص ٢٦٥): «وَكَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَخَالَفُ حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ عَلَى خِلَافِ الْحَذَرِ،

(٥١) التخطئة في درة الغواص ٨٤، والاستعمال في المقامات ٢٧٩.

(٥٢) التفرقة في درة الغواص ٣٣، والاستعمال في المقامات: ٢٣٤، ٢١، ٢٤١.

تحرس الطائفة الأولى في ركعة، ثم تنصرف المحروسة قَبْلَ تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ فتحرس.»
وقوله (ص ٥٨٢): «إن قضيت حقاً عليك إلى أجلٍ قبل محلّه، فقد برئت منه، وأنت محسنٌ
متسرّعٌ بتقديمه قَبْلَ يَحِلُّ عليك.»

حذف نون الأفعال الخمسة في غير الرفع، في قوله (ص ٥٦٢): «وقال نفر من أصحاب
النبي: الأقرأء: الحِيضُ، فلا يُحِلُّوا المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة.»

وقوله (ص ٥٩٧): «ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحدٍ مرّةً، ويتركونه أخرى،
ويتفرقوا في بعض ما أخذوا به منهم.»

نصب معمولي (أن) في قوله (ص ٤٥٧): «ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم
اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وَضَعْتُ من أن ذلك موجوداً على كلامهم.»

إثبات ياء المنقوص النكرة مطلقاً، في قوله (ص ٩٤): «وكثيراً ما يكون الذاهبون في تلك
الحال، في غير سِتْرٍ عن مُصَلِّي يرى عوراتهم مقبلين ومدبرين.»

وقوله (ص ٤١٥): «وقد فرّق النبي عَمَّالاً على نَوَاجِي، عرفنا أسماهم والمواضع التي
فرّقهم عليها.»

وقوله (ص ٤١٧): «وكذلك كل وَاَلِي بعته أو صاحب سَرِيَّة.»

وقوله (ص ٤٨٣): «وَكُلُّكُمْ مُؤَدِّي ما عليه على قدر علمه.»

حذف الموصول وبقاء صلته، في قوله (ص ٨٨): «وفيا وَصَفْتُ من فرضه طاعته وتأكيده
إياها في الآيِ ذَكَرْتُ» - أي: التي ذكرتُ.

حذف الموصوف وبقاء صفته، في قوله (ص ١٠٤): «إذا كانت سُنَّةٌ مُبَيَّنَةٌ عن الله معني
ما أراد من مفروضه فيا فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نصُّ كتابٍ أخرى.» - أي: سُنَّةٌ
أخرى.

حذف نون المثني مع الفصل بينه وبين المضاف إليه، في قوله (ص ٢٣٠): «فكذلك دلّت
على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضئ لا خُفِّي عليه، لِبَسْهَما كامل الطهارة.»

وقوله (ص ٥٤): «قلت معناه أن يكون قصد بفرض إمساس القدمين الماء من لا خُفِّي
عليه، لِبَسْهَما كامل الطهارة.»

قلب فاء الافتعال حرف لين، بدلاً من قلبها تاء، في قوله (ص ٣١): «وحيث يزول هذا
ويثبت، وتختلف سنته وتاتفق» - أي: وتتفقُ.

وقوله (ص ٢١١): «وأخرى مُتَفَقَّةٌ وأخرى مختلفة» - يريد: مُتَفَقَّةٌ.

وقوله (ص ٤٦٤): «ولا نستطيع أن نزعم أن الحججة تثبت به ثبوتها بالمُتَّصِل» - يريد: بالمُتَّصِل.

جمع المنقوص جمع مذكر سالماً بإثبات يائه، في قوله (ص ٢٧٨): «وبهذه الأحاديث نأخذ، وقال بمثل معناها الأكابر من أصحاب رسول الله وأكثر المُفْتِيَّينَ بالبلدان» - يريد: المُفْتِيَّينَ. وهناك ظواهر لغوية ونحوية أخرى، أشار إليها العلامة المحقق أحمد شاکر في تحقيق (الرسالة)، وصنع لها فهرساً في آخر الكتاب، وخرَّج كثيراً منها على وجه عربي فصيح أو مقبول، وردَّ على من حقق (الرسالة) فقير هذه الظواهر بما يستقيم عربية، بأن هذا اعتداء على النص؛ إذ النسخة التي حققها هو كُتِبَتْ في عهد الإمام الشافعي، ومن إملائه، فهي بخط الربيع بن سليمان المتوفى سنة ٢٧٠ هـ، وقد تُوفِّيَ الشافعي سنة ٢٠٤ هـ.

وإدعاء تخطئة الإمام الشافعي في لغته غير مُسَلَّم عند كثير من المحققين؛ ذلك لقربه من زمن الاحتجاج اللغوي، ونشأته في مكة، وانتسابه إلى قريش، ثم لدرايته بلغات العرب. فما ورد في مصنفاته من خروج على المؤلف اللغوي، إنما نزع فيه إلى لهجة من لهجات العرب، وله نظائر في تلك اللهجات.

يقول عنه ابن خلكان: «كان الشافعي كثير المناقب، جَمَّ المفاخر، منقطع القرين، اجتمع فيه من العلوم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة رضی الله عنهم وآثارهم، واختلاف أقاويل العلماء - وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة العربية والشعر؛ حتى إن الأصمعي، مع جلالة قدره في هذا الشأن، قرأ عليه أشعار الهذليين - ما لم يجتمع في غيره»^(٥٣).

ويقول عنه الإسنوي: «وأما العربية فكان فيها هو الكعبة والمَحَجَّة، والذي ينطق به فيها حجة، كما شهد به معاصروه من علماء هذا الفن»، ثم يقول: «ولأجل ما ذكرناه من كون كلامه حجة يُعَبَّرُ الإمام أبو عمرو بن الحاجب في (تصريفه) بقوله: وهي لغة الشافعي، كما يقول: لغة بني تميم وربيعه ونحوهما»^(٥٤).

وقال عنه السيوطي في (الاقتراح): «ومما يُعْتَمَدُ عليه في ذلك - يقصد فيما يحتج به - مصنفات الإمام الشافعي رضی الله تعالى عنه، فقد قال ابن شاکر في مناقبه: قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعي في اللغة حجة»^(٥٥).

كما قال عنه أبو حاتم: «كان الشافعي أَعْلَمَ بلغة العرب منّا»^(٥٦).

وقال عنه ثعلب صاحب (الفصيح): «العجب أن بعض الناس يأخذون اللغة على الشافعي

(٥٣) وفيات الأعيان ٣/٣٠٥.

(٥٤) الكوكب الدرر ١٨٧.

(٥٥) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٧.

(٥٦) تفسير القرطبي ١٥٩٢ (سورة النساء).

وهو من بيت اللغة، والشافعي يجب أن يؤخذ منه اللغة، لا أن يؤخذ عليه اللغة» يريد أن يقول: يجب أن يحتجوا بألفاظه نفسها، لا بما نقله فقط.

وقال الزعفراني: «كان قوم من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا، ويجلسون ناحية، فقلت لرجل من رؤسائهم: إنكم لا تتعاطون العلم، فلم تختلفون معنا؟ قالوا: نسمع لغة الشافعي».

وقال عبد الملك بن هشام النحوي صاحب السيرة: «طالت مجالستنا للشافعي، فما سمعتُ منه لحنَةً قطُّ، ولا كلمةً غيرُها أحسنُ منها».

وجاء في لسان العرب: «وقول الشافعي نفسه حجة؛ لأنه - رضى الله عنه - عربيُّ اللسان، فصيحُ اللهجة، قال: وقد اعترض عليه بعض المتحذلقين، فخطأه، وقد عَجَلَ ولم يتثبت فيما قال، ولا يجوز للحضريُّ أن يعَجَلَ إلى إنكار ما لا يعرفه من لغات العرب»^(٥٧).

* الملاحظة الرابعة:

أن من العلماء من لم يرتضِ هذا التطرف في المعيارين السابقين، فاستخلص لنفسه معياراً وسطاً، يقوم على أساس من التفرقة بين المؤلفين من علماء اللغة وغيرهم، فهم يقبلون ما كان في لغة المؤلفين اللغويين، وحببتهم في ذلك أن الصلة باللغة حينئذٍ أوثق وأبقى بحكم المدارس والاشتغال الدائم، فلعل هناك وجهاً وتخريجاً مقبولاً لما جرى في مؤلفاتهم مما نظنه نحن مخالفاً. ولكنهم لا يقبلون ما يقع في لغة غير اللغويين؛ لضعف الصلة بالفصحى حينئذٍ، أو لفقدائها أصلاً، كالمؤرخين والأطباء والفلاسفة والصوفية.

وهذا التفصيل هو ما أرتاح إليه؛ إذ من العبث والحكم على الفصحى بالضياع أن نأخذ بكلام كل من ألف على علاته، سواء أكان التأليف من أهل اللغة أم من غيرهم، إنما الحرص على الفصحى وبقائها ونقائها يقتضى أن نحكم معياراً هو: (مبلغ الثقة في لغة كل من ألف)، وعلى وفقه نستبعد لغة غير اللغويين، من المؤرخين والفقهاء وأهل الكلام وغيرهم، ممن غلبت عليهم هذه النزعة الخاصة، واشتهروا بها في كتب التراجم والطبقات، ولكن نستثنى لغة الإمام الشافعي؛ لما سبق من درايته بلهجات العرب، وقربه من عصر الاحتجاج، فربما نزع بكلامه إلى لهجات عربية غير مطردة بين العرب، ولذا لا ينبغي لأحد أن يقيس على لهجته.

وعلى سبيل المثال، أسوق إليك أمثلة، أرى أن يُحكَم عليها بالخطأ؛ لورودها في كلام أحد المؤرخين، وهو ابن خلدون، إذ جاء في (مقدمته)^(*):

(٥٧) لسان العرب (عول).

(*) انظر أمثلة أخرى في كتاب: اللحن في اللغة ٣٣٣/١ وما بعدها.

استعمال (أثناء) كما تستعمل الظروف المنصوبة على الظرفية، دون أن تُجرَّ بالحرف (في)، في قوله: «أو مسائل من اللغة والنحو مبنوثة أثناءً ذلك متفرقة»^(٥٨)، وقوله: «فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناءً التعليم»^(٥٩) - والمعروف أن (أثناء) ليست ظرفاً، وإنما هي بمعنى تضاعيف الشيء وطياته - جمع (ثني).

والإتيان بالواو العاطفة بعد (بل)، في قوله: «فلهذا كانت العلوم والصنائع... بل والحيوانات مخصوصة بالاعتدال»^(٦٠)، وقوله: «وإن سمع تركيباً غير جار على ذلك المنحى مجَّهً ونبأً عنه سمعه بأدنى فكر، بل وبغير فكر»^(٦١).

والإتيان بالواو مزيدةً، أو في موضع (من)، وذلك بعد (لأبد) في قوله: «فلا بد وأن يروا في طريقهم...»^(٦٢) وقوله: «فلا بد وأن يفرغوا إلى عوائد من قبلهم»^(٦٣) وقوله: «وأيضاً فأفعال العقلاء لا بد وأن تكون لغرض مقصود في الانتفاع»^(٦٤). وليس من مجيز لهذا الاستعمال سوى السِّيرافي، الذي ذهب إلى أن الواو تجيء بمعنى (من)^(٦٥)، وأبى البقاء في (كلياته)، إذ ذهب إلى أن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم، كالتي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف^(٦٦)، وهما رأيان لا ينبغي الركون إليهما.

وجمع (عادة) على (عوائد) - ويكاد ابن خلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع - في قوله: «واستبدلت به عوائد الأمم والأجيال»^(٦٧)، وقوله: «وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد»^(٦٨)، وقوله: «واستقامة المائد من الأحوال والعوائد»^(٦٩). والمعروف أن (العوائد) جمع لنحو: امرأة عائدة من نسوة عوائد، أي: يعُذَن المريض. أما (العادة) فلها من الجموع: عَادٌ وعاداتٌ وعِيدٌ، والأخيرة عن كُرَاعٍ، وليس بقوي - على ما جاء في لسان العرب (عود).

أما علماء اللغة، فأرى أنه لا وجه للاعتداد بلغة المتأخرين منهم، من أصحاب الحواشي والتعليقات وجمعة الآراء؛ إذ هم هؤلاء منصرفٌ إلى الجمع والتوفيق والترجيح والتدريس، دون أن يَفْطَنُوا لما قد يقع في كلامهم من لحن خفي، في الاشتقاق أو التصريف أو التركيب.

ويبقى من هؤلاء جميعاً (المتقدمون من النحاة)، وهؤلاء أرى أن يؤخذ بلغة الثقات من بينهم، وهم الذين ذاعت شهرتهم بين الناس بالاشتغال بالعربية، والتبحر فيها، وكانت لهم نظرات في

- | | |
|---------------------------|--|
| (٥٨) مقدمة ابن خلدون ٤٩. | (٦٤) مقدمة ابن خلدون ٣٣٣. |
| (٥٩) مقدمة ابن خلدون ٤٩٧. | (٦٥) سلوان الشجى في الرد على اليازجى ٨٤. |
| (٦٠) مقدمة ابن خلدون ٧٥. | (٦٦) الكليات لأبى البقاء ١٧٣. |
| (٦١) مقدمة ابن خلدون ٤٩٨. | (٦٧) مقدمة ابن خلدون ١٠. |
| (٦٢) مقدمة ابن خلدون ١٧. | (٦٨) مقدمة ابن خلدون ١١. |
| (٦٣) مقدمة ابن خلدون ٣٠. | (٦٩) مقدمة ابن خلدون ١٣. |

الألفاظ والتراكيب تتسبب بالجدّة؛ حتى ليسرى هذا المعنى إلى الذهن عند سماع أسمائهم أو كُنَاهُمْ أو ألقابهم، فإنَّ تَمَكَّنَ هؤلاء من دراسة الفصحى، يكفي لغلبة الظن بحرصهم في أدائهم اللغوى على السلامة، والإجراء على مقتضى العربية التي جعلوها غرضهم درساً وتدریساً، فمثل أولئك لا ينبغي أن نسارع إلى الحكم بالخطأ على ما يبدو أنه مخالف للفصحى من لغتهم، بل يحسن أن نترَوِّى وأن نلتمس لهم وجهاً من التخریج أو التأویل، وبياح لمن جاء بعدهم أن يجرى لغته على وفق لغتهم هذه، ولا سبباً حين يرد الاستعمال في غير موضع عن العالم الواحد، أو عن جمع منهم.

ويأتى في مقدّمة هؤلاء اللغويين: الخليل وسيبويه والفارسي وابن جنى والزمخشري، فقد أطنبت كتب التراجم والطبقات في الثناء على علمهم ودقّتهم، وحرصهم على الفصحى، وبين أيدنا لكل منهم مؤلّف أو أكثر في اللغة والنحو، يشهد لصاحبه بالبراعة والإحاطة والبصر بطرق العرب في التعبير، وهذا يبعث على الثقة بلغتهم، والأطمئنان إلى أنهم لم يقولوا ما قالوا إلا ولهم فيه وجهٌ ومخرجٌ من كلام العرب.

وفيا يلي أمثلة لما خرّج من لغة هؤلاء الأعلام عن مشهور قواعد اللغة، وأرى ألا يحكم عليه بالخطأ:

* القاعدة المشهورة أن (النفس) من ألفاظ التوكيد المعنوي لا تقدم على المؤكد، ولكن جاء ما يخالف ذلك في استعمال اللغويين المشهورين، ومنه قول ابن جنى في (الخصائص):

(... لأنك إنما تريد اعتقادهم، لا نفس حروفهم) [١/١].

(... لم تباشر نفس الفعل... وإن لم تل نفس الفعل) [١/١٠١].

(... وثبت أن الكاف في نحو: مررت بك، متصلة بنفس الباء) [١/١٠٢].

(فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمّر، بقى ذلك المضمّر لا دليل عليه) [١/١٠٥].

(ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء في نفس المثال، فقالوا: فرازنة... وكذلك أئنيق - في أحد قولي سيبويه - لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال) [١/١١٤].

(... إلا أن زيدياً الآن إنما هو منصوب بنفس عليك، من حيث كان اسماً لفعل متعدّ) [١/٢٨٣].

(... وإن كانت اللام في (تباله) لا ضمير فيها، وهي متعلقة بنفس تبا) [١/٢٨٧].

(.. لأنك إنما تريد اعتقادهم، لا نفس حروفهم) [١/٣٤٨].

* والمشهور في (كافة) أنها تستعمل نكرة مؤخّرة منصوبة على الحالية وفي الناس خاصة،

ولكن جاء ما يخالف ذلك في استعمال بعض اللغويين المشهورين، ومنه قول ابن جنى في (الخصائص):

(والوجه فيه ما عليه الكافة) [٩/١].

(... لاستمرار الكافة على فعاله) [٥١٨].

(ونحو: خطايا ورزايا في قول الكافة غير الخليل) [١٨٢/١].

(إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضاً معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر من خلافه) [١٨٨/١].

(وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال؛ لوضوحه عند الكافة) [٢٤٣/١].

(وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز) [٣٨٨/٢].

* والمشهور في (كلّ وبعض) عدم اقترانها بالألف واللام؛ لأنها معرفتان بالإضافة الظاهرة أو المنوية، ولكن جاء ما يخالف ذلك في استعمال بعض اللغويين المشهورين، ومنه قول ابن جنى في (الخصائص):

(وما كانت هذه حالة أقنع منه البعض، ولم يجب أن يشيع في الكلّ) [٥٢/١].

(فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض) [٨٣/١].

(فلما كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض..) [٦٤/١].

(وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أى أكلت بعض الطعام)

[٢٧٤/٢].

(إنما هو على وضع الكلّ موضع البعض؛ للاتساع والمبالغة) [٤٤٨/٢].

(فليس الكلّ هو ما فيه إليه، قال أبو بكر: إنما الكلّ عبارة عن أجزاء الشيء، وكما جاز أن

يضاف... بل الكلّ في هذا جار مجرى البعض في أنه ليس بالشيء نفسه، كما أن البعض ليس به

نفسه يدل على ذلك، وأن حال البعض متصدرة في الكلّ) [٣٣٤/٣].

وعندي أمثلة كثيرة، ومسائل لغوية أخرى أرجو أن يوفقني الله إلى دراستها على نحو

أوسع، إن شاء الله.

المعيار السابع

الخلاف بين النحاة

وأقصد بالخلاف هنا نوعين منه: أحدهما عام مذهبي، والآخر خاص داخلي أو فرعي. أما (العام المذهبي) فهو ذلك الخلاف في فهم بعض الألفاظ والأساليب الواردة، وتوجيهها، مما وقع بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، أول الأمر، ثم بين غيرهم من البغداديين والأندلسيين فيما بعد، وهو خلاف جرى معظمه في مسائل نحوية، وقليل منه في مسائل صرفية، وهو كذلك خلاف بدأ يسيراً، ثم ما لبث أن استشرى خطره، واستعظم أمره - على مرّ الأيام - حتى تحزبت الأحزاب، واعتصب القوم، كل إلى وجهة بصرية أو كوفية، يؤيدها وينافح عنها، وقد يتناول على معارضية فيها.

ونحن إن كنا نعرف هذا الخلاف، وندرسه اليوم على أنه خلاف علمي، فما ينبغي أن نغفل عن أنه نشأ كذلك، واستمر قليلاً، حتى تسربت إليه الأغراض السياسية والإقليمية، فنفخت في جذوته، وأشعلته ناراً حامية، وحرّباً على القريب والبعيد، وكان ذلك منذ القرن الأول الهجري، حدّده بعض الباحثين بـ (موقعه الجمل) التي كانت بين علي بن أبي طالب ورهطه من جهة، وعائشة أم المؤمنين ومن والاهما من جهة أخرى - رضی الله عنهم جميعاً -.

وقد كان الإمام علي يستوطن الكوفة، كما كانت عائشة تستوطن البصرة، وكان من أمر انتصار علي وهزيمة عائشة أن غضب أهل البصرة خصوصاً - والمطالبون بثأر عثمان بن عفان عموماً - وجرّهم ذلك الغضب إلى تطاول بعضهم على بعض بالقول، سباً أو هجاءً أو مفاخرة، وتجدي في كتاب (البلدان) لأبي عبد الله الهمداني - المعروف بـ (ابن الفقيه) - كثيراً مما تراميا به من الأقوال، وتباريا فيه من المفاخرات، ومن ذلك قول أعشى همدان على لسان أهل الكوفة:

فإذا فاخرتمونا فاذكروا ما فعلنا بكم يوم الجمل

واشتد أوار هذا الخلاف السياسي بقيام الدولة الأموية ومعاضتها للبصرة، ثم بقيام الدولة العباسية ومعاضتها للكوفة؛ إذ كان أهلها أول من عاون أبا العباس السفاح داعية العباسيين، فعزت الكوفة بعد ذلك، ونهضت بعد حطة، وأصبحت كلمتها في اللغة هي العليا، حتى إن لم

يُسَعِّفُهَا الدليلُ البينُّ، وكلمة البصرة هي السفلى، حتى إن قويت حجتها وسطع برهانها، في غالب الأحيان.

وليس أدلّ على ذلك من تلك المناظرة المشهورة، التي جرت بين الكسائي - وهو إمام الكوفة - وسيبويه - وهو إمام البصرة - في المسألة المعروفة بالمسألة (الزُّنْبُورِيَّة)؛ إذ رجحت كُفَّةُ الكسائي - مع ضعف رأيه - بتدبيرٍ غير علميٍّ؛ حتى لقد عاد منها سيبويه حزيناً، ومات بعدها كَمَدًا.

وواضح من هذا أن الاتجاه السياسي، إنما يأتي مناصرةً لمذهب، وإضعافاً لمذهب آخر، بعد أن يحتدم الخلاف في المسألة العلمية، وذلك يقتضى أن نفرِّق بين المذهبين أولاً، ببيان الركائز التي اعتمد عليها كلٌّ منهما في تأسيس مذهبه، والدواعي التي أسهمت في اعتماد هذه الركائز. والمشهور المتداول عند اللغويين أن أهل البصرة اعتمدوا في تأسيس مذهبهم على الركائز الآتية:

١ - الوثوق من مصدر الوارد من لغة العرب، بأن يتحرَّروا عن قائله ليتأكدوا من نسبه، وخلوص عربيته من العجمة، ومن الاختلاط بمن يُشْتَبَه في لغته من سكان أطراف الجزيرة ممن جاور غير العرب الأقحاح، فكانوا لا يعتدُّون إلا ببلغة سكان البوادي، بل كانوا إذا ما ارتابوا في أمر أحد من هؤلاء امتحنوه؛ بأن يُلْقُوا على مسامعه كلاماً ملحوناً، فإذا فهمه لم يأخذوا عنه؛ لأن العربي الخالص لا يفهم الكلام الملحون - في رأيهم - ومن ذلك ما ذكره ابن جنى، من أنه لم يستطع أن يجعل محمد بن العساف - وهو أعرابي عقيلى من تميم - ينطق جملة ملحونة صنعها له، وهى: أكرم أخوك أبوك - برفعها - وأنه لم يستطع كذلك أن ينطق أعرابياً آخر بـ (عثامين) - في جمع عثمان - قياساً على (سراحين) - في جمع سرحان، وكان ردّ الأعرابي: أيش هذا؟ أرايت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً!

ويعلق ابن جنى على موقف هذا الأعرابي من عدم النطق بالخطأ، أو بما ليس من لغته، فيقول: أما ترى إلى هذه النجيزة - يعنى الغريزة والطبيعة - ما أبقاها، وأشدّ محافظة هذا البدوى عليها، حتى إنه استكره على تركها، فأبى إلا إخلاداً إليها^(٢).

ومن هنا وجدنا أبا زيد يحطُّ من رأى الكسائي في مسائل اللغة؛ لأنه «لقى أعراب الحطمية، فأخذ عليهم الفساد من الخطأ واللحن، واحتج به»^(٣).

(١) انظر تفاصيل هذه المسألة في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٦٥/٣.

(٢) معجم الأدباء ١٢/١٠٣. (٣) لسان العرب (ودد).

٢ - الوثوق من تلقى اللغة عن هؤلاء الأعراب، والتأكد من أمانة الناقل وحفظه ودقة ضبطه، فلم يعتدوا بكثير مما نقله هؤلاء الذين اتهموا بالوضع، مثل حماد الراوية، وابن دأب، والشرقي بن القطامي ومحمد بن إسحاق بن يسار، قال الأصمعي: «جالست حماداً، فلم أجد عنده ثلثمائة حرف، ولم أرض روايته»^(٤)، وقال أبو حاتم: «كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر، مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يضعون الشعر، ويقتفون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله، وقد ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال: إني لأعجب: كيف أخذ عن حماد، وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحف»^(٥).

٣ - عدم الاعتداد بالشاهد الواحد، فلا بدّ عندهم من كثرة مسموعة، تمكن من استنباط القاعدة وأطرادها، وتجعل ما خالفها مما يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا فيما وردت فيه شواهد كثيرة، أما إذا لم يرد إلا الشاهد الواحد من غير نظائر تخالفه، فإنه يعدّ أصلاً تؤسس عليه القاعدة، كما فعل سيبويه في إلحاق ما كان على (فَعُولَة) بما كان على (فَعِيلَة) في النسب، في حذف حرف المدّ وقلب الحركة فتحة؛ اعتماداً على سماعه (شَنَيْتِي) في النسب إلى (شَنُوَّة) وعدم سماع ما يخالفه نسباً من هذا الوزن، فهو جميع المسموع منه، فصار أصلاً يقاس عليه. ولعل في مقدمة الدواعي التي أسهمت في هذا الاتجاه البصري، ما تميزت به البصرة موقعاً وسكّاناً؛ ذلك بأنها على طرف البادية مما يلي العراق وهي - بذلك - أقرب المدن العراقية إلى العرب الخُلص، الذين لم تُلْك ألسنتهم عُجْمَة الحواضر، فعلى مقربة منها بوادي نجد غرباً، والبحرين جنوباً، وكان من السهل على أعراب البوادي أن يَفْدُوا إليها في غير مشقة، وأن يطيب لهم فيها المقام.

وزاد من أهمية هذا الموقع وجود (المربد) في الجهة الغربية منها، مما يلي البادية، بينه وبينها قرابة ثلاثة أميال، و (المربد) سوق أدبية تُذَكَّرُ العرب بأسواق الجاهلية (عكاظ ومجنة وذى المجاز)، فيها يجتمعون قبل أن يدخلوا الحضر، حيث تتألف حلقات الإنشاد والمفاخرة والمناظرة ومجالس العلم والأدب، قال الأصفهاني: «وكان لراعي الإبل والفرزدق وجلسائها حلقة بأعلى المربد بالبصرة، يجلسون فيها»^(٦).

أما أهل الكوفة، فقد كانوا أجمع للشعر من أهل البصرة، كثرت عندهم رواياته، وزاد قائلوه من العرب الخُلص وغيرهم، ممن يسكن الكوفة، أو يَفْدُ إليها، أو إلى الكُنَاسَة - سُوقِهَا القريب منها -، وقد كان منهم اليمّانون، وهم كثير، وفي لغتهم شيء؛ لمجاورتهم الأحباش والهنود، أما العرب الذين صَفَت ألسنتهم من اللُكْنَة فقليل هم؛ لبعد المسافة بين أواسط جزيرة

(٦) الأغاني (أخبار جرير) ٢٩/٨.

(٤) مراتب النحويين ٧٢.

(٥) مراتب النحويين ٧٢.

العرب والكوفة، ثم لحيلولة صحراء السماوة بين المكانين، ففي الانتقال مشقة وعسر وثقل مؤونة، ومن هنا اشتهر بين العلماء أن المذهب الكوفي يميل إلى التساهل في الأخذ، وفي الاستنباط:

- ١ - فهو لا يكاد يميز بين عربي وآخر، فكلهم حجة، يُستشهد بقوله.
- ٢ - وهو لا يرى أن كثرة المسموع شرط في تأسيس القاعدة، وإنما يكفي عنده الشاهد الواحد، وقد تعدد القاعدة بتعدد الشواهد، فلا شاذ عندهم، بل كل الوارد يصح القياس عليه.
- ٣ - وهو لا يهتم بالقائل، وإنما يكفي عنده الورد والمطلق عن العرب، فكثيراً ما احتجوا بجهول القائل.

٤ - كذلك يرى أصحاب هذا المذهب أن دعوى البصريين بوضع بعض الأشعار من أناس بأعيانهم، أمرٌ قد بُلغ فيه؛ فليس كل ما رواه هؤلاء موضوعاً، ولا يدعو إلى أطراح كل ما رَوَّه، وإنما الأمر عندهم وَقَفٌ على الثقة ببعض ما روى هؤلاء وغلبة الظن على أنه صحيح، فما تحقق فيه ذلك لا ينبغي تركه، وإنما يستشهد به، وتبنى القواعد عليه.

٥ - كذلك يرى الكوفيون أن السماع ليس هو كُلُّ شيء في اللغة، ففتحوا باباً للقياس النظري الذي لا يسنده سماع، ومن ذلك أنهم قاسوا (لَكِنْ) على (بل) في العطف بعد الإيجاب^(٧)، وأجازوا تثنية (أجمع وجمعاء) وتوابعهما^(٨)؛ قياساً على ما ورد من جمعها.

وقد لخص الأندلسي في (شرح المفصل) الاتجاه الكوفي في قوله: «الكوفيون إن سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبُوبوا عليه، بخلاف البصريين، قال: وما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَةِ الضُّبَاعِ، وَأَكَلَةِ اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أَكَلَةِ الشُّوَارِيزِ، وباعة الكواميخ^(٩)».

وأما (الخلاف الخاص، الداخلي أو الفرعي) فهو ذلك الذي كان في داخل المذهب الواحد، مثل ما كان من خلاف بين البصريين بعضهم وبعض، أو بين الكوفيين بعضهم وبعض، وقد وقع أغلبه في الاعتداد ببعض الشروط في المسألة الواحدة، أو في إجازة حذف بعض الجملة، أو تقديم بعضها على بعض، إلى غير ذلك من المسائل الفرعية في داخل الباب النحوي الواحد، وتجد كثيراً من ذلك ميثوتاً في كتب النحو عند المتقدمين والمتأخرين.

وفيا يلي أمثلة لهذا الخلاف بنوعيه، وقد اخترت هذه الأمثلة مما يترتب عليه حكم بصواب بعض الاستعمال أو خطئه:

(٧) شرح الكافية (حروف عطف النسق).

(٩) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٠٢.

(٨) شرح الكافية (باب التأكيد).

* فما وقع بين المذهبين الرئيسين ما يأتي:

يرى البصريون أنه لا يجوز إظهار (أن) بعد (كَيَّ)، ويحيزه الكوفيون، واحتجوا بقول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا سَنًا بِيَدَاءِ بَلْقَحِ (١٠)

ويمنع البصريون صوغ العدد على (فَعَال) - بضم الفاء - مما فوق الأربعة، فلا يقال: خُماسٌ وسُداسٌ... إلخ، ويحيزه الكوفيون قياساً، مع أنه غير مسموع، وما ورد منه قيل عنه: إنه موضوع (١١).

ويمنع البصريون دخول اللام في خبر (لكنَّ) ويحيزه الكوفيون، واحتجوا بما ورد من قوله:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ (١٢)

ويرى البصريون أن (أن) المصدرية إذا حذفت لا تعمل النصب، وإنما يُرْفَعُ الفعل، ويحيز الكوفيون النصب مع الحذف، واحتجوا بما ورد منصوباً من قولهم: خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ، وَتَسْمَعِ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ (١٣).

* ومما وقع من الخلاف الداخلي في المذهب الواحد ما يأتي:

جمهور البصريين على أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل إذا نزلت من يعقل، أو اقترن بمن يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (١٤)، فقد أوقع (مَنْ) على الأصنام، لما نزلوها نزلة العاقل، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (١٥)، فقد أوقع (مَنْ) على غير العاقل؛ لاقتراحه بالعاقل في المفصل بـ (مَنْ) وهو (كل دابة).

وخالف قُطْرُبٌ - وهو من البصريين - في ذلك، وزعم أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل، دون اشتراط ما ذكر (١٦).

وجمهور البصريين على أن (ما) الحجازية تعمل عمل (إن) بشروط، منها: ألا يقترن خبرها بـ (إلا)، ولم يشترط يونس - وهو من أئمة البصريين - هذا الشرط، واستدل بظاهر شعر، منه قول الشاعر:

(١٤) الآية ٤٦ من سورة الأحقاف.

(١٥) الآية ٢٤ من سورة النور.

(١٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١/١٦٤.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٢.

(١١) شرح درة الغواص للخفاجي ١٤٨.

(١٢) الصبان على الأشموني ١/٢٨٠.

(١٣) الصبان على الأشموني ٣/٣١٥.

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْشُو نَهَارًا وَيَسْرِي لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا

وجمهور البصريين على أن الاسم الموصول لا يحذف وتبقى صلته، إلا في ضرورة الشعر، سواء علم أم لم يعلم، وأجاز الأخفش - وهو من البصريين - أن يحذف الموصول إذا علم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١٧)، أي: والذي أنزل إليكم^(١٨).

وجمهور البصريين على أنه يجوز العطف على محل اسم (إن) بالرفع بعد تمام الخبر، ولا يجوز ذلك في غير عطف النسق من التوابع، ولكن الزجاج والجرمي - وهما من البصريين - والفراء - وهو من الكوفيين - أجازوا الرفع بعد تمام الخبر في سائر التوابع، كالنعت والتوكيد وعطف البيان، فيجوز عندهم: إن زيدًا قائمٌ الكريم، أو نفسه^(١٩).

وجمهور النحاة على أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ غير الشبيه بالشرط، وأجاز الفراء وجماعة منهم الأعمى دخول الفاء في خبر المبتدأ، إذا كان الخبر أمرًا أو نهيًا، وأجاز الزجاج في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذوقوه﴾^(٢٠) أن يكون (هذا) مبتدأ، و (فليذوقوه) خبره^(٢١).

وجمهور النحاة على أن اللام لا تدخل في خبر (إن)، إذا كان فعلًا ماضيًا خاليًا من (قد)، فلا يقال: إن زيدًا لقام، وأجاز ذلك الكسائي وهشام من الكوفيين^(٢٢).

وجمهور النحاة على إجازة تقديم خبر الأفعال الناسخة، إذا كانت منفية بغير (ما)، وعلى منع ذلك إذا كان النافي (ما)، فيصح أن يقال: في الدار لا يزال زيد، أو: في الدار لن يزال زيد، ولا يصح عندهم أن يقال: في الدار ما زال زيد. ومنع الفراء ذلك التقديم مع النافي مطلقًا^(٢٣).

وجمهور النحاة على منع زيادة (كان) في آخر الجملة، فلا يقال: زيد قائم كان؛ إذ إن ذلك لم ينقل، ولم يستعمل، والزيادة خلاف الأصل، فيقتصر على موضع استعمالها، وأجاز ذلك الفراء^(٢٤).

وجمهور النحاة على منع دخول اللام في خبر إن، إذا كان فعلًا جامدًا، فلا يقال: إن زيدًا لنعم الرجل، وأجاز ذلك الفراء من الكوفيين، والأخفش من البصريين^(٢٥).

وجمهور النحاة على أنه لا يصح إتباع اسم (إن) بالرفع قيل حلول الخبر، سواء كان ذلك بالعطف أم لا، وسواء كان اسم (إن) ظاهر الإعراب أم خافيته، وأجاز الفراء ذلك إذا كان اسم

(٢٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢١.

(٢٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦١.

(٢٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦٨.

(٢٥) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢١.

(١٧) الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(١٨) المساعد على تسهيل الفوائد ١/١٧.

(١٩) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٨.

(٢٠) الآية ٣٨ من سورة ص.

(٢١) الجني الداني ١٢٧.

(إن) خَاقِيَ الإعراب، كالضمائر مثلاً، فيصح عنده أن يقال: إنك وزيدٌ ذاهبان، ومنعه إذا كان ظاهر الإعراب، فلا يقال: إن زيداً وعمرو ذاهبان^(٢٦).

وجمهور النحاة على أنه لا يجوز حذف لام الطلب مع بقاء عملها، وقد خطأ الحريري - على هذا - قَوْلَ بعض الخواصِّ في زمانه: يُعْتَمَدُ ذلك - بسكون الدال - أي: لِيُعْتَمَدَ ذلك. ويرى الكسائي أنه يجوز بعد الأمر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا، يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ أي: لِيُقِيمُوا^(٢٧).

وجمهور النحاة على أنه لا يجوز الفصل بين (إِذْنُ) الناصبة والفعل، بعمول هذا الفعل، فلا يصح أن يقال: إِذْنُ الكِتَابِ تقرأ، وأجاز ذلك الكسائي وهشام من الكوفيين، وفي الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع^(٢٨).

وجمهور النحاة على أنه لا يصح أن يظهر متعلق الظرف الواقع خبراً، إذا كان كَوْنًا عامًا، نحو: زيد عندك، فلا يجوز أن يقال: زيد موجود عندك. ولكن قال ابن يعيش في (شرح المفصل): وقد صرَّح ابن جنى بجواز إظهاره^(٢٩).

وجمهور النحاة على أنه لا يجوز العطف بالنصب على المجرور، في نحو: مررت بزيد وعمراً، على أن يكون ذلك من باب العطف على المحل؛ لأن شرط العطف على المحل عندهم ظهورُ الإعراب المحلِّ في فصيح الكلام، ولا يصح في المثال السابق أن يقال: مررت بزيداً، إلا في ضرورة الشعر. وأجاز ذلك ابن جنى، على ما نقله ابن هشام في (مغنى اللبيب)^(٣٠).

وجمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي والفراسي في (الحلبيات) والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين، على أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، فلا يقال: قاتماً ليس زيد، وهو اختيار ابن مالك في الألفية، حيث قال:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفَى

وذهب إلى جواز ذلك البصريون المتقدمون، والفرء والفراسي في رأى، وابن برهان والزنجشيري، واختاره ابن عصفور، وروى أيضاً عن السيرافي، واختلف النقل عن سيبويه، فنُسِبَ كُلُّ من الجواز والمنع إليه^(٣١).

وتجد كثيراً من مسائل هذا الخلاف بين أهل المذهب الواحد؛ إن تتبعتها في كتب النحو،

(٢٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٦. (٢٧) مغنى اللبيب ١/٢٤٨. (٢٨) الجنى الداني ٣٥٦. (٢٩) شرح المفصل، لابن يعيش ١/٩٠. (٣٠) مغنى اللبيب (مبحث العطف على المحل). (٣١) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٧٧.

المتقدم منها والمتأخر، وهو - كما قلت لك - خلاف يترتب عليه تردد بعض الاستعمال اللغوي بين الصواب والخطأ، إن أنت آثرت معياراً لأحد المختلفين، ورغبت عن معيار الآخر، وهو - لَعَمْرَى - أمرٌ يشق على الإنسان تتبعه واستقصاؤه، فضلاً عن ترجيح رأى على رأى، إذا ما تنازعت الأدلة العقلية والنقلية، وَجَدَّ كُلُّ فِي تَفْنِيدَ رَأْيِ صَاحِبِهِ وَدَلِيلِهِ، أَوْ تَأَوَّلَ فِي ذَلِكَ الدليل.

ومع هذا الخلاف الناشب بين المذاهب النحوية الرئيسية، ثم بين أنصار المذهب الواحد في داخله - تجد معظم النّقْدَةِ اللغويين مع البصريين جملةً وتفصيلاً، فمعيارهم في التخطئة والتصويب إنما هو: موافقة الاستعمال للمذهب البصرى، أو مخالفته له، فما وافق فصوابٌ، وما لم يوافق فخطأً، ودُونَكَ أمثلةٌ من كتب اللحن اللغوى تؤيد ذلك وتؤكدته:

* فقد خطأ الأُصمعى - وتبعه الحريرى - قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أبيضُ هذا الثوب، وزيد أبيضُ من عمرو! والمعروف أن الكوفيين يميزون التعجب والتفضيل من السواد والبياض بلا واسطة؛ لأنها أصلاً الألوان^(٣٢).

* وخطأ الأُصمعى - وتبعه الحريرى - قولهم لمن يقتبس من الصحف: رجل صُحْفِيٌّ - بضم الصاد والحاء -؛ لما فيه من النسب إلى الجمع - الذى له مفرد - على لفظه، فالقاعدة هي رَدُّهُ إلى المفرد عند النسب. والمعروف أن النسب إلى الجمع على لفظه مذهب الكوفيين^(٣٣).

* وفي تعريف العدد المضاف والمركب خطأ الحريرى من يُدْخِلُ حرفَ التعريف على كل من المضاف والمضاف إليه، وعلى جُزْءَيْ المركب، فلا يقال: ما فعلت بالثلاثة الأثواب، ولا يقال: الأحد العَشَرَ الثوب، وقال عن مثل ذلك: «وهو مما لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه؛ لأن التمييز لا يكون معرفاً بالألف واللام، ولا نُقِلَ إلينا في شجون الكلام». والمعروف أن ذلك مذهب كوفى، نصَّ عليه الكسائى بقوله: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلت بالأحد العَشَرَ الألف الدرهم؟^(٣٤).

* وخطأ ابن الجوزى والحريرى والزبيدى قولهم: شَوِيٌّ وَعُويْنَةٌ - في تصغير: شيء وعين -؛ لما فيه من قلب الياء الثانية وأوا بلا موجب. ومعروف أن ذلك مذهب مقيس عند الكوفيين، واختاره ابن مالك^(٣٥).

* ويرى الحريرى أن (مِنْ) الجارة تختص بالمكان، وأن (منذ) تختص بالزمان، ولحن خواص

(٣٢) ذيل الفصيح ١١٢، درة الغواص ٣٨، شرح المفصل ١٤٦/٧.

(٣٣) ذيل الفصيح ١١٧، درة الغواص ٢٠٧، المدخل إلى تقويم اللسان ٤٩، همع الهوامع ١٩٧/٢.

(٣٤) درة الغواص ١٢٥، إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٣٥) ذيل الفصيح ١١٧، درة الغواص ٢٥٣، لحن العوام ١٧٤، همع الهوامع ١٨٦/٢.

زمانه في استعمالهم (من) مع الزمان، حين يقولون: ما رأيت من أمس. والمعروف أن هذا هو المشهور من مذهب البصريين، أما أهل الكوفة فيخالفونهم في ذلك، ومن البصريين من يذهب إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان والأحداث والأشخاص^(٣٦).

* ويرى الزبيدي أن جمع الكثرة عند تصغيره يُرَدُّ إلى أدنى العدد، فإن لم يكن له أدنى عدد صُغِرَ مفردة، ثم جمع بالألف والتاء، حتى لا يقع التضادُّ بين تقييله وتكثيره، وهو بهذا لم يفرِّق بين ما له نظير من الآحاد وما ليس له نظير، مخالفاً مذهب الكوفيين، الذين أجازوا أن يصغر جمع الكثرة على حاله، إذا ناظر الواحد في الوزن، فأجازوا: رُغَيْفَان - في تصغير رُغْفَان، جمع رغيف -؛ لأن له نظيراً في الآحاد، هو عثمان، وجعلوا من ذلك قول النابغة الذبياني - في إحدى الروايات:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا، وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
زعموا أنه تصغير (أصلان) جمع أصيل^(٣٧).

وخطأ ابن هشام اللخمي قولهم: الرجال المُسْمُونُ بكذا - بضم ما قبل الواو في جمع المذكر السالم؛ لأن القاعدة أن الاسم المقصور تحذف ألفه عند جمعه جمع مذكر سالماً، وتبقى الفتحة قبل الواو. والمعروف أن الضم في مثل هذا أحد مذهبي الكوفيين^(٣٨).

وواضح أن في التزام هذا المعيار كثيراً من التشدد في الحكم على بعض الاستعمال اللغوي؛ فليس مذهبُ البصريين هو وحده الصحيحُ دائماً، وما عداه خطأ دائماً، وإنما ينبغي أن يكون مدار الاختيار بين المعايير على أساس من وجود الدليل أولاً، ثم من رجحاته ثانياً، وهو أمر يحتاج إلى فحص الأدلة، وإنعام النظر.

ومن هنا جاءت ردود بعض علماء اللغة على من خطأ الأمثلة السابقة وما يضارعها، مما تنازعت الآراء المدعومة بالدليل، وكان في مقدمة هؤلاء الرادِّين الآخذين بمذهب غير البصريين من الكوفيين وغيرهم:

* ابن هشام اللخمي؛ إذ رَدَّ على الزبيدي في تخطيطه نحو: سُويخٌ وبُويْتٌ - مُصغَرَي: شَيْخٌ وبَيْتٌ - وقال: إن كل معتل العين بالياء، - مما ليس منقلباً عن حرف غيره، ولا مقصوداً به إرادةُ فَرَقٍ - فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: ضم أوله، وكسره، وإبدال الياء واواً عند الكوفيين^(٣٩).

(٣٦) درة الغواص ١٠١، شرح الحفاجي على درة الغواص ١١٨.

(٣٧) لحن العوام للزبيدي، الصبان على الأشموني ١٧٤/٤.

(٣٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٨، همع الهوامع ٤٦٢٤٦/١.

(٣٩) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠.

* وابن مكى الصقلی؛ إذ أجاز فيما كان على وزن (فعل) - بفتح فسكون - أن تفتح عينه، إذا كانت حلقيّة، نحو: اللحم والبحر والبغل والنحل والنخل - وما أشبهه -، وهو بهذا أخذ بذهب الكوفيين، أما البصريون فلا يفتحون إلا ما كان منه مسموعاً^(٤٠).

* * *

وإني لأخشى أن يخطر ببالك الآن أن البصريين كانوا أحرص على لغة العرب من الكوفيين؛ لما كانوا يشددون في الرواية والضبط والمقدار المرؤي، وأن الكوفيين كانوا على خلاف ذلك دائماً - على ما يفهم من ظاهر أسس المذهبين، التي سردتها لك فيما سبق - ولكن بناء الحكم على كل مذهب - على وفق هذه الأسس - فيه شيء كثير من المبالغة والتسامح، بله التحامل على الكوفيين أحياناً، لأن كلا الفريقين كان حريصاً على لغة العرب، جاداً في تعييدها وتيسيرها لكل متلقٍ، وليس الأمر على إطلاقه في كل ما اشتهر عند اللغويين من أسس هذين المذهبين. وقد يُغنيك عن طلب الدليل أن تعرف أن من شواهد البصريين ما هو مجهول القائل، ومنه ما اتهم بأنه مصنوع، فضلاً عن أن التحري عن أمانة الناقل وضبطه أمر من السهل قوله نظراً، ومن الصعب تنفيذه تطبيقاً مع كل واحد.

ولا شك أنك لو تتبعت شواهد النحو في كتاب واحد من كتب النحو - قديمها ومتأخرها - لظفرت ببعض هذه الشواهد، التي لم يُدر لها قائل، أو التي وُصفت بالصنعة والوضع:

* أما مجهول القائل فهو كثير عند البصريين وغيرهم، ومنه:

شواهد أعمال الوصف المعتمد على نفى أو استفهام، والاستغناء بمرفوعه عن الخبر، ومنها:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا	إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَنْ قَطْنَا
خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهَدِي أَنْتَمَا	إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنْ أَقَاطِعُ
غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرِحِ الدُّهُ	هُوَ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمٍ

وقول الشاعر - شاهداً على انصراف الزمن الماضي إلى الدلالة على الاستقبال عند نفيه بـ (لا) بعد القسم -:

رُدُّوا فَوَاللَّهِ لَا ذُنُوكُمْ أَبَدًا مَادَامَ فِي مَائِنَا وَرَدُّ لِنُرَالِ

وقول الشاعر - شاهداً على معاملة (الأخ) وهو من الأسماء الستة معاملة الاسم المقصور في الإعراب بحركات مقدره على الألف دائماً -:

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبُّكَ لِمَا تَبْغِي، وَيَكْفِيكَ مَنْ تَبْغِي

(٤٠) تنقيف اللسان ٢٣٠.

وقول الشاعر - شاهداً على استعمال (الدم) مشدد الميم - :

أَهَانَ دَمَكَ نَزْغًا بَعْدَ عِزَّتِهِ يَا عَمْرُؤُ، بَغِيكَ إِصْرَارًا عَلَى الْحَسَدِ

وقول الشاعر - شاهداً على حذف الياء من (الذى والتى)، وإسكان الذال والتاء - :

فَلَمْ أَرَبَيْتَا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ أَلَّذِي لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرٌ
مَا الَّذِي يُسُومُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدٍ بِالْبِرِّ إِلَّا كَمَثَلِ الْبَغْيِ عُدْوَانَا
فَقُلْ لَلَّتْ تَلُومُكَ: إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعُودُ بِالتَّمِيمِ

وقول الشاعر - شاهداً على أن الجملة الاسمية قد تقع صلة لـ (أل) - :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وقول الشاعر - شاهداً على زيادة (كان) بين الجار والمجرور - :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمَسُومَةِ الْعِرَابِ

وقول الشاعر - شاهداً على حذف (كان) بعد (إن) مع اسمها وهو ضمير غائب معلوم - :

انْطِقْ بِحَقِّ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ، وَإِنْ غُلْبًا

وقول الشاعر - شاهداً على إعمال (إن) النافية؛ إلحاقاً لها بـ (ما) العاملة عمل

(ليس) - :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمَجَانِينِ

وقول الشاعر - شاهداً على إعمال (لا) النافية عمل (ما) الملحقه بـ (ليس) - :

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وقول الشاعر - شاهداً على جواز العطف بالجر على خبر (ما) المنصوب، لأنها عاملة عمل

(ليس) - :

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَابًا

وقول الشاعر - شاهداً على جواز العطف بالجر على خبر (كان) المنفى - :

وَمَا كُنْتَ ذَا نِيرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ

وقول الشاعر - شاهداً على جواز وقوع الحال سادة مسددة خبر (إن) - :

إِنَّ اخْتِيَارَكَ مَا تَبْغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَلْدِ

وقد نقلت لك هذه الشواهد مجهولة القائل من غير تدبير أو معاناة، بل كان ذلك من أول

كتاب وقع عليه بصرى، بل من الجزء الأول منه^(٤١)، وأنا على يقين من أنك سوف تصادف عشراتٍ أخرى من هذه الشواهد ماثورةً داخل الأبواب النحوية، وكثيرٌ منها اعتمدت في تأسيس قاعدة، أو اشتراط شرط، أو التخلي عن شرط اشتراطه الخضم، ويكفى أن تعرف أن كتاب سيبويه - وهو أقدم كتب النحو وأوثقها - قد اشتمل على خمسين شاهدًا، لم يدر لها الشراح قائلًا، وهي معدودة عندهم - مع ذلك - من الحجج، قال الجريمي: نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فاثبتتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها^(٤٢).

* وأما وضع الشعر وتناقله بين البصريين والكوفيين على السواء، فقد كان من دواعيه التَّكسُّبُ، أو تأييد السياسة، أو نُصرة المذهب، أو المسامرة عند الملوك. جاء في طبقات فحول الشعراء قول ابن سلام: «وفي الشعر مفتعل موضوع كثير، ولا حجة في عربيته، ولا أدب يستفاد، ولا معنى يستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع، ولا هجاء مقذع، ولا فخر معجب، ولا نسيب مستطرف، وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد - إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه - أن يقبل من صحيفة، ولا يروى عن صحفى^(٤٣)».

وقال أبو حاتم: كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر - مثل حماد الراوية وغيره - وكانوا يضعون الشعر، ويقتفون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله... وقال أبو عثمان الجاحظ: ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال: إني لأعجب: كيف أخذ الناس عن حماد، وهو يلحن ويكسر الشعر، ويكذب، ويصدحف، قال الأصمعي: جالست حمادًا، فلم أجذ عنده ثلثمائة حرف، ولم أرض روايته^(٤٤).

ومن اشتهر بالوضع غير حماد: تلميذه خلف بن حسان، فقد جاء في (مراتب النحويين) أنه وضع للكوفيين والبصريين أشعارًا كثيرة، استنبطوا منها قواعدهم، ثم تقرأ ونسك، فعرفهم تلك الموضوعات، فلم يأخذوا بكلامه، وفيه يقول الأصمعي: وكان شاعرًا، ووضع على شعراء عبد القيس شعرًا موضوعًا كثيرًا، وعلى غيرهم؛ عبثًا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة^(٤٥). والعجيب أن موضوعات خلف هذا لا تزال في دواوين أهل المصرين إلى اليوم - على ما يقول القفطي^(٤٦).

(٤١) هو كتاب (شفاء العليل في إيضاح التسهيل - للسلسيلي) وتحقيق د. عبد الله الحسيني البركاتي.

(٤٢) مقدمة كتاب سيبويه ١/٣٣، وانظر تعليق محقق الكتاب على ذلك.

(٤٣) مراتب النحويين ٤٦.

(٤٤) طبقات فحول الشعراء ٥.

(٤٥) مراتب النحويين ٧٢.

(٤٦) مراتب النحويين ٧٢.

ومن اشتهر بالوضع كذلك ابن دأب: فقد ذكروا أنه وضع على أعشى همدان بيتاً ملحوناً، هو قوله:

مَنْ دَعَا لِي غُزَيْلِي أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَهُ

- بإسكان لفظ الجلالة، وقصر مدة اللام منه، ورفع (تجارته) - وقد كشف هذا الزيف وَضَاعَةً آخَرُ - هو خلف الأحمر - حين قال: والله لقد طمع ابن دأب في الخلافة، حين ظن أن هذا يُقْبَلُ منه^(٤٧).

ومنهم الشَّرْقِيُّ بن القطامي: كان كذاباً، سأله أعرابي عما كانت العرب تقرأ به في صلاتها على موتاه - ولم يكن عنده علم - فوضع له قوله:

رُؤَيْدَكَ حَتَّى تَبَعْتَ الْخَلْقَ بَاعِثَةً^(٤٨)

ومنهم محمد بن إسحاق بن يسار: كتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط، وأشعار النساء، ثم جاوز ذلك إلى طُسمٍ وجَدِيسٍ وعَادٍ وثمود، فكتب عليهم أشعاراً كثيرة، وليس ما كتبه بشعر من الناحية الفنية، إنما هو كلام مؤلف معقود بقوافٍ^(٤٩).

وقد كان وضع الشعر مألوفاً من هؤلاء وغيرهم، وشاع بين الناس جميعاً، حتى لقد أقدمت العامة على وضع الأشعار على السنة بعض المشهورين، كالشُعْبِيِّ الذي تروى كتب الطبقات أن العامة تروى عنه شعراً يُحْمَلُ على لَبِيدٍ، وهو مصنوع تُكْتَرُّ به الأحاديث، ويستعان به على السهر عند الملوك، والملوك لا تَسْتَقْصِي^(٥٠).

ومن الخطر بمكان أن يُقَدِّمَ عالم نحويّ معدودٌ في الثقات، على وضع بعض الأشعار، في موقف خاص، اضطرَّ فيه إلى ذلك، وهو أبو العباس المبرد، فقد روى البغدادي أنه ورد الدَّيْنَوْرِيّ، زائراً عيسى بن ماهان، وعندما عقد مجلس العلم، وسئل المبرد عن معنى الشاة المُجَثِّمَةِ، لم يكن عنده علم به، فاضطرَّ - دَفْعاً للحرج - إلى أن يجيب بأنها الشاة القليلة اللبن، ثم أيد كلامه بِرَجَزٍ، وضعه لساعته، وهو قوله:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْدِ نَسَمَةٌ إِلَّا عُنَيْزُ لَجْبَةٍ مُجَثِّمَةٌ

وعندما دخل أبو حنيفة الدَّيْنَوْرِيّ المجلس، وكشف زيف هذا الرجز، أقرَّ المبرد بوضعه، واعتذر لعيسى بقوله: انْفَتُ أَنْ أَرِدَ عَلَيْكَ مِنَ الْعِرَاقِ، وَذِكْرِي مَا قَدْ شَاعَ، فَأَوْلُ مَا تَسَأَلُنِي عَنْهُ لَا أَعْرِفُهُ^(٥١).

(٥٠) طبقات فحول الشعراء ٥٠.

(٥١) خزنة الأدب ١/٥٥.

(٤٧) الأغاني ٦/٢١٣٦.

(٤٨) مراتب النحويين ١٠٠، المزهري ٢/٤١٤.

(٤٩) طبقات فحول الشعراء ٨.

وأخطر من هذا، أن يأتي وضع الشعر لإثبات قاعدة نحوية أو صرفية، أو لإثبات لفظة على أنها وردت عن العرب، ولم ترد عنهم، هذا ما يُلْبَسُ الحق بالباطل، ويُلْحَقُ الزَّيْفُ بالصحيح، ويجعل من اللحن المردود صواباً مقبولاً، وقد جاء وضع مثل هذه الشواهد بعد جمع اللغة، حين عكف العلماء على وضع قواعدها، واضطرتهم مواقف خاصة - سياسية أو علمية - إلى التنازع في استخلاص قاعدة، ومحاولة كل فريق أن يؤيد وجهة نظره بالأدلة، ولم تكن هذه الأدلة - في أكثرها - إلا كلام العرب، فاستعان بعض النحاة بالأعراب ورواة الشعر، فوضعوا لهم شواهد مُلَفَّقَةً لما ذهبوا إليه من رأى:

نظمت العرب بـ (فَعَالٌ - وَمَفْعَلٌ) من ألفاظ العدد حتى (الأربعة)، وأدعى بعض النحاة أن العرب تجاوزت ذلك في ألفاظ العدد حتى (العشرة)، ولما أعوزَهُ الشاهد المحتج به من كلام العرب، لجأ - لإثبات تلك القاعدة - إلى شعر، قيل: إنه من وضع خلف الأحمر، ومنه هذه الأبيات:

وَمَشَى الْقَوْمُ إِلَى الْقَوْمِ	م أَحَادًا وَمَثْنِي
وَتَلَاثًا وَرُبَاعًا	وخمَاسًا فَاطْعَانَا
وَسُدَّاسًا وَسُبَاعًا	وَتُمَانًا فَاجْتَلَدْنَا
وَتُسَاعًا وَعُشَارًا	فَأَصَبْنَا وَأَصْبِنَا
لَا تَرَى إِلَّا كَمِيًّا	قَاتِلًا مِنْهُمْ وَمِنَّا

وعَلَّقَ الشهاب الخفاجي على هذه الأبيات فقال: ودلائل الوضع في هذه الأبيات ظاهرة، وكان خلف الأحمر مُتَهَمًا بالوضع^(٥٢).

نعم؛ دلائل الوضع هنا واضحة، فهذه الأبيات ليست من الشعر في شيء، فلا رُوحَ فيها، ولا معنى جميلًا تَضُمُّه، وليس بها من خيال الشعراء قليلٌ أو كثيرٌ، بل لا فكرةَ بها أصلاً، اللهم إلا تلك الفكرة النحوية السَّاذِجَة، وهي فكرة جمع ألفاظ العدد حتى العشرة، في صورة منظومة - كنظم المبتدئين - لإثبات قاعدة (فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ) فيما جاوز الأربعة من ألفاظ العدد.

ومن شواهد كتاب سيبويه، جاء قول الشاعر المجهول:

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

شاهدًا على إعمال (فَعِلٌ) - من صيغ المبالغة - عمل الفعل رفعًا ونصبًا، وقد ذكر المازني أنه من وضع اللاحق، لما سأله سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال (فَعِلٌ)^(٥٣)؟

(٥٢) شرح درة الغواص للخفاجي ١٤٨.

(٥٣) المزهرة للسيوطي ١٨٠/١ - والبيت في كتاب سيبويه ١٤٣/١، وذكر قبله بيت آخر ١١٢/١، وهو=

بل إن الشواهد الخمسين المجهولة عند سيبويه قد وُصِّمَتْ بالوضع أيضاً، فقد جاء في الاقتراح للسيوطي نقلاً عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وهو من كبار الشافعية - قوله^(٥٤): وقد وضع المولدون أشعاراً، ودَسُّوها على الأئمة، فاحتجوا بها؛ ظننا أنها للعرب، وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً، وأن منها قول القائل:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمُنْخُرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

قالوا: ومن دلائل الوضع - التي يمكن بها الكشف عن زيف بعض الشواهد النحوية - أنه يبدو على ذلك النوع من الأشعار مظاهر التكلف، وعدم الترابط بين شطري البيت الواحد، فلا يؤديان معنى متماسكاً، وقد تتنافر الأبيات في مضمونها الكلي؛ بسبب ما فيها من الانتقالات الفجائية بين معانيها، وربما اختلف الوزن العروضي للأبيات، أو جهل القائل، أو ادعى للبيت الواحد غير قائل.

وقد يتأبى الرواة على النحاة، فلا يضعون لهم ما يؤيد مذهبهم، فيلجأ هؤلاء إلى تغيير ألفاظ بعض الشعر الوارد؛ لتشهد لرأيه، أو لثلا تعارضه - إن لم تصلح شاهداً -:

روى أبو علي القالي أن النحاة ذكروا أن (سوى) تأتي بمعنى (قصداً)، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُدَيْفَةَ مِدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ

ويشير القالي إلى تغيير النحاة بعض ألفاظ البيت، لتؤيد رأيهم، فيقول: وأنا أشهد أن قائل هذا البيت إنما قال: (فلاصرفن إلى حذيفة مدحتي) و (سوى حذيفة) موضوع^(٥٥).

وذكر سيبويه أن الترخيم قد يأتي في غير النداء، وأنشد عليه قول الشاعر:

أَلَا أَضَحْتُ جِبَالَكُمْ رِمَامًا وَأَضَحْتُ مِنْكَ شَاسِعَةَ أَمَامًا

فقد رخم (أمامة) بحذف التاء في غير النداء، ومنع المبرد ذلك، ورأى أن هذا البيت قد غيرت بعض ألفاظه؛ لتشهد للمذهب، وأن الأصل في روايته: (وما عهد كعهدك يا أماما)^(٥٦).

وجاء عن سيبويه - في عطف الاسم المنصوب على المجرور - قول الشاعر:

مُعَاوَى إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

= كذلك في خزانة الأدب ٤٥٦/٣ (بولاق)، وفيها أنه مصنوع، ومثله في شواهد العيني ٥٤٣/٣، ونسبه وذكر قصة اختلافه. وأنشده ابن الشجري ١٠٧/٢ دون نسبة، كما ذكره الصبان على الأشموني ٢٩٨/٢، وذكر معه شاهداً آخر لزيد الخيل - من شعراء صدر الإسلام -، فالطعن على سيبويه لا يقدر في ثبوت القاعدة؛ لثبوتها بالبيتين الآخرين.

(٥٥) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٦٦.

(٥٦) الأمالي الشجرية ١٢٦/١.

(٥٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٦٠.

يقول العسكري: وقد غير الرواية، وغلط على الشاعر؛ لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها؛ إذ بعد هذا البيت قوله:

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَاصِدٍ؟
وذكر أبياتاً أخرى مع هذا البيت^(٥٧).

وذكر البغدادي أن سيبويه أنشد لعبد الرحمن بن حسان قوله:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ، اللَّهُ يَشْكُرُهُ

بحذف الفاء من لفظ الجلالة، وذكر أن المبرد نقل عن المازني، عن الأصمعي أنه أنشدهم:

مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

قال المازني: فسألته عن الرواية الأولى، فذكر أن النحويين صنعوها، ثم يعلق البغدادي بقوله: ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها^(٥٨).

وزعم ابن كيسان أنه يقال في الأم: أُمَّةٌ وَأُمَّةٌ، وأنشد عليه قول الشاعر:

عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِي أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

وعلق المرزوقي في (شرح الفصيح) على ذلك بقوله: حكى الأصمعي، قال: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قول الشاعر: أمهتي خندف... فقال: هذا مصنوع، وليس بحجة^(٥٩).

وذهب بعض النحاة إلى أنه قد ورد دخول الحرف على مثله، في قول الشاعر:

فَلَيْنَ قَوْمٌ أَصَابُوا غِرَّةً وَأَصَبْنَا مِنْ زَمَانٍ رَنَقَا
لَلْقَدِّ كَانُوا لَدَى أَزْمَانِنَا لِصَنِيعَيْنِ لِبَاسًا وَتُقَى

كما ذهبوا إلى أن المضارع قد يجزم بلام الطلب بعد حذفها، وعليه قوله:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

وذهبوا كذلك إلى جواز الفصل بين المتضايقين بالمفعول به، وأنه جاء على ذلك قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ بنصب (أولاد) وجر (شركاء)، وأنشد نحويو المدينة - تأييداً لذلك - قول الشاعر:

فَرَجَجْتُهَا بِرَجَّةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ

قالوا: وهذا كله تحريف منهم في الرواية، لإثبات المذهب. وصحة الرواية في الشاهد الأول:

(٥٧) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧. (٥٩) المزهر للسيوطي ١٧٩/١.

(٥٨) خزانة الأدب ٣٦٣/٢.

فلقد كانوا... وفي الشاهد الثاني: فَلْيَدْنُ منى.. وبه يصح وزن البيت^(٦٠)، وفي الشاهد الثالث:
زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ^(٦١).

ومن أتهم من النحاة بتغيير الرواية - لتأييد المذهب - أبو العباس المبرد، إذ يقول فيه
حمزة البصرى: «وهذا - أى تغيير الرواية - من فعل أبي العباس غير مستنكر؛ لأنه ربما ركب
المذهب الذى يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته، فغير له الشعر واحتج به، فمن ذلك
ما رواه لِعَمَارَةَ بن عَقِيل بن بلال بن جرير، وهو:

كَانَ فِي أَطْلَاهِنِ الشَّمْسُ

وهذا مما أجمع أهل العلم على لحنه فيه، وتغيير روايته، وإنما الرواية:

تَحَارُّ فِي أَطْلَاهِنِ الشَّمْسُ

هذا مع أنه يدعى سماع شعر عمارة من عمارة، واشهاره بتغيير الروايات يغينا عن
التماس الحجج عليه^(٦٢).

وكان مما يدعو إلى الدهش أن وقع بعض النحاة - إزاء هذه الشواهد المجهولة القائل -
في تناقض أو اضطراب، فجاء حكمهم نظراً على خلاف منهجهم تطبيقاً، فهم من جهة التطبيق
على ما عرفت من الأخذ بما هو مجهول قائله، أما من جهة الحكم والتقعيد فالتشدد في الرفض
الصريح القاطع، ويحضرني من كلامهم الآن ما أورده السيوطى في الاقتراح من قوله:
«لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعْرَفُ قائله، صرح بذلك ابن الأنبارى في (الإنصاف)،
وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولده، أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هنا يعلم أنه يحتاج إلى
معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم^(٦٣)».

ثم ينقل السيوطى عن ابن النحاس في (التعليقة) رَفَضَهُ بعض شواهد الكوفيين، والتعليق
عليها بنحو قوله: «هذا الشعر غير معروف قائله، أو لم يُدْرِكْ منه إلا هذا الشطر، ولم يُنْشِئْهُ
أحد ممن وثق في اللغة، ولا عُزِيَ إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه^(٦٤)».

وكان ابن هشام الأنصارى أشد هؤلاء النحاة اضطراباً؛ فقد رفض بعض شواهد الكوفيين
على جواز مد المقصور، على زعم أنها شواهد لا يُدْرَى قائلها، فلا حجة فيها. لكنه - مع هذا
الرفض - ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك، فإنه قال: طعن عبد الواحد الطواح في
كتابه (بغية الآمل) في الاستشهاد بقوله:

(٦٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٨، ٢٠٩. (٦٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٧١

(٦١) معاني القرآن للفراء ٨١/٢. (٦٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٢

(٦٢) التنبهات على أغاليط الرواة ٦٣.

وقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه؛ فإن فيه ألف بيت عُرفَ قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين^(٦٥).

ولعلك تبين الآن أن حظ البصريين من الاعتماد على الشعر المجهول قائله، أو المتردد في نسبه - وربما الموضوع أيضاً - مثلُ حظ الكوفيين - على نحو ما -، وأن بعض الآراء النحوية، بُنيَ على شيء من ذلك، وقد تُنَوِّقِلَتْ هذه الآراء على مرِّ الأيام، ووجدت من يأخذ بيدها، ويذيعها، ويدافع عنها، وتبع ذلك دوران الاستعمال اللغوي بين الصحة والخطأ، ولكلِّ جهةٍ يَسْتَمْسِكُ بها، ويحكم على معيارها.

ولم يكن من الإنصاف - على هذا - أن يسارع العلماء - ونقَّدة الأساليب خصوصاً - إلى الأخذ بالمذهب البصري جملةً وتفصيلاً، ونبذ المذهب الكوفي جملةً وتفصيلاً كذلك، فليس هذا كُلُّه خطأ، وليس ذلك كُلُّه صواباً، وإنما المعيار في الأخذ عندهم هو قوة الدليل، ووجاهته، وسنده من العقل أو النقل، والأمر على ما قال أبو حيان: «ولسنا متعبدين باتِّباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل»^(٦٦).

وَمِنْ ثَمَّ وجدنا من النحاة المدققين من يرجح بعض آراء الكوفيين، حين يبين لهم الوجه، ويقوى الدليل، وقد رأيتُ أن أدلِّك على بعض ذلك، واخترتُ أن تكون من الآراء التي يترتب عليها صحة الاستعمال أو خطؤه:

* ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان، إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٦٧) وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه، ومذهب الكوفيين أسلم وأرجح^(٦٨).

* وذهب البصريون وجمهور النحويين المتأخرين أن الباب في كل اسم أعجمي لا ينصرف - مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق - أن يجمع جمع السلامة، فيقال: إبراهيمون،

(٦٥) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٣.

(٦٦) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٠٢.

(٦٧) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٦٨) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٧٢.

وإسماعيلون، وإسحاقون، وذهب الكوفيون - وسيبويه وأحيب في أصح الروايات - إلى أن
يجمع جمع التكسير، فيقال: أَبَارَهُةٌ وَأَبَارِيهٌ وَبَرَاهِيمٌ وَبَرَاهِمَةٌ وَبَرَاهِمٌ، وَأَسَاحِقَةٌ وَأَسَاحِقُ
وَأَسَاحِقٌ، وَسَمَاعِلَةٌ وَسَمَاعِلٌ وَسَمَاعِيلٌ. وكلام الإمام النحاس يفهم منه صحة ما ذهب إليه
الكوفيون^(٦٩).

* وذهب البصريون إلى أن ما كان من الأسماء على (فَعَلٌ) - بفتح الفاء وسكون العين -
مما ثانيه أو ثالثه حرف حلق، فإنه يلتزم فيه السماع في ضبط عينه، ولا يتجاوز ذلك أصلاً.
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فيه أبداً وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح، نحو: نهر وبحر
وشعر وسمع، ما لم يكن لام الكلمة - فيما عينه حرف حلق - أحد حروف العلة. والأصح في
هذه المسألة أن ما كان عينه أحد حروف الحلق يجوز فيه الوجهان غالباً، وما عداه يتبع فيه
السماع عن العرب، والنقل لا يُتَجَاوَزُ، وبهذا قطع ابن بابشاذ والنحاس والزنجشري والحريري
وغيرهم^(٧٠).

* وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جرٌّ مُمَيِّزٌ (كذا) المكنى بها عن العدد بالإضافة في غير تكرار
ولا عطف، ولا يجوز جره بإضمار (مِنْ) اتفاقاً. وذهب البصريون إلى وجوب نصب ما بعدها.
والأصح جواز النصب والجر^(٧١).

* وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب المبرد من
البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه. وذهب البصريون إلى جواز ذلك؛ لأنه قد تقدم
معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فتقديم معمول
الخبر مُؤَدَّنٌ بجواز تقديم الخبر نفسه؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن رتبة
العامل في الأصل تكون قبل المعمول. والأرجح دليلاً ونقلاً هو ما ذهب إليه الكوفيون^(٧٢).

* وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً مع خُلُوهٍ من (قد)، وإليه ذهب
الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك. ولا يصح مذهب البصريين
- فيما قاله جماعة - وصحح بعض المتأخرين مذهب الكوفيين^(٧٣).

* وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الوقوع بعد الفعل في مثل:
ذهبتُ الشامَ، إلا في هذه اللفظة؛ لسماعهم إياها من العرب، فلا يجوزون: ذَهَبْتُ مِصْرَ، ولا:

(٦٩) ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٨٩.

(٧٠) ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٩١.

(٧١) ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٩٨.

(٧٢) ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٢٣.

(٧٣) ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٢٤.

ذهبتُ البصرةَ. وذهب الكوفيون إلى جوازِهِ، وهو عندهم مقيس في: انطلق وذهب وخرج، فيقولون: انطلقتُ السوقَ، وخرجتُ البرَّ، وذهبتُ مصرَ، وشبهه. وهذا هو الأقيس؛ لصحة معنى الكلام، وعدم إخلاله، مع كثرة استعماله^(٧٤).

* وذهب الكوفيون إلى جواز أن تقع (أو) في الكلام بمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)؛ لمجيء ذلك كثيراً، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعناها. والأصح - عند بعضهم - ما قاله الكوفيون^(٧٥).

* وذهب الكوفيون إلى أن (إن) المكسورة المخففة، لا تعمل النصب في الاسم، لا لفظاً ولا تقديرًا، مثل: **إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ**، وقوله تعالى: **﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾**^(٧٦) و: **﴿إِنْ كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾**^(٧٧) و: **﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾**^(٧٨)، فقد أجمعت القراء السبعة على رفع (كل) فيهن. وذهب البصريون إلى أنها تعمل، وصحح ابن الأنباري مذهب البصريين، والأصح عند غيره مذهب الكوفيين، وكلام الجماهير يشعر بترجيحه^(٧٩).

* وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في اختيار الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بعمول المضاف، سواء أكان مفعولاً به أم ظرفاً، كما يجوز الفصل في الاختيار بالقسم، فتقول على رأيهم: **يعجبنى أكلُ الطعامِ زَيْدٍ، و: أكلُ يَوْمًا زَيْدٍ، و: أكلُ واللّه زَيْدٍ،** وهم عليه شواهد من النثر والشعر. ومنع البصريون ذلك في اختيار الكلام، واختار ابن مالك رأى الكوفيين؛ إذ قال في الألفية:

فَصَلَ مِضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ، وَلَمْ يُعَبِّ
فَصَلَ مِيزِينَ...

* وذهب الكوفيون - ومعهم قطرب ويونس والأخفش من البصريين - إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل؛ لمجيئه كثيراً في القرآن والحديث والشعر والنثر. ومنع ذلك البصريون؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، ولأن المضمرة عوض من

(٧٤) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٣٦.

(٧٥) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٤٨.

(٧٦) الآية ٣ من سورة الطارق.

(٧٧) الآية ٣٦ من سورة يس.

(٧٨) الآية ٤٣ من سورة الزخرف.

(٧٩) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٦٩.

التنوين، فينبغي ألا يجوز العطف عليه كالتنوين. والأرجح مذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك وغيره^(٨٠).

* * *

بقي أن تعرف رأبي في هذه المسألة - مسألة الخلاف النحوى - واتخاذ معياراً للتخطة والتصويب، بعد أن عرفت تزامم آراء النحاة في كتب التراث النحوى، وتشعبها في الأصول وفي الفروع على السواء، حتى في المسألة الواحدة، وهو تزامم غير محمود العواقب في أكثره، وتشعب غريب غير نافع في تفصيله ومجمله، يذهب بقواعد اللغة، بل باللغة نفسها إلى الشتات والتضييع.

ولا ينبغى أن تفرح - أو تغتر - بأنك وقعت على الصيد السمين، عندما تجد لبعض الاستعمال اللغوى اليوم رأياً يصححه، ومخرجاً يُسيغه عند أحد المشتغلين بالنحو، فإنك لو سعت في تلك السبيل لصادفت لكل مازق فرجاً، ولكن أى فرج؟! ولأسفت كل كلام يقال، حتى لغة العامة اليوم، بكل ما فيها، حتى أطراح الإعراب - وهو سمة العربية الفصحى - وليست هذه هى اللغة الشريفة، التى اختارها الله لكتابه الكريم من بين لغات البشر، وورد فى فضلها الحديث والأثر، فى وقت يسعى فيه غيرك من أهل اللغى الأخر - ومعهم بعض إخواننا فى العروبة والدين - إلى الحفاظ على اللغة الأجنبية، والسهر على بقائها ونقائها.

إننا أحوج ما نكون اليوم إلى لغة عذبة، تجرى على الألسنة فى قوة وفصاحة، وتسطرها الأقلام فى غير عنت أو تكلف، وربما كان الطريق إلى ذلك هو إعادة النظر فى تلك الآراء التى خلفها لنا قدامى النحاة ومتأخروهم - وما أكثرها فى كتب النحو - ثم دراسة ذلك، وميز صحىحه من فاسده، والجهد فى نشر الصحيح، وإجراء الاستعمال على مقتضاه، وإهمال الفاسد دراسةً وتطبيقاً، على أن يتولى ذلك كله المدققون من المتخصصين فى العربية، الصابرين عليها صبر المحتسبين، غير الحراص على مغنم ينالونه، أو درجة يرقون إليها، أو شهرة يسعون فى سبيلها.

وحق ياذن ربك بهؤلاء القوم، أقترح ما يأتى:

* الآراء التى بُنيت على أساس من: لهجات العرب، أو القراءات القرآنية، أو الحديث الشريف - يُنظر إليها بمنظار ما أُسست عليه، وقد فصلت ذلك فى مواطنه فيما سبق.

* الآراء التى بُنيت على أساس من الشعر المجهول قائله: لا ينبغى أن يُعتد بها، ولا يُصوب استعمال اللغوى على وفقها؛ لاحتمال وضع هذا الشعر، أو كونه من شعر

(٨٠) ائتلاف النصر فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٦٢.

المولدين، والقاعدة العامة في هذا الباب وغيره: أن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال.

ولكني أستثنى من ذلك بعض الشعر المجهول في كتاب سيبويه - وهو ما لم يُطعن فيه بالوضع، على ما سبق - فله مزية خاصة تدعو إلى قبوله، والبناء عليه؛ لما ثبت عند العلماء من دقة سيبويه، وأمانته، وجدّه في التحري، وقربه من عصر الاحتجاج، يقول البغدادي: «ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتمتمه: إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدةً جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها»^(٨١).

ثم يوضح البغدادي مدى ثقة العلماء في شواهد سيبويه، فيقول: «وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتاً لا تُعرف، فيقال له: لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها، ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس، والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر»^(٨٢).

* الآراء التي بُنيت على غير أساس لغوي، بل كان القصد من ورائها المماحكة في الرأي، وتخطيط الجدل، وإظهار البراعة في التخريج والتأويل: وهذه ينبغي أن تُطرح من الحساب أصلاً، ولا تُحكّم في الاستعمال اللغوي تخطيطاً أو تصويماً؛ إذ إن مسائل اللغة - في أغلبها - لا تخضع لقوانين المنطق العقلي، والحكم هو الورد والصحيح المطرد، أو عدمه، ولو أنك تتبع كتب النحو باحثاً عن هذه الآراء، لوقعت منها على الكثير، وفيها يلي بعض هذه الآراء:

يمييز الأخفش والكسائي توكيد عائد الموصول المنصوب بعد حذفه، كما يمييز العطف عليه، فيصح عندهما أن يقال: جاءني الذي ضربت نفسه، وجاءني الذي ضربت وعمرًا^(٨٣).

ويمييز الأخفش والكوفيون إلغاء أفعال القلوب (ظن وأخواتها) - أي إبطال عملها في اللفظ والمحل - مع تقدمها وتأخر المفعولين، فيصح عندهم أن يقال: ظننت زيداً قائماً^(٨٤).

ويمييز الأخفش وجماعة العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: كان آكلًا طعامك عمرو، وتترك بكر - نقل ذلك الفارسي^(٨٥).

ويمييز ابن السراج تقديم خبر (كان) الجملة، وتوسطه بينها وبين اسمها، وقال: إنه القياس، وإن لم يسمع، وصححه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع (كان)، فقد سمع مع الابتداء، فيصح على هذا أن تقول: يقوم كان زيد، وكان يقوم زيد^(٨٦).

(٨٤) مع الهوامع ٢/٢٢٩.

(٨٥) مغنى اللبيب ٦٣٢.

(٨٦) مع الهوامع ٢/٩١.

(٨١) خزانة الأدب ١/٨.

(٨٢) خزانة الأدب ١/١٧٨.

(٨٣) مع الهوامع ١/٣١٤.

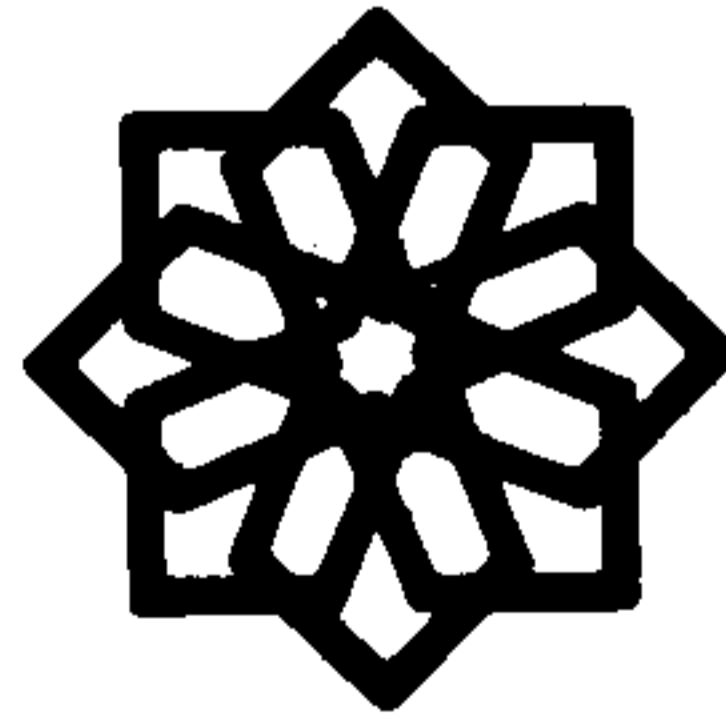
ويجيز الكسائي تقديم معمول صلة (كى) عليها، نحو: جاء زيدُ العِلْمِ كى يتعلم.
كما يجيز الفراء تقديم معمول صلة (أن) عليها، نحو: أعجبنى العَسَلُ أن تشرب^(٨٧).
ويجيز الكسائي الفصل بين (كى) والفعل المنصوب بها بمعمول ذلك الفصل، وبالقسم،
وبالشرط، وحينئذ يبطل عملها، فتقول: أزورك كى والله تزورنى، وأكرمك كى غلامى تكرم،
وأزورك كى إن تكافىء أكرمك^(٨٨).

ويجيز الكسائي الفصل بين (لن) والفعل بالقسم، وبمعمول ذلك الفعل، فتقول: لن والله
أكرمَ زيدًا، ولن زيدًا أكرم، ووافق الفراء فى القسم، وزاد جواز الفصل بـ (أظن) نحو: لن
أظنُّ أزورك، وبالشرط نحو: لن إن تزرنى أزورك^(٨٩).

ويجيز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على أداة الشرط نحو: خيرًا إن
تفعل يثبك الله، وخيرًا إن أتيتنى تُصب، قال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع
من العرب^(٩٠).

ويجيز الكسائي الفصل بين أدوات الشرط الجازمة مطلقًا وفعل الشرط، على أن يكون هذا
الفاصل معمولًا لفعل محذوف يفسره مذكور بعده - والمعروف أن ذلك مختص بـ (إن) لأنها أم
أدوات الشرط، فيصح عنده أن تقول: من زيدًا يضربُ أضرب^(٩١).

ويجيز الكسائي والفراء أن يُبنى للمجهول الفعلان (كان) الناقصة، و (جعل) - وهى من
أفعال الشروع، فيقال: كين قائمٌ وكين يُقام، وجعل يفعل كذا، وعندئذ ينوب الخبر عن الاسم
مع هذين الفعلين الناقصين، وهى صياغة غريبة، أنكرها الرضى فى شرحه على الكافية^(٩٢).
وما ذكرته لك قلٌ من كثر، وهى آراء لبعض الأئمة المتقدمين من النحاة، وقد اخترتها عفوًا
من غير إعداد، فما بالك بآراء غير الأئمة منهم؟ ثم ما بالك بآراء المتأخرين؟ وكم تجد من
الآراء التى لا يسندُها سماع، ولا يقبلها ذوق فطرى سليم، لو استقصيت وأحصيت؟!



(٩٠) مع الهوامع ٣٣٢/٤.

(٩١) مع الهوامع ٣٢٦/٤.

(٩٢) شرح الكافية ٨٣/١.

(٨٧) مع الهوامع ٣٠٢/١.

(٨٨) مع الهوامع ١٠٢/٤.

(٨٩) مع الهوامع ٩٦/٤.

المعيار الثامن

القياس على غير المطرد

أسهل تعريف بـ (القياس) ما ذكره الأستاذ عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، وهو أنه: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحملُ كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة.... إلخ^(١).

وهو تعريف وافي بالغرض، بعيدٌ عن التفصيل والتشعب، والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين، وهو كذلك تعريف جامع لمسائل الفصحى من لغة ونحو وصرف. والقول بالقياس - على هذا النحو - أمرٌ قديم، بدأ منذ ملاحظة الظواهر اللغوية والنحوية العامة، وأغلب الظن أن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) هو أول من أخذ به، ونهج عليه؛ إذ يقول ابن سلام الجمحي في مقدمة كتابه (طبقات فحول الشعراء): «وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلي»^(٢)، ثم تقفَى العلماء من بعده قفوةً، كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) الذي سأله السائل: أخبرني عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَهُ عَرَبِيَّةً، أيدخل فيه كلام العرب كُلُّهُ؟ قال: لا، قال السائل: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات^(٣). وكان جنى (ت ٣٩٢ هـ) الذي أخذ برأى أستاذه أبي علي الفارسي (ت ٣٣٧ هـ)، وهو: ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٤).

وقضية القياس - مع التسليم بها من حيث المبدأ والنظر - يردُّ عليها بعض الملاحظات من حيث الإجراء والتطبيق، وأهم هذه الملاحظات ما يأتي:

* الملاحظة الأولى:

أن القواعد المعمول بها والمقيس عليها، قد استنبطت باستقراء ما أثر من كلام العرب، وهو

(٣) وفيات الأعيان ١٣٨/٣.

(٤) الخصائص ٣٥٧/١.

(١) اللغة والنحو ٢٢.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١٠.

استقراء غير تام، وهذا أمر بدهي مُستغنى عن البرهان؛ فالموجود بين أيدينا حتى الآن لم يكن كل ما قالته العرب، بل اندثر بعضه من الشعر ومن النثر، إن لم يكن معظمه، على حد ما رواه ابن سيرين عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثرت الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألقوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم أكثره»^(٥)، وروى عن أبي عمرو بن العلاء قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قلة، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»^(٦).

والتسليم بفحوى هاتين الروايتين - وما يجرى مجراها - يتبعه التسليم بأن الاستقراء اللغوي كان استقراء ناقصاً؛ لأنه جرى في محيط ما ورد، والاستقراء الناقص لا يُسلم إلى اليقين التام بصحة القواعد المستنبطة مما استقرى، ولا بشمولها لكل ما استعملته العرب، بل يُسلم إلى الظن بأن هذا هو الغالب على استعمالهم، وأن من المحتمل أن يكون بعض ما يجرى على ألسنة الناس اليوم - مما يعدّه اللغويون خطأ - قد نطقت به العرب أو بعضهم منذ القدم، لكنه لم يصل إلينا.

وهذه الملاحظة منطقية وجدلية، ولها وجهتها عند من يرغب في الحجاج واللجاج الفلسفي، غير أنها لا تستقيم مع قواعد اللغة المستنبطة، ولا تلزم القياسين؛ لأن هذه القواعد لا تلج في إجراء الاستقراء على تمام ما قيل، بل تقنع بالكثرة الغالبة من ذلك، فمن المعسور - بل المتعذر - أن يُبنى الأطراد على تتبع كل أفراد اللغة المستعملة ألفاظاً وتراكيب، ولكن من الميسور المعقول أن يُبنى هذا الأطراد على ما هو الغالب من ظاهرة ما، ويُعد ما خالفه شاذاً أو نادراً، يستوى في ذلك ظواهر اللغة وغيرها من ظواهر الحياة والأحياء، فالخروج على المألوف المطرد جارٍ في كل شئون الخلق، وهو دليل حياة، ومن تدبير مُدبر، وقدرة خالق.

ثم إنك لو شرعت تفتح هذا الباب - باب مراعاة المظنون فقده والمتوهم ضياعه - لفتحت على نفسك وعلى اللغة باباً لا يكاد ينسد، فكل قاعدة تخضع للاحتمال ولضده، بل لا تسع بك النطاق ليشمل بعض المسائل الدينية، المرتبطة بالتحليل والتحريم، والاستحباب والكراهية، مما انفردت به السنة الشريفة؛ إذ لقائل أن يقول في مسألة دينية فرعية حرمت: وما المانع أن يكون الرسول - ﷺ - قد أحلها في كلام له أو تقرير، لكنه لم يصل إلينا لموت حافظه مثلاً. أو يقول في مسألة مباحة: وما المانع أن يكون الرسول - ﷺ - قد كرهها أو حرّمها في حديث لم يصل إلينا لموت حامله كذلك. ويستظهر هذا وذاك بأن الزمن الذي كان بين

(٥) الاقتراح للسيوطي ٦٢.

(٦) الاقتراح للسيوطي ٦٢.

حياة النبي - ﷺ - وتدوين الحديث يُرْبِي على مائتي سنة، مات في أثنائها من مات، واستشهد من استشهد من الصحابة حَمَلَةَ الحديث. ولا ريب أنك معي في أن إغلاق هذا الباب خير من فتحه، فهو لا يفتح إلا ووراءه البلبلة والاضطراب.

على أنني ألمس في هاتين الروايتين شيئاً من المبالغة والزعم؛ إذ إن ما وصلنا من لغة العرب نَدَّر كثير في شتى فنون اللغة والأدب، وهو قدر صالح للتقعيد اللغوي خصوصاً، وهذا ما قد كان؛ فإن اللغة لم تعجز حتى الآن عن تعبير ما، ولم تُقَصِّر في الوفاء بغرض يريده صاحبه، وإنما هي المَطَوَّاعُ دائماً، المَلْبِيَّةُ لمقاصد المرئيين، وفيها من فنون التصاريف والاشتقاق وتراكيب الجمل، وما يتبعها من حرية في الترتيب والحذف وغير ذلك، ما يُمكن المتكلم من مراده، وما تحسدها عليه اللغات الأخرى.

وعلى فرض أن ما وصلنا من هذه اللغة الشريفة قُلٌّ من كُثْرٍ، فما أظن أن هذا الكُثْرَ المفقود إلا جاريًا على نَسْقِ القُلِّ الموجود، في تركيب جملة، وتصاريف أفعاله وأسمائه، وغاية ما في الأمر أن يكون لبعض ألفاظ هذا المفقود مَعَانٍ أَوْسَعُ مما حوته معجمات اللغة التي بين أيدينا، وهي معانٍ لا تَنفِرُ من المعاني الموجودة، ولكنها تضيف إليها، وهذا داخل في باب الظن - كما قلت لك - وعلى فرض صحته هو لا يضر اللغة، ولا ينال من سلامة قوانينها، وصحة إعرابها.

* والملاحظة الثانية:

أن ما جُمِعَ - بهذا الاستقراء الناقص - لم تكن أفرادها هي الأمثلة الدقيقة المَحْكَمَةَ لاستنباط القواعد منها؛ إذ حرص جُمَاعُ اللغة على جمع الشعر وتدوينه دون أن يَحْطَى النثر بشيء من ذلك، والشُّعْرُ - في جملته - يخضع لمؤثراتٍ قد تخرجه عن طَابَعِ الكلام المعتاد بين الناس، كضرورات الوزن والقافية، ولم يصل إلينا من نثر العرب الجارى بينهم في معاملاتهم اليومية في الأسواق ولتخاطب إلا النَّزْرُ اليسير من أمثالهم وخطبهم، وهو لا يُمكن من استنباط قاعدة مُطَرِّدَةٍ.

وهذه الملاحظة - كسابقتها - تثبت عند الحِجَاجِ النظرى، ولا تلبث أن تتوارى عند التحقيق؛ إذ ليس كل الشعر المأثور مما ارتُكِبَتْ فيه الضرورة الشعرية، بل جاء معظمه على نسق الكلام المنثور الواقع في الاختيار؛ في ألفاظه وتصاريف كلماته وتراكيب جملة. وَقِلَّةٌ منه جاءت ذات ضرورة وزنٍ أو تحكُّمٍ قافية، ولقد حصر العلماء هذه الضرورات، ورسوموا حدودها. وقياس الكلام إنما جرى على هذا المعظم الذي هو والنثر سواء، وإن زاد الشعر بالخيال ومَسَّ الوُجْدَانِ، وهو أمرٌ تَالٍ لمراعاة الضوابط والقوانين اللغوية.

* والملاحظة الثالثة:

أن العلماء يفرقون بين القياس النحوي، الذي يتعلق بالإعراب والتصريف، والقياس اللغوي، الذي يتعلق بدلالة الألفاظ، فهم يُشَبِّتُونَ الأول، ويمنعون من الثاني، قال الأنباري في (أصوله): «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كُلُّهُ قياسٌ، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعَلِّمُ أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مُسَمًّى يصح منه الكتابة، نحو: عمرو وبِشْرٍ وأزْدَشِيرٍ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، والرافعة والناصفة والجارة والمجازمة؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها؛ لعدم النقل، وذلك مُنَافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة؛ فإنها وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يُقْتَصَرُ على ما ورد به النقل؛ ألا ترى أن (القارورة) سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّى كُلُّ مُسْتَقَرٍّ فيه قارورة، وكذلك سميت (الدار) داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً»^(٧).

* والملاحظة الرابعة:

أن العلماء يكادون يتفقون على أن الضرائر إنما تكون موضع قياس في الشعر دور النثر، وأنه يباح للشاعر المولّد من ارتكاب الضرائر ما أبيض للشاعر المحتج به، دون اعتداد بما أتيح للمولّد من سعة في القول، وتنقيح في الصنعة، وسهر على قوافيه، وهو أمر لم يُتَحَ للجاهلي الذي كان يرتجل شعره في الكثير الغالب. قال أبو علي: كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منشورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما لا فلا، وقال ابن جني: فإن قيل: هلاً امتنع متابعتهم في الضرورة، من حيث كان القوم لا يترسّلون في عمل أشعارهم ترسّل المولّدين، وإنما كان ارتجالاً، فضرورتهم - إذن - أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع!

قيل: ليس جميع الشعر القديم مُرتَجِلاً، بل كان لهم فيه نحو ما للمولّدين من الترسل، روى

(٧) الاقتراح للسيوطي ٩٥.

عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمى (حوليات زهير)، وعن ابن أبي حفصة قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأحْكُكُهَا في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس، وحكاياتهم في ذلك كثيرة، وأيضاً فإن من المولدين من يرتجل^(٨).

* والملاحظة الخامسة:

أن من المتفق عليه سلامة القياس على ما هو كثير مطرد من كلامهم، كرفع الفاعل ونصب المفعول والجر بالحرف أو بالإضافة، وكمسائل الاشتقاق والتصغير والنسب... إلخ، وقد سبق قول أبي عمرو بن العلاء: «أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات».

وأما القليل، فالقياس عليه موضع خلاف، اللهم إلا إذا كان هذا القليل هو كل الوارد، كما في النسب إلى ما كان على وزن (فَعُولَةٌ)، فإنه تحذف منه الواو عند النسب - بعد حذف التاء - فيغدو على (فَعَلِيٌّ). ولم يرد عن العرب من هذا إلا مثال واحد، هو قولهم: شَنَيْتِي - في النسب إلى (شَنُوءَةٌ) - فيقاس عليه ما جاء على طَرزِهِ، من نحو: رَكُوبَةٌ وحَلُوبَةٌ. وهو - كما ترى - قياس على قليل، بل على مثال فردي، قال أبو الحسن الأخفش: «فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - فالجواب: أنه جميع ما جاء»، ويعلق ابن جنى على كلام الأخفش فيقول: ما اللطف هذا القول من أبي الحسن!، وتفسيره: أن الذي جاء في (فَعُولَةٌ) هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غرور ولا ملام^(٩).

* والملاحظة السادسة:

أن عبارات العلماء متفاوتة في الدلالة على ما يقاس عليه من كلام العرب، فهي تدور بين: (الأكثر، والكثير، والمطرد، والغالب، والأصل، والباب، والقياس)، ولم يرد عنهم تحديد صريح قاطع في المراد من هذه المصطلحات قصداً أو كماً.

أما القصد فلأننا لا ندري: أ هم يريدون الاطراد أو الكثرة.. الخ بين أفراد القبيلة الواحدة ذات اللهجة الواحدة، أم هم يريدون ذلك بين القبائل المختلفة ذات اللهجات المتعددة؟ وإذا كانت الثانية: فهل هم القبائل المعتد بلهجاتهم - وهم قيس وقيم وأسد وهذيل وبعض كنانة، على ما سبق في موطن اللهجات العربية من هذه الدراسة - أو هم قبائل العرب قاطبة؟ أو هل يريدون الكثير المطرد في اللغة المختارة التي كانت الأشعار تنشد بها في أسواق عكاظ والمجنة وذى المجاز وهي المعروفة بـ (لغة قريش)؟

(٩) الخصائص ١/١١٦.

(٨) الاقتراح للسيوطي ٩٨.

أغلب الظن أنهم كانوا يريدون هذه اللغة المختارة، دون غيرها من لغات العرب؛ بدليل حرصهم على جمعها على وجه الخصوص، لما كانت هي اللغة التي نزل بها كلام رب العزة، ولما كان أصحاب اللغات الأخرى يهجرون لغاتهم إليها في المواسم والمحافل العامة، وعند التفاخر في الأسواق.

وأما الكُم، فلأننا لا ندرى العدد الذي أراده العلماء في تحديد هذا المطرد أو الكثير أو الغالب.. الخ، ومن المسلم أنه لم تكن لديهم الوسيلة المَعِينَةُ على الاستقراء والإحصاء، ولم يَدْرُ بِخَلْدِهِمْ أن يخضعوا اللغة في ألفاظها وتراكيبها لشيء من ذلك، ولم يكن بوسعهم تنفيذه لو دار. ويأتي في مُقَدِّمة الأسباب المانعة من هذا الاستقراء ثم الإحصاء أن جمع اللغة قد تم على النسق الفردي، والجهد الشخصي، فلم تكن هناك هيئة عامة جامعة تتولى ذلك وتنظمه، والجمع على هذا الوجه يختلف نوعه وعدده، باختلاف الجُمَاعِ ومقدرتهم، والمجموع عنهم، ومدى الثقة فيما يؤخذ عنهم، ثم المكان الذي يعيش فيه من تؤخذ عنه اللغة، ومدى عزلته عن مواطن الفساد اللغوي. ومن هنا خضعت الكثرة والاطراد والغلبة.. الخ لتقدير كل عالم واجتهاده وماله من حِسٍّ لغوي، بعد مراجعة ما جمع، فما يراه أحدهم كثيراً ربما لا يراه غيره كذلك، على حسب ما عند كل من شواهد لغوية.

ومما جاء من ذلك - على سبيل التقريب - قول ابن هشام: «إن المطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غَالِبُهَا، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر»^(١٠).

وإذا كانت هذه الكثرة التي صح القياس عليها قد روعى فيها النظر إلى اللغة المختارة المعروفة بـ (لغة قریش)، وأنها مسألة اجتهادية، لم تؤسس على الإحصاء، فإنها كذلك تمت بالمقابلة، أي بمقارنة الأشباه والنظائر في الظاهرة النحوية أو اللغوية الواحدة، فقد تكون الظاهرة كثيرة في نفسها، ولكن مقابلها مما يقع موقعها أكثر منها، فيقاس على ما هو أكثر ويبقى الكثير مقصوراً على السماع، ومن هنا وجدنا في كتب النحو ظواهر وردت كثيراً، ولكن العلماء أبقوها عند حدّ السماع.

ومن ذلك: وقوع المصدر حالاً، فقد اجتمعت له شواهد كثيرة عبر عنها ابن مالك بقوله في الألفية

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرة، كـ(بَعْتَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ)

(١٠) المزهري للسيوطي ٢٣٤/١.

ومع ذلك ظلت هذه الظاهرة سماعية، قال الأشموني «مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة، فهو عندهم مقصور على السماع»، وقال ابن مالك في الكافية الشافية.
ومصدرٌ منكراً حالاً يقع بكثرة، ك (جاء رُكُضاً السبع)
وهو ينقل، وأبو العباس في نوعٍ من الفعل قياساً يقتفى
ومن ذلك أيضاً: وقوع المصدر نعتاً، فقد تضافرت عليه شواهد كثيرة عبر عنها ابن مالك في الألفية بقوله:

ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

ويعقب الشيخ خالد الأزهرى على ذلك بقوله: «وهو مع كثرته يقتصر فيه على السماع»^(١١).

ومن ذلك أيضاً: مجيء (فعليل) بمعنى (مفعول) نحو قتيل وجريح وصریح بمعنى مقتول ومجروح ومصروع - فهو كثير في كلام العرب، قال ابن عقيل في شرح الألفية: «وزعم ابن المصنف أن نيابة فعليل عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع»^(١٢).
ومن ذلك أغلب جموع التكسير، فقد اجتمع لبعضها شواهد كثيرة، ومع ذلك أصر كثير من العلماء على التوقف بها عند حد السماع، نحو جمع مابدئ بميم زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين جمع تكسير، مثل: موسر ومياسير وملعون وملاعين، وقد جمع بعض الباحثين فوق الثمانين كلمة جمعت على هذا النحو^(١٣)، ولكن ما زال أمره رهناً السماع.

كذلك بعض صيغ المبالغة، مما كان على وزن (فَعِيلٌ وَفَعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ وَفُعَالٌ)، فقد جمعت لها شواهد وأمثلة مأثورة كثيرة تستدعي نقلها من حيز السماع إلى حيز القياس، لكنها لم تحظ بهذا النقل^(١٤).

ومن هنا: وسَمَّ بعض فضلاء الباحثين المعاصرين^(١٥) علماءنا الأقدمين بالاضطراب في مسألة السماع والقياس، والاعتداد بالكثرة وما مثلها، وهو رأي له وجهته إن نظرنا إلى كل ظاهرة من هذه على حدة، دون مراعاة المقابل، وقد أخذ به بعض القدماء، كما أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فصَحَّ عند كل منها القياس ولكن للقدماء - كما ذكرت لك - نظرتهم الأخرى، وهي قياس كل ظاهرة على ما يقابلها من الأشباه والنظائر، فإذا اجتمع من أمثلة كل ظاهرة ما يقرب من مائة مثال مثلاً، فهناك بقية الأمثلة الشبيهة - وهي تُربى على ذلك العدد

(١١) شرح التصريح على التوضيح (باب النعت).

(١٢) شرح ابن عقيل على الألفية ١٣٨/٢.

(١٣) انظر: العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي ٧٩ وما بعدها.

(١٤) انظر: العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي ٨٩ وما بعدها.

(١٥) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ٤٤.

بالمئات والألوف - لم تَرِدْ على هذا النحو، فالظاهرة في نفسها كثيرة، لكنها بالنظر إلى غيرها قليلة لا تحظى بالقياس.

ولعمري، إن نظرة القدماء هنا أدق وأحرص على صيانة اللغة وبقائها ونقائها؛ إذ إننا لو فتحنا باب القياس أمام ما هو كثير في نفسه - مما عدّه القدماء قليلاً بالنظر إلى غيره - لَكُنَّا في حاجة إلى تحديد عدد الأمثلة التي تُدْخِلُ الظاهرة في مجال القياس، فهل تكفي أمثلة ثلاثة، أو عشرة، أو خمسون، أو مائة؟ لاشك أن خلافاً كثيراً سوف ينشأ في هذا، وسوف يؤدي ذلك إلى اضطراب في بعض التراكيب اللغوية والأحكام الإعرابية خصوصاً، وهو مالا نَحْمُدُهُ للغتنا الشريفة، ولا نرضاه.

أما نظرة بعض المحدثين - في الاعتداد بما هو كثير في نفسه من حيث صحة القياس عليه - فهي إن لم تُرَاعِ دِقَّةَ القدماء وحرصهم، لا تخلو من نوع من التيسير على الدارسين المشتغلين بالعربية وغيرهم؛ إذ قد يعسر على كثير منهم العُودُ إلى مراجع اللغة وشتات مَوَادِّها، وربما لا يُسَعِّفُ في ذلك المرجع والمرجعان والثلاثة فضلاً عما فيه من التوسعة المحمودة؛ بإدخال تصاريف مألوفة مختلفة، لا تؤذي اللغة قدر ما تغني الباحثين، ومن ثم اتَّجَهَ المجمع اللغوي بالقاهرة إلى الأخذ بالقياس في كثير من مصادر الثلاثي، وصيغ الزوائد، والمشتقات، والجموع، وغير ذلك^(١٦).

* * *

وبعد أن عرفت هذه الملاحظات التي ينبغي أن يعيها كلُّ باحث في القياس اللغوي، وعرفت ما كان من نظرة العلماء إلى القياس على الكثير المطرد، يحسن أن تقف على آراءٍ لبعض نقدة الاستعمال اللغوي في ظواهر لغوية غير مطردة، وأشهرها ما يأتي:

* تعارض السماع والقياس:

إذا ورد السماع بشيءٍ وأدّك القياسُ إلى غيره، فهل يكون المعيار في التخطئة أو التصويب هو اتباع الوارد، أو ما أدّى إليه القياس؟

لابن جنى في ذلك معياره الصريح المشهور، وهو تركُّ القياس والأخذ بالسماع، قال في الخصائص: «واعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخيرٌ، تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على

(١٦) انظر كتاب المجمع: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية (من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين).

ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أذاك إليه لشاعرٍ مولدٍ أو لساجعٍ أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصَّى أبو الحسن»^(١٧).

وأكد ابن جنى هذا الحكم؛ إذ كرّره في مواضع من كتابه، منها قوله: «واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال، وشدّ عن القياس، فلا بُدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتخذُ أصلاً يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت (استحوذوا واستصوبوا)، أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما إلى غيرهما»، ثم قال: «فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس، تحاميت ماتحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وذراً وودعاً)؛ لأنهم لم يقولوها»^(١٧).

وعلى رأى ابن جنى هذا جرى أغلب العلماء المتقدمين والمتأخرين، فالفراء (ت ٢٠٧ هـ) يخطئ أن يجمع (الباطل) على (البواطل) مع أنه القياس في مثله؛ إذ هو اسم على وزن (فاعل) نحو: كاهل وكواهل، وإنما خطأه لأن قياسه على هذا يعارض المسموع عن العرب، وهو (الأباطيل) الذي قدر له مفرداً متوهماً أو مندثراً هو (إبطال أو إبّطيل).

والحريري (ت ٥١٦ هـ) يخطئ قول خاصة زمانه: هُوَذَا يَفْعَلُ؛ لأن الوارد المسموع هو: هاهوذا يفعل^(١٩)، مع أن لقول الخاصة في زمانه مآلاً من القياس، ومخرجاً في الإعراب يمكن حمله عليه.

والزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) يخطئ أن يجمع (الكِتَابُ واللُّجَامُ) جمع قلة على (أفعلة)، فلا يقال عنده: أَكْتَبَةُ وَلَا أَلْجَمَةُ لأن المسموع يعارضه، وهو أنهم اسْتَفْنَوْا فِيهَا عن جمع القلة بجمع الكثرة وهو: كُنُبٌ وَجُجُمٌ^(٢٠)، مع أن لما خطأه نظيراً ووجهاً في القياس، نحو: لسان وألسنة. وَقِلَّةٌ من العلماء هم الذين توسعوا في المعيار، فاستساغوا استعمال القياس مع ما يعارضه من السماع، ويأتي في مُقَدِّمَةِ هُؤَلَاءِ:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، فقد جاء في كتابه (العين) جمع (ابن نعش وابن عُرْسُ وابن آوى) على (بنات نعش وبنات عُرْسُ وبنات آوى)، قال الخليل: «هذا شيء لم يُسَمَّعَ بالابن الحال الأب والأم، كما يقولون: بنون وبنات، فإذا ذكروا ابن لبون وابن مخاض (قالوا: «هذا ابن لبون وابن مخاض، وهذان ابنا لبون وابنا مخاض) ولكنهم يقولون: بنات لبون ذكور وبنات مخاض ذكور، هذا كلام العرب، ولو حمله النحوي على القياس، فذكر المذكر وأنت المؤنث كان صواباً»^(٢١).

(٢٠) لحن العوام ٥٦.

(٢١) كتاب العين (نعش).

(١٧) الخصائص ١/١٢٥.

(١٨) الخصائص ١/٩٩.

(١٩) درة الغواص ١٠٩.

وعلى نحو من ذلك نحا الإمام الكسائي (ت ١٨٩ هـ) إذ جاء في مقدمة (القاموس المحيط) للفيروز آبادي في الأمر الخامس من الأمور التي اختصَّ بها القاموس (ضبط عين المضارع من الثلاثي) قول الهوريني بعد سرِّد نظامه في ذلك: «فيكون السماع مقدِّمًا على القياس عند غير الكسائي، وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضا، على ما قرَّر في الدواوين الصرفية».

ويبدو من موطن هذا النص، ومن ألفاظه، أن الكسائي يقصر صحة القياس مع وجود السماع على أبواب المضارع من الثلاثي فقط دون أن يتجاوزه إلى المسائل الأخرى في النحو والصرف، وإن ذهب بعض اللغويين المحدثين إلى إطلاق هذه الصحة، مستأنسا بفهمه الخاص لعبارة الكسائي السابقة.

وعلى غرار هذا جرى ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ)؛ إذ أجاز للعمامة أن تفتح عين اسم المكان من (المَسْجِدِ والمَسْكِنِ والمَطْلَعِ)؛ لأنه القياس؛ إذ مضارعه غير مكسور العين، بل هو مضمومها، فيكون على قياس (المَدْخَلِ)، مع أن الوارد عن العرب هو كسر العين في هذه الثلاثة قال: «والفتح في هذه الأحرف التي كسرت جائز، وإن لم يُسْمَع في بعضها»^(٢٢).

ويفهم من كلام ابن منظور في (لسان العرب) أن العرب - في باب الإعلال - قد استعملت اللفظة الواحدة مرَّةً بالإعلال، ومرَّةً دونه فقالت: استحوذ، كما قالت: استحاذا، وأن القياس يجرى على كُلِّ، قال: «واستحوذ عليه الشيطان واستحاذا: أي غلب، جاء بالواو على أصله، كما جاء: استرَّوَحَ واستصَّوَبَ، وهذا الباب كُلُّهُ يجوز أن يُتَكَلَّم به على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم»^(٢٣).

واتجاه هذه القلَّة إلى إجازة استعمال القياس إلى جوار السماع المعارض له، قد يقصد منه التوسعة، ولكنه ينطوي على خطر داهم يصيب الفصحى؛ وذلك لأن مسائل المعارضة ليست بالقلَّة التي يمكن التغاضي عن مشكلتها، ولكنها تمتد إلى معظم مسائل اللغة في الألفاظ والتصريف والتركيب، فقد جاء عن العرب الاستغناء ببعض عن بعض في الأفعال والمشتقات والجموع والنسب والتذكير والتأنيث، كما جاء عنهم شواذ لمسائل مختلفة في اللغة والنحو والتصريف، في أبواب التصغير والنسب والإعلال والإبدال وغير ذلك، وما فعل العربي ذلك إلا لعلة قامت في نفسه، على حدِّ ما يقول ابن السراج: «فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن تُرَضَى عربيته، فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا، أو نحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أمرٌ غَلَطُهُ»^(٢٤).

(٢٤) المزهر للسيوطي ١/٢٣٢.

(٢٢) أدب الكاتب ٤٤٥.

(٢٣) لسان العرب (حوذ).

وإجراؤنا القياس - مع هذا - فيه التفاضل عن هذه العلة التي قامت في نفس العربي، وقد كان في مُكْتَبِهِ أن يُجْرَى ذلك على القياس الذي استقام له في النظائر، لكنه لم يفعل، ونحن إنما نقيس كلامنا على كلامه، فعلينا أن نلتزم ما التزم، وليست الفصحى في هذا بدعاً؛ فسائر اللغات القديمة والحديثة لا تجرى على نسقٍ مُطَرِّدٍ في الأصوات أو في التصريف، بل بها بعض الشواذ من ذلك، وأصحابها يلتزمون ذلك، ولا يستعملون فيه القياس الذي لأمثاله دون حرج أو استقباح.

* القياس على القليل أو النادر أو الشاذ:

وقد سبق كلام لابن هشام في التفرقة بين النادر والقليل، أما الشاذ فهو ما كان من كلام من يحتج به على خلاف القاعدة المطردة، ولا يلزم أن يكون قليلاً، فقد يكون كثيراً في نفسه، كما قال الجاربردى في شرح الشافية: «المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته ك (الْقَوْدِ). والنادر ما قلَّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، ك (خَزَعَال). والضعيف ما يكون في ثبوته كلام، ك (قُرْطَاس) بالضم»^(٢٥).

وأكثر علماء اللغة المتقدمين والمتأخرين على منع القياس على كل من هذه الثلاثة (القليل والنادر والشاذ)؛ إذ في القياس حينئذ اضطراب للقاعدة، وترك أمر اللغة نهياً للهوى، وعرضة للفوضى بين المتكلمين بها، وفيه من التشبث والتضييع ما فيه، ويلخص رأى هؤلاء قول أبي العباس المبرد: «إذا جعلت النوادر والشاذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زَلَاتُكَ»^(٢٦).

ويوضحه قول ابن السراج: «اعلم أنه ربما شذ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ عنه، وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن تُرَضَى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحواً من الوجوه أو استهواه أمرٌ غَلَطُهُ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حُجَّةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب، كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه»^(٢٧).

ولكننا - مع هذا - وجدنا من نقدة الاستعمال اللغوي قديماً وحديثاً من يتخذ أحد هذه

(٢٧) المزهر للسيوطي ٢٣٢/١.

(٢٥) الأشباه والنظائر ٢١١/١.

(٢٦) الأشباه والنظائر ٤٩/٣.

الثلاثة معياراً لتصحيح بعض الاستعمال، مما ورد على قياسه، ظناً أن في ذلك كسباً للفصحى، وتوسعةً على المتكلمين بها، وفيما يلي أمثلة من ذلك:

(فَاعِلٌ) للدلالة على النسب:

ورد منه أمثلة قليلة، منها: لَابِنٌ وَتَامِرٌ، ومن جعله مقيساً مَوْفِقُ الدين البغدادي، فصحح عليه قول عامة بغداد في زمن الجواليقي: شَارِبٌ - لمن يسقى الماء - وجعله على معنى: ذو شراب^(٢٨)، مع أن الشارب في اللغة هو الْمَسْقِيُّ، أما صاحب الماء فهو الساقى، ففي كلامهم قَلْبٌ للكلام.

(فَعَّالٌ) للدلالة على النسب:

ورد منه أمثلة قليلة، منها: نَبَّالٌ - لصاحب النَّبْلِ -، ومن جعله مقيساً عباس أبو السعود، فصحح به الاستعمال الشائع في هذا العصر، وهو (الفَنَّان) لمن برع في أمر ما؛ لأنه في رأيه من باب النسب إلى الفن؛ للدلالة على الاحتراف، كما يقال لصانع الزجاج: زَجَّاجٌ، ولمحترف النجارة: نَجَّارٌ^(٢٩)، ولمحترف الحدادة: حَدَّادٌ.. الخ. وقد أقر المجمع اللغوي الصوغ على (فَعَّال) للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء وانتهى إلى قراره: «يصاغ فَعَّالٌ قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف لبس بين صانع الشيء ومُلازمه كانت صيغة فَعَّالٌ للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجَّاجٌ - لصانع الزجاج - وزَجَّاجِيٌّ لبائعه»^(٣٠).

صيغ الزيادة:

والمشهور عند علماء الصرف أنها سماعية، هي وما تدل عليه من مَعَانٍ، قال الرضوي في شرح الشافية^(٣١): «وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ: أَظْرَفَ، وفي نصر: أَنْصَرَ.. وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخَلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ (أذهب وأدخل) يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً: فليس لك أن تستعمل (أذهب) بمعنى أزال الذهب أو عرض للذهب، أو نحو ذلك».

ومن العلماء من جعل ذلك قياساً، كابن هشام اللخمي: أجاز قول العامة في زمانه: هذا عمل مُرْبِحٌ أو مُخْسِرٌ - على معنى: ذو ربح أو ذو خسارة، وقال: «إن مجيء (أفعل) بمعنى الصيرورة

(٢٨) ذيل فصيح ثعلب ١٠٣.

(٢٩) أزهير الفصحى ٤٦.

(٣٠) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٣٦.

من حال إلى حال كثير في كلامهم لا يمتنع من القياس عليه»^(٣٢).

وابن برّي المصري: جعل من المقيس مجيء (انفعل) مطاوعاً للرباعي (أفعل)، على حدّ ما جاء من قولهم: أزعجت الطائر فانزعج، فصحح قولهم: انضاف الشيء، وانفسد، وقال: لكثرة أمثله، نحو: انحجر، وانشلى، وانشكى، واندمق، واندخل، وانجال - وكلها مطاوع ما هو على وزن (أفعل)، وإن كان الجمهور يرى أنه لا يلزم من لزوم هذه الأفعال التي قاس عليها أن تكون للمطاوعة^(٣٣).

والشيخ محمد على النجار: جعل من القياس تعدية الفعل بالهمزة أو بالتضعيف، فأجاز استعمال العامة الفعل (ضخم) مشدد الوسط، مع تسليمه بعدم وروده كذلك، وقال: «لست أزعم أن في اللغة: ضخمته، فلم أعر على هذه الصيغة، ولكن أثبتتها بطريق القياس، وأقول مع كثير من النحويين باطراد التعدية بالتضعيف»^(٣٤). وفي التعدية بالهمزة أجاز أن يقال: عمّل مُربك - وإن لم يكن في اللغة: أربك - اعتماداً على تعدية الفعل بالهمزة عند من يرى ذلك^(٣٥).

وعباس أبو السعود: أجاز قولهم: التحق الطالب بالجامعة، مع أن الوارد هو: لحقه، ولحق به، وجعل (التحق) هذه من مطاوع الثلاثي المجرد: لحقته فالتحق، نحو: عدلته فاعتدل، وجمعت فاجتمع. أو مطاوع الثلاثي المزيد بالهمزة (ألحقته فالتحق)، نحو: أنصفته فانتصف. كما أجاز أبو السعود أن يقال: تشرد فلان، وهو مُتشرّد - وإن لم يرد إلا (شرّد) وجعل ذلك مطاوعاً له، فيقال: شرده فتشرّد^(٣٦).

وجاء مجمع اللغة العربية فدرس صيغ الزيادة دراسةً مستفيضةً، وجعل كثيراً منها من باب القياس، ومن ذلك (انفعل وافتعل) مُطَاوِعِينَ لِلثَلَاثِيِّ الْمُتَعَدِي الدال على معالجة حسية، و (تفاعل) مطاوعاً لما كان على (فاعل) نحو: باعدته فتباعد، و (تفعل) مطاوعاً لما كان على (فعل) نحو: أدبته فتأدب، و (تفعل) مطاوعاً لما كان على (فعل) للدلالة على الطلب أو الصيرورة^(٣٧)، وكذلك قاس التعدية بالهمزة وبالتضعيف^(٣٨).

المصدر الصناعي:

وهو اللفظ المصنوع بزيادة ياء نسب وتاء نقل على الاسم؛ للدلالة على حقيقته وما يحيط بها

-
- (٣٢) المدخل إلى تقويم اللسان ١١. (٣٦) أزهير الفصحى ٤٤.
(٣٣) كشف الطرة عن الغرة ٤٧. (٣٧) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٣٩ وما بعدها.
(٣٤) لغويات ٨٣. (٣٨) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٥٥، ٥٦.
(٣٥) لغويات ١٤٤.

من الهيئات والأحوال. والوارد منه عن العرب جاء من أسماء الأجناس المصادر، نحو: الرجولية والفروسية والألوهية والربوبية واللصوية.

وتوسع فيه المولدون، بعد اتساع الثقافة والحاجة إلى وضع مصطلحات علمية جديدة، فأخذه من أسماء الأعيان، نحو: الذهبية والخشبية والإنسانية. ومن المشتقات، نحو: القابلية والمفهومية. ومن الأسماء التي تؤدي مؤدى الأدوات، نحو: الكمية والكيفية والماهية.

ومع أن أكثر العلماء جعل ذلك من باب السماع، وجدنا من عدّه مقيساً، وصحح عليه بعض الاستعمال اللغوي، كالأستاذ عباس أبي السعود؛ إذ أجاز قولهم: أجريت لفلان عملية جراحية، وقال: «والحق أن هذا التعبير - يقصد (عملية) - مصدر صناعي مطرد في كل لفظ زيدت عليه ياء النسب وتاء النقل، سواء أكان مصدرًا أم مشتقًا أم اسم عين أم حرفًا، نحو: الاتفاقية والمسئولية والفضية»^(٣٩). وهذا التعميم في صوغ المصدر الصناعي هو ما أخذ به مجمع اللغة العربية في قراره: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء»^(٤٠).

* تكملة مادة لغوية:

الأصل في ألفاظ الفصحى أن تستعمل تامة في تصاريفها المختلفة، فينبغي أن يكون لكل فعل مصدر، ولكل مصدر فعل، وأن يكون لكل فعل مشتق، ولكل مشتق فعل، كما ينبغي أن يكون لكل مفرد جمع من لفظه، ولكل جمع مفرد من لفظه أيضًا. وأن يكون لكل مزيد مجرد منه، ولكل مجرد مزيد، كذلك ينبغي أن يكون لكل مثنى مفرد ولكل ماض مضارع وأمر، وحينئذ تكون المادة اللغوية كاملة.

ومعظم ألفاظ الفحصى ورد عن العرب على هذا النحو، وقلة منها وردت على وجه من النقص في تصاريف مادتها، ومن أمثلة ذلك:

قولهم: العباديد والعبايد والأبايل والتعاجيب والتلافيف والطنوج والفنأم. وكلها جموع لم ترد مفرداتها، على الأرجح.

وقولهم: اليم والقسم والمرء والمرأة والظوفان، وكلها مفردات لم ترد لها جموع من ألفاظها، على الأرجح.

وقولهم: أقرب الرجل، وأورس الرمث، وأيفع الغلام، وأبقل المكان وأطاحت الطوائح. وكلها ثلاثي مزيد بالهمزة في أوله، لم يرد اسم الفاعل منه على قياس نظائره وهو (مفعل) وإنما ورد: هو قارب ووارس ويافع وباقل وطائح، على وزنه من الثلاثي المجرد.

(٣٩) أزهير الفصحى ٤٩.

(٤٠) انظر القرار والاحتجاج له في بحث للشيخ أحمد الإسكندري في مجلة المجمع ٢١١/١ - ٢١٥.

وقولهم: هو أَقْمَنُ بالشيء، وَأَحْنَكُ الشاتينِ وَالصُّ من شِطَاظٍ (عند ابن مالك)، ورجل أَعِينُ. وكلُّ منها اسم تفضيل لم يرد له فعل.

وقولهم: يَذُرُ الشيء وَيَدَعُهُ، ورد منها المضارع والأمر، دون الماضي والمصدر، على الأرجح.

وقولهم: بَغَضَ الرجل ونَفَعَ، ولم يرد عنهم: باغض ولا مَبغوض، كما لم يرد: منفع..

وقولهم: ارتجل الخطبة، واشتمل الصَّماء، وافتقر، واشتدَّ. وكلُّها أفعال مزيّدة لم ترد مجرداتها الثلاثية.

ولو ذهبت تستقصى لظفرت من ذلك بالفاظ ليست بالقليلة، وكلُّها تثير سؤالاً هو: هل تكملة التصريف لمادة لغوية على هذا النحو أمر صحيح ومقبول، أو هو أمر لا يصح ويُرْمَى مستعمله بالخطأ؟

يرى فريق من العلماء أن تكملة التصريف اللغوي لما ورد ناقصاً جائز مستساغ؛ لأن كتب اللغة التي بأيدينا قد تخلو من بعض الوارد، فعلينا أن نترَيِّثَ في إنكار ما ليس فيها؛ فقد يكون في غير ما هو مألوف لدينا من معاجم اللغة.

وإمام هؤلاء هو أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)؛ إذ أشار إلى ذلك في غير موضع من كتابه (الخصائص)، ففي (باب تعارض السماع والقياس) بعد أن ذكر أن الفعل (استعان) لم يرد له ثلاثي مجرد، بل ورد منه (أعان) المزيد بالهمزة قال: «وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيه بـ (الْعُون) وهو مصدر، وإذا ثبت أمر المصدر - الذي هو الأصل - لم يتخالَجْ شكٌّ في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو عليّ بالشام: إذا صَحَّتْ الصِّفَةُ فَالفِعْلُ في الكَفِّ، وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشدُّ مشابهةً للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن في الصفة ما ليس بمشتق، نحو قولك: مررت بيا بابلٍ مائة، ومررت برجلٍ أبي عَشْرَةَ أبوه^(٤١)».

ويفهم من كلام ابن جني هنا صحة استعمال الفعل الثلاثي الذي لم يرد عنهم، إذا ورد المصدر من مادته؛ لأن المصدر أصل، والفعل فرع عنه، وأن هذا أولى من استعمال الفعل الذي لم يرد إذا وردت منه الصفة.

وفي موضع آخر من الخصائص قال: «وحكى لنا أبو عليّ عن ابن الأعرابي، أظنه قال: يقال: دَرَهَمَتِ الحُبَّازِي، أي صارت كالدرهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي، وحكى أبو زيد: رجل مُدْرَهَمٌ، قال: ولم يقولوا منه: دُرْهَمٌ، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكَفِّ، ولهذا أشباه^(٤٢)».

(٤٢) الخصائص ١/٣٥٨.

(٤١) الخصائص ١/١٢١.

وقال في موضع آخر: «وقالوا: رجل مَفْتُوْدٌ، ولم يُصَرَّفُوا فعله، ومَفْعُوْلُ الصِّفَةِ إنما يأتي على الفعل، نحو: مضروب - من ضَرَبَ - ومقتول - من قَتَلَ» (٤٣).

ويفهم من كلام ابن جنى هنا صحة استعمال الفعل الذى لم يرد، إذا ورد اسم المفعول من مادته، أو قل: إذا ورد الوصف المشتق عمومًا من هذه المادة إذا توسعنا في فهم عبارة ابن جنى، وليس في كلامه ما يفيد دلالة ورود المزيد على استعمال مجردة غير الوارد، ولا دلالة ورود الجمع على صحة استعمال مفردة غير الوارد.

وعلى رأى ابن جنى هذا سار معظم نقدة الاستعمال اللغوى، وإن توسع بعضهم في ذلك.

فالشيخ محمد علي النجار أجاز التعبير الشائع في لغة المتحنين، وهو قولهم: عَلَّلَ لما تقول - أى اذكر عِلَّتَهُ -، مع أن الفعل (عَلَّلَ) لم يرد بهذا المعنى فيما لدينا من كتب اللغة، ولكن ورد في معناه استعمال الوصف منه، وهو (المَعْلَلُ)؛ فقد جاء في لسان العرب: «المَعْلَلُ: هو دَافِعُ جَابِي الخَرَّاجِ بِالْعِلَلِ»، يقول الشيخ: «والوصف إذا ورد كان مؤذنًا بقيام الفعل» (٤٤).

والأستاذ عباس أبو السعود يميز استعمال الثلاثى المجرد (دَوَى) النحل - بمعنى صَوَّتَ - كما يميز مختلف التصاريف منه، مع أن هذا المجرد لم يرد، إنما الوارد هو مضعف الوسط (دَوَى). واستند في هذه الإجازة إلى أمرين:

أحدهما: ورود مصدر المجرد، فقد جاء في أساس البلاغة والقاموس المحيط قوله: «للنحل والفحل الهادر والريح والموج ونحوها دَوَى»، ف (دَوَى) مصدر للثلاثى على (فعليل)؛ لأنه مما دل على صوت، كالصهيل، وما دام المصدر موجودًا فلا بد من وجود ما يؤخذ منه.

والثانى: أن التضعيف مرحلة تالية للتجريد، فهو دليل على وجود المجرد الثلاثى المفيد لأصل المعنى، ثم يأتي التضعيف مفيدًا للمبالغة والتكثير (٤٥).

وقد درس مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة تكملة فروع مادة لغوية لم تُذَكَرْ بِقِيَّتِهَا، فأجاز التكملة مطلقًا، إذا كانت المادة غير ثلاثية الحروف، على أن يكون ذلك على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثى، وباب الرباعى وملحقه ومزيده. أما إذا كانت المادة ثلاثية فالأمر على حسب الوارد من المادة: فعلاً أو مصدرًا أو مشتقًا ووضع المجمع لكلِّ حُكْمًا، ثم عقب بقوله: وكل ما تقدم جائز، ما لم يُنصَّ على أن الفعل مُمَاتٌ أو محظور، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه، فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس (٤٦).

(٤٣) الخصائص ٣٩٢/١.

(٤٤) مجلة الأزهر ٣٢٧/٢١.

(٤٥) أزهير الفصحى ٢٤.

(٤٦) انظر القرار وتفصيله في كتاب: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ١٨ - ٢٠.

* النقل عن غير العربية:

وقد آثرت هذا التعبير؛ ليشمل ما ينقل عن غير العربية مطلقاً، سواء أكان المنقول أسلوباً مفيداً تُرجمت بعض ألفاظه ترجمةً حرفيةً - وهو ما يعرف بـ (الترجمة) - أم كان المنقول لفظاً مفرداً، غيّرت هيئته أم بقيت على حالها - وهو ما يعرف بـ (المُعرب) أو (الدخيل).

أما النوع الأول: فالأصل فيه عدم التخطيط، ما دام جارياً على قوانين التركيب العربي، ترتيباً وإعراباً؛ إذ هو لا يعدو أن يكون كلاماً عربياً مفيداً، لكن من نقاد الأساليب من يخطئ الترجمة عن غير العربية مطلقاً، إذا كان في الأساليب العربية ما يغني عنها؛ حرصاً على نقائها، ولعدم الفائدة الجديدة، التي يمكن إضافتها إلى اللغة. ولا وجه لهذا الرأي؛ فإن العلماء لم يشترطوا في تعريب الألفاظ ألا يكون في اللغة ما يغني عنها، فكيف يُشترط ذلك في ترجمة الأسلوب؟

ومن النقده من ذهب إلى تخطئة الأساليب المترجمة إذا لم تجر على مألوف الذوق العربي واستساغته، أو حوت ما يخل بفصاحة الكلمة أو الكلام، وإن وافقت الفصحى في التصريف والتركيب والإعراب.

وربما ذهب فريق ثالث إلى اشتراط (الضرورة) في ترجمة الأساليب بمعنى أن تدعو الحاجة إلى مثل ذلك، أخذاً بما أقره مجمع اللغة العربية في تعريب الكلمات. وهو شرط لا وجه له؛ إذ لا تتضح ضرورة في ترجمة أسلوب اتضحها في تعريب ألفاظ.

ومن الأساليب المترجمة التي خطأها هؤلاء، أو كرهوها، أو نصحوا بهجرها قولهم: احتج العمال على سوء معاملتهم - بمعنى الإنكار والسخط - وطلب فلان يد فلانة - بمعنى خطبها من وليها - وغطى الصحفيون أبناء المؤتمر - بمعنى نشروها - وخذ وقتك، وخذ راحتك، وخذ حريتك، وخذ حماماً ساخناً، وأخذ فلان قطار الصباح - وهي بمعنى: تمهل، واسترح، وتمتع بحريتك، واستحم، وسافر.

ومنها أيضاً: أعطاه صوته في الانتخاب، ولعب فلان دوراً في القضية. وتوترت العلاقات بين الدولتين، وأصدر الأمر بصفته حاكماً، وقال كذا كمؤرخ أو كشاعر، والرسالة تحت إشراف فلان، أو تحت رعاية فلان، وتأثر إلى درجة أنه فعل كذا، أو إلى حد أنه فعل كذا، وفلان عظيم بكل معنى الكلمة، ولتحفظك السماء من كل شر، وضّاه على مذبح أغراضه، ومبارك هو الرب، وشريفة هي المرأة التي تفعل كذا، ومن له أذنان فليسمع.

وللأستاذ عبد القادر المغربي بحث مفيد جامع في تعريب الأساليب، ومنه نقلت أكثر

العبارات السابقة، وقد نشره في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية^(٤٧)، درس فيه منشأ هذا الاتجاه وصلته بأساليب الفصحى الخالصة، وأشار إلى رأيه فيه، وهو: أن تعريب الأساليب مقبول بشرطين: أحدهما: ألا يخالف في تركيبه قواعد الفصحى، والآخر: ألا يكون نائياً عن الذوق السليم، ورأى أن هذا الشرط الأخير لا يمكن ضبطه ولا وضع حد له، فهو شرطٌ عسيرٌ؛ لاختلاف الأذواق؛ ولذا لا يمكن وضع قاعدة له، ثم قال: ولكن هناك بعض أساليب يستهجنها بعض الأدباء، ومن ذلك قولهم: أنفذت عصارة دماغى، وقول الإنجليز في وصف من يعكف على مطالعة الكتب: فلان دودة كتب، وقول فيكتور هوغو - فيما ترجم عنه - : أجراسٌ تُقرعُ معاً كأنها أتونٌ من الموسيقى^(٤٨).

وأما النوع الثاني - وهو تعريب الألفاظ - فيحسن أن أنبه أولاً على أن لعلماء اللغة خلافاً في تحديد مدلوله، ثم خلافاً في صحة استعماله وكيفية التعريب:

أما الخلاف في تحديد مدلوله: فمن العلماء من ربط بين التعريب وعصر الاحتجاج، فذهب إلى أن المُعَرَّبَ هو ما استعملته العرب في كلامها، سواء غيّرت لفظه أم لم تغير، فيدخل فيه نحو: درهم ودينار وديباج وإسحاق ويعقوب وجورب، كما يدخل فيه نحو: أجر وسيفسير وخراسان، وهى كلها ألفاظ استعملتها العرب في كلامها، أما ما دخل بعد ذلك فهو من (الدخيل).

ومن العلماء من نظر إلى حال اللفظ بعد إدخاله في العربية، دون نظر إلى استعمال العربي له في عصر الاحتجاج أو استعماله بعد ذلك في عصور المولدين ومن بعدهم، فأطلق (المعرب) على ماوافق الأبنية العربية، وأطلق (الدخيل) على ما لم يوافق.

وأما موقف العلماء من المعرب، فلا خلاف بينهم في استعمال ما استعمله القدماء في عصر الاحتجاج؛ إذ صار من جملة ما ورثناه من كلامهم، وورد كثير منه في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة، وهما من الفصاحة والبلاغة بالمكان الذى لا يخفى. إنما الخلاف فيما لم تستعمله العرب في عصرها، مما جاء بعد عصر الاحتجاج، حتى زماننا هذا وما يليه، فمن العلماء من يستنكره، ويجد في البحث عن ألفاظ عربية النجار تغنى عنه وتؤدى مؤداه. ومنهم من يُطلقُ الرأى فيجعل التعريب من جملة ما يقاس، سواء أتم بتهذيب اللفظ أم لم يتم، وسواء دعت إليه ضرورة أم لا، وسواء جاء على أيدي المولدين أم على أيدي المحدثين في هذا الزمان إلى ما شاء الله.

وفريق ثالث دعا إلى التأنى في تعريب الألفاظ، ومراعاة الحكمة فيه، والنظر إليه في ضوء المنفعة التى تعود على اللغة من ورائه، ولكل وجهةٍ ودليل.

(٤٧) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية - العدد الأول ٣٣٢ وما بعدها.

(٤٨) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية - العدد الأول ٣٤٦.

أما المتوقِّفون بالمعرب عند حد السماع، الراضون لما يكون بعده من المعربات، فحجتهم الحرص على الفصحى نقيّة، عذبة الألفاظ؛ إذ إنك إن فتحت التعريب فلن ينسدَّ مطلقاً، ولن تتمكن اللغة - مهما اشتدت مقاومتها وقويت شوكتها - أن تصمد طويلاً أمام هذه السيول المتدفقة عليها من اللغات الأجنبية، الزاحفة في غير هواة آناء الليل وأطراف النهار، وفي ذلك ما فيه من خطر داهم، وشرٌّ مستطير، وعلى حدِّ قول الأستاذ محمود تيمور: «فَهُمْ يَخْشَوْنَ أَنْ تَصِيحَ الْعَرَبِيَّةُ مَجْرَدَ قَوَالِبَ وَصَيْغٍ لِلأَلْفَاظِ الأَجْنِبِيَّةِ الهاجمة، على حين أن في الألفاظ العربية ما يؤدي كثيراً من معاني هذه الألفاظ الأجنبية عينيها»^(٤٩).

وأما الفاتحون لباب القياس في التعريب مطلقاً، فحجتهم أننا إنما نفعل ما فعله آباؤنا العرب الأولون - وهم أصحاب اللغة - فقد عربوا من الألفاظ ما وصل إلى سمعهم، أو دار في أمور معاشهم من ألفاظ العجم، ونحن أبناؤهم وورثة اللغة من بعدهم، فلنا أن نتهج نهجهم.

وَكَوْنُ ما جاء عنهم من ذلك قليلاً، لا يَقْدَحُ في صحة ما نحن بسبيله من الاتساع في التعريب؛ لأن هذه القلة ليس وراءها إلا أن زمنهم غير زماننا؛ إذ لم يَتَّحْ لكثير منهم الاتصال بالفرس والروم - وهم أرباب الحضارة إذ ذاك - كما لم تكن بهم حاجة مُلِحَّةً إلى التوسع في وسائل الحضارة والرفاهة، فضلاً عن أن أرباب الحضارة آنذاك لم يَتَّحْ لهم من وسائل التقدم والابتكار ما أتبع لغيرهم ممن جاء بعدهم، ومما هو في زماننا هذا.

والدليل على أن قلة المعرب المأثور ليس له من سبب إلا ما سبق، أن العربي الذي أتبع له الاتصال بالفرس أو الروم أو غيرها، قد أجرى في شعره - وفي كلامه عموماً - ما وقع له من ألفاظ هؤلاء القوم، كالأعشى وامرئ القيس وعدى بن زيد، وكان غيرهم من العرب يسمع منهم ولا ينكر عليهم، ومن هذه الألفاظ ما كان جديداً عليهم وليس في لغتهم ما يغني عنه، ومنها ما كان في اللغة ما يحل محله، ومن أمثلة هذا الأخير: السَّجَنَجَلُ والقِسْطَاسُ والقِسْطَلُ والهاون والميزاب والمسك والجاسوس. وَعَرَبِيَّهَا: المرآة والميزان والغبار والمثعب والمشموم والناطس.

وواضح أنه لم تكن بهم حاجة إلى هذه الألفاظ وأمثالها، اللهم إلا زيادة الثروة اللغوية، بل إنك لتجد العربي يؤكد استعماله للمعرب - ثقةً بصحته وفصاحته - فيجرى عليه الإعراب مطلقاً، ويجري على بعضه من التصاريف ما يجريه على ألفاظه العربية الخالصة.

ففي كلامهم ورد (اللجام) - وهو معرب عن لغام - صرفوه فقالوا في جمعه: لُجْمٌ نحو كتاب وكتب، وفي تصغيره: لُجِيمٌ نحو: كُتَيْبٌ، ولُجِيمٌ بحذف زوائده للترخيم، وصرّفوا منه فعلاً،

(٤٩) مشكلات اللغة العربية ١١.

فقالوا: أَلْجَمُهُ، ومصدرًا وهو الإلجام، ومشتقًا وهو: فرس مُلْجَمٌ ورجل مُلْجِمٌ، وزادوا على الفعل من مجردة فقالوا: تَلْجَمُ، ومنه ما جاء في الحديث الشريف من قوله للمرأة: «اسْتَثْفِرِي وتَلْجِمِي»، وتصرفوا فيه أيضًا بالاستعارة، ومنه ما جاء في الحديث: «التَّقِيُّ مُلْجِمٌ».

وورد في كلامهم (الديوان) - وهو معرب عن الفارسية - جمعه العرب على: دواوين، واستعملت منه فعلاً فقالت: دَوْنٌ ودَوْنٌ.

وفي كلام الإمام على كرم الله وجهه: نَيْرِزُونَا كُلَّ يَوْمٍ، أَخَذَ فِعْلًا مِنَ النَّيْرُوزِ، وهو أول يوم في السنة الفارسية.

وفي كلام العجاج: (كالحبشي التَّفُّ أو تَسَبُّجًا).

أخذ (تفعل) من (السَّبِيح) وهو معرَّب (شَبِي الفارسية، ومعناه: الثوب الأسود. وقال الآخر: فَكَّرَبْنَا، وَدَوَّلَبْنَا - أى قصدوا (كَرَبْنَا ودَوَّلَبْنَا)، وهما مدينتان أعجميتان. وهذه الأمثلة نقلتها لك من (المزهر)^(٥٠) للسيوطي وحده، وفيه وفي غيره كثير غيرها. وما فعل العربي ذلك كُلَّهُ بالألفاظ المعربة إلا إثباتًا لهذا المعرَّب في استعماله، واستراحةً إليه، وإشعارًا بأنه قد صار من جملة كلامه العربي الفصيح.

وأما المعتدلون في الرأي، فلا يُغْلِقُونَ باب التعريب على إطلاقه، كما لا يفتحونه على إطلاقه كذلك؛ إذ لا خير في كلا الأمرين، فالإغلاق المطلق حَجْرٌ على اللغة، وإعانات للمتكلم، وعجز عن مواكبة العصر وما جَدَّ فيه من وسائل الحضارة. والفتح المطلق ضياع للغة وإماتة لألفاظها وشتات للمتكلمين بها، إنهم يتخذون موقفًا وسطًا، معياره (الحاجة) إلى ذلك المعرَّب، وهذه الحاجة هي (الضرورة) التي وردت في قرار المجمع اللغوي وهو: «يُجِيزُ المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، على طريقة العرب في تعريبهم»^(٥١)؛ إذ إن حياة اللغة لا تتصل بألفاظها وحدها، فهي تتغير وتتجدد على مرَّ العصور، وقد تموت وتندثر، وتؤدي عنها ألفاظ حديثة من لغات أخرى، إنما حياة اللغة في الحفاظ على نظام اشتقاقها وتصريفها وتراكيب جملها، ومراعاة السلف والخلف لهذا النظام بدقة وحرص، يقول الأستاذ حسن ظاظا: «وليس الدخيل هو الخطرُ المُحْدِقُ باللغة، وإنما يَكْمُنُ هذا الخطرُ في زعزعة النظام النحوي والصرفي لهذه اللغة وتشويبه وإحلال غيره محله؛ لأن ذلك هو النمط المرتبط بالفكر والذوق ارتباطًا مباشرًا، وهو الذي يكون كالسَّمِطِ الذي ينتظم فيه مراحل تاريخ الأدب والحضارة للأمة، أما الألفاظ فإن دورها في حياة اللغة ومدتها أقل أهمية من النحو ومن الصرف ومن علم

(٥٠) المزهر للسيوطي ٢٨٧/١ وما بعدها.

(٥١) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٨٣.

التراكيب أيضاً، ولذلك نجد العرب القدماء حَرَّصُوا على إدخال الأجنبي في لغتهم، مع تهذيبه غالباً بمهارة فائقة»^(٥٢).

ثم إن في قرار المجمع السابق نقطتين ينبغي التعليق على كل منهما، هما: (الضرورة)، و(طريقة العرب في تعريبهم).

أما (الضرورة) - أو (الحاجة) في تعبير بعضهم - فيقصد بها ألا يكون الدافع إلى التعريب هو الرغبة في التعريب فقط، أو التشدد أو التفرنج أو التحذلق - على حدّ عبارة بعض الفضلاء - فمن المعربين من يتخذ شعاره (التعريب للتعريب) دون نظر إلى أن في لغتنا ألفاظاً عذبة منقادة تؤدي مؤدّى ما يعربون، وأكثر ما يكون ذلك في تعريب أسماء المعاني والأحداث. إنما تكون الضرورة أو الحاجة في تعريب الأعلام ومصطلحات الفنون والعلوم وأسماء الأجناس وأشباه ذلك، وهي كثيرة متشعبة لا يحصرها الحاصر، كما أنها متجددة بتجدد الزمان، وليس في العربية ما يَحُلُّ محلّها على وجه الدقة - إن لفظاً وإن اشتقاقاً - أو قُل: إن فيها ما يمكن أن يَحُلَّ ولكن بلفظ مهجور، أو اشتقاق غير مانوس، أو تصريف مستبشع لا يألفه السمع، ولا يرتاح إليه الطبع، وإذ ذاك تجد اللفظة المعربة طريقها إلى الفصحى في غير عَنَتٍ، وتصمد أمام هجمات المنكرين، وصيحات الرافضين، وتشيع بين العامة والخاصة.

ولا تُفَكِّرُ أن تُلقَى اللومَ هنا على لُغَتِكَ الفصحى، فتقول: إنها خَذَلَتْ أهلها، ولم تُوفِّ بِحَاجِ مجتمعها ووسائل عيشه وحضارته، فاللغة بِأُمَّتِهَا: تنهض إذا نهضت، وتندثر إذا اندثرت، وتضعف شوكتها، وتلين قناتها - حتى تكاد تُسَلِّمُ قيادها إلى غيرها - إن هُمُ تخلفوا عن ركب الحضارة، وعاشوا في عبث القرون الخالية وتخلّفها، وأنت بصيرٌ بحال العرب - أهل الفصحى - اليوم، ومُطَّلِعٌ على حظهم من التخلف والعجز، وآسِفٌ على اعتمادهم على الفرنجة في كل وسائل حياتهم في السلم وفي الحرب، فكيف تنتظر من العربية إلا أن تَسْمَحَ للدخيل يغزوها بلسان أهلها أنفسهم، ويشردّ ألفاظها شيئاً بعد شيء، ويومَ كان العرب سادة وقادة، أصحاب حضارة وابتكار، سادت لغتهم وعزّت وعزّت لغة الفرنجة باختيارٍ من أهلها، وما زالت الألفاظ العربية في لغات العالم منذ ذلك الزمان.

ويُورِدُ الأستاذ عباس حسن على شرط (الضرورة) هذا الذي شرطه المجمع اللغوى اعتراضاً يكاد يُسْقِطُهُ، فيقول: «لقد أباح المجمع التعريب للضرورة، فهل وصف لنا تلك الضرورة، وحدّد كُنْهَهَا، وبين الفصل في تقديرها، ومن له الحكم في قيامها أو عدم قيامها؟ لم يفعل شيئاً من ذلك بل تركها غامضة مبهمّة، كما ترك السابقون تحديد الكثرة وضبطها في شأن القياس، وكان من أثر ذلك ما نعاينه»^(٥٣).

(٥٢) اللغة والنحو ٢٣٠.

(٥٣) كلام العرب من قضايا اللغة ٨٩.

والذى ينبغى أن يكون : هو أن يُوكَل ذلك إلى المتخصصين من أرباب كل مهنة أو فن، بعد أن نستوثق من تَمَكُّن هؤلاء من الفصحى تَمَكُّنَهُم من الأجنبية، ونستثبت من حُبهم لها وحرصهم عليها، إلى جانب ذوق بلاغى يتيح لهم اختيار الألفاظ.

ومن الخطر بمكان أن يُوكَل الأمر إلى غير متخصص أصلاً في حرفة هذا المصطلح أو فنّه، أو يُوكَل إلى متخصص غير متمكن من لغته سلامةً وذوقاً، أو غير حريص عليها ممن يهوى التشديق بالأجنبية بغير داع إلا التباهى بما أصابه منها، حتى إنه ليصيح ويستفزع الأمر إذا سمع خطأ من متعلم مبتدئ للغة الأجنبية، ولا يَأْبَهُ بأخطائه هو في لغته العربية، بل قد يهزأ بمن يرشده إلى الصواب، ومثل هؤلاء ضررهم على الفصحى أشد من ضرر أعدائها وأقسى على النفس، فهم أعوان لهم من حيث يشعرون أولاً يشعرون!

وأما (طريقة العرب في تعريبهم) - وهى النقطة الثانية في قرار المجمع السابق - فَيَرِدُ عليها أن العرب لم تكن لهم طريقة دائمة يلتزمون بها في تعريب الألفاظ، بل كانوا يعتمدون في ذلك على حِسِّهِمْ وذوقهم، فمرة كانوا يبقون الأعجمى على هيئته، ومرة كانوا يهذبون جوانبه حتى يلحق بنظير عربى عندهم، وثالثة كانوا يستبدلون بعض أحرفه بأحرف أخرى؛ حتى يأتس الحرف بالحرف المجاور له، لِتَطْرُقَ اللفظة السمع رشيقة متضامة غير متنافرة، وكثيراً ما كانوا يَأْلُقُونَ اللفظ الأعجمى، ويرتاحون إليه، فيصرفونه ويشتقون منه، وفي كتب اللغة أمثلة كثيرة لكل ذلك^(٥٤)، وليس من الحكمة والدقة أن نقول: إنهم كانوا يفضلون طريقة على أخرى، فعلى كل ذلك وردت الأمثلة.

ومن هنا لم يُلْزِمَ المجمع في قراره بطريقة واحدة، بل وَكَل الأمر إلى أهله، وكلُّ المراد أن يكون (الأهل) من ذوى الحِسِّ اللغوى، والذوق البلاغى، بلّه التمكن من الفصحى، حينئذ يكون لإيثارهم لفظاً على آخر، أو طريقة في التعريب على أخرى، أثره في الذبوع بين الناس عَامَّتِهِمْ وخاصَّتِهِمْ، إذا ما أتيح لذلك من وسائل الإعلام ما يُعِينُ عليه.

بقى من أمر العرب مسألة (الاشتقاق) منه، وقد سبق أن العرب قد فعلوا ذلك في بعض الأمثلة، فهل يحق لنا - نحن المعاصرين والمحدثين - أن نجري على سَنَنِهِمْ، فنستعمل من: (التليفزيون والكولدير والكوندشن) مثلاً - أفعالاً مختلفة ومشتقات ومصادر، فنقول: تَلْفَزُ الموضوع يتلفزه تلفزة ورجل مُتَلْفِزٌ وموضوع مُتَلْفِزٌ، ونقول: كَلْدَرُ الماء يكلدرة كلدرة ورجل مُكَلْدِرٌ وماء مُكَلْدِرٌ، ونقول: كَنْدَشُ الهواء يكندشه كندشة، ورجل مُكَنْدِشٌ وهواء مُكَنْدِشٌ.. الخ.

(٥٤) انظر على سبيل المثال: المزهرة للسيوطى: النوع التاسع عشر (معرفة العرب) ٢٦٨/١ وما بعدها.

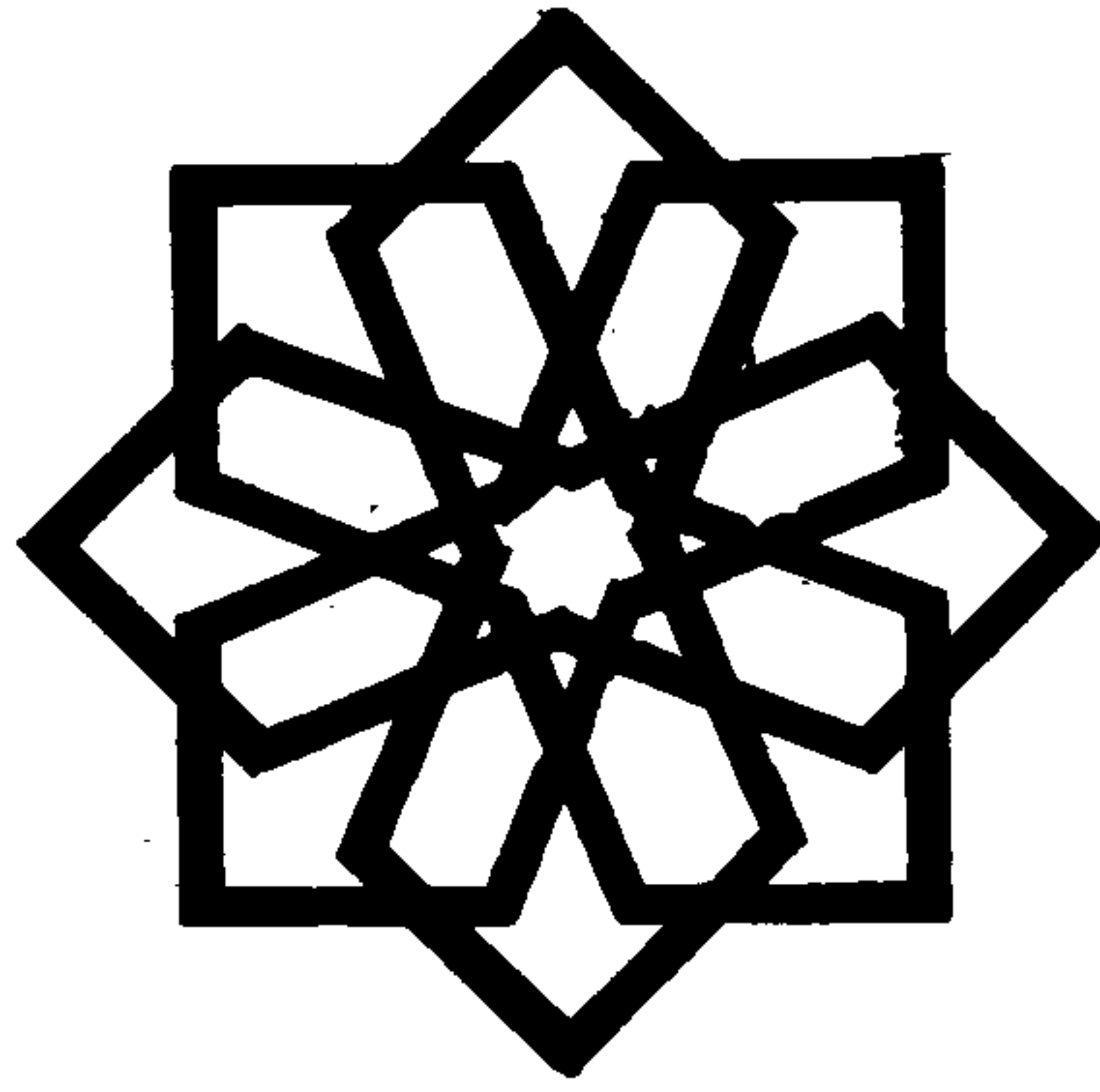
أما أنا فلا أخفى عنك أنني أرتاح كثيراً إلى صحة ذلك واستساغته، ولا أرى فيه خطأً إذا تيسر لنا أن نصوغ من المعرب على وزن (فَعَلَل) وما يلحق به، وأجسُّ فيه خفةً ورشاقةً ودقةً في تأدية المعنى المراد على وجه من الاختصار المحمود الذي لا يضرُّ، ووازنُ - لتدرك الفرق - بين قولك: تَلَفَزَ الموضوع، وكَلَدَرَ الماء، وكنَدَشَ الهواء، وقولك: أَعَدَّ الموضوع للنقل بالتلفزيون، وجعل الماء بارداً بالكولدير، وجعل الهواء معتدلاً بالكوندشن. فضلاً عما يتضمنه الصوغ على (فَعَلَل) من المعرب نفسه من معانٍ ثانوية يلاحظها المتخصصون في كل فن، ولا تفي بها العبارة العربية.

وأنا في ذلك مُقْتَدٍ بالعرب الأقدمين، مُسْتَنٌّ سُنَّتَهُم فيما فعلوا، وقد ذكرتُ فيما سبق - أمثلةً تشهد لذلك، وأضيف إليها هنا كلماتٍ أخرى مأثورة:

نَرَجَسَ الماء، وهندسَ المهندسُ، وجصَّصَ الجرؤُ، وجصَّصَ فلانُ إناءه، وجرَّبَ الرجلُ، و نورزَ أو نيرزَ، وبهرجَه، و شراب مُزرجنُ، و عُودٌ مُعرجنُ، و مُحلقنُ، وقول الأعشى:

(مات وهو مُحزرقُ).

أما إذا لم يتيسر لنا صوغ (فعلل) من المعرب، فلا خير فيه، وليترك على حال، وتستعمل معه الألفاظ العربية الدالة على المعنى المقصود، وذلك مثل: الراديو، والفيديو، والفريزر، وغيرها، فإنك تقول: نقل الحديث بالراديو، وسجّل الصوت والصورة بالفيديو، وجمّد الماء بالفريزر، أو عباراتٍ كهذه؛ لأنك لا تستطيع أن تأخذ من هذه المعربات أوزاناً على (فعلل) تؤدي على وجه الدقة والاختصار.



كلمة لأبد منها الفصحى في الجامعة

لا بُدَّ أنك حزينٌ مثلى على ما تعيش فيه أمتنا العربية والإسلامية من تخلف حضارى فى شتى ضروب الحياة. ولا بُدَّ أنك - كذلك - تُكابِدُ ما يكابده سائر العرب والمسلمين من آثار هذا التخلف، وتجدُّ فى حلقك غُصَّةً ومرارةً حين تقارن وتوازن بين ما كُنَّا عليه - نحن العرب - فى الماضى، وما صرنا إليه الآن. ولا بُدَّ أنك - كذلك - تستجمع فى نفسك كثيراً من أسباب هذا المصير المؤلم المخزى، فتضع فى مُقدِّمة هذه الأسباب: خيبة حاكم، وتفرق كلمة، واختلاف رأى - وهو غالباً ما يفسد للودُّ كلُّ قضية - ثم تضيف إلى ذلك صرف كل طاقة عاملة إلى غير ما أعدت له علماً وعملاً، وشغلاً بكل صنوف اللهُو، وبه يضيع كلُّ وقتٍ غالٍ وجهدٍ ثمين. ولستُ هنا فى مناقشة هذه الأسباب، فقد قيل فيها كثيراً كثيراً، ولن أفيض فى تفصيل نتائج هذه الأسباب؛ فأنت على المُختبر؛ ترى العالم العربى والإسلامى يعتمد على الفرنجة فى الزراعة والصناعة والإدارة والعلوم ووسائل التقدم والعيش عموماً، حتى أصبحت العامة والخاصة منّا - نحن العرب والمسلمين - مفتونةً بكل ما هو وارد عن هؤلاء القوم، وغدونا ننظر إليهم على أنهم السادة القادة، وأصحاب الرأى والمشورة والكلمة المسموعة، فتجد الصغار والكبار يقلدونهم فى كل ما يقولون وما يفعلون!

ولقد مُنيت لغتنا الفصحى بما مُنى به أهلها ضرورةً وتبعاً، فبدت فيها ظواهر التأثير بلغة الأجانب فى الكتابة والحديث عند العامة والخاصة على السواء.

فعند العامة: يكفى أن تطالع إعلاناً فى صحيفة يومية، أو تسير فى شارع وتنظر ما يكتب فى عناوين المحال التجارية، أو تستمع إلى بعض المعلقين الرياضيين وغيرهم فى وسائل الإعلام المذاعة والمرئية، لتقرأ أو ترى أو تسمع عبارات ذات حروفٍ عربية، مثل: شركة سعيد براذر، والشركة المتحدة ليمتد، وعطاكو للسياحة، ومطلوب شيف ومترودوتيل لفندق كذا، وليسيكو، وأسيكو، وجنرال إليكترويك، وصن بيتش، ونيو فيكتوريا كوليدج، وأوركسترا القاهرة السيمفونى، ومطلوب باترونست وتاييست ومقصدار، وكاشير، وكابتن، وويتر، وباص بوى، وبارمان، وبارويتر، وباربوى، ومطلوب مانيكيرست، وشقة بها ريسبشن لوكس، وأوتوكلوب

تقدم، ومودى كار، وعبد الشهيد كار، ولبيع ميتسويشي ستيشن بحالة الزيرو موديل ٩٠
ميتالك اسبور بالكاسيت والتكييف. وأتلاتيك أندستريز ليتمد.

وهذا الذى نقلته لك إنما هو بعض ما جاء فى واحدة من إحدى الصحف اليومية، ومثله كثير
لا يُعَيِّك العثورُ عليه إن فَتَّشْتَ عنه فى لغة العوامِّ وأشباه العوام. وتجد بعضاً منه وقع ترجمةً
حرفيةً لألفاظٍ وجملٍ أجنبية - وفى العربية بديلٌ مُغْنٍ عنه - وبعضاً منه مُرَكَّباً من ألفاظ
عربية ولواحق أجنبية، هى فى لغاتها بعض كلمة.

أما الخاصة المثقفة - وفى مقدمتهم بعض رجال الجامعات والحكام والسياسيين والمسؤولين
عموماً - فقد كثر فى أحاديثهم ومؤلفاتهم الألفاظ والعبارات الأجنبية منطوقةً أو مكتوبةً
بالحروف العربية، كما شاعت العبارات العربية الممطوطة غير ذات المضمون، والتي لا يُفهم
ما تدل عليه إلا على وجه التصيد والإجمال، من غير أن تكون هذه العبارات الطنانة الجوفاء
محكمة النسيج، عربية السبك. وإن حافظت على مقتضى قواعد اللغة إعراباً وتصريفاً، حتى لقد
غدا كلام هذه الطائفة من المثقفين مجالاً لِلتَّنَدُّرِ والتَّفَكُّهِ، وأطلق عليه بعض الفضلاء (بَغْبَغَانِيَّةُ
مُثَقِّفِينَ) وقاس على مِنَوَالِهِ عباراتٍ فكاھيةً مضحكةً.

ولو أنك ذهبت تَسْتَقْرِى دوافع هؤلاء المثقفين إلى ذلك، لوقع فى رُوعِكَ أنه إما العيى وَعُسْرُ
الفهم واضطرابُ الفكرة فى الذهن، وإما التعمية والتضليلُ وخذاعُ الجماهير، وإما الرغبة فى
التشدد والتعمر والإيهام بالعلوِّ الثقافى، وكُلُّ ذلك لا تعرفه العرب، ولا تأنس به لغتها، إنما
الذى يعرفونه ويستقيم به عمود الفصحى، هو أن يكون لكل لفظة فى جملتها معنى، وأن تُؤدِّيك
الألفاظ مجتمعةً غير قلقة إلى المعنى الكلى المراد فى سهولة ويسر.

ولقد تعالت الصيحات منذ زمان بالخوف على الفصحى، وقويت الرغبة فى صيانتها، لغةً
للقرآن الكريم والحديث الشريف والتراث العربى كله، وألْفَى الناس فى الأزهر أملهم وفارسهم
الحامى الدائد، بعد أن كادوا يَنْفُضُونَ عن غيره، وكان الأزهر - حقاً - معقد هذا الأمل
وموئيل ذلك الفارس حتى عهد قريب؛ إذ صان الفصحى ورعاها، وكان من رجاله من عَزَّتْ به
اللغة، واشتد بأسها، وشاكت شوكتها.

ولكن، عادت على الأزهر بعض عَوَادِ، نالت منه طلاباً وأساتذةً وعِلْمًا، حتى أصبح الحِراسُ
الغُيرُ يخافون على اللغة وعلى الأزهر معاً، وكتبوا فى ذلك وخطبوا، ورجوا وتمنوا، وأملوا فرجاً
قريباً، أما دواعى هذا الخوف فألْحُصُهَا لك فيما يلى تلخيص خابِرِ مُعَانِ، فى عبارة لا تكذب
ولا تتجمل:

* طلاب الجامعة:

تلمس ضعفاً عاماً في التحصيل اللغوي عند الطلاب، فالطلاب المصريون لم يُفِيدُوا من المناهج النحوية والصرفية التي درسوها في القسم الثانوي، أو من المفروض أنهم درسوها، ولو شَرَعَتْ تَقْيُيسُ المستوى اللغوي عند كثير منهم بمقياس الأزهرى القديم قبل تطوير الأزهر، لوجدت أنه لا يعدو أن يكون مستوى الابتدائية قديماً، ومن الطلاب من هو أدنى من هذا المستوى وأحط، وتَعَجَّبُ: كيف نجح هؤلاء في القسم الثانوي، ثم في الشهادة العامة الممهدة لدخول الجامعة؟!

أما الطلاب غير المصريين، فَحَدَّثَ عن ضعف المستوى ولا حرج، هؤلاء - في مجموعهم - غرباء عن اللغة وعن مناهجها المقررة، وليس بوسعهم أن يستوعبوا الدراسة اللغوية المتعمقة التي تتمتع بها جامعة الأزهر.

* طلاب الدراسات العليا:

وهؤلاء أيضاً ليسوا على المستوى المطلوب، المرغوب لما تحمله كلمة (الدراسات العليا) من مَعَانٍ خاصة ذات دلالة، ويكفى أن تعرف أنهم صنف من الطلاب السابقين، وإن تميزوا عنهم بعض تميز بعلو مجموع الدرجات، كما أن الموضوعات التي يختارها كثير منهم - رغبة في الحصول على درجة التخصص (الماجستير) أو العالمية (الدكتوراه) لا تَرَقَى بصاحبها إلى تكوين شخصية علمية مناقشة وباحثة، ولا تضيف إليه جديداً في مجال تخصصه اللغوي، ومعظم هذه الرسائل يدور بين تحقيق مخطوط تأخر به زمنه فلا قيمة له من الوجهة العلمية، أو حَصْرُ ودراسة لبعض قضايا ومسائل نحوية وصرفية في كتب من كتب التفسير والحديث، وهي موضوعات مكررة لا جدوى من إعادة درسها، والجهد الذي يبذله الباحث فيها جهد ضائع بذله غيره ممن سبقه، ويتعفف بعض فضلاء المشرفين عن المشاركة في الإشراف على مثل هذه الرسائل.

* هيئة التدريس:

لاتكاد تجد بينهم ما ينبغي أن يكون من التواصل العلمي والمناقشات اللغوية الجادة، التي تُوسِّعُ الأفق، وتدفع إلى البحث المفيد، والاطلاع المثمر.

ومما يؤسف عليه أننا - نحن أعضاء هيئة التدريس الجامعي - أصبحنا كالجُرِّ المنعزل بَعْضُهَا عن بعض. مِنَّا من يسعى إلى منفعة مالية خاصة، تشغله عن واجبه العلمي، وَمِنَّا من يسعى إلى منصب قيادي، كثيراً ما يصرفه عن البحث والاطلاع. وَمِنَّا من يحسب الليالي ويتعجل الأيام، في انتظار ترقية إلى درجة علمية، فأنت تراه يُعَدُّ عُدَّتَهُ، ويستجمع قواه

لاستكمال العدد المطلوب من البحوث لهذه الدرجة، حتى لقد ظهر بيننا ما يعرف بـ(بحوث الترقية)، وهي بحوث خاصة أُلِّفَتْ على عَجَلٍ، وقُدِّمَتْ إلى اللجنة الفاحصة حتى لا يفوت صَاحِبُهَا «الدور»^(*).

وَمِنَّا من ينظر إلى (العالم اللغوى) على أنه ذلك الشخص الذى يحفظ كثيراً من قواعد اللغة وأسماء الكتب ومؤلفيها وما يتصل بذلك كُلِّهِ، دون أن يكون لديه حظ من إجادة التطبيق على ما يقرأ أو يسمع أو يؤلف، حتى لَتَخَالُهُ كتاباً يمشى بين الناس على رجلين، وقديماً قيل لأحد الفضلاء: إن فلاناً يحفظ كتاب سيبويه، فكان رَدُّهُ: لقد زادت نُسخةُ في البلد! وَمِنَّا من يحسب التدريس الجامعى إلقاءً شفويّاً من محاضرٍ في مدرج وتنتهى المسألة، وإن كانت هذه المحاضرة في النحو أو الصرف أو في غيرها مما يحتاج إلى مراجعة وتطبيق من الأستاذ وتمرين كتابي من الطلاب. وَمِنَّا من يعى واجبات مهمته، ويدرك وسيلتها وغايتها، وقليل ما هم.

* المناهج الدراسية:

كان الأزهر - في معاهده وجامعته - يتميز بدراسة كتب التراث في اللغة وغيرها، وكانت هذه الميزة فضيلةً ما بعدها فضيلة، حفظت للأزهر سمعته ومكانته في الداخل وفي الخارج، ورفعت من قدر مصر وزعامتها بين بلدان العالم أجمع.

أما هذه الأيام فإنك تجد المناهج خُطَّةً غَيْرَهَا تطبيقاً؛ ففي الخطة الدراسية تجد موضوعات مختلفة من عدد لا بأس به من كتب التراث، على الطلاب أن يدرسوها، ولكن! كثيراً ما يرغب القائمون بالتدريس عن هذه الكتب، ويفضلون أن يؤلفوا للطلاب مذكراتٍ مختصرةً؛ توضيحاً للمادة، وتيسيراً على الطلاب - في زعمهم - ولا أظن أنك تسلكنى في عِدَادِ المبالغين إذا قلت لك: قلماً تجد من طلاب الجامعة - أو من نال إجازته العلمية منها - من يعرف عدد أصابعه من أسماء كتب التراث في تخصصه، فضلاً عن تمكنه من القراءة فيها، ومعرفة مناهجها ومصطلحاتها. وبعد أن أوجزت لك حال الفصحى في جامعة الأزهر - بل حال غيرها مما تميز به الأزهر منذ القِدَم - وَشَعَرْتُ مثلى بكثير من المرارة والحزن؛ لما آل إليه الحال، أراك الآن دَهْشاً متعجباً مستنكراً ما أتيت به، ولكن لا ينبغي أن تدهش أو تتعجب أو تستنكر، فما ذكرته هنا أمرٌ يعرفه كل من خَبَرَ وَسِيرَ، وعانى وعانين، وقرَنَ ووازن، وقد قيل مثله وأكثر منه، وكُتِبَ، وبعث به إلى جهات تملك الحُلَّ والعقد.

(*) إنما أُسْجِلُ هنا ما يجرى من بعض أعضاء هيئة التدريس الفضلاء، ولست في حاجة إلى التذكير بأن لجان الفحص العلمى لا يخفى عليها مثل هذا، فهى - بلا شك - ترفض من هذه البحوث ما لا يرقى إلى المستوى العلمى المنشود.

وقد تُعاجلُ بسؤالٍ، هو: أما من سبيل إلى الإصلاح، والعود بالأزهر إلى عصر كان فيه سيداً وقائداً، وحافظاً للغة، وراعياً للتراث عموماً، وحاملاً لتيّعات ذلك كله صابراً محتسباً؟
والجواب: أن ذلك ممكن في مجمله - لا في تفاصيله - إذا سار الأزهر والأزهريون على دريهم الصحيح، الذى مُهد لهم، وأعدوا - هم - له. وفي الجانب اللغوى - الذى هو تخصصى - أقترح لذلك ما يلي:

* الطلاب الوافدون:

تخصص لهم دراسات مستقلة ثلاثم مستواهم في التحصيل اللغوى والدينى، وينالون درجة علمية على مستوى هذه الدراسات.

* الطلاب المصريون:

لا يكفى حصول كل منهم على المجموع الذى يرشحه للقبول بكلية ما، بل لابد - مع هذا - من إجراء اختبار تحريرى أو شفوى تُعدُّه الكلية لهؤلاء المرشحين، ولا تقبل إلا من اجتازه.

* طلاب كلية التربية:

تزامت عندهم المواد التربوية تزاماً طغى على مواد التخصص، ولما كانت المواد التربوية وسيلة لغاية - هى إعداد الطالب للتدريس إعداداً سليماً - كان الواجب يقتضى أن تُعطى مواد التخصص حقها وسلطانها، ومن يستمع إلى طلاب كليات التربية يقف على الكثير.

* طلاب الدراسات العليا:

يجب أن تتوزع دراساتهم التمهيديّة بين كتب التراث المختلفة، أما رسائلهم فيجب أن تُختار بعناية، على أن تكون موضوعات هذه الرسائل من صميم الموضوعات النحوية والصرفية واللغوية عموماً. ولا جدوى من وراء تحقيق مخطوط ما - مما تأخر زمنه خصوصاً - فى إضافة جديد إلى محصول الباحث، بل لا جهد للباحث فى التحقيق حينئذ، بعد أن أصبحت كل الشواهد، وكل الآراء النحوية مُخرّجةً ومعروفةً للجميع، وكذلك لا جدوى من البحث عن قضايا نحوية أو صرفية فى كتاب ما من كتب التفسير أو الحديث أو غير ذلك.

وقد يقال: إنه لم تُعدّ هناك موضوعات فى اللغة تستدعى البحث!

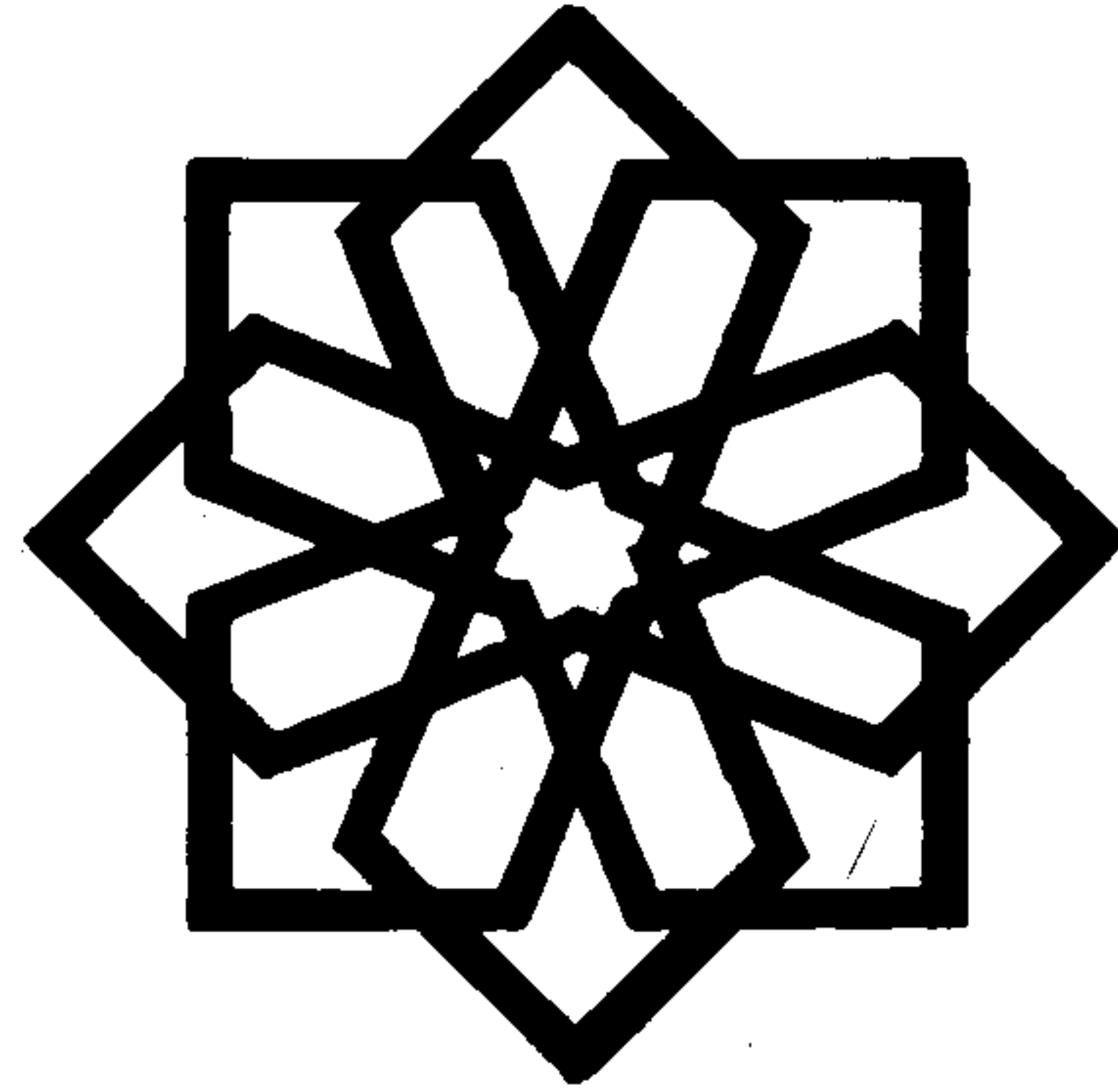
والجواب: أن الموضوعات اللغوية الصريحة المباشرة ما زالت فى حاجة إلى تجميع ودراسة مقارنة وتحقيق، وهى قريبة من الهدف المنشود - الذى كانت من أجله (الدراسات العليا) -

ألا وهو البحث والتطبيق وزيادة المحصول العلمي الجاد.
وعسى ألا تتهمنى بالمبالغة أو التخلف أو الجمود، إذا اقترحتُ أن يكون الحصول على
دَرَجَتَيْ (الماجستير) و (الدكتوراه) في جامعة الأزهر، سَبِيلَهُ الدراسةُ النظاميةُ: أربع سنوات
للماجستير، وخمس سنوات للدكتوراه، دراسة تخصصية تراثية جادة، يقوم عليها أساتذة أكفيا
مشهود لهم، ولا تُشترطُ الألقاب العلمية فيمن يلي ذلك، ثم يُمتحنُ الطالب في نهاية كل سنة منها
امتحاناً تحريراً، وآخر شفويًا ويقدم في كل سنة بحثاً علمياً جاداً في موضوع يختاره أو يُختارُ له.
وأظن أن هذه الدراسة أجدرُ بمثل هذا الباحث، وأجدى له ولغيره وللعلم، والأملُ كبيرٌ في أنها
سوف تُعدُّ لنا العالمَ الباحثَ المدقق، إن جدَّ الطالب، وأجاد الأستاذ، وصلح الاختيار والاختبار.

* المناهج الدراسية في الجامعة:

يجب الاعتماد على كتب التراث التخصصية في مختلفِ سِنِي الكلية، و تُختارُ موضوعات
الدراسة من كتب تراثية مختلفة، ويراعى أن تتكامل الموضوعات المختارة، حتى ينتهي الطالب
من دراسته، وقد درس موضوعاتٍ متصلةً متكاملةً. وأرى أن توزع هذه الكتب التراثية
التخصصية على الطلاب بلا ثمن، وإذا صحَّ العزمُ أمكن طبع هذه الكتب في مطبعة الجامعة، أو
تدبيرها بالطرق السهلة المشروعة، والله من وراء القصد.

(تم الكتابُ والحمدُ لله ربَّ العالمين)



أهم المراجع

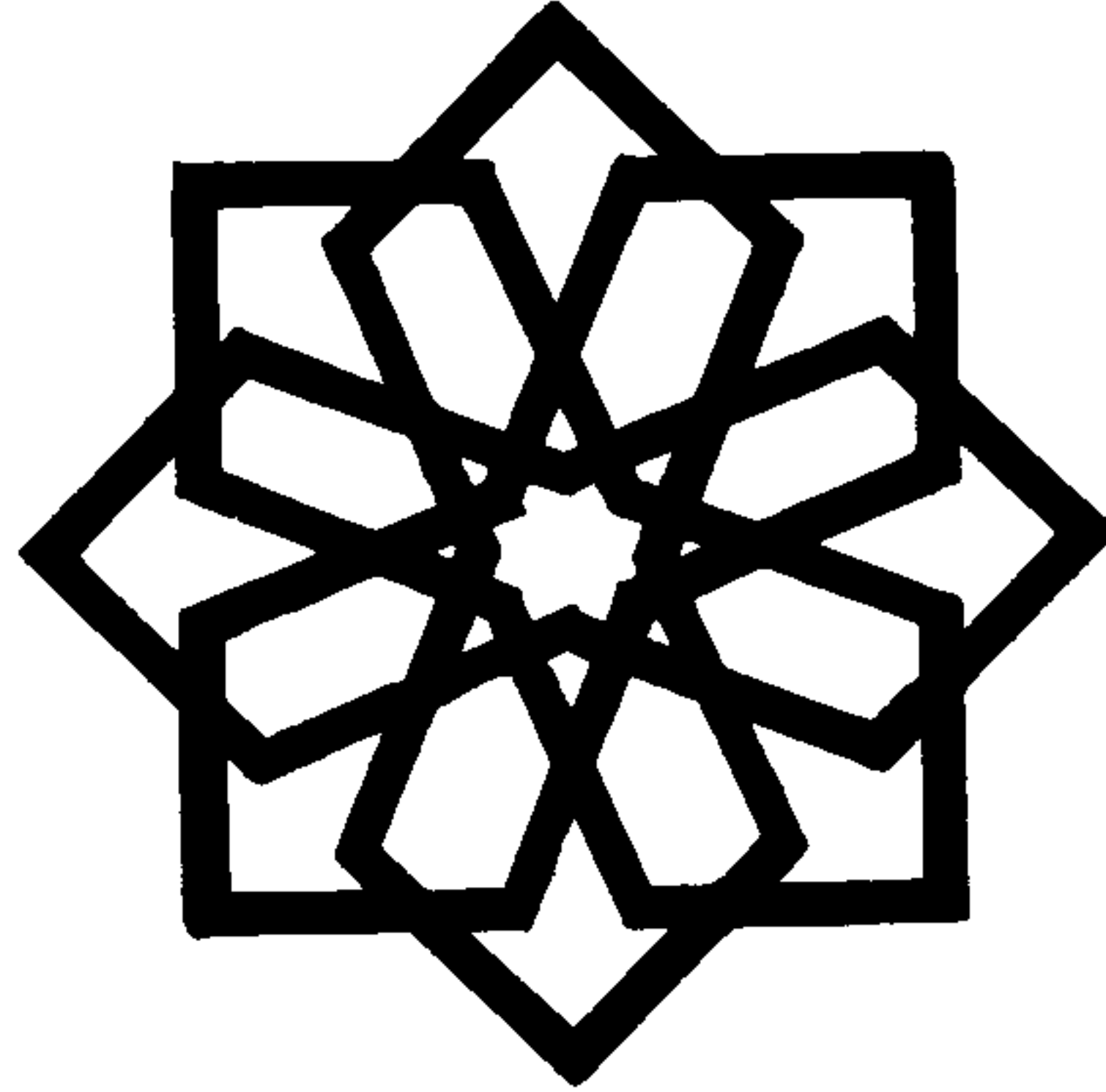
- * ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - عبد اللطيف الشرجي الزبيدي - تحقيق د. طارق الجنابي - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - عالم الكتب بيروت.
- * الإتيقان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.
- * أدب الكاتب - عبد الله بن قتيبة - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣ م.
- * أزهير الفصحى في دقائق اللغة - عباس أبو السعود - مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م.
- * الأشباه والنظائر - جلال الدين السيوطي - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - نشر مكتبة الكليات الأزهرية - ١٩٧٥ م.
- * إصلاح المنطق - ابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.
- * إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق د. زهير غازي زاهد - الطبعة الثانية - عالم الكتب بيروت.
- * الأغاني - الأصفهاني - تحقيق إبراهيم الإيباري - مطبعة دار الشعب بمصر.
- * الاقتراح في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطي - تحقيق د. محمد قاسم الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصر.
- * الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - ابن السيد البطليوسيّ - مطبعة دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.
- * الأمالي - ابن الشجري - دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى.
- * الأمالي في النحو واللغة والحديث والقصة - عبد الرحمن السهيلي - تحقيق محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.
- * الإنصاف في مسائل الخلاف - كمال الدين الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة حجازي بالقاهرة.
- * بحر العوام فيما أصاب فيه العوام - ابن الحنبلي - مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٩٣٧ م.
- * البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى.
- * البحوث والمحاضرات (الدورتان ٣٥، ٣٦) - مطبعة الكيلاني بمصر.
- * البصائر والذخائر - أبو حيان التوحيدى - بيروت.
- * البيان والتبيين - أبو عثمان الجاحظ - مطبعة دار الفكر للجميع ١٩٦٨ م.
- * تنقيف اللسان وتلقيح الجنان - ابن مكى الصقلي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - دار التحرير للطبع والنشر ١٩٦٦ م.

- * التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - البكري - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م.
- * التنبيه على غلط الجاهل والنبيه - ابن كمال باشا - تحقيق عبد القادر المغربي - مطبعة الشروق بدمشق ١٣٤٤ هـ.
- * تقويم اللسان - ابن الجوزي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبعة دار المعرفة ١٩٦٦ م.
- * الجامع في أحكام القرآن - القرطبي - دار الشعب بمصر.
- * الجنى الدانى في حروف المعانى - المرادى - تحقيق طه محيسن ١٣٩٦ هـ.
- * حاشية الصبان على الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
- * خزانة الأدب ولب لباب العرب - عبد القادر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م.
- * الخصائص - أبو الفتح بن جنى - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتب المصرية.
- * دراسات في العربية وتاريخها - محمد الخضر حسين - دار الفتح بدمشق ١٩٦٠ م.
- * درة الغواص في أوهام الخواص - أبو القاسم الحريري - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥ م.
- * ذيل الأمالي والنوادر - أبو علي القالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٧ م.
- * ذيل فصيح ثعلب - موفق الدين البغدادي - مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٧ م.
- * سلوان الشجى في الرد على اليازجى - ميخائيل عبد السيد المصرى - مطبعة الجوانب ١٢٨٩ هـ.
- * شرح ابن عقيل على الألفية - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ م.
- * شرح الحففاجى على درة الغواص - مطبعة الجوانب ١٢٩٩ هـ.
- * شرح الشافية في فن التصريف - الإسترابادى - مطبعة صبيح ١٩٢٦ م.
- * شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ - ابن مالك - تحقيق د. عبد المنعم هريدى - دار الفكر العربي بمصر.
- * شرح عيون الإعراب - على بن فضال المجاشعى - تحقيق د. عبد الفتاح سليم - دار المعارف بمصر ١٩٨٩ م.
- * شرح الكافية - ابن الحاجب - دار الكتب العلمية ببلنات.
- * شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق د. عبد المنعم هريدى - نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- * شرح ما يقع فيه التحريف والتصحيح - الحسن العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد - مطبعة الحلبي ١٩٦٣ م.
- * شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب ببيروت.
- * الشعر والشعراء - عبد الله بن قتيبة - مطبعة الفتوح الأدبية بمصر ١٣٣٢ هـ.
- * شفاء العليل في إيضاح التسهيل - السلسبلى - تحقيق د. عبد الله البركاتى - المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة

- * شواهد التوضيح والتصحيح لأحاديث الجامع الصحيح - ابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة دار العروبة ١٣٦٧ هـ.
- * الصحابي في فقه اللغة - أحمد بن فارس - مطبعة المؤيد ١٩١٠ م.
- * صحيح البخارى - مطبعة دار الشعب بالقاهرة.
- * الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر - الآلوسى - شرح محمد بهجة الأثرى - المكتبة العربية ببغداد ١٩٢٢ م.
- * طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجهمى - تحقيق محمود شاكر - مطبعة المدنى بمصر.
- * عثرات اللسان في اللغة - عبد القادر المغربى - طبع المجمع العلمى بدمشق ١٩٤٩ م.
- * العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوى - أحمد مختار عمر - عالم الكتب بالقاهرة.
- * العمدة في محاسن الشعر ونقده - ابن رشيق القيروانى - تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣ م.
- * عنوان المسرة لشرح محاسن الدرّة (مخطوط) - زين المرصفى الصياد - دار الكتب المصرية (٨٤٨ لغة).
- * فحولة الشعراء - الأصمعى - تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجى، وطه الزينى - المطبعة العربية بالقاهرة ١٩٥٣ م.
- * قصة الحديث المحدثى - محمود أبو رية - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر.
- * الكامل في اللغة والأدب - أبو العباس المبرد - دار العهد الجديد للطباعة.
- * كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * كتاب العين - الخليل بن أحمد - تحقيق د. عبد الله درويش - بغداد ١٩٦٧ م.
- * الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل - الزمخشري - مطبعة الحلبي ١٩٦٦ م.
- * كشف الطرة عن الغرّة - السيد النقشبندى، الشهير بآلوسى زاده.
- * كلام العرب من قضايا اللغة - د. حسن ظاظا - مطبعة المصرى ١٩٧١ م.
- * الكليات - أبو البقاء الكفوى - مطبعة بولاق ١٢٥٢ هـ.
- * الكوكب الدرّى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية - الإسنى - دار عمار بالأردن ١٤٠٥ هـ.
- * لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - د. عبد العزيز مطر - دار الكاتب العربى بمصر ١٩٦٧ م.
- * لحن العوام - محمد بن الحسن الزبيدى - تحقيق د. رمضان عبد التواب - مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٤ م.
- * اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه - د. عبد الفتاح سليم - الطبعة الأولى - دار المعارف بمصر ١٩٩٠ م.
- * لسان العرب - ابن منظور - دار صادر ببيروت.
- * لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية - شاعر شقير اللبناني - المطبعة العثمانية بلبنان ١٨٩١ م.

- * اللغة بين الفرد والمجتمع - أوتوجسبرسن - ترجمة د. عبد الرحمن أيوب - مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٩٥٤ م.
- * لغة الجرائد - إبراهيم اليازجي - مطبعة التقدم.
- * اللغة والنحو بين القديم والحديث - عباس حسن - دار المعارف بمصر.
- * لغويات - محمد علي النجار - نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة - دار الكتاب العربي بمصر.
- * لف القمطاط على تصحيح ما استعملته العامة من المعرب والدخيل والأغلاط - القنوجي - بهوبال ١٢٩٦ هـ.
- * ليس في كلام العرب - ابن خالويه - المطبعة المحمودية التجارية بمصر.
- * مجلة الأزهر - المجلدات من سنة ١٣٦٩ هـ حتى سنة ١٣٩٧ هـ.
- * مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي (العدد الخامس) - نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ.
- * مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (العددان: الأول والثاني).
- * مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (مجموعة القرارات العلمية) - الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين - مطبعة الكيلاني ١٩٧١ م.
- * محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة - محمد علي النجار - معهد الدراسات العربية بالقاهرة.
- * المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جنى - تحقيق علي النجدي ناصف - المجلس الأعلى للشتون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ هـ.
- * المدخل إلى تقويم اللسان (مخطوط) - ابن هشام اللخمي - معهد المخطوطات العربية (١٣٢ لغة).
- * المدخل إلى دراسة النحو العربي - عبدالمجيد عابدين.
- * مراتب النحويين - القفطي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥ م.
- * المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- * مستوى الصواب واللخطأ بين اللغويين الأقدمين وعلم اللغة الحديث - محمد فرج عيد - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم بالقاهرة ١٩٦٨ م.
- * مستويات العربية المعاصرة في مصر - د. السعيد محمد بدوي - دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.
- * المصباح المنير - الفيومي - مطبعة بولاق ١٣٢٤ هـ.
- * مشكلات اللغة العربية - محمود تيمور - مطبعة القاهرة ١٩٥٦ م.
- * معاني القرآن - الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر.
- * مغنى اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الأنصاري - دار إحياء الكتب العربية.
- * مقامات الحريري - المطبعة الحسينية المصرية ١٩٢٥ م.
- * مقدمة ابن خلدون - دار التحرير للطبع والنشر ١٩٦٦ م.
- * مناهل العرفان في علوم القرآن - محمد عبد العظيم الزرقاني - دار إحياء الكتب العربية.

- * المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين - مطبعة الحلبي ١٣٧٣ هـ.
- * الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء - المرزباني - المطبعة السلفية ١٣٨٥ هـ.
- * نتائج الفكر في النحو - السهيلي - تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع.
- * نظرات في اللغة والأدب - الشيخ مصطفى الغلاييني - بيروت ١٩٢٧ م.
- * النوادر في اللغة - أبو زيد الأنصاري - تحقيق سعيد الخوري الشرتوني - دار الكتاب العربي ببيروت.
- * همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت.
- * وفيات الأعيان - ابن خلكان - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٨ م.
- ** وهناك مراجع أخرى أشير إليها في أثناء الكتاب.



محتوى الكتاب

* مقدمة (٣-٤).

* تمهيد (٥-٢٧):

(١) الاستعمال اللغوى والخطأ (٥-١٠):

اللغة كائن حيّ متطور (٥) هل كمال اللغة في ماضيها أو في مستقبلها؟ (٥) بعض الباحثين يرى أن ليس في اللغة خطأ مطلقاً (٥) رأى الأستاذ محمود تيمور (٦) هل الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور؟ (٦) ارتباط الصواب والخطأ بالفهم والإفهام (٧) رأى لأبي حيان التوحيدى (٧) الصحيح إقرار أمر الصواب والخطأ في اللغة (٨) الأساس في تحديد مقياس الصواب والخطأ، وآراء الباحثين في ذلك (٨) أنواع الخطأ في الفصحى، وبيان: أيها أخفى وأخطر؟ (٩).

(٢) أوهام المُخطئين (١١-٢٧):

الغيرة على الفصحى لا تكفى وحدها لحمايتها (١١) أمور يجب أن تتوفر فيمن يتصدى لنقد الاستعمال اللغوى (١١) من أوهام المُخطئين ادّعاؤهم عدم الوجود، مع أنه وارد في كلام العرب (١٢) أو في قراءة قرآنية (١٤) أو في حديث شريف (١٤) أو في شعر مؤلّد (١٥) أو في استعمال عالم لغوى (١٦) أو المسألة خلافية مذهبية (١٧) أو فيها رأى لأحد النحاة (١٨) أو لأنهم لم يحسنوا فهم القاعدة (١٩) أو هو تخطئة لغير الأوضح، وهو في نفسه صحيح (٢٢) أو لأنهم لم يحسنوا فهم المعنى المقصود (٢٣) أو لأن الاستعمال يُجافي الذوق مع صحته في القاعدة (٢٤) أو مع استقامته على وجه من المجاز (٢٥) أو لأنهم بنوا تخطئتهم على عدم مراعاة الفروق الدقيقة (٢٦).

* المعيار الأول: خطأ العربى في لغته (٢٨-٤١):

العربى قد يُخطئ في المعانى باتفاق العلماء، وأمثلة من هذه الأخطاء (٢٨) أما الخطأ في الألفاظ ففيه خلاف، فبعض العلماء يميز وقوع ذلك من العربى؛ أشهر هؤلاء وأمثلة مما خطئوا (٢٩) وبعض العلماء لا يرى وقوع الخطأ من العربى (٣٣) وبعض العلماء اضطرب رأيه في ذلك (٣٣) مناقشة باحث معاصر في استناده إلى حديث عن النبى ﷺ: للاستدلال على عدم تخطئة العربى في لغته (٣٥).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: بعض العرب قد ينطق بلهجة غير لهجة قبيلته (٣٥).
الملاحظة الثانية: لا علاقة بين تخطئة العربي وما وصلنا من كلام العرب، الذي بنيت عليه قواعد اللغة (٣٥).

الملاحظة الثالثة: في القول بعدم جواز وقوع الخطأ من العربي تسوية بين العرب جميعاً (٣٦).

الملاحظة الرابعة: تخريج ما قيل: إنه لحن في اللفظ، على أنه لهجة عربية، لا يستقيم مع كل الألفاظ (٣٦) الفرزدق يُلحَنُ ويكاد يعترف بذلك (٣٧) الرأي الذي أطمئن إليه في تخطئة العربي، وتوضيحه، والاستدلال له (٣٧).

أول ما ظهر من الخطأ اللفظي كان في متن اللغة - في رأى باحث معاصر (٤٠) وفي الإعراب - في رأى الشيخ محمد على النجار (٤٠) تصويب الخطأ جرى منذ العصر الجاهلي (٤١).

* المعيار الثاني: اللهجات العربية (٤٢-٦١):

التفرق القبلي وأثره في اختلاف اللهجات (٤٢) الصلة بين اللهجة والمكان (٤٢) رأى الفارابي في القبائل التي أخذت عنهم اللغة، وتعليق عليه (٤٢) علماء يتشددون في المعيار، فيأخذون ببعض اللهجات دون بعض، وأمثلة من ذلك (٤٣) وعلماء يتساهلون في المعيار فيصوبون كل ما وافق لهجة منها، وأمثلة من ذلك (٤٧) تعليق على النظرتين السابقتين (٥١).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: حصر أخذ اللغة عن قبائل معينة، سببه وما يترتب عليه (٥٢).
الملاحظة الثانية: الحكم بالخطأ على لهجة ما، مسألة تعوزها الدقة العلمية، وفيها مجازفة بالحكم (٥٣).

الملاحظة الثالثة: من العلماء من لم يأخذ ببعض لهجات القبائل المعتد بها عند جمع اللغة (٥٣).

الملاحظة الرابعة: تفاوت عبارات العلماء في الحكم على لهجة ما بالخطأ (٥٤).
الملاحظة الخامسة: لا ينبغي الربط بين صحة اللهجة عند أصحابها والقياس عليها (٥٦).

الملاحظة السادسة: ضياع اللغة في الأخذ بكل ما ورد من لهجات (٥٧).
أنا أختار الاعتدال في معيار الأخذ باللهجات العربية، وذلك بضوابط ثلاثة (٥٧) وأطبق

هذا المعيار المختار على مسائل قد يصححها بعض نقدة الاستعمال، ولكني أختار تخطئتها، ومنها: القياس على لغة من يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع مع وجود مرفوعه الظاهر (٥٨) وحذف النون من الأفعال الخمسة في حال الرفع (٥٨) وفك المدغمين دون استيفاء شرطه (٥٩).

كما أُطبِّقُ هذا المعيار المختار على مسائل قد يُخطئها بعضهم، ولكني أختار عَدَّها صحيحة، ومنها: فَعْلَانَةٌ - بالتاء - للمؤنث، وجمعها جمع صحيح (٥٩) وزوجة - بالتاء - للمؤنث (٦١) وتعدي الفعل تزوج بالباء، في نحو: تزوجت بامرأة (٦١).

* المعيار الثالث: القراءات القرآنية (٦٢-٩٠):

اعتداء العلماء بالقراءات القرآنية جرى نظراً لا تطبيقاً (٦٢) بعض العلماء يُحكِّمُ القاعدة النحوية في القراءات فيحكِّمُ بالخطأ على ما خالفها، وأمثلة من ذلك (٦٢) إساءة بعض النحاة إلى بعض القراء (٦٩) وبعض العلماء لا يرى أن تنسب قراءة ما إلى الخطأ، فلجأ إلى التأويل أو التخريج (٧٠) علماء يتلقون القراءات القرآنية بالتسليم المطلق (٧١).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: القراءات ليست على درجة واحدة في التواتر (٧٤).

الملاحظة الثانية: اختلاف القراءات بين تواتر وغيره مما يهتم به علماء الفقه والأحكام، وأما النحاة فيهمهم موافقة القواعد الفصحى أو عدم موافقتها (٧٦).

الملاحظة الثالثة: الذين ردوا بعض القراءات عَمَمُوا في القراء، وفي القراءات، وفي العصور (٧٧).

الملاحظة الرابعة: الصلة بين تلقى القراءة وحملها وتأديتها على هذا النحو وبين العلم بالعربية (٧٧).

الملاحظة الخامسة: المتقدمون من النحاة لم يأخذوا قواعد اللغة من القرآن الكريم (٧٨) مناقشة بعض المعاصرين في رأيه أن السبب في ذلك هو «التحرز الديني» (٧٨) ظن بعض النحاة أن من القراء من كان يقرأ بالرأى والاجتهاد لا بالنقل والمأثور (٧٩) تفاوت عبارات العلماء في الحكم على قراءة ما غير مقبولة عندهم (٧٩) أمور ثلاثة قَرَّبَتْ ظَنَّ مَنْ ظَنَّ بَأَن من القراء من كان يقرأ باجتهاده، أحدها: أن من القراءات ما لا يستقيم له وجه في العربية أصلاً (٨٠). والثاني: أن من علماء القراءات من يمنع القراءة بالشاذ أو الصلاة به (٨١). والثالث: جراءة بعض النحاة على تغيير القراءة لتوافق القاعدة (٨١) - المتأخرون من النحاة

صرحوا بقبول القراءات على وجوهها المختلفة، كابن مالك وابن هشام (٨١).
 الملاحظة السادسة: بعض المعاصرين يحمل على النحاة؛ لعدم اعتمادهم على القرآن
 الكريم في الاحتجاج اللغوي، ومناقشة رأيه (٨٢).
 وبعض المعاصرين يبالغ في الاهتمام بالقراءات القرآنية، ويختار - بل يوجب - أن
 تُؤسَّسَ عليها القواعد، ويضع ما أسماه [نظرية النحو القرآني]، ومناقشة رأيه
 هذا (٨٥) ملاحظات على [نظرية النحو القرآني] هذه (٨٥).
 الملاحظة السابعة: ما رُوِيَ عن عثمان بن عفان، وعائشة أم المؤمنين من أن في القرآن
 لحنًا، ومناقشة ذلك (٨٦).
 الرأي المختار في اتخاذ القراءات القرآنية معيارًا للصواب والخطأ (٨٨) وهل يجوز
 للمتكلم أو الكاتب أن يستعمل مثل ما جاء في قراءة قرآنية مخالفة لقاعدة النحاة؟
 وتوضيح ذلك بالأمثلة (٨٩).

* المعيار الرابع: الحديث الشريف (٩١-١١١):

مفهوم الحديث الشريف (٩١) موقف اللغويين مما خالف القواعد من الأحاديث (٩١)
 فريق يرى تخطئة لغة الحديث المخالفة مطلقًا، وأمثلة من ذلك (٩١) وفريق يرى
 الاعتداد بلغة الحديث مطلقًا، وأمثلة من ذلك (٩٦) ابن مالك توسع في الأخذ بلغة
 الحديث وبني عليها وقَعَدَ (٩٨) أمثلة من ذلك (٩٨).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: رواية الحديث بالمعنى، وأثرها في اختلاف لغة الحديث (١٠٠) أمثلة من
 اختلاف لفظ الحديث (١٠٢) وأمثلة من اختلاف أدى إلى مخالفة الفصحى (١٠٢)
 وأمثلة من اختلاف أدى إلى تصحيف أو تحريف (١٠٣) نظرة العلماء إلى لغة
 الحديث بعد إقرارهم بتغيير بعض لفظه (١٠٤).

الملاحظة الثانية: كثير من رواة الحديث كانوا أعاجم أو مؤلِّدين (١٠٥).

الملاحظة الثالثة: من حجج المجيزين للغة الحديث أن تدوينه وقع في الصدر الأول قبل
 فساد اللغة (١٠٦) تدوين الحديث مرًا بأطوار أربعة (١٠٦).

الملاحظة الرابعة: من رأى بعض المعاصرين أن «التحرز الديني» كان الباعث على
 انصراف النحاة عن الاحتجاج بلغة الحديث، ومناقشته في ذلك (١٠٧).

الملاحظة الخامسة: من العلماء من يقف موقفًا وسطًا بين التشدد والتساهل، فيفصل في
 الأخذ بلغة الحديث (١٠٨).

الملاحظة السادسة: رأى للشيخ محمد الخضر حسين، وتعليق عليه (١٠٩).

الملاحظة السابعة: وَهَمُّ بعض طلاب الدراسات العليا في أن المتأخرين استشهدوا بالحديث الشريف (١١١).

* المعيار الخامس: لغة المُولِّدِين (١١٢-١٣٤):

معيار أكثر العلماء عدم الاعتداد بلغة المولدين، وسِرُّ ذلك (١١٢) وأمثلة له (١١٣). ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: الذين لم يأخذوا بلغة المولدين لم يتفقوا على البدء الزمني للتوليد (١٢٤).

الملاحظة الثانية: من العلماء من اضطرب رأيه في الأخذ بلغة المولدين (١٢٥).

الملاحظة الثالثة: الدوافع الرئيسية وعدم الرئيسية في انصراف العلماء عن لغة المولدين (١٢٦).

الملاحظة الرابعة: من العلماء من أخذ بلغة المولدين مطلقاً، وأمثلة من ذلك (١٢٨).

الملاحظة الخامسة: من العلماء من ذهب مذهباً وسطاً، وأمثلة لذلك (١٣٠).

الرأى المختار عندي في الأخذ بلغة المولدين، وأمثلة له (١٣٢).

* المعيار السادس: لغة المُصنِّفِين (١٣٥-١٥٤):

من الباحثين من يرفض الأخذ بلغة المصنفين (١٣٥) أمثلة من ذلك (١٣٥) ومن الباحثين من يأخذ بلغتهم، سواء أكانوا لغويين أم غير لغويين (١٤٠) أمثلة من ذلك (١٤٠).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: هذا المعيار بُنيَ على أساسٍ هو عقد صلة بين سلامة الأداء اللغوي للمصنف ومعرفة قواعد اللغة، ثم مناقشة هذا الأساس (١٤٦).

الملاحظة الثانية: أخطاء وقع فيها نقدة الاستعمال اللغوي أنفسهم، وذلك يشهد لفقد الصلة بين الدراية اللغوية وسلامة الأداء اللغوي (١٤٦).

الملاحظة الثالثة: لغة الإمام الشافعي لم تسلم من مخالفة المشهور المُطَّرِد في اللغة، وأمثلة لذلك (١٤٨) هل أخطأ الشافعي في استعماله اللغوي؟ (١٥٠).

الملاحظة الرابعة: بعض الباحثين يرى رأياً وسطاً هو التفرقة بين المصنفين من علماء اللغة وغيرهم، فيقبل من اللغويين ولا يقبل من غيرهم (١٥١).

الذي أرتاح إليه هو ألا يؤخذ باستعمال غير اللغويين مطلقاً، وأمثلة من ذلك (١٥١) وأن يؤخذ باستعمال المشهورين من علماء اللغة، كالخليل وسيبويه والفارسي وابن جني

والزمخشري (١٥٢) أمثلة من ذلك بإجازة نحو قولنا: قرأت نفس الكتاب (١٥٣) وحضر كافة الطلاب (١٥٣) وهذا أمر يعرفه البعض، ولا ينكره الكل (١٥٤).

* المعيار السابع: الخلاف بين النحاة (١٥٥-١٧٧):

والمقصود منه هنا نوعان من الخلاف:

أحدهما: خلاف مذهبي عام (١٥٥) بدء هذا النوع من الخلاف، ودواعيه (١٥٥) ركائز أُسِّسَ عليها المذهب البصرى - فيما ذكره الباحثون (١٥٦) وركائز أُسِّسَ عليها المذهب الكوفي - فيما ذكره الباحثون (١٥٧).

والنوع الثاني من الخلاف: الخلاف الداخلى الخاص (١٥٨) أمثلة لما وقع من خلاف مذهبي مما يترتب عليه صحة الاستعمال أو خطؤه (١٥٨) أمثلة لما وقع من خلاف فى داخل المذهب الواحد (١٥٩) معظم النقدة اللغويين يحتكمون إلى المذهب البصرى فى تخطيطه بعض الاستعمال، وأمثلة من ذلك (١٦٢) لم يكن البصريون أحرص على لغة العرب من الكوفيين (١٦٤) البصريون قد يحتجون بمجهول القائل (١٦٨) والنحاة عموماً قد يُقَعَّدُونَ على شعر موضوع (١٦٦) أشهر الوضاعين، وما وضعوا من أشعار (١٦٦) من شواهد سيويه ما هو مجهول القائل (١٦٨) وما هو موصوم بالوضع (١٦٩) بعض النحاة قد يُغَيِّرُ ألفاظ بعض الشعر الوارد ليشهد لرأيه، أو لثلا يعارضه، وأمثلة من ذلك (١٦٩) اضطراب الرأى عند بعض النحاة إزاء الشواهد مجهولة القائل (١٧١) ليس من الحكمة المسارعة إلى تحكيم المذهب البصرى دائماً فى الاستعمال صحة وخطأ، وإنما ينبغى أن يكون المعيار هو قوة الدليل وسنده من النقل أو العقل، وأمثلة لدعم هذا الرأى رجح فيها رأى الكوفيين (١٧٢).

رأى فى هذا المعيار (١٧٥) فى الاعتماد على الآراء الضعيفة لتصحيح الاستعمال تضييعٌ للغة (١٧٥) المطلوب إعادة النظر فى الآراء الماثورة عن النحاة، وتنحية ما لا يسنده دليل (١٧٥) مقترحات لصيانة الفصحى (١٧٥) وأمثلة لدعم هذه المقترحات (١٧٦).

* المعيار الثامن: القياس على غير المُطَرِّد (١٨٨-٢٠٠):

مفهوم القياس (١٨٨) التأسيس عليه منذ نشأة النحو (١٨٨).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: الاستقراء الذى بنيت عليه القواعد كان استقراءً ناقصاً، وأثر ذلك ومناقشته (١٧٨).

الملاحظة الثانية: القواعد المستنبطة أُسِّسَتْ على الشعر دون النثر، وَخَطَرُ ذلك ومناقشته (١٨٠).

الملاحظة الثالثة: التفرقة بين القياس النحوى والقياس اللغوى (١٨١).

الملاحظة الرابعة: القياس على الضرائر (١٨١).

الملاحظة الخامسة: القياس إنما يكون على الكثير من كلام العرب، وقد يقاس على القليل (١٨٢).

الملاحظة السادسة: تفاوت عبارات العلماء في الدلالة على ما يقاس عليه (١٨٢) لم يرد عنهم نص صريح قاطع في المراد من مصطلحاتهم في ذلك قصدًا، أو كلاً (١٨٢). هناك ظواهر نحوية كثرت في اللغة، ولكن العلماء أبقوها عند حد السماع دون القياس على ما ورد، ومن ذلك:

وقوع المصدر حالاً أو نعتاً (١٨٣) ومجىء فعيل بمعنى مفعول (١٨٤) وأغلب جموع التكسير (١٨٤) وبعض صيغ المبالغة (١٨٤).

اضطراب الأقدمين في مسألة السماع والقياس - في رأى بعض المعاصرين - ومناقشته في ذلك (١٨٤).

آراء لبعض نقدة الاستعمال اللغوي في ظواهر لغوية غير مطردة، ومنها:
- تعارض السماع والقياس (١٨٥).

- القياس على القليل أو النادر أو الشاذ (١٨٨) نحو فاعل في الدلالة على النسب (١٨٥) وفعال في الدلالة على النسب (١٨٩) وصيغ الزيادة (١٨٩) والمصدر الصناعي (١٩٠).
- تكملة مادة لغوية (١٩١).

- النقل عن غير العربية في الألفاظ والتراكيب (١٩٤).

* كلمة لا بد منها: الفصحى في الجامعة (٢٠١-٢٠٦):

تخلف الأمة العربية والأمة الإسلامية، وأثر ذلك في الفصحى (٢٠١) لغة العامة اليوم (٢٠١) لغة المثقفين (٢٠٢) الحرص على الفصحى كان أملاً موطنه الأزهر، ولكن خاب الأمل، أو كاد يخيب (٢٠٢) ضعف المستوى اللغوي في الأزهريين: السبب والعلاج (٢٠٢).